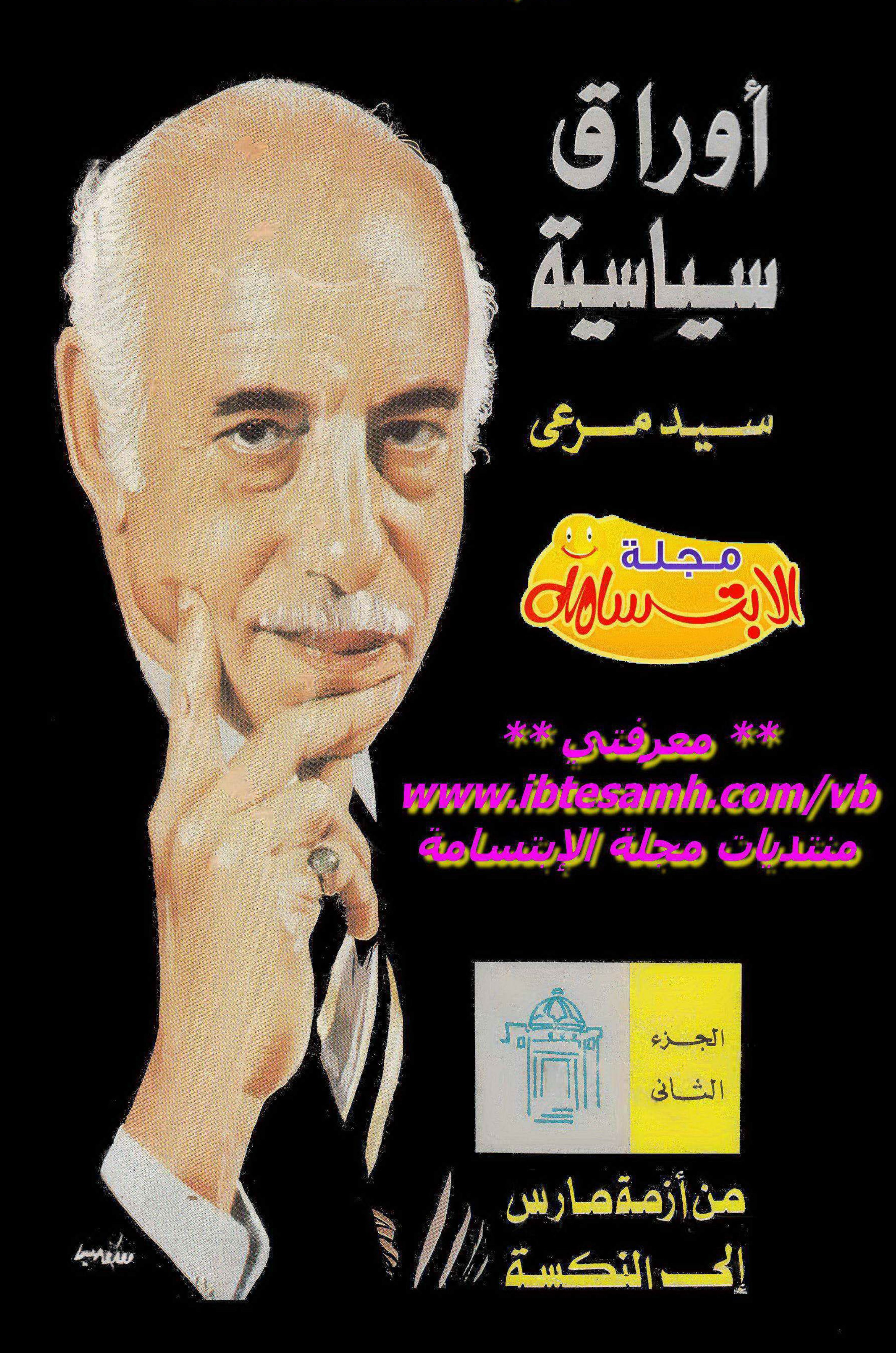


أوراق سياسية

سيد مرعى

الجزء الثانى

من أزمة مارس إلى النكسة

الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق
التي تعترض المعرفة، ومن أهم هذه العوائق
رواسب الجهل، وسيطرة العادة، والتبجيل المفرط
لمفكري الماضي
أن الأفكار الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة

روجر باكون

التعليم ليس استعدادا للحياة ، إنه الحياة ذاتها
جون ديوي
فيلسوف وعالم نفس أمريكي



- المهندس سيد مرعى مساعد رئيس الجمهورية.
- من مواليد محافظة الشرقية ـ أغسطس ١٩١٣.
- تخرج من كلية الزراعة عام ١٩٣٧.
- بدأ حياته العامة عضوا فى البرلمان (مجلس النواب) سنة ١٩٤٤.
- اختارته الثورة ليشرف على تطبيق أول قانون للأصلاح الزراعى.
- تم أختياره وزيرا ونائبا لرئيس الوزراء للزراعة لسنوات عديدة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٧١.
- شغل فى السنوات الأخيره مناصب أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى.. فرئيس لمجلس الشعب فمساعدا لرئيس الجمهورية.
- اختارته الأمم المتحدة سكرتيرا لمؤتمر الغذاء العالمى نتيجة لخبرته الدولية الواسعة.
- أصدر ١١ كتابا، تناول فيها عديدا من القضايا الزراعية والغذائية.

المكتب المصرى الحديث



أوراق سياسية

سيد مرعى

الجزء الثانى

من أزمة مارس إلى النكسة

الفصل الثالث عشر



لا أستطيع أن أتكلم عن الثورة بغير أن أتكلم عن الإصلاح الزراعى ..

ولا أستطيع أن أتكلم عن الإصلاح الزراعى .. بغير أن أتكلم عن المرحوم جمال سالم .

ولا أستطيع أن أتكلم عن جمال سالم .. بغير أن أتكلم فى نفس الوقت عن الطبيعة البشرية فى صورة من صورها .. حينما يصبح منتهى العنف ومنتهى الرقة وجهان لعملة واحدة .. وأقصى الانفعال وأقصى الهدوء جانبان لشخصية واحدة ومنتهى الإخلاص ومنتهى التمرد متتابعات فى دقيقة واحدة ، وشخصية واحدة ، هى شخصية جمال سالم .

كان جمال سالم يعتبر الإصلاح الزراعى مسألة حياة أو موت بالنسبة له .. ولذلك كان يقف بكل جهده وتفكيره وراء خطواته ..

وكان يضع نفسه فى موقف التحدى المستمر من كل المشاكل والصعاب حتى لا يفشل هذا الإنجاز الضخم للثورة .. وكانت وجهة نظر جمال سالم : إن الإصلاح الزراعى هو نقطة التحول الأساسية فى حياة القاعدة العريضة من الشعب المصرى ولذلك لابد أن تلقى الثورة بكل ثقلها وراءه .

وربما يتصور الكثيرون أننى وضعت قانون الإصلاح الزراعى ، ولكن الحقيقة أن جمال سالم هو الذى أخذ على عاتقه مسئولية هذا القانون ، لأنه كان يعتبر نفسه

الذى وضع الخطوط الأساسية له .. ولكنه عندما جاء لمرحلة التنفيذ وأراد تحويل حروف الورق إلى واقع على الأرض وجد نفسه عاجزا عن وضع الخطوات العملية .. وهنا جاء دورى من خلال خبرتى الزراعية وممارستى الميدانية ــ وأخذت على عاتقى مهمة التنفيذ والتطبيق لنصوص القانون ، وهكذا وجد جمال سالم أن دورى يكمل دوره .. وكان يضع أمام عينيه هدفا أساسيا وهو إنجاح الإصلاح الزراعى .. ولذلك كان التعاون مخلصا ووثيقا بيننا من أجل هذه الغاية .. وكانت شخصية جمال سالم تتميز بالعنف الثورى .. ولكنها كانت تحمل فى ثناياها مزيجا من الإنسانية الشفافة والرجولة الحقة .. وبحكم عملنا معا فى الإصلاح الزراعى وتداخل المسئوليات فقد اقتربت كثيرا من هذا الرجل ونفذت إلى داخله وتفهمت طريقته فى التفكير وأسلوبه فى العمل .. وقد كان الرئيس جمال عبد الناصر يسألنى باستمرار : كيف استطعت ترويض جمال سالم؟ .. وكيف تمكنت من التعامل معه ؟.

والواقع أننى لم أجد صعوبة فى ذلك .. فقد كان يعطى الثقة الكاملة لمن يتعاون معهم وكان يقف إلى جانبهم ويساعدهم إلى غير ما حدود ..

حقيقة أنه لم يكن أحد يدرى متى يغضب ؟ .. ومتى يثور ؟ .. وحقيقة أنه كان عنيفا مندفعا فى انفعاله .. ولكنه فى نفس الوقت كان يتميز بملامح أخلاقية تجعل من الممكن تحديد أسلوب التعامل معه ..

كان جمال سالم شعلة من الذكاء المتوقد .. وكانت ذاكرته لا تنسى صغيرة ولا كبيرة .. بل تصل إلى أدق التفاصيل وأصعب الأرقام .. وكان صريحا واضحا كالخط المستقيم .. يقول : للأبيض .. أبيض .. وللأسود أسود .. وربما كان هذا الوضوح المطلق والمجرد من الدبلوماسية هو سبب الصدام المستمر بينه وبين الكثيرين من أعضاء مجلس الثورة وفى مقدمتهم جمال عبد الناصر نفسه ..

وكانت هناك سمة بارزة فى جمال سالم : أنه سريع الفهم .. سريع الحسم .. وكان يعجبنى فيه أنه ملتزم بقراراته .. لا يهم أن تكون مكتوبة أو شفهية ..

المهم أنه اقتنع بها واتخذها على مسئوليته .. ولا يمكن أن يتراجع فى أى قرار مهما كان السبب ..

أبعاد جديدة لشخصية جمال سالم :

وهناك واقعة معينة لازلت أذكرها . تكشف أبعاد هذه الشخصية المتغيرة ..

كان جمال سالم وزيراً للمواصلات وكان يتولى فى نفس الوقت شئون الإصلاح الزراعى وكنت أذهب إليه من وقت لآخر لكى نتفاهم على بعض الأمور الخاصة بالإصلاح – بحكم وضعى عضوا منتدبا للجنة العليا – ووقتها بدأ الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر يطفو إلى السطح ويأخذ معالمه الواضحة ، وكان جمال سالم يقف بالطبع فى صف جمال عبد الناصر – مثل معظم أعضاء مجلس الثورة – ولكنه لم يحاول تغليف موقفه بالدبلوماسية ولم يكن يستطيع مداراة موقفه و مشاعره تجاه محمد نجيب .

وفى ذلك اليوم وخلال اجتماعى مع جمال سالم فى مكتبه – تناهى إلى آذاننا صخب وضجيج فى فناء الوزارة .. وسمعنا رجلا يصيح فى هيستيرية : يحيا اللواء محمد نجيب .. يسقط الظلم .. أنا مظلوم ..

وتوقفت عن الحديث وطلبت من جمال سالم أن يتبين مظلمة هذا الرجل ويصنع له شيئا .. وكان الضيق قد بدأ يظهر على قسمات وجهه فقال لى : لا تشغل نفسك.. السكرتيرية ستبحث حكايته .. دعنا نكمل كلامنا .. ولكن صراخ الرجل أخذ يزداد وصوته يعلو أكثر وأكثر .. ولم تحتمل أعصاب جمال سالم أكثر من ذلك وتقلصت ملامحه وارتعشت يداه ودق الجرس بعنف وطلب من السكرتير أن يجئ بهذا الرجل المتظلم .. وتصورت فى البداية أنه يريد أن يعرف مشكلته ويريد حلها .. ودخل الرجل : إنسان بسيط يرتدى قميصا وبنطلونا والبؤس فى مظهره والعصبية واضحة فى حركاته ، وقدم مذكرة بحالته يطلب فيها عملا .. وكانت هناك تأشيرة على المذكرة موجهة إلى جمال سالم من اللواء محمد نجيب .. ولم

يكد جمال سالم يمرق بعيونه على سطور المذكرة ويقرأ تأشيرة محمد نجيب حتى ثار فجأة وصاح غاضبا فى وجه الرجل :

« هى الوساطات دى مش حاتنتهى .. وهو احنا قمنا بالثورة علشان الوساطات تستمر برضه » .. وقام هائجا مائجا من مكانه .. وأمسك بالرجل من رقبته وانهال عليه ضربا بقسوة وعنف .. واصطدم الرجل بالباب .. ووقع على الأرض .. وأخذ يبكى من الألم وشعرت بالقرف من هذا المنظر الغريب .. واقشعر بدنى من منظر الضرب المبرح .. ولم أحاول التدخل خشية أن يتطور الموقف إلى أسوأ .. وكنت فى حالة عصبية شديدة لما حدث .. وانتفضت واقفا وجمعت أوراقى .. وقمت مغادرا المكتب .. وكان جمال سالم ممتقع الوجه مرتعش الأطراف فقلت له : أرى أن نكتفى بهذا القدر من العمل .. لأننى لا أستطيع التفكير بعد الذى حدث الآن ..

وقال لى جمال سالم بضيق : ما دخلك أنت فى ذلك ؟

ووجدت نفسى أنفجر بما يؤلمنى وقلت له : إن ما حدث اليوم فى مكتب الوزير .. ما كان يحدث أبدا أيام الأحزاب .. ولم أتوقف ومضيت أقول له محتدا : « إنكم تقولون أن الثورة قامت لتحافظ على كرامة الإنسان .. أين هى هذه الكرامة التى أهدرتها لمجرد أن رجلا قدم لك شكوى من بؤسه وفقره فتضربه بهذه القسوة .. ما ذنبه فى تأشيرة اللواء نجيب ؟ .

فرد جمال سالم غاضبا : « هل تريد أن تسير البلد على كيفك ؟ أنت تعمل فى الإصلاح الزراعى ولا شأن لك بهذا » .. فقلت له : « أنا لن أستمر فى العمل معك ولن أمكث ولا دقيقة واحدة .. والإصلاح الزراعى لا يمكن أن يسير بهذا الأسلوب الديكتاتورى .. أنا أكره الظلم ولا أطيق التعاون مع أى ظالم » ..

وغادرت المكتب على الفور وحاول مدير مكتبه أن يلحق بى ، ولكنى رفضت العودة ورآنى الرجل المتظلم وأنا أنزل سلم الوزارة فأسرع نحوى وهو يرتعش

ويبكى .. فطيبت خاطره وأخذته معى فى سيارتى .. وطلبت منه أن يحضر إلى مكتبى فى الإصلاح الزراعى فى اليوم التالى :

وبالفعل جاءنى الرجل فى مكتبى .. وكان لى الحق وقتها فى التعيين — لأن الإصلاح الزراعى لم يكن يتبع نظام الدرجات — وعينته كاتبا فى الأرشيف بمرتب خمسة عشر جنيها ولم أستأذن جمال سالم فى ذلك ..

ومر على هذا الحادث حوالى خمسة أيام وفوجئت بجمال سالم يحضر إلى مكتبى ويسألنى : أين اسماعيل — وهذا هو اسمه — هل حقيقة عينت هذا الرجل ؟ .. ولما عرف بموقفى طلب أن يراه .. وخشيت أن يتكرر ما حدث فى وزارة المواصلات وطلبت منه أن يكون رقيقا معه .. فقال لى : لقد طلبت منك أن أراه .. ولا تتدخل فى أى شىء ..

ودخل إسماعيل الغرفة وهو يرتعد من الخوف .. واقترب منه جمال سالم فى هدوء وأخرج عشرة جنيهات من محفظته وناولها للرجل وهو يقول له :

أنا متأسف يا إسماعيل .. وأرجوك أن تقبل منى هذا المبلغ البسيط لأولادك ..

وثارت كبرياء الكرامة فى عروق الرجل وأشاح بوجهه عن يد جمال سالم الممدودة إليه وقال له : « أنا لن آخذ منك شيئا .. تضربنى هناك وتهيننى ثم تريد أن تعطينى عشرة جنيهات .. »

ورفض إسماعيل مصافحة جمال سالم الذى كاد أن يثور مرة أخرى لولا أننى تدخلت بينهما وأخذت العشرة جنيهات وناولتها للرجل وطلبت منه أن ينسى ما حدث وأن يصافح الأخ جمال سالم .. ومن يومها أصبح الرجل صديقا لعضو مجلس الثورة وتفانى فى خدمته حتى بعد أن خرج من الحكم واعتزل الحياة السياسية ..

هكذا كانت طبيعته .. وهكذا كان يندفع فى الغضب إلى غير حدود .. ثم يعتذر ويصفو بعد ذلك ..

ومع الوقت فهمت السبب الذى يدفعه للانفعال السريع .. فقد كان جمال سالم مريضا وكان يشكو من آلام مبرحة فى معدته وأمعائه وكان ذلك يؤثر بالتالى على جهازه العصبى ، وعندما تفاجئه نوبة الآلام يتغير لونه ويصفر وجهه ويتحول إلى إنسان عصبى للغاية .. وبرغم ذلك كان يتحامل على نفسه فى العمل ويبذل ما فوق طاقته وينام ساعات قليلة .. وكان يرهق نفسه بشكل خطير كما لو كان فى سباق مع الزمن مع أنه كان يشكو أيضا من ظهره بسبب العمليات الجراحية التى أجريت له فى عموده الفقرى عقب سقوطه بطائرته قبل الثورة ..

وبالطبع لم يكن الكثيرون يعرفون كل هذه التفاصيل ولا يدرون بالآلام التى يعانيها وكانوا لا يرون إلا الجانب العصبى فى تصرفاته ويغضبون منه .. ولكن من ناحيتى لم تؤثر هذه التصرفات العصبية على صداقتى به وكانت سببا فى الدفعة القوية التى حدثت للإصلاح الزراعى خلال خطواته الأولى ..

ولكن ليس معنى ذلك أننى كنت موافقا على أسلوب جمال سالم وإنما كنت ألتمس له الأعذار بالإضافة إلى حالته الصحية ..

كان ثوريا مخلصا — ما فى ذلك شك — ولكن كانت تنقصه الممارسة السياسية . والتجربة وسط الجماهير .. وكانت هذه هى مشكلة غالبية ضباط الثورة — فيما عدا أنور السادات بحكم نضاله السياسى العريض قبل الثورة ، وأيضا جمال عبد الناصر بحسه الجماهيرى المرهف وعقليته السياسية النامية — أما الباقون فقد كانوا يعانون تجربة العسكريين عندما يمارسون العمل السياسى وتضطرهم الظروف إلى الاحتكاك بالجماهير .. بعضهم تخطى التجربة باقتدار والبعض الآخر سقط فى منتصف الطريق ..

أتوقف فاحصا ومدققا أمام هذا المنعطف الخطير الذى كاد أن يودى بالثورة والثوار .. وأقصد : أزمة مارس ..

حول أزمة مارس :

ولا أدعي العلم ببواطن الأمور .. ولا أقول بالمعرفة بخفايا الأحداث .. ولكنى أحاول ذلك بقدر متابعتى للتطورات عن قرب خلال تلك الأزمة العاصفة .. وبقدر ما أضفته إلى ذاكرتى فيما بعد من تفاصيل أخرى على لسان قادة الثورة ..

واهتمامى بأزمة مارس ينبع من احتكاكها المباشر بالإصلاح الزراعى .. وانعكاسها على خطواته وتنفيذه ..

كانت أزمة مارس ١٩٥٤ فى مظهرها خلافا بين جمال عبد الناصر ورفاقه من ناحية وبين محمد نجيب ومؤيديه من ناحية أخرى ..

ولكنها كانت فى جوهرها صراعا مصيريا بين الثورة من ناحية وبين الأحزاب من ناحية أخرى .. بين القوى الثورية الجديدة وبين القوى السياسية القديمة ..

ولم تقتصر الأزمة على ذلك وإنما امتدت أيضا داخل مجلس قيادة الثورة وكانت فى عمقها انقساما جذريا بين الدكتاتورية وبين الديمقراطية .. بين التيار الذى يريد الحكم العسكرى المطلق وبين التيار الذى يسعى إلى حكم المؤسسات الدستورية .. كما حدث انقسام آخر بين قيادة الثورة وبين الضباط الأحرار ..

وكان التنظيم قد تكون فى بداية سنة ١٩٥٠ من نواة أولى تضم ستة ضباط - كما ذكر جمال عبد الناصر منشئ التنظيم - ثم اتسعت الدائرة لكى تحوى بعد ذلك تسعة ضباط ثم أصبحوا عشرة وأطلق عليهم « الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار » ولم تلبث هذه المجموعة أن أخذت فى تكوين خلايا فى كل وحدة من أسلحة الجيش حتى وصل عدد الضباط الأحرار الذين خرجوا ليلة ٢٣ يوليو حوالى ١٠٠ ضابط .. وكان من الطبيعى بعد أن قامت الثورة على أكتافهم أن يشعروا بدورهم ولذلك أخذ جمال عبد الناصر ينظم فى البداية اجتماعات دورية بين مجلس الثورة ومجموعات الضباط الأحرار فى الأسلحة المختلفة .. ولكن بعد تطهير الأحزاب ورسوخ خطوات الثورة أخذت هذه الاجتماعات تتباعد تدريجيا ثم صدر الأمر

بإيقافها وكان لذلك تأثيره على العلاقة القائمة بين قيادة الثورة والضباط الأحرار ..

وبدأت عدة عوامل متداخلة تثير الفتنة والسخط بين قطاعات الضباط الأحرار ، وكان أبرزها القرار الذى اتخذه مجلس الثورة بتكليف أعضائه بالإشراف على الوزارات والأماكن الحساسة فى الدولة ، وبذلك كان هناك مندوب للقيادة إلى جانب الوزير ، وكان من الطبيعى أن تتكون شلل معينة حول هؤلاء الأعضاء من الضباط والمعاونين .. وازدادت ظاهرة خروج الضباط من الأسلحة لكى يأخذوا أماكنهم فى مواقع السلطة للقيام بمهام مختلفة ، وخصوصا بعد تشكيل هيئة التحرير التى تولى مسئوليتها الصاغ إبراهيم الطحاوى واليوزباشى أحمد طعيمة ، وكان من الصعب إرضاء جميع الضباط الأحرار وبدرجة متساوية .

الخلاف بين نجيب وعبد الناصر :

وسرعان ما انفجر الموقف فى سلاح المدفعية حينما استقر الرأى بين ضباطه على أن يكون تمثيل الجيش فى مجلس الثورة عن طريق الانتخاب حتى لا يستأثر مجلس القيادة بالسلطة — وحده — وكان هذا الرأى يشكل خطورة على الثورة ذاتها ويعرضها إلى سلسلة لا متناهية من الصراعات الداخلية التى قد تتفاقم إلى انقلابات عسكرية ..

وقرر مجلس القيادة مواجهة الأمر بحسم وعنف حتى لا يفتح مجالا لمناقشة هذه الآراء مرة أخرى .. وفى يناير ١٩٥٣ تم اعتقال ضباط المدفعية الثائرين — وعددهم ٣٥ ضابطا — ومعهم رشاد مهنا وبعض ضباط المشاة أيضا .. وقد أدى ذلك إلى اندلاع الغضب بين معظم الضباط الأحرار ، واعتصم ٤٠٠ ضابط من سلاح المدفعية حتى يتم الإفراج عن زملائهم . . وفى سلاح المشاة استقال يوسف صديق من مجلس القيادة — برغم محاولات محمد نجيب لتهدئة الموقف — وأخذ البكباشى حسنى الدمهوري يجرى اتصالات بالضباط فى سلاح الفرسان لكى يتحركوا مع المشاة للإفراج عن ضباط المدفعية .. وهكذا وقع المحظور وكاد الأمر يتطور إلى صراع مسلح ..

وتحرك جمال عبد الناصر بسرعة لمواجهة الموقف المتردى ، وتمكن من إقناع ضباط المدفعية بفض الاعتصام ووعدهم بأن يكون التحقيق والمجلس العسكرى من المدفعية . ثم استدار واعتقل حسنى الدمنهورى وجرت محاكمته أمام جميع أعضاء مجلس الثورة ما عدا أنور السادات وخالد محيي الدين ويوسف صديق وعبد المنعم أمين — وأصدر المجلس حكمه بالإعدام ، كما تمت محاكمة رشاد مهنا وضباط المدفعية المعتقلين بنفس الطريقة وصدر الحكم عليه بالسجن المؤبد وبسجن تسعة من هؤلاء الضباط .. ووقتها اعترض محمد نجيب على إعدام الدمنهورى وقال : « لا أريد أن أمضى فى طريق مفروش بدماء الضباط .. » كما اعترض أصلا على تلك المحاكمات أمام مجلس القيادة .. ولكن جمال عبد الناصر رفض رأى نجيب وقال : إن هذا هو الحل الوحيد لتأمين الثورة وأن التهاون يؤدى إلى انقلابات مضادة .. » .

وهكذا برزت أول ملامح الخلاف بين نجيب وعبد الناصر .. كما كانت هذه الإجراءات بمثابة أول صدام عنيف بين مجلس الثورة وبين التنظيم القديم للضباط الأحرار . وكان لابد أن يكون هناك رد فعل لما حدث فى المدفعية والمشاة — وخصوصا فى تفكير ضباط القيادة — واتخذوا أسلوب المواجهة لتأمين أنفسهم ، وكان قرار حل الأحزاب السياسية .. وإعلان تشكيل « مجلس قيادة الثورة » وتحديد فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات .. وتحددت السلطة الحاكمة منعا لأى صراع آخر ..

ولكن أزمة يناير ١٩٥٣ لم تكن نهاية المطاف للصراع بين ضباط الثورة .. بل إنها كانت بداية الطريق إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ..

ولم يكد يمضى عام واحد حتى كان الانقسام والخلاف قد انتقلا إلى داخل مجلس قيادة الثورة — ذاته — وقبل أزمة يناير ومن خلال ممارسة السلطة انقسم المجلس إلى اتجاهين متناقضين :

• الاتجاه الأول نحو الديمقراطية ويمثله محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين ويوسف صديق ..

الاتجاه الثانى نحو الدكتاتورية ويمثله جمال سالم وعبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وصلاح سالم وعبد المنعم أمين .

كما كانت هناك تيارات فكرية أخرى تتفاعل داخل المجلس - بحكم الانتماء الأيدولوجي لبعضهم - وكان بينها مثلا التيار الماركسى الذى يعبر عنه خالد محيي الدين ويوسف صديق .. والتيار الدينى الذى يعبر عنه كمال الدين حسين وحسين الشافعي والتيار الوطنى الدكتاتورى الذى يعبر عنه جمال سالم وصلاح سالم والبغدادى .. ولكن التيار الوطنى الليبرالى الذى يعبر عنه جمال عبد الناصر وأنور السادات كان يحاول دائما التغلب على هذه الاتجاهات وإذابتها داخل مجلس الثورة .

بدأت المتاعب داخل مجلس قيادة الثورة من الجناح الماركسى واصطدام يوسف صديق وخالد محيى الدين بأعضاء المجلس .

وكان الخلاف قد ظهر واضحا عندما عارض يوسف صديق قانون تنظيم الأحزاب وطالب بالتمسك بالدستور ، ولم يكتف بالمعارضة داخل المجلس وإنما كان يبدى آراءه وينشرها بين الضباط وقد قال بعد استقالته فى أزمة يناير : أنه لا يمكن أن يرتبط مع مجموعة لا يوافق على سياستها .. واصطدم مع جمال عبد الناصر واتهمه بالدكتاتورية ..

والتقى محمد نجيب مع يوسف صديق وخالد محيي الدين فى موقفهما بعدما اختلف مع جمال عبد الناصر حول ممارسة السلطة وخصوصا بالنسبة لقرارات مجلس الثورة ..

وأخذت التناقضات تطفو إلى السطح ولم تكن خافية على الكثيرين من المسئولين فى أجهزة الدولة - وكنت واحدا منهم فى الإصلاح الزراعى - وحدثت أزمة عنيفة عندما قدم عبد الناصر - بصفته وزيراً للداخلية - كشفا إلى مجلس الثورة بأسماء بعض الزعماء السياسيين ، المطلوب اعتقالهم .. واعترض محمد نجيب

على تحديد إقامة مصطفى النحاس « باشا » — بالذات — وشطب اسمه من الكشف بموافقة أعضاء المجلس احتراما لزعامته ومكانته ومنعا لإثارة الوفديين أكثر من ذلك .. ولكنه فوجئ بعدها بإعادة اسم النحاس مرة أخرى إلى الكشف بعد توقيعه عليه .. واعتبر ذلك التصرف تزويرا واستهانة برأيه ..

واعترض اللواء نجيب أيضا على محاكمة السياسيين القدامى أمام محكمة الثورة .. وكانت وجهة نظره : كيف يكون ضباط الثورة هم الخصم .. وهم الحكم .. ؟

وأحس عبد الناصر ورفاقه أن نجيب يشكل عقبة فى طريقهم ، وانتهزوا فرصة توقيعه إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية لإبعاد محمد نجيب عن قيادة القوات المسلحة ..

وصدر قرار بتعيين الصاغ عبد الحكيم عامر قائدا عاما وترقيته إلى رتبة « لواء » مرة واحدة .. واعترض نجيب على هذه القرارات وقال فى مذكراته :

« لم يغرنى ما عرضوه على بتعيينى رئيسا للجمهورية وعبد الحكيم عامر قائداً عاماً .. فقد كنت أوثر أن يظل عامر فى موقعه مديرا لمكتبى لشئون القوات المسلحة ، وقد قبلت تحت ضغط وإلحاح لمدة ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيرا فى الاستقالة .. واعترف الآن أن هذا هو الخطأ الكبير الذى وقعت فيه فقد شعرت بعد قليل أننى أصبحت فى مركز أقل قوة بعد أن تركت قيادة الجيش »..

وسرعان ما احتدم الخلاف بين الفريقين عندما تجاهل مجلس الثورة وجود « الرئيس » محمد نجيب بشكل مهين وعلى حد تعبيره :

« لقد لاحظت أن المجلس ينعقد أحيانا دون حضورى ، وإذا حضرت مصادفة توقف الحديث الدائر واتجهوا لى متسائلين عما تجب مناقشته ، وعندما تكرر ذلك عرفت أن اجتماعات كانت تتم بينهم فى الخارج للاتفاق على موقف معين .. »

واتخذ المجلس قرارا بإعطاء صلاحيات مجلس الثورة إلى جمال عبد الناصر — فى حالة عدم انعقاده — وبعد ذلك تم تعيين جمال سالم وزيراً للمواصلات وزكريا

محيي الدين وزيرا للداخلية حتى يتفرغ جمال عبد الناصر لمباشرة مسئوليته كنائب رئيس الوزراء .. ووصل التحدى إلى درجة أن جمال سالم — بأسلوبه المندفع الثائر — رفض أداء اليمين القانونية أمام محمد نجيب — بصفته رئيسا للجمهورية — واتخذ زكريا محيي الدين نفس الموقف مع أنه مخالف للدستور .

وعندما شعر محمد نجيب أنه يمارس سلطة صورية وأن نفوذه يتقلص شيئا فشيئا .. وأن أعضاء مجلس الثورة يسحبون « السجادة » من تحته .. أخذ يتمسك بالديمقراطية حتى يضمن وقوف الأحزاب إلى جانبه ، ورفض التصديق على الحكم الذى أصدرته محكمة الثورة بإعدام إبراهيم عبد الهادى .

محمد نجيب يقدم استقالته :

وبدأ محمد نجيب يتجه إلى القوى السياسية المناوئة لمجلس الثورة وساعدته الظروف ووقف إلى جانبه يوسف صديق وخالد محيي الدين فى مواجهة جمال عبد الناصر ..

وكان الصراع قد وصل إلى ذروته بين الثورة وبين الوفديين والشيوعيين والإخوان المسلمين . . ورأى محمد نجيب أن الحل الوحيد لكي يكسب الجولة : أن ينقل خلافه مع مجلس الثورة إلى الشارع .. ولذلك ما كاد يصدر قرار حل الأخوان المسلمين وخسرت الثورة بذلك القوة السياسية الكبيرة التى كانت تساندها — حتى بادر محمد نجيب وأمسك بطرف الفرصة المناسبة . . وقدم استقالته فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ إلى مجلس الثورة . . وكانت بمثابة نقطة الانفجار لأزمة مارس . .

وكان السبب المباشر لهذه الخطوة من جانب محمد نجيب هو استمرار التجاهل من مجلس الثورة لوجوده ووضعه . .

وفى ذلك اليوم بالذات — ٢٣ فبراير — كان من المقرر عقد اجتماع لمجلس قيادة الثورة وعندما علم اللواء نجيب بذلك ذهب إلى مكتبه فى القيادة وطلب من أعضاء المجلس الحضور إليه لعقد الاجتماع ، وكرر الطلب مرة أخرى ولكنهم اعتذروا بأن العدد لم يكتمل . . ولم يتمالك نجيب نفسه ووجدها سبباً مناسباً لتفجير الموقف

وكتب استقالته وأرسلها مع سكرتيره الصاغ إسماعيل فريد إلى جمال عبد الناصر وانصرف على الفور بعد أن وضع المجلس فى مأزق خطير . .

وانقسم الرأى داخل مجلس الثورة : كان هناك اتجاه يؤيد قبول الاستقالة . . وكان هناك اتجاه آخر متشدد يطالب بإقالة محمد نجيب وإعلان الأسباب . . بينما اعترض خالد محيى الدين على قبول الاستقالة ووقف إلى جانب نجيب وقدم استقالته أيضاً ــ تضامناً معه ــ ولكن أعضاء المجلس استطاعوا إقناعه بإرجاء الاستقالة حفاظاً على تماسك مجلس الثورة أمام الشعب . . واعترض سلاح الفرسان على اتجاه أعضاء مجلس الثورة لتنحية نجيب . . وكان خالد محيى الدين قد اتصل بضباط الفرسان وأبلغهم بأزمة استقالة محمد نجيب وذهب إلى الضباط وحضروا اجتماعاً فى مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة وناقشوا خلاله الأزمة مع جمال سالم وصلاح سالم وبعض ضباط الصف الثانى من مجموعة جمال عبد الناصر . .

ولكن فجأة اجتمع مجلس الثورة ــ بعد ذلك ــ وأصدر بياناً ضد محمد نجيب فى الرابعة صباحاً يوم ٢٥ فبراير بعد الاجتماع وكانت صياغته بلهجة عنيفة بمثابة المواجهة العلنية بين الفريقين :

« لقد تقرر ضم اللواء محمد نجيب إلى مجلس الثورة فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٢ ولم يكن عضواً فيه . . وتنازل له جمال عبد الناصر عن رئاسة المجلس . .

ونتيجة لذلك الموقف « الشاذ » ظل اللواء نجيب يعانى أزمة نفسية عانينا منها الكثير رغم قيامنا جميعاً بإظهاره للعالم بمظهر الرئيس الفعلى والقائد الحقيقى للثورة . . وتقدم اللواء نجيب بطلبات محدودة :

« أن يكون له حق الاعتراض على أى قرار يجمع عليه أعضاء المجلس علماً بأن لائحة المجلس توجب لإصدار أى قرار أن يوافق عليه أغلبية الأعضاء . .

« أن يباشر سلطة تعيين الوزراء وعزلهم وكذلك سلطة الموافقة على ترقية وعزل الضباط وتنقلاتهم . .

وظل الصراع طوال عشرة شهور حتى يتنازل نجيب عن طلباته ولكنه قدم استقالته منذ ثلاثة أيام . . وقرر مجلس الثورة :

١ – قبول الاستقالة المقدمة من اللواء محمد نجيب من جميع الوظائف التي يشغلها .

٢ – يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة البكباشي جمال عبد الناصر في تولى كافة سلطاته الحالية .

٣ – تعيين البكباشي جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء .

وأعلن صلاح سالم وزير الإرشاد – بعد إذاعة البيان – أن منصب رئيس – الجمهورية سيظل شاغراً حتى تعود الحياة النيابية للبلاد .

الأزمة تتصاعد ويعود نجيب :

وهكذا تفجرت الأزمة بلا مواربة – وعلى المكشوف – وما كان البعض يتناقله همساً على شكل شائعات متداولة ، تحول بين يوم وليلة إلى حقيقة معلنة .

وفوجىء سلاح الفرسان ببيان مجلس الثورة وحدث رد فعل مضاد بين ضباطه وعقدوا اجتماعاً خطيراً حضره جمال عبد الناصر – في نفس اليوم – وبعد مناقشة عاصفة تحددت مطالب ضباط الفرسان في أمرين :

عودة محمد نجيب رئيساً لجمهورية برلمانية . . والانتهاء على وجه السرعة من وضع الدستور الجديد .

واضطر عبد الناصر للمناورة من أجل تهدئة الموقف وعدم انقسام الجيش ووافق على عودة نجيب بشرط أن يتنحى هو عن رئاسة الوزارة لأنه لايستطيع التعاون مع نجيب . . وحمل عبد الناصر مطالب سلاح الفرسان إلى أعضاء مجلس الثورة . . ودارت مناقشات طويلة ومحتدمة وكان عبد الناصر قد وضع خطة ذكية للخروج من المأزق وعاد عند الفجر إلى ضباط الفرسان الذين كانوا في اجتماع دائم – وأبلغهم بأن مجلس الثورة وافق على مطالبهم وقرر :

عودة نجيب . . وتنحى مجلس قيادة الثورة . . وعودة ضباط الجيش إلى ثكناتهم . . وإعادة الحياة النيابية . . وإسناد رئاسة الوزارة إلى خالد محيي الدين .

وهكذا بدا الأمر بالنسبة للأسلحة الأخرى فى الجيش على أنه : تصفية للثورة . . وظهرت الصورة أمام باقى الضباط على أنها : انقلاب شيوعى قام به سلاح الفرسان ضد مجلس الثورة وأصيبوا بصدمة شديدة وخرجت قوات الأسلحة الأخرى وحاصرت ثكنات الفرسان وطالب جمال سالم باعتقال خالد محيي الدين لأنه السبب فى إثارة ضباط الفرسان ولكن البغدادى اعترض على ذلك وتدخل جمال عبد الناصر وقال « إن المسألة الأساسية : هل يقرر المجلس عودة نجيب . . أم لا ؟ .

ووسط هذه الخلافات الخطيرة داخل مجلس الثورة أفلت زمام الأمور وأخذ بعض ضباط الصف الثانى يعترضون على مسئوليتهم — وبانفعال وعنف — دون نظر إلى العواقب . . وذهب بعضهم إلى بيت اللواء نجيب فى الزيتون واعتقلوه بتهمة الاشتراك فى انقلاب شيوعى — وبدون علم مجلس الثورة — احتجزوه فى سلاح المدفعية فى ألماظة وغضب جمال عبد الناصر لما حدث وتدخل عبد الحكيم عامر وأمر بإعادة نجيب إلى بيته على الفور بينما تحرك الوفديون والإخوان المسلمون — فى نفس الوقت — وخرجت المظاهرات الشعبية العارمة تطالب بعودة نجيب وسقوط الديكتاتورية . . وتجمعت الحشود المتدفقة فى ميدان عابدين تنتظر قرار مجلس الثورة .

ومن نافذة مكتبى فى الإصلاح الزراعى — حيث كان مقره فى مبنى قصر عابدين — كنت أرقب هذه الجموع الزاحفة إلى الميدان الفسيح وهى تهدر باسم محمد نجيب ، وكان مكتبه فى قصر عابدين أيضاً بعد أن تولى رئاسة الجمهورية — وكنت أسائل نفسى : ياترى كيف يواجه ضباط الثورة الموقف بعد أن وصل إلى هذه الدرجة من الغليان ؟

كان التوتر يسود الجميع وخصوصاً بعد ماحدث صدام بين المتظاهرين وبين قوات من الأمن والبوليس الحربى .

ولم يكن فى مقدور قيادة الثورة تحدى الإرادة الشعبية والدخول فى مواجهة عنيفة مع الجماهير ، وازداد الموقف حرجاً بعد أن وصل وفد من ضباط الإسكندرية والمنطقة الشمالية مطالبين بعودة نجيب وذهب صلاح سالم إلى جمال عبد الناصر وأبلغه بما رآه من الحشود التى تملأ شوارع القاهرة وطلب اتخاذ قرار محدد .

وفى المساء أذاع صلاح سالم – بوصفه وزيراً للارشاد – بياناً يتراجع فيه مجلس الثورة عن إبعاد نجيب لاحتواء الأزمة ولو بصفة مؤقتة وكان يقول بصيغة مقتضبة وغامضة :

« حفاظاً على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء محمد نجيب رئيساً للجمهورية ، وقد وافق سيادته على ذلك .

إذن عاد نجيب ولكن رئيساً بلاسلطات . . وأيقنت أن هذا ليس هو الحل النهائى للصراع . . وأن المسألة هدنة لالتقاط الأنفاس وتجميع القوى . .

عبد الناصر يعيد حساباته :

وعلى ضوء التطورات المفاجئة التى لم تكن فى الحسبان أدرك عبد الناصر بحسه الجماهيرى أنه لابد من إعادة تقدير الموقف من زاوية أخرى . .

واتجه تفكيره إلى خط متطور يتلاءم مع إرادة الشعب وهو مزج استمرار الثورة فى العمل السياسى وفى تحمل المسئولية مع عودة الديمقراطية . . وشهد عبد الناصر فى منشية البكرى اجتماعاً هاماً لأعضاء مجلس قيادة الثورة وصدرت قرارات ٥ مارس تحمل هذا الاتجاه الجديد وتمثل الاستجابة للمطالب الجماهيرية بعودة الحياة الديمقراطية .

وكان هدف عبد الناصر إزالة الصورة التى علقت بالأذهان عن اتجاه الثورة إلى الدكتاتورية العسكرية . . وكذلك التمهيد إلى نزول الثورة إلى العمل السياسى مع القوى السياسية الأخرى . . وقد نصت هذه القرارات على : إلغاء الرقابة على الصحف واتخاذ الإجراءات لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع المباشر على أن تجتمع يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٤ وتكون لها مهمتان :

• مناقشة مشروع الدستور وإقراره .

• القيام بمهمة البرلمان إلى أن يتم عقد البرلمان الجديد .

ولكن كانت هناك « أزمة ثقة » قد تولدت بالفعل عند جميع القوى — السياسية والعسكرية — المناصرة لعودة الديمقراطية نتيجة لتصرفات مجلس الثورة السابقة وكان هذا هو شعور اللواء نجيب بالفعل بعد أن عاد إلى رئاسة الجمهورية بدون سلطات ، ولذلك مضى فى مهاجمة مجلس الثورة والدعوة إلى الديمقراطية واستقطاب الأحزاب والسياسيين القدامى إلى جانبه . . وعقدت عدة اجتماعات بين عبد الناصر ونجيب والسنهورى وعلى ماهر لتنفيذ هذه الخطوات .

وكان عبد الناصر من ناحيته يحاول تنفيذ خطه الفكرى الجديد — حتى لا يمضى الجيش فى طريق الانقلاب العسكرى — وظهر لأول مرة وهو يرتدى الملابس المدنية وقال بوضوح « لقد أصبحنا رجال سياسة . . ويجب أن يبتعد الجيش عن السياسة . . ولذلك فإننا سنتنحى عن مراكزنا فى الجيش » .

ولكن محمد نجيب كان يقف بالمرصاد على الجانب الآخر وقال « إن إشراك الشعب فى أمور بلاده هو الضمان الوحيد ضد الطغيان » .

وكان واضحاً أن نجيب سوف يمضى فى تيار المناورة مادام بعيداً عن السلطة ، وشعر جمال عبد الناصر أن استمرار ذلك التحدى سوف يعرقل اشتراك الثورة فى الحياة الدستورية الجديدة ولهذا قام بمناورة بارعة وتقدم باقتراح إلى الاجتماع المشترك لمجلس الثورة ومجلس الوزراء بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل استقالة محمد نجيب وإسناد رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية مرة أخرى .

وبذلك ضمن عبد الناصر التهدئة مع نجيب خلال تلك المرحلة المصيرية التى تجتازها الثورة وأخذ يبحث مع رفاق السلاح « الشكل السياسى » الذى تنزل به الثورة وقياداتها إلى ميدان العمل السياسى فى مواجهة القوى الأخرى المتحفزة لها وخصوصاً

الوفديين والإخوان المسلمين والشيوعيين وبدأت الثورة فى تخفيف قبضتها على السياسيين القدامى وتم نقل فؤاد سراج الدين وابراهيم عبد الهادى من المعتقل إلى المستشفى للعلاج وبدأ بحث الإفراج عن المعتقلين السياسيين .

ولكن ترددت فى تلك الآونة إشاعة عن تفكير الوفديين فى ترشيح مصطفى النحاس لرئاسة الجمهورية ولذلك تخوفت الثورة واستمر تحديد إقامته فى بيته بجاردن سيتى وسط هذا الخضم المتلاحق من الأحداث والتطورات والهزات العنيفة والاعتقالات والمحاكمات .

يقررون النزول تحت الأرض :

كنت أتابع مجريات الأمور عن قرب – من خلال اتصالاتى السياسية ومقابلاتى مع جمال سالم بين الحين والآخر – وكان الإصلاح الزراعى يمتص كل وقتى وجهدى وكان تفكيرى مركزاً فى إبعاد هذا العمل الكبير للثورة عن الصراع الدائر بين قياداتها وبدأت لا أرى جمال سالم إلا قليلا لانشغاله بالاجتماعات المستمرة لمجلس الثورة وعندما كان يحضر إلى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى كنت ألاحظ آثار هذه الأزمة ومضاعفاتها على وجهه وحديثه ولكنه لم يكن يبوح بكل ما فى صدره .

وفى أحد الأيام – خلال أزمة مارس – حدث شيء غريب . . ومثير !

جاء جمال سالم فجأة إلى مكتبي وأغلق الباب علينا وكان يبدو عصبياً ومهموماً وقال : أريدك فى مسألة هامة . . حياة أو موت . .

قلت له : أننى أعمل ما فى وسعى لمعاونتك . .

سرح جمال سالم ببصره عبر النافذة بعيداً . . وأخذ يصارحنى بحقيقة الموقف المتأزم وقال لى :

لقد وصل الخلاف بيننا وبين محمد نجيب إلى مرحلة خطيرة . . والواضح أنه استطاع أن يكسب المعركة حتى الآن وليس أمامنا سوى أن نتراجع مؤقتاً

واستولت على الدهشة من هذه المفاجأة غير المتوقعة وسألته :

– ماذا تعنى بهذا الكلام ؟

واستمر جمال سالم فى حديثه وألقى بالخطة السرية التى وضعها جمال عبد الناصر وقال لى :

– لافائدة من الاستمرار فى هذا الوضع ولذلك قرر مجلس الثورة أن يتخلى عن مسئوليته مؤقتاً وأن يختفى تحت الأرض حتى يعيد تنظيم نفسه ويجمع قواه ثم يعود إلى مسئولياته من جديد . .

وعدت مرة أخرى أستوضح دورى وسألته :

– وما هو المطلوب منى فى هذه الحالة ؟

وظهر التأثر واضحاً على ملامحه وقال لى :

– اسمع الإصلاح الزراعى أمانة فى عنقك . . ويجب أن تحافظ عليه بكل قواك إننى أخشى عليه لأنهم يعتبرونه من أعمال الثورة .

وسكت جمال سالم قليلا ثم سألنى :

– ماهى خطتك – هل تريد أن تستمر فى الإصلاح الزراعى تحت هذه الظروف أو أنك تنوى أن تتركه .

قلت له : –

– أريد أن يكون مفهوماً أن العلاقة بينى وبين الإصلاح الزراعى لم تبدأ مع الثورة وإنما بدأت من قبل وارتبط بفكرى منذ شبابى ولايمكن أن أتحلل من هذا الارتباط مهما كانت الظروف وتأكد أننى لن أترك الإصلاح الزراعى لأن المسألة أصبحت متعلقة بى وبمبادئى وكرامتى قبل أن تمس عملى لقد تعبت كثيراً حتى رأيت هذا الأمل يتحقق وليس من الممكن التخلى عنه بهذه السهولة .

وأطرق جمال سالم قليلا – ثم سألنى :

ـ إذن كيف ستتصرف فى مواجهة محمد نجيب وغيره بعد أن نتخلى عن مسئولياتنا قلت له بإصرار :

ـ طالما أنكم قررتم النزول تحت الأرض فى الفترة القادمة فاتركوا لى حرية الحركة وسأعالج مسألة الإصلاح الزراعى بأسلوب سياسى حتى لاأصطدم مع القوى المضادة للقانون ولكن لاتقلقوا .

بدا الاستغراب على وجهه وقال لى :

ـ ماذا تنوى أن تفعل ؟

ومضيت فى الحديث أشرح له خطة عملى من خلال خبرتى السابقة فى العمل السياسى مع الأحزاب وقلت له : ـ

ـ إن الأسلوب العنيف لايجدى فى مثل هذه الظروف وخصوصاً فى مواجهة الأحزاب القديمة المتربصة بالإصلاح الزراعى ، إن الأمر يحتاج إلى مناورة ذكية . ولذلك لاتنزعجوا عندما تقرأوا فى الصحف تصريحاتى التى سأعلن فيها : أن الإصلاح الزراعى هو تطور طبيعى كان سيحدث فى مصر يوماً ما وإذا كان قد رأى النور بعد ٢٣ يوليو وأصبح وليد الثورة فإنه فى نفس الوقت كان حلم الملايين الذى سعى إلى تحقيقه طويلا رواد آخرون قبل قيام الثورة وبذلك أخرج الإصلاح الزراعى من دائرة الصراع السياسى وابتعد به عن طريق الصدام بين الأحزاب والثورة .

وتركنى جمال سالم وهو لايتصور إمكان تحقيق خطتى وقال لى وهو يصافحنى مودعاً :

ـ على أية حال إذا حدثت لك أية متاعب وواجهت مقاومة للقانون اتصل بنا وسوف يتحرك رجالنا لحماية الإصلاح الزراعى وضرب القوى المضادة .

* * *

كانت التطورات تتلاحق بسرعة رهيبة وتتدافع على طريق الأزمة الثانية والحاسمة بين محمد نجيب وأعضاء مجلس الثورة فى النصف الثانى من مارس .

وعلى الرغم من استعادة نجيب لمناصبه كلها إلا أنه كان يحس بأنه مجرد من سلطته على الجيش - خصوصاً بعد تعيين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر لمعظم قادة الوحدات - ولذلك كان يريد العودة إلى القيادة العامة حتى يضمن نتيجة الصراع وطلب من الدكتور السنهورى - عندما قام بالتوسط لتصفية التوتر بينه وبين مجلس الثورة - أن يكون تعيين قادة الوحدات فى القوات المسلحة « بقرار جمهورى » وفى نفس الوقت كان الهدف الآخر الذى سعى إليه نجيب هو : طرح رئاسة الجمهورية للاستفتاء الشعبى لأنه كان يشعر أنه رئيس جمهورية « بالتعيين » .

وكما قال فى مذكراته « كنت أهدف من ذلك إلى الحصول على تفويض شعبى يكسب اتجاهى للديمقراطية صفة الشرعية ».

وهكذا كان الموقف ينتقل تدريجياً إلى يد محمد نجيب .


مجلة الابتسامة
الفصل الرابع عشر
الإصلاح ينجو
من أزمة مارس

. . وهكذا أصبح الأمر معقداً وحرجاً بالنسبة لجمال عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة . . ولم يكن أمامهم غير التراجع بشكل أو بآخر . .

فقد أفلت الزمام من أيديهم ولم يعد فى مقدورهم المضى فى التحدى مع نجيب إلى أبعد من ذلك . . لأن الأمر أخذ شكل ومظهر التحدى للإرادة الشعبية . .

وكان عبد الناصر لا يتصور أن يقع يوماً فى تناقض مع الجماهير أو الصدام معها . . لأنه كان يؤمن بأن الثورة لابد أن تستمد شرعيتها من مشيئة الشعب ، وإرادته وأن سلطتها وقراراتها لابد أن تكون تعبيراً عن نبض الجماهير ورأيها . . ولذلك كان يعارض منذ اللحظة الأولى الحكم الدكتاتورى العسكرى الذى يفرض سلطته بالقوة على الشعب . . وكان يرى أنه بهذا الشكل يكون ما حدث فى مصر مجرد انقلاب « للبكباشية والصاغات » ، ويصبح الأمر نسخة مكررة من الانقلابات العسكرية المتعاقبة فى سوريا من قبل – من أول حسنى الزعيم إلى سامى الحناوى إلى أديب الشيشكلى – وبذلك يفتح الطريق أمام حكم الفاشية . .

وكان هذا هو اتجاه أنور السادات وفكره أيضاً ، فقد كان إيمانه بالديمقراطية قوياً وعميقاً وعن اقتناع كامل من خلال الممارسة السياسية والتجربة النضالية العريضة داخل الجيش وخارجه قبل الثورة . .

وفى نفس الوقت وجدت الأحزاب والقوى السياسية المضادة فى هذا التمزق الخطير بين عبد الناصر ونجيب فرصتها السانحة لكى توجه ضربتها الانتقامية والقاضية

ضد الثورة ومجلس قيادتها وتسترد الأرض التي فقدتها وتستعيد السلطة مرة أخرى بين يديها .

وفى تقديرى أنها اتخذت من موقف اللواء محمد نجيب فرصة مواتية لها يمكنها من خلالها أن تنفذ خطتها بشكل غير مباشر، ولذلك أخذت الأحزاب تضرب على وتيرة الديمقراطية والحياة النيابية حتى تستفز الجماهير ضد مجلس الثورة وتستقطبها إلى صف محمد نجيب — نظراً إلى شعبيته التي اكتسبها على مدى عام ونصف عام — وتعيد تنظيم صفوفها القديمة المتداعية وتقفز إلى الحكم تحت واجهة محمد نجيب والديمقراطية .

ومن ناحية أخرى كان اللواء نجيب فى حاجة إلى المساندة من الأحزاب حتى يستطيع الارتكاز على قاعدة جماهيرية فى مواجهة مجلس الثورة . . ولذلك بدأ يجرى اتصالات مع القوى السياسية القديمة وبالتحديد : الوفد والإخوان المسلمين . .

وسط هذه التيارات المتلاطمة والمتضاربة قررت أن أنفذ خطتى لكى أنجو بالإصلاح الزراعى من براثن الإقطاع المتربص ولكى أخرج من نطاق هذه الأزمة العنيفة . . واتصلت بجريدة « المصرى » وألقيت الطعم الأول وعقدت مؤتمراً صحفياً يوم ٢٤ مارس — بصفتى العضو المنتدب للجنة العليا — وأعلنت بوضوح :

« إن الإصلاح الزراعى ليس وليد الثورة وحدها وإنما هو نتيجة طبيعية لتطور الأمور فى مصر تبنته الثورة . . وأنه يعتبر ثمرة لكفاح طويل ضد الإقطاع وتعبيراً عن الحلم الذى طالما راود خيال الرواد من الزراعيين لرفع الظلم عن الفلاحين وتحسين مستوى الريف . . » .

ونشرت الصحف الحقائق المدعمة بالأرقام عن الإصلاح الزراعى وآثار تطبيقه — كما أعلنتها فى ذلك اليوم — وكانت توضح :

- **إن هناك ٣٠ ألف أسرة سوف تستفيد من توزيع الأراضى — وتشمل ١٨٠ ألف فلاح — عندما يتم توزيع ١٠٠ ألف فدان عليهم . .**

* وإن الدفعة الأولى من الأراضى الموزعة وهى ١٧ ألف فدان قد تسلمتها ٤٣٠٠ أسرة وتشمل ٢٦ ألف فلاح .
* وأن هناك ٢٠٠ ألف أسرة تستفيد من توزيع الأراضى – عند اكتمال برنامج التوزيع لمساحة ٦٢١ ألف فدان – وتشمل مليونا و ٢٠٠ ألف فلاح ..
* وبذلك يبلغ جملة المستفيدين من توزيع جميع أراضى الإصلاح الزراعى نحو مليون و ٣٨٠ ألف فلاح مصرى .

كانت هذه الحقائق – فى حد ذاتها – وفى ذلك التوقيت ، دليلا آخر يضاف إلى رصيد الثورة وإنجازاتها ومكاسبها . .

وكانت تقطع الطريق على أية محاولة للتراجع عن قانون الإصلاح الزراعى – فى حالة حل مجلس قيادة الثورة وعودة الأحزاب – واستطعت بذلك أن أضع القوى السياسية القديمة فى مأزق حرج وخرجت بالقضية إلى الملأ ووضعتها أمام الشعب . . ولم يعد هناك سبيل للمراوغة أو للخداع . .

وكان رد الفعل المباشر – الذى أردته من وراء تصريحاتى – عندما أعلن المتحدث باسم الوفد على لسان مصطفى النحاس فى جريدة « المصرى » يوم ٢٥ مارس :

إن الثورة حققت مكاسب للشعب لاشك فيها ، ونحن نعتبرها مكاسب لنا جميعاً نتمسك بها ونساهم فى المحافظة عليها . .

ومن هذه المكاسب قانون الإصلاح الزراعى وبالطريقة التى ينفذ بها الآن لأنه يقضى على مفاسد النظام الإقطاعى ويرفع مستوى الفلاحين ويساعد على التصنيع .

وكان ذلك التصريح بمثابة إقرار من الوفد بمشروع الإصلاح الزراعى . .

وكان أكثر وأكثر ، اعترافاً صريحاً من حزب الأغلبية يؤمن مكاسب الثورة على صفحات الجريدة الناطقة بلسانه . . وإذن لن يمكنه التراجع بعد ذلك .

ونجحت خطتى . . وأصبح الإصلاح الزراعى حقيقة واقعة ومعترفاً بها من

حزب الوفد أيضاً . . وأصبحت آلاف الأفدنة من أراضى الإصلاح الموزعة حقاً مكسباً لآلاف الفلاحين ولم يعد ثمة مجال للمناقشة فى الأمر من قريب أو بعيد . .

لقاء مع محمد نجيب :

وبينما الأحداث تمضى فى تيارها الصاخب . . وبينما الأزمة تتصاعد إلى درجة الغليان . .

حدثت مفاجأة غير متوقعة : كنت جالساً بمكتبى فى الإصلاح الزراعى حينما دق جرس التليفون . . واستدعانى اللواء محمد نجيب لمقابلته على وجه السرعة . . وكان مكتبه بجوار مقر اللجنة العليا للإصلاح فى قصر عابدين أيضاً . .

ومرقت فى رأسى عشرات الأفكار الحائرة . . وتساءلت بينى وبين نفسى : لماذا يريدنى ؟ . . ولماذا يطلبنى فى مكتبه فى هذا التوقيت بالذات . . ؟

وتوقعت أسوأ الاحتمالات : توقعت أن يعزلنى من الإصلاح الزراعى . . وتوقعت أن يتخذ موقفاً من الإصلاح الزراعى .. ربما يكون معه وربما يكون ضده .

وتوقعت أكثر وأكثر أن أخرج من عنده إلى السجن الحربى — بحكم علاقتى بجمال سالم ومجلس الثورة — ووضعت فى تقديرى جميع الاحتمالات حتى تكون الصدمة مخففة . .

دارت كل هذه الخواطر فى ذهنى وأنا فى طريقى — سيراً على الأقدام — إلى مكتب اللواء نجيب وكان لى العذر فى مخاوفى فقد كانت خيوط السلطة بين يديه وكان طوفان التأييد الشعبى يتجه نحوه وكانت الأضواء تنحسر عن مجلس قيادة الثورة بالتدريج . .

وللحق والتاريخ كان استقبال اللواء محمد نجيب يناقض تماماً كل التصورات والتوقعات التى رسمتها فى رأسى .

وصافحنى بطريقته الودودة البشوشة . . وأخذنى من يدى ووقفنا بجوار نافذة المكتب المطلة على ميدان عابدين . . وسألنى من خلال ابتسامته الطيبة :

الإصلاح الزراعي ماشي إزاى ؟ . . عاوز أطمئن عليه . . ؟

وقلت له : إن الحالة طيبة . . والتنفيذ على ما يرام برغم كل الصعوبات التى تواجهنا . .

ومضيت أتكلم معه فى رؤوس الموضوعات بالنسبة لمشاكل الإصلاح وتوزيع الأراضى . . وكان حديثى بصفة عامة دون الدخول فى التفاصيل . .

ولاحظت أنه أعطى اهتماماً خاصاً بتصنيع الريف . . وتطوير الحياة فى القرية . . ولم أجد منه أى اعتراض على أسلوب عمل الإصلاح الزراعى ولم يطلب أى تغيير فى طريقة التنفيذ ودخل الاطمئنان إلى قلبى . . وخرجت من مقابلة اللواء نجيب بحقيقة مؤكدة هى : أنه يقف إلى جانب الإصلاح الزراعى أيضاً وكانت المرة الأخيرة التى ألتقى فيها مع محمد نجيب وجهاً لوجه . . بخصوص مواضيع عامة .

انفجار الموقف من جديد :

وكنت أتوقع أن تنفجر الأزمة بين ساعة وأخرى . . كانت الدلائل كلها . . الأحداث كلها تقود إلى المواجهة بين الفريقين . .

ولم تكد تمضى ساعات النهار – يوم ٢٥ مارس – حتى جاءت اللحظة الحاسمة . . واجتمع مجلس قيادة الثورة ووضعه جمال عبد الناصر أمام الاختيار المرير والصعب

استمرار الثورة . . أو الديمقراطية وعودة الأحزاب . .

وكان واضحاً أن الحلول الوسط قد استنفدت قدرتها على إنهاء الأزمة ولم يعد هناك بد من الحسم . . ووقف عبد الناصر إلى جانب الديمقراطية – ما دامت مطلباً شعبياً – وانضم إليه أنور السادات . .

وكانت نتيجة التصويت فى مجلس الثورة :

ثمانية أصوات فى جانب الديمقراطية وأربعة أصوات مع استمرار الثورة . .

واستمرت المناقشات خمس ساعات وصدرت بعدها قرارات ٢٥ مارس :

* السماح بقيام الأحزاب .
* مجلس الثورة لا يؤلف حزباً .
* لا حرمان من الحقوق السياسية .
* انتخاب الجمعية التأسيسية التي تقوم بانتخاب رئيس الجمهورية .
* حل مجلس الثورة في ٢٤ يوليو باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلي الأمة .

وكانت هذه القرارات الخطيرة بمثابة الفتيل الذى فجر الموقف . . وبدأت إضرابات عمال النقل المساندة للثورة وانفجرت المظاهرات ضد الأحزاب فى القاهرة والأسكندرية وفى نفس الوقت كانت هناك تحركات ومظاهرات أخرى فى صف الديمقراطية . . واجتمع مجلس نقابة الصحفيين واتخذ عدة قرارات طالب فيها بإلغاء الأحكام العرفية وزوال الآثار المترتبة عليها من قيود للحريات وإلغاء الأحكام التى صدرت عن غير طريق القضاء العادى والإفراج عن المعتقلين وتأليف وزارة قومية لإجراء الانتخابات .

وفى نفس اليوم عقدت الجمعية العمومية غير العادية لنقابة المحامين للنظر فى الاعتداءات التى قام بها أحمد أنور قائد البوليس الحربى ضد المحامين أحمد حسين وعبد القادر عوده وغيرهما . . وقرر المحامون الإضراب احتجاجاً على هذه الاعتداءات وطالبوا بإلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الأحكام الاستثنائية وتشكيل وزارة مدنية تعد للانتخابات . .

أما فى الجامعة فقد كان التيار مضاداً لمجلس قيادة الثورة على طول الخط . .

واجتمعت هيئة التدريس فى جامعة الاسكندرية – يوم ٢٧ مارس – وطالبت بإلغاء الأحكام العرفية وجميع الإجراءات الاستثنائية فوراً ، وحل مجلس الثورة « منذ اليوم » وتركيز السلطة فى يد وزارة مدنية تتحمل المسئولية أمام الشعب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية حتى يتم اجتماع الجمعية التأسيسية . .

وفى نفس اليوم عقد طلبة جامعة القاهرة مؤتمراً وطنياً وأعلنوا فيه تأليف « جبهة الاتحاد الوطنى » – التى تضم الطلبة الوفديين والاشتراكيين والشيوعيين والإخوان – ثم اتخذوا قرارات بإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين فوراً . وإلغاء مجلس الثورة فوراً ودون انتظار للجمعية التأسيسية . . وبعد ذلك اجتمعت هيئة التدريس بجامعتى القاهرة وعين شمس واتخذت قرارات بعودة الحياة الدستورية . . وإطلاق الحريات . .

وفى نفس الوقت كانت تجرى محاولات واتصالات من وراء الظهر لتحريك عمال النقل المشترك لكى يقوموا بإضرابات ومظاهرات مؤيدة للواء نجيب . .

ولكن صاوى أحمد صاوى – رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك – ذهب فى منتصف الليل إلى إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة فى هيئة التحرير فى ميدان عابدين وأبلغهما بالاتصالات التى أجراها معه ومع زملائه القائمقام يوسف صديق لضم عمال النقل إلى صف محمد نجيب والقيام بالاعتصام فى الاتحاد تأييداً له ضد مجلس الثورة ، ولكنهم رفضوا ذلك . .

وعندما اتصل إبراهيم الطحاوى – بسرعة – مع جمال عبد الناصر وأخبره باستعداد رؤساء النقابات العمالية للاعتصام والإضراب حتى يعدل مجلس الثورة عن قراراته ، كان رد عبد الناصر مفاجأة غير متوقعة إذ قال له :

« إننى الآن فى وضع لا يمكننى فيه مساعدتك أو الدفاع عنك لو فشلت العملية . فإذا قمت بأى شىء فإننى غير مسئول عنك . . » .

وحسب رواية الكثيرين من الضباط المحيطين بجمال عبد الناصر فى تلك الفترة ، يتضح أنه كان بعيداً عن تدبير هذه الإضرابات والمظاهرات المضادة لقرارات ٢٥ مارس ، وكما يقول أحمد طعيمة فى ذكرياته عن هذه الفترة القلقة :

إن فكرة الاستعانة بنقابات العمال فى مواجهة الأحزاب لم توجد فى ذهن عبد الناصر ولم تطرأ على تفكيره إطلاقاً . . بل إننى شاهدته يبكى بالفعل بعد القرارات . .

وقال : إن الثورة تواجه مشكلة تكاد تقضى عليها ، ولابد أن نعود إلى العمل السرى وننزل تحت الأرض ونبدأ من جديد . .

وقلت له : كيف يمكن أن نعود للعمل السرى وقد أصبحنا معروفين تماماً لأعدائنا . . ؟

وكان هذا هو نفس القرار السرى الذى اتخذه عبد الناصر بعد تصاعد الأزمة وأبلغنى به جمال سالم خلال زيارته المفاجئة فى مقر الإصلاح الزراعى قبل اجتماع مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس . .

فشلت وساطة سعود :

فى هذه الأيام الحرجة جاء الملك سعود — رحمه الله — فى زيارة لمصر . . وتصادف وصوله مع تفاقم الأزمة والوصول بها إلى ذروتها . .

وكان تدخله بالوساطة فى الخلاف بين محمد نجيب وعبد الناصر عاملا طارئاً ومفاجئاً وحينما سافر إلى الإسكندرية — ضمن برنامج الزيارة — بصحبة اللواء نجيب كانت الأحداث قد تطورت بعد قرارات ٢٥ مارس . وكانت المظاهرات — فى المحطات — على طول الطريق وهتافاتها تعكس ملامح الأزمة السياسية الخطيرة.

ولذلك قرر الملك سعود تأجيل سفره يوم ٢٧ مارس بعد أن شعر بأن المسألة أكبر من الخلاف فى وجهات النظر . . وبدأ وساطته وجمع نجيب وعبد الناصر فى قصر الطاهرة — حيث كان ينزل خلال زيارته — وحدثت المواجهة وشرح نجيب موقفه وقال الملك سعود لعبد الناصر : « اعتبرنى أخاً وقل كل ما فى صدرك . . » .

وتكلم عبد الناصر — ليلتها بمنتهى الصراحة — وسرد جوانب الأزمة على مدى ساعتين . . ولكن فى النهاية لم يتمكن الملك سعود من التوفيق بين الطرفين وفشلت الوساطة .

وفى نفس الوقت كانت الأحداث قد وصلت إلى نقطة الغليان . . وكاد الزمام أن يفلت من أيدى الجميع ويتطور إلى « حرب أهلية » .

وكان جمال عبد الناصر – من جانبه – يعمل على منع الصدام مع المظاهرات التى حركتها الأحزاب والقوى السياسية المضادة – وفى مقدمتهم الشيوعيون – أما الإخوان المسلمون فقد كان موقفهم سلبياً من الثورة فى هذه المرحلة الحاسمة والحرجة . . مع أن مجلس الثورة حاول التفاهم معهم والتجاوز عن الخلافات الناشبة بينهما . . وكان الإفراج عن حسن الهضيبى – المرشد العام – خطوة فى هذا السبيل . . كما كان الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة – وقتها – يقوم بمحاولة أخرى عن طريق الاتصال مع عبد الحكيم عابدين .. وكان السنهورى حريصاً خلال اجتماعه مع الإخوان فى بيت الدكتور أحمد زكى ، على التأكيد بأنه ليس مفوضاً من أحد . . ولكن عبد الحكيم عابدين اشترط ضرورة الإعلان عن قيام « دولة الإسلام » أو بقاء الإخوان المسلمين فى موقفهم السلبى تجاه الثورة . .

ولم تلبث هذه المحاولة أن توقفت بدورها عندما وقع الاعتداء على السنهورى ومجلس الدولة بعد ذلك الاجتماع بثلاثة أيام ، وكان الحادث من تدبير بعض عناصر البوليس الحربى والمباحث الجنائية العسكرية وتردد اسم البكباشى أحمد أنور أنه وراء هذا الاعتداء الذى قطع العلاقة – نهائيا – بين السنهورى والثورة ..

صدمة مجلس الثورة :

وتداخل فى الأحداث عامل مفاجئ ومؤثر وهو : إضراب عمال النقل المشترك واعتصام نقابات العمال وشل الحركة فى العاصمة ..

وكان واضحا أن تطورات الموقف ليست فى صالح مجلس الثورة بعد القرارات ، وكان أمرا مسلما أن التيار يمضى فى جانب نجيب والأحزاب الديمقراطية .. وشعرت قيادات العمال بالخطر الذى يتهدد مكاسبها فى حالة تصفية الثورة . . وكان ظهور صاوى أحمد صاوى على مسرح الأحداث فى هيئة التحرير – خلال اجتماع أعضاء الاتحاد العام للعمال ورؤساء النقابات مع أحمد طعيمة – بمثابة عنصر المفاجأة غير المتوقعة من كلا الجانبين .. وتقرر الإضراب والاعتصام تأييداً لبقاء مجلس قيادة الثورة ..

وأعلنت النقابات أن قادة الحركة العمالية قرروا الإضراب عن الطعام وعن العمل والاعتصام حتى تتم الاستجابة لهذه المطالب :

١ - عدم السماح بقيام الأحزاب .

٢ - استمرار مجلس الثورة فى مباشرة مسئولياته وسلطاته .

٣ - عدم الدخول فى معارك انتخابية .

٤ - قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والجمعيات إلى جانب مجلس الثورة وتكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها قرارات مجلس الثورة .

وانقلبت جميع الحسابات والموازين .. وجاء موقف نقابات العمال « ضربة تحت الحزام » للقوى المطالبة بالديمقراطية والأحزاب .

والتقط مجلس الثورة طرف الخيط .. واستعاد توازنه .. وأخذ يستعيد الزمام فى يده من جديد ..

وفى مساء ٢٩ مارس أذاع الصاغ صلاح سالم - وزير الإرشاد وقتها - البيان الهام التالى لمجلس الثورة بعد اجتماعه فى مقر القيادة العامة بالقبة :

« إن مجلس الثورة قرر تحمل المسئولية كاملة على عاتقه مرة أخرى واتخذ هذه القرارات بعد أن تداول فى الأمر فى المؤتمر المشترك لمجلس الثورة ومجلس الوزراء :

*** أولا .. إرجاء تنفيذ القرارات التى صدرت فى ٢ مارس و ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال ..**

*** ثانيا .. يشكل مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون .. » .**

وهكذا تحدد الموقف بعد الصراع الخفى والعلنى بين محمد نجيب ومجلس الثورة .. وتحددت - أيضا - النتيجة للاختيار الصعب بين الثورة والديمقراطية .

ورأى جمال عبد الناصر – بنظرته البعيدة – ضرورة احتواء الأزمة وتفويت الفرصة السانحة أمام القوى المضادة للثورة واتخذ قرارا مؤجلا بتصفية محمد نجيب شيئا فشيئا ..

وبعد انتهاء أزمة مارس أصبح تشكيل مجلس قيادة الثورة على هذه الصورة :

« جمال عبد الناصر – جمال سالم – أنور السادات – عبد اللطيف البغدادى – عبد الحكيم عامر – حسن إبراهيم – زكريا محيي الدين – كمال الدين حسين – صلاح سالم – حسين الشافعى ».

ولكن خلال هذه الأزمة كانت هناك بوادر خلاف آخر يطفو إلى السطح .. بين جمال عبد الناصر وجمال سالم .

عبد الناصر فى القرية لأول مرة :

.. و .. وقبل أن أمضى فى تيار الأحداث المتلاحقة ..

أود أن أتوقف قليلا أمام واقعة معينة خلال الأزمة وكان لها مدلولها وتأثيرها – فيما بعد – على تطور العلاقة بين مجلس الثورة وجماهير الشعب ..

كان هناك شبه انفصال شبكى بين القيادة والقاعدة العريضة .. وقد تكشف ذلك بوضوح خلال الأيام الحاسمة للأزمة .. وكان لابد أن ينزل جمال عبد الناصر – بصفته القائد الحقيقى للثورة – إلى الشارع ويقود الجماهير .. وكان لابد أن يتفاعل أعضاء مجلس الثورة مع القاعدة العريضة وينفعلوا بها .. وكان لابد من كسر حاجز « العسكرية » الذى يقف وراءه الثوار ، وقطع الطريق على محاولات القوى السياسية المضادة التى تعتبر « البدلة الكاكى » نقطة ضعف لمجلس الثورة وتحاول التأثير على الناس عن هذا الطريق ..

وخلال أيام الأزمة دارت مناقشات كثيرة حول هذا الموضوع وكانت وجهة نظرى :

إن الثورة تعزل نفسها بنفسها – بهذا الشكل – عن الشعب .. وتترك الميدان

مفتوحا أمام تحركات الأحزاب .. بل أن الثورة نتيجة لذلك تقف وحدها فى الشارع ولا تعرف كيف تحرك القاعدة الجماهيرية وتوجهها ..

ودار جانب من هذه المناقشات مع جمال سالم وسألنى يومها :

إذن .. ماذا يمكن أن نفعل فى مواجهة هذا التكتيك الحزبى الذى تمرسوا عليه .. ؟

وكان جوابى من خلال تجربتى السابقة مع الأحزاب :

إذا كانت الثورة المضادة ركزت نشاطها فى القاهرة وألقت بثقلها هنا .. فلماذا لا ينطلق مجلس الثورة خارج القاهرة ويتجه إلى الفلاحين الذين استفادوا من قانون الإصلاح الزراعى وجنوا الثمرة بالفعل .. ولتكن التجربة من موقع قريب من القاهرة حتى يشعر خصوم الثورة بمدى شعبيتها وتجاوب الجماهير معها ..

وحينما احتدمت الأزمة اتصلت مع جمال سالم وعرضت عليه فكرتى وقلت له :

إن المخرج فى رأيى أن يذهب جمال عبد الناصر ويوزع شهادات تمليك أراضى الإصلاح الزراعى ويذهب معه أعضاء مجلس الثورة وينزلوا إلى الناس .. وننتقى منطقة مناسبة للتوزيع بالقرب من القاهرة .. وهذا هو الحل ما دامت الثورة تتعرض للضغط داخل العاصمة وبذلك يمكنها أن تفلت من الحصار .

وطلب منى جمال سالم الانتظار حتى يأخذ رأى جمال عبد الناصر فى الفكرة .. ولكنه سرعان ما عاود الاتصال بى وقال بلهجة حاسمة :

إننا نوافق على فكرتك .. بشرط أن تأخذ المسألة على مسئوليتك .. والمهم الآن هو اختيار المكان المناسب فى مناطق الإصلاح .

وبعد مناقشة سريعة وقع الاختيار على منطقة بلبيس .. وتحددت قرية « المنشية » بالذات لتنفيذ الخطة وتوزيع أراضى الإصلاح ..

وطلب منى جمال سالم – بعد ذلك – الحضور إلى مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة لدراسة الترتيبات اللازمة لزيارة « المنشية » وقال لى:

قبل كل شىء يلزم أن نقابل جمال عبد الناصر ويسمع منك كل شىء ويدرس جوانب فكرتك .. وكان هذا اللقاء الثانى مع جمال عبد الناصر بعد اللقاء الأول الذى حدث فيه الصدام غير المباشر فى مبنى القيادة ..

وذهبت فى الموعد المحدد ويومها – بالمصادفة – كنت أرتدى البدلة وفى جيبها المنديل وأضع الطربوش معوجا على رأسى .. ودخلت غرفة الاجتماع بنفس الصورة التى انطبعت فى ذهن جمال عبد الناصر عنى لفترة طويلة .. وكان جمال عبد الناصر وجمال سالم يجلسان مع بعض أعضاء مجلس الثورة حول مائدة الاجتماع .

ولا أستطيع أن أقول : إنه كان لقاء حسنا مع عبد الناصر ، بل كان استقباله بطريقة عادية وفاترة .. بعكس جمال سالم الذى رحب بى وأفسح لى مكانا بجواره وسألنى عن الترتيبات المعدة للزيارة ..

وشرحت لهم بالتفصيل الخطة التى وضعتها فى رأسى .. وكان جمال عبد الناصر يستمع طوال الوقت فى صمت ويتفحصنى بنظراته الثاقبة .. ثم هز رأسه موافقا ..

وقال لى جمال سالم : هل تضمن أن يكون الاستقبال حافلا وجارفا حتى يكون له رد الفعل المطلوب ؟

وقلت له : هذا هو المكان المناسب لظهوركم .. وفى هذه الظروف بالذات .. وسوف ترون ما يحدث يوم التوزيع .. لأن هؤلاء الفلاحين المعدمين الذين حولتهم الثورة إلى ملاك هم القاعدة العريضة المتمسكة بالثورة ..

وخرجت من اجتماع مجلس قيادة الثورة بعد أن أخذت على عاتقى هذه المهمة الصعبة .. وكعادتى وضعت نفسى فى موقف « التحدى » لكل القوى السياسية المضادة ..

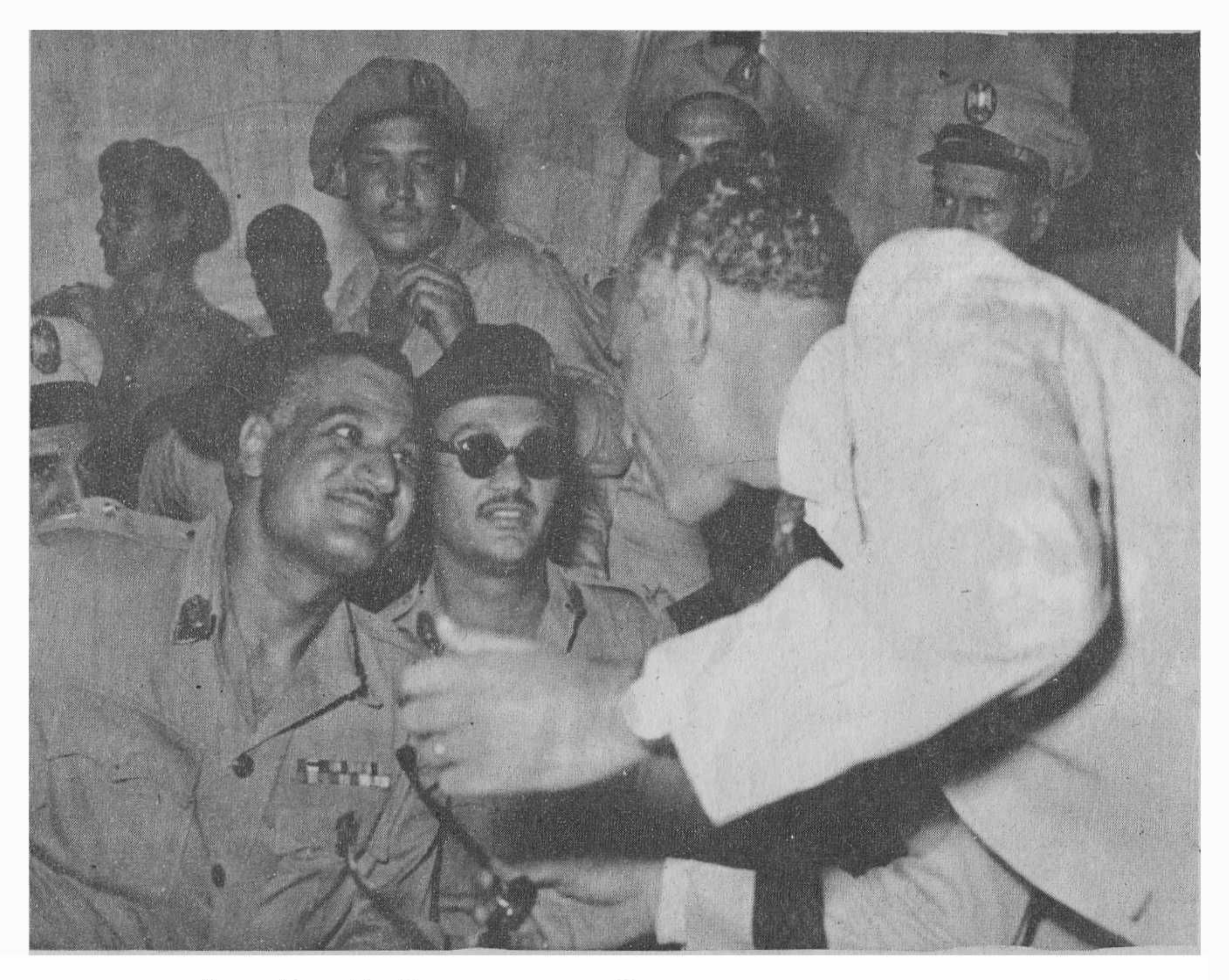


جمال عبد الناصر ، وهو يخطب فى مناسبة توزيع أول دفعة من أراضى الاصلاح الزراعى فى الدقهلية .. بينما فى الصورة المهندس سيد مرعى والصاغ/صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة .

وربما يتبادر إلى الأذهان السؤال : لماذا اخترت منطقة بلبيس بالذات ؟

كان السبب الأساسى هو وجود الشيخ محمد علوان ـ رحمه الله ـ فى هذه المنطقة . ورأيت أنه الوحيد الذى يمكنه مساعدتى فى إعداد الاستقبال الحافل المطلوب .. وذلك بحكم معرفتى الوثيقة به منذ كان نائبا للسعديين عن دائرة بلبيس .. وبالإضافة إلى ذلك كان الشيخ علوان واحدا من مشايخ الطرق الصوفية وكان له احترامه الشديد ومحبته الكبيرة ومكانته الروحية بين الأهالى والفلاحين هناك ..

وبرغم أنه كان من « جرحى الثورة » ..



سيد مرعى يشرح،والبكباشى جمال عبد الناصر يبتسم ، والصاغ صلاح سالم يستمع

وبرغم أن محكمة الثورة أساءت إليه حينما أوردت اسمه ضمن تحقيقاتها عن استغلال النفوذ بين أقطاب السعديين ، فإن الرجل لم يتوان عن مد يد المعونة الصادقة لمعاونتى فى مهمتى .. وخصوصا بعد ما شرحت له الموقف الصعب فى هذه الظروف الحرجة .. وقلت له :

إننى أقدر مشاعره الجريحة ، ولكننى تحملت مسئولية هذا الاستقبال.. ولا أريد أن تخذل الشرقية أعضاء مجلس الثورة فى هذه الزيارة .. والمسألة أولا وأخيرا ستكون فى وجوهنا جميعا ..

وتحمس الشيخ علوان وطمأننى قائلا : لا تخشى شيئا .. وأقيم سرادق فى



حوار مع جمال عبد الناصر .. بينما (الصاغ) صلاح سالم يذير حوارا آخر .. وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

المنشية يسع خمسة آلاف شخص ، ولم نتوقع أن العدد سيفوق أضعاف ذلك ..

وكانت مفاجأة للجميع عندما نزل الشيخ علوان منذ السابعة صباحا وركب سيارة جيب وبها ميكروفون وأخذ يطوف قرى المنطقة ويدعو الأهالى للذهاب إلى المنشية وبلبيس لكى يستقبلوا رجال الثورة ..

ويومها سافرت من الفجر إلى المنشية وأنا أضع يدى على قلبى .

كنت خائفا على جمال عبد الناصر من أى تدبير مضاد من جانب الأحزاب .. وكان فشل الخطة يعنى القضاء على شعبية مجلس الثورة .

ووصل عبد الناصر ومعه أعضاء مجلس الثورة واخترق الموكب شوارع بلبيس .. وكأنما انشقت الأرض فجأة عن آلاف الفلاحين الذين زحفوا من كل القرى المحيطة لكي يروا « رجال الثورة » وأخذ الموكب يشق طريقه بصعوبة بالغة وسط الاستقبال الحماسي الجارف .. شيء لم يكن يخطر على بال أحد .. فقد خرجت الجماهير في عفوية ترحب من قلبها بالرجال الذين طردوا الملك وقصموا ظهر الإقطاع .. وتزاحم آلاف حول السرادق بعد أن امتلأ عن آخره ولم يعد هناك موضع لقدم ..

. وكان يوماً مشهوداً ورأيت البشر يعلو وجه عبد الناصر عندما سمع اسمه يتردد – لأول مرة – في هتافات الفلاحين .. لقد عرفوا قائد الثورة الحقيقي بحسهم الفطري ..

وأنصت عبد الناصر إلى خطابي وركز عينيه على وجهي وكأنما يكتشفني لأول مرة .. ولم أعد في نظره « هذا الأفندي ذو البدلة الشاركسكين والطربوش المعووج » .. وإنما رأى التجاوب السريع بيني وبين الفلاحين ، وفهم الوجه الحقيقي الذي يختفي وراءه مظهري ..

وانفعل جمال عبد الناصر بحرارة الاستقبال وحماس الفلاحين .. وألقى خطابا مرتجلا رائعا عبر فيه عن آمال شعب وضمير ثورة ..

ومن وقتها تأكدت أن قلب مصر النابض إنما يخفق في اتجاه واحد : مع الثورة..

ومن يومها – أيضا – بدأت علاقة صداقة وطيدة بين جمال عبد الناصر والشيخ علوان ، فقد كشف هذا الموقف عن أصالته وشهامته وأخلاقياته السمحة .. ورأى فيه عبد الناصر وجها آخر غير الوجه المشوه الذي رسمته التقارير أمام محكمة الثورة .. ولم ينس له طوال حياته تلك الوقفة المجردة عن أي غرض في زيارة المنشية ..

وتتابعت زيارات عبد الناصر للريف :

بعد هذا التجاوب بين قيادة الثورة وبين القاعدة العريضة للفلاحين . . تتابعت زيارات جمال عبد الناصر لمناطق الاصلاح الزراعى وقراه كل شهر أو شهرين كان يقوم بتوزيع شهادات التمليك على الفلاحين .. وكنت ألمح السعادة تبرق فى عينيه وهو يسلم وثيقة الملكية إلى هؤلاء المعدمين الذين عانوا سنوات طويلة مرارة الحرمان والقهر .. وكنت أشعر بأنه – لحظتها – يكسر قيود الماضى ويعيد الأرض إلى أصحابها الحقيقيين ، وكان هذا هو شعور عبد الناصر بالفعل .

ولم يكن الأمر سهلا بالنسبة لى ولجهاز الإصلاح الزراعى ، فقد كان توزيع الأراضى حصيلة جهد متواصل ليل نهار بعد الاستيلاء على المساحات الزائدة عن حد الملكية ..

وكانت قد تحددت فترة انتقال – خمس سنوات – يتم خلالها الاستيلاء وتوزيع الأراضى تدريجيا على الملاك الجدد – عاما بعد عام – حتى يتسع المجال أمام الاخصائيين الزراعيين للقيام بدراسة شاملة لأحوال كل منطقة من مناطق الإصلاح من الناحية الاجتماعية والاقتصادية تمهيدا لتوزيعها ، وكانت مهمة الإصلاح حينما يتسلم هذه الأراضى الزراعية المستولى عليها أن يديرها لفترة محددة ثم يسلمها للملاك الجدد منظمة ومعدة بكل ما يلزمها .. وقد تسلم الإصلاح هذه الأراضى الشاسعة من كبار الملاك الذين كان معظمهم غائبين بصفة دائمة فى العاصمة والمدن ، بينما البعض الآخر لم ير أرضه أبدا ولا يعرف مكانها وكان ما يعنيه هو تحصيل إيرادها آخر الموسم ..ولذلك كانت بعض الأراضى التى تسلمها الإصلاح مهملة إلى أقصى حد – وبالتحديد فى سوهاج وملوى – وكان السبب تأجيرها عن طريق الوسطاء الذين لا يهمهم العناية بالأرض أو إصلاحها.. وكان الإصلاح يقوم فى هذه الحالة بعملية إنقاذ عاجلة ويعيد تقسيم الأرض حتى ينظم إنشاء المراوى والمصارف ويوفر الآلات اللازمة لها ..

وإلى جانب ذلك كانت هناك الأراضى التى نالت بعض العناية من ملاكها السابقين ، ولكن كان ينقصها الكثير من وسائل الإنتاج السليم .

وكانت هذه الأراضى تتفاوت فى مقدار حاجتها للإصلاح – خصوصا فيما يتعلق بإعادة تنظيم الرى–بعد أن احتفظ الملاك بأحسن الأجزاء وأسهلها فى الرى .

ونموذج ذلك الوضع فى أراضى البدراوى .. ومن هنا كانت مشاكل الرى من أهم المشاكل التى واجهتنا فى مناطق درين وبهوت والمنشية وسريرة واستنفدت الكثير من الجهد والعمل خلال فترة الانتقال ، ويكفى أن أسوق مثالا واحدا فى زراعة نجح حمادى حيث اقتضت عملية التنظيم شق ترعة وسط أملاك الأهالى – وكان المالك الكبير قد عجز عن ذلك برغم سطوته وجبروته – ولكن تم شق الترعة برضاء الأهالى جميعا بعد أن تفهموا أن مصلحتهم فى هذا العمل .. وبذلك أنقذنا مساحة كبيرة من الأرض كانت لا تزرع إلا مرة واحدة فى السنة – الزراعة الشتوية – رغم وجود الجسور حولها وإعدادها للرى الصيفى وسط أراضى رى الحياض من كل جانب ..

وكانت هناك أيضا الأراضى التى تسلمها الإصلاح الزراعى متناثرة فى أراضى ملاك آخرين ، وهذا النوع هو ما كان يملكه كبار الملاك الذين كان هدفهم الاستيلاء على أى أرض تصل إليها أيديهم بين الأهالى وبهذه الطريقة كانت ملكيتهم تمتد شيئا فشيئا كالأخطبوط وباستخدام أساليب متنوعة وملتوية كانوا يتملكون المزيد من أراضى الفلاحين ، وكانت مهمة الإصلاح فى مثل هذه الحالات توحيد المساحات المتقاربة عن طريق البدل مع أصحاب الأراضى المجاورة .

وكانت هناك الأراضى التى تسلمها الإصلاح متناثرة فى أراضى الحياض – ومثال ذلك بعض الأراضى فى مناطق أسيوط وسوهاج وملوى ونجع حمادى وأرمنت – وكانت مهمة الإصلاح فى هذه الحالات هى إعدادها للزراعة الصيفية وتوفير ماء الرى الارتوازى أو الرى النيلى بطريقة منظمة كما حدث فى مشروعات نجع حمادى ودلجا (ملوى) والديدمون (أرمنت) .

وفوق ذلك كانت الأراضى البور – سواء المتناثرة فى الأراضى الصالحة للزراعة أو الممتدة لمساحات كبيرة – وكان المطلوب من الإصلاح أن يقوم بزراعة أكبر قدر منها ووضع خطة لاستصلاح المساحات المتبقية من تلك الأراضى البور .

وهكذا كانت فترة الانتقال أحرج مرحلة مربها الإصلاح الزراعى ، لأنها تغيير شامل للخريطة فى ريف مصر .. وانتقال من وضع إلى وضع آخر ..

وكانت سياسة الإصلاح الزراعى تقوم على مبدأ أساسى وضعته أمام عينى هو : مراعاة مصلحة الإنتاج وزيادته إلى جانب مراعاة الظروف الإنسانية فى معاملة الفلاحين .. وواجهنا « حربا باردة » من كبار الملاك الذين كانوا يتوقعون فشل الإصلاح الزراعى وكانوا يطلقون الشائعات التى تقول : إن تفتيت الملكيات الكبيرة سيؤثر على الإنتاج ويضعف إمكانيات الزراعة . وكان الرد العملى على ذلك هو تنظيم الدورة الزراعية – على نطاق واسع – مع مراعاة ظروف كل منطقة واحتياجاتها وإمكانياتها .. وإلى جانب ذلك كان الإهمال والنقص واضحين فى معظم الأراضى المستولى عليها ، وكان من الضرورى اتخاذ إجراءات عاجلة لزراعتها فى المواعيد المناسبة وتم سد النقص فى آلات الحرث وماكينات الرى وتدبير الماشية اللازمة فى كل منطقة ، أما المشروعات الرئيسية سواء للرى والصرف أو للخدمة والمبانى فقد وضعت تحت الدراسة المتمهلة والدقيقة .

وكانت الخطوة التالية بعد أن تغلب الإصلاح الزراعى على معظم المشاكل وتخطى أخطر الصعاب فى فترة الانتقال هى : تأجير الأرض للذين كانوا يزرعونها أو يستأجرونها وكانت هذه الخطوة بمثابة التمهيد لانتقال الملكية إليهم عند البدء فى توزيع الأراضى ولكننا اصطدمنا بعقبة التحقق من الزراع الحقيقيين الذين يستحقون الأرض – بدون تداخل الوسطاء والسماسرة – وكانت العملية صعبة وشبه مستحيلة لعدم وجود البيانات المثبتة فى الدفاتر والسجلات الخاصة بالدوائر أو عند كبار الملاك لذلك حدثت محاولات للتلاعب .

وقد كانت هناك محاولات لخداع الإصلاح الزراعى من جانب كبار الملاك والوسطاء حتى يتم تأجير الأراضى وتوزيعها على رجالهم ومحاسيبهم ، وعلى سبيل المثال ما حدث فى منطقة « المطاعنة » عندما تمكن هؤلاء الوسطاء من زراعة خمس

أراضى القصب تحت أسماء فلاحين صوريين ، ولكن اللعبة انكشفت لنا وتمكنا من حصر هذه الأسماء الصورية ..

وغيرها .. وغيرها .. من المتاعب والمعاناة التى واجهها الإصلاح الزراعى فى مرحلة الانتقال الخطرة ..

ولكنها مرت فى صمت وتحد للمستحيل .. ومن هنا ظن البعض أن مسألة توزيع الأرض هينة وبسيطة .. وكثيرا ما سمعت هذا السؤال : لماذا البطء فى توزيع الأرض ؟

ولهم العذر فى ذلك لأن إصدار القرارات شىء سهل على الورق .. وتنفيذ القرارات هو الصعب والمضنى على الطبيعة ..

كانت هناك خطوات أصلية وضرورية قبل التوزيع والتمليك .. كان لابد من إجراء مسح اجتماعى شامل لبحث حالة المستأجرين والمزارعين والتحقق من وجودهم فى هذه الأرض .. وجاءت قواعد التمليك — بعدها — وليدة الخبرة المكتسبة فى التوزيع الأول سنة ١٩٥٣ الذى تم فى تفاتيش الزعفران ودميره ومعنيا ..

وكان لابد أن يجىء التطبيق معبرا عن روح قانون الإصلاح الزراعى وهدفه من وراء تمليك الأرض ولذلك فإن المادة ٩ منه كانت تؤكد على هذا المعنى وتقول :

« توزع الأرض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعا لجودة الأرض ويشترط فى الذين توزع عليهم :

أن يكون مصريا بالغا سن الرشد لم يصدر ضده حكم فى جريمة مخلة بالشرف .

أن تكون حرفته الزراعة .

أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنة .

وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلا مستأجرا أو مزارعا ، ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا منهم ثم لغير أهل القرية » .

كانت هذه الصعاب فى حد ذاتها ، حافزا لمزيد من التحدى من جانبى ..

لقد عشت حياتى كلها فى سلسلة لا تنقطع من التحديات .. من الرسوب فى المدرسة الابتدائية .. إلى الفشل فى أول مواجهة بمجلس النواب .. إلى السقوط فى الانتخابات أمام الوفد .. إلى الصدام فى أول مقابلة مع جمال عبد الناصر .. إلى الخلاف فى أول اجتماع مع جمال سالم .. ثم جاء الإصلاح الزراعى بمثابة التحدى الأكبر .

كان اختبارا عنيفا لقدرتى على مواجهة التحديات ولذلك ارتبطت به ارتباطا كاملا .. وهنا أريد أن أؤكد على حقيقة جوهرية إقراراً للحق والتاريخ :

لقد كان جمال سالم يقف بجانبى فى المرحلة الأولى لهذا التحدى .. وأعطى بذلك دفعة قوية لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ..

وكانت جرأته وتحمله للمسئولية فى كل قراراته — متخطيا جميع قواعد الروتين وقيود اللوائح — لها الأثر المباشر على نجاح الخطوات الأولى للإصلاح وتخطى الصعاب .

كانت كل مشكلة كفيلة بالإجهاز على أى مشروع .. وكانت كل عقبة كافية للقضاء على أى قانون .. وكنت من جانبى أدرك ذلك جيدا ولعلنى لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت : إن الإصلاح الزراعى كان فى حاجة إلى رجل مثل جمال سالم — بفكره وثوريته — حتى يقف على قدميه :

أزمة بين جمال عبد الناصر وجمال سالم :

ولكن فجأة أخذت الصورة بالنسبة لجمال سالم تهتز .. وبدأت ملامحها تتغير ..

ولم تكد تنتهى أزمة مارس ولم تكد تهدأ العاصفة .. حتى كان جمال عبد الناصر يستجمع خيوط الموقف بين يديه ويشكل وزارته الأولى فى منتصف أبريل ١٩٥٤ — بعد أن أصبح رئيسا للوزراء وانكمش محمد نجيب رئيسا للجمهورية بلاسلطات — من أعضاء مجلس الثورة بالإضافة إلى من كانوا بها من قبل حسن

إبراهيم وحسين الشافعى الذى تولى وزارة الحربية بدلا من عبد اللطيف البغدادى الذى عين وزيرا للشئون البلدية والقروية .. وكانت بداية النهاية لمحمد نجيب . .
وبدأت صحف العالم تكتب عن جمال عبد الناصر - صراحة - بأنه قائد الثورة ونشرت مجلة « لايف » الأمريكية أول تحقيق صحفى كبير عن « العملاق الذى ينساب بخفة الثعالب » تحت عنوان : رئيس مصر الحقيقى ..

كلها كانت مقدمات تؤهل للصدام بين جمال عبد الناصر وبين جمال سالم وصدق حدسى وأحسست أن هناك شيئا ما فى الأفق بين الاثنين..

وبدأت ملامح هذا « الشىء » تتضح شيئا فشيئا ..

لاحظت فى البداية أن جمال سالم لم يعد « مطلق اليد » فى اتخاذ القرارات بالنسبة للإصلاح الزراعى .. ولم يعد قادرا على الحسم والتنفيذ الفورى لكل ما يقتنع به من الآراء والأفكار ، وإنما كان يحاول إرجاء الأمور بعض الوقت حتى يرجع إلى عبد الناصر ويأخذ رأيه ويحصل على موافقته .

وكان جمال سالم - من جانبه - يدارى ملامح الخلاف ، وكان ينتحل أعذارا متنوعة .. ولكننى بحكم خبرتى السياسية السابقة فهمت ما وراء هذا الأسلوب المتغير فى العمل .. ولكننى فى نفس الوقت كنت حريصا أن تكون اتصالاتى بمجلس الثورة عن طريق قناة واحدة هى : جمال سالم .. وكنت ملتزما بهذا الخط من العمل حتى لا تحدث أية تداخلات أو تناقضات فى عمل الإصلاح الزراعى .. وحتى لا أكون سببا فى أى صدام بين أعضاء مجلس الثورة ..

حقيقة أننى كنت ألتقى بين الحين والآخر مع أنور السادات وعبد اللطيف البغدادى - بعد أن تعرفت عليهما من خلال صداقتى بجمال سالم - ولكننى لم أتجاوز علاقة الصداقة إلى علاقة العمل .. ولذلك لم أحاول الاتصال بجمال عبد الناصر من قريب أو بعيد طوال وجود جمال سالم فى الصورة .

ولذلك كان كل شئ بالنسبة للإصلاح الزراعى يصله من خلال هذه القناة الوحيدة أى جمال سالم، وكان لذلك تأثيره على نظرة جمال عبد الناصر لى فيما بعد.

المهم لم تكد تمضى شهور أخرى حتى نزل الستار على اللواء محمد نجيب نهائيا.. ونفذ جمال عبد الناصر قراره المؤجل .

وبعدها أخذت ملامح هذا الشيء الخفى - الشرخ الذى حدث والعلاقة بين عبد الناصر وجمال سالم - تتكامل أمامى ..

وبدأ جمال سالم يفضى إلى بما يعتمل فى صدره تجاه عبد الناصر .. ووضحت المرارة فى لهجته .. واكتسب حديثه صيغة النقد لجمال عبد الناصر وآرائه وقراراته ..

وكانت نقطة الخلاف الأساسية من وجهة نظر جمال سالم :

« إن عبد الناصر يريد الانفراد بالسلطة .. ويعمل على تصفية مجلس قيادة الثورة » .

ومع الوقت .. ومع توطد العلاقة بيننا أخذ الرجل يفضى بتطورات الخلاف.. ومن جانبى كنت ألتمس له العذر فى المرارة التى يشعر بها .. فقد كان يرى أن دوره ينحسر بالتدريج .. وأن القيادة الجماعية تتلاشى خطوة خطوة .

وكان جمال عبد الناصر من جانبه يرى : أنه لا يمكن الاستمرار بأسلوب جمال سالم الثورى المندفع والعنيف .. وكما قلت فإن جمال عبد الناصر منذ البداية كان يقف فى صف الديمقراطية ، وكان يريد إبعاد الضباط والقوات المسلحة عن السياسة حتى لا يغرقوا فيها وتتكرر مأساة الانقلابات العسكرية فى سورية ..

وبعد أزمة مارس ازداد عبد الناصر اقتناعا بأن العمل الثورى لابد أن يكون من خلال الجماهير وليس من خلال الجيش ..

وكنت أرى أن جمال عبد الناصر على حق فى تفكيره .. وأن الدكتاتورية مهما كانت ثوريتها لا يمكن أن تكون بديلا عن الديمقراطية مهما كانت أخطاؤها ..

وكان ما حدث بين محمد نجيب ومجلس الثورة يمكن أن يتكرر مرة أخرى بين أعضاء مجلس الثورة أنفسهم ..

وإذن تدور الأمور فى حلقة مفرغة وتقع الثورة فريسة الصراع على السلطة ..

وهكذا انتهى جمال عبد الناصر إلى قرار حاسم .. ربما يكون من أخطر قراراته :

«من يريد من الضباط الأحرار أن يعمل بالسياسة لابد أن يترك الجيش وينزل إلى الشارع .. ومن يريد البقاء فى الجيش ، يعود إلى ثكناته ويلتزم بالعسكرية المطلقة» .

.. أما بالنسبة لمجلس قيادة الثورة فقد كان هناك قرار آخر .. ولكنه كان مؤجلا إلى حين نفاذ الدستور فى يونيه ١٩٥٦ .



الفصل الخامس عشر

ودخلت الوزارة بتحفظات من عبد الناصر!

يمكننى أن أقول إن علاقتى مع جمال عبد الناصر بدأت من تحت « الصفر » وأقصد من نقطة عدم القبول وانعدام الثقة ..

ولكنها مضت تتدرج مع الزمن .. وتتصاعد بالتجربة وبالاحتكاك المباشر وبالحوار المستمر حتى وصلت الصلة بيننا إلى درجة التعاون الكامل والثقة والتقدير .

وفى رأيى أن ذلك الأسلوب هو الأفضل .. برغم أننى شققت طريقى وسط الصخور والمتاعب والمؤامرات وتحالفات مراكز القوى وحصار أهل الثقة حول عبد الناصر .

ولم أفرض نفسى على أحد .. ولم أتسلل من الباب الخلفى . . ولم أقفز عبر النافذة ، بالطرق الملتوية .. وإنما تركت عبد الناصر يقتنع - على مهل - بى وبخبرتى وعملى .. ويلمس بنفسه إخلاصى للفكرة وللعمل وليس مجرد ولائى لشخص بذاته ..

وهذا هو الفارق الشاسع بين أهل الثقة وأهل الخبرة ..

* * *

كان أول لقاء لى معه .. صداما غير منظور .. فى مكتب اللواء محمد نجيب فى القيادة العامة .. وكان ثانى لقاء لى معه : مقابلة غير مريحة .. فى مبنى مجلس قيادة الثورة المطل على النيل ..

وكان ثالث لقاء لى معه : موعد عمل فى ظروف غير عادية .. فى تفتيش المنشية لتوزيع أراضى الإصلاح الزراعى على الفلاحين ..

وكان رابع لقاء لى معه : مقابلة مع وفد الإصلاح الزراعى فى مبنى مجلس الوزراء لكى نقدم شيكا بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه تبرعا ومساهمة فى مشروع « أسبوع التسليح » ..

وأتوقف قليلا أمام تلك الفترة بأحداثها المؤثرة وتطوراتها المتلاحقة ..

كان جمال عبد الناصر قد عقد صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية الأولى سنة ١٩٥٥ رداً مباشراً على رفض الولايات المتحدة تسليح الجيش المصرى ..

وكانت إسرائيل – قبلها – قد دبرت اعتداء مسلحا صارخا على مواقع قوات الحدود المصرية فى منطقة « الصابحة » – على خط الحدود فى سيناء – وكان هذا الاعتداء بمثابة أول احتكاك عسكرى مباشر بين نظام الثورة فى مصر وبين إسرائيل – بعد حرب ١٩٤٨ – ثم قامت بتدبير هجوم مفاجىء على قطاع غزة وارتكبت مذبحة وحشية ضد الأهالى واللاجئين الفلسطينيين فى خان يونس .. وجاء هذا الهجوم – أيضا – بمثابة جرس الإنذار والتحذير من نوايا إسرائيل ..

ولذلك قرر جمال عبد الناصر ضرورة الإسراع بتنفيذ البند الثالث من المبادىء الستة التى أعلنتها ثورة يوليو – وهو بناء جيش وطنى قوى – واتجه بادىء الأمر إلى الولايات المتحدة ، وأرسل على صبرى – مبعوثا خاصا – إلى واشنطن لكى يطلب تزويد مصر بالأسلحة اللازمة والحديثة .. ورفض البنتاجون والبيت الأبيض تسليح الجيش المصرى – هكذا كان الرد الذى عاد به على صبرى من مهمته – وقرر عبد الناصر كسر احتكار الغرب للسلاح فى المنطقة ..

واتجه مباشرة صوب الشرق – ولكن فى سرية وتكتم – وكان الاتحاد السوفييتى وقتها يريد أن ينفذ إلى الشرق الأوسط بأى ثمن .. وجاءت الفرصة السانحة : مصر تريد تسليح جيشها .. وأمريكا ترفض مد يدها إلى عبد الناصر .. والغرب يفرض حصارا على صفقات الأسلحة ..



جمال عبد الناصر يتلقى شيكا بمائة ألف جنيه للمجهود الحربى تبرعا من الشيخ محمد جعفر سكرتير جمعية الزعفران التعاونية – أول جمعية أنشأها الاصلاح الزراعى .

ووجدها عبد الناصر – من جانبه – فرصة سانحة أيضاً لكى يوجه ضربة مضادة للغرب ويكسر احتكار السلاح . وأبدى الاتحاد السوفييتى استعداده لكى يقدم لمصر طلباتها من الأسلحة – ولكن من خلال تشيكوسلوفاكيا – فقد كان قادة الكرملين على حذر من الاندفاع فى الخروج إلى المياه الدافئة وكانت المسألة بالنسبة لهم بمثابة جس النبض لجمال عبد الناصر وقيادته الوطنية . .

وسافرت سراً إلى براغ وموسكو بعثة من الفنيين والخبراء العسكريين المصريين ومعهم قوائم بالأسلحة المطلوبة حتى تكون القوات المسلحة قادرة على ردع أى عدوان آخر تشنه إسرائيل على حدود مصر وأراضيها . .

وكان عبد الناصر قد تكتم المفاجأة حتى تحدث دويها المطلوب ويكون لهاردفعلها المباشر والمؤثر فى الغرب وفى العالم . . واختار مناسبة عابرة . . وألقى خطاباً قصيراً أعلن من خلاله صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية وكانت تحوى طائرات الميج ١٥ والميج ١٧ ودبابات طراز ت ٣٤ .

وحدثت الفرقعة المتوقعة وأكثر . .

ولم يقتصر أثرها على الخارج وإنما امتد رد فعلها إلى الداخل وسرى الانفعال بين الجماهير وأخذت زعامة جمال عبد الناصر وشعبيته تتبلور فى إطارها القوى ، وشعرت الشعوب العربية لأول مرة أن هناك زعيما عربياً — خرج كفرسان الفجر — يتحدى القوى الاستعمارية ويطلق صرخته المدوية :

« فليحمل الاستعمار عصاه على كتفه . . ويرحل . . » . . ومن ناحية أخرى كان القرار بمثابة التحدى المباشر للاستعمار فى المنطقة . .

فقد كان المعنى الحقيقى لكسر احتكار السلاح وفتح الباب أمام التسليح السوفييتى وإدخال مورد آخر للأسلحة إلى المنطقة هو : إنهاء سيطرة الغرب على الجيوش العربية وجيوش العالم الثالث — فيما بعد — التى حذت حذو مصر واتبعت نفس الطريق الذى سلكه عبد الناصر . .

وخرجت الجماهير معبرة عن تجاوبها وتأييدها لقائدها فى خطواته الجريئة . . وعلى مدى أسبوع واحد فقط — أسبوع التسليح — تجمعت حصيلة رمزية من التبرعات الشعبية فى القيادة العامة وصلت إلى خمسة ملايين جنيه وأسهمت جميع الطوائف والأفراد فى الفكرة بالقروش وبآلاف الجنيهات . . ومن الفلاح البسيط فى القرية إلى الشركات والهيئات فى العاصمة . .

وكان الإصلاح الزراعى — باعتباره المشروع الأول للثورة — فى مقدمة قائمة التبرعات وكان قد وقف على قدميه وأصبحت له ميزانيته وأرباحه وكيانه . .

وذهبت إلى مجلس الوزراء مع الشيخ محمد جعفر سكرتير الجمعية التعاونية

للاصلاح الزراعى وهو من بلدة الزعفرانة – ويعتبر من كبار التعاونيين وروادهم– لكى نقدم إلى جمال عبد الناصر رمزاً لإسهام الفلاحين الذين قامت من أجلهم ثورة يوليو وتجسد أول خطواتها فى مشروع الإصلاح الزراعى وتغيرت به خريطة الريف على أرض مصر . .

ولائى للاصلاح ولمصر :

كان تصور جمال عبد الناصر – فى البداية – أننى من مجموعة جمال سالم . .

وكان هذا التصور يدفعه إلى الحذر منى والابتعاد عنى . . ولذلك لم يحاول الاتصال بى أو إقامة جسر من التعاون المباشر بيننا طوال أربع سنوات . .

والواقع أنه كان مخطئاً فى هذا التفكير . . لأن تعاونى مع جمال سالم لم يكن قائماً على أساس « الشللية » أو الولاء لشخص محدد بذاته ، وإنما كان الولاء من ناحيتى للفكرة والانتماء للهدف الكبير . . وكما قلت : كان الإصلاح الزراعى حلم حياتى .. ومحور تفكيرى فى فترة الشباب ، ولذلك لم أكد أجد منفذاً إلى تحقيقه حتى اندفعت بكل قوتى وحماسى فى العمل الذى اختارته الثورة وأخذت على عاتقى تنفيذ الإصلاح الزراعى بكل مصاعبه ومشاكله . . حقيقة أننى كنت صديقاً لجمال سالم وإلى أبعد الحدود . .

ونشأت بيننا صلة قوية توطدت على مدى السنين والأيام – خلال العمل فى الإصلاح الزراعى وبعده – ولكن ذلك لم يجعلنى من بطانته ولم يجبرنى على « التبعية » له . . بل على العكس فقد كنت أشعر أنه يحترم شجاعتى ويقدر وجهة نظرى ، وما زلت أذكر الخلاف الحاد الذى وقع بينى وبينه حول « مديرية التحرير » وكنت معارضاً لها لأسباب عديدة من الناحية الزراعية وقلت له :

أنا لا أفهم أن تبعثروا الأموال والملايين فى رمال الصحراء . . وبدون خطة مدروسة لمجرد أن « مجدى حسنين » يريد تنفيذ المشروع . . ؟

ويومها غضب جمال سالم من لهجتى الحادة وقال لى : –

وانت مالك يا أخي . . مديرية التحرير لاصلة لك بها . . وعبد الناصر وافق عليها وفيه واحد مسئول عنها . . هو انت عضو مجلس ثورة ؟

وقد وصلت هذه الصداقة إلى حد المجاهرة بها حتى فى عز الأزمة بين جمال عبد الناصر وجمال سالم والخلاف الكبير الذى فرق بينهما . . ولم تنقطع الصلة مع جمال سالم برغم أننى كنت أعلم مدى ما قد تسببه لى من متاعب . .

وكنت أذهب لزيارته – بينما انقطع فى وحدته ومرضه – وأنا أعلم أن عيون المخابرات تراقبنى وأجهزة الأمن ترصد خطواتى . .

وكان الرد العملى من جانبى : أننى أقوم بهذه الزيارات علناً . . واترك سيارتى على باب بيته ، وكنت لاأنكرها عندما يسألنى عبد الناصر عن أحوال « صديقى » جمال سالم . . وعلى عكس مايتصور الكثيرون كان حرصى على صداقة جمال سالم مثار إعجاب جمال عبد الناصر وتقديره وكان يقول لى دائماً :

– يعجبنى فيك ياسيد هذا الوفاء . . ولكن قل لى . . هل مازلت تستطيع التفاهم معه ؟

وكنت أشرح له – بالتالى – ظروف جمال سالم النفسية والمرضية . . وللحق كان الأسى والأسف يرتسم على وجه عبد الناصر لانقطاع الصلة مع واحد من رفاق الثورة وتصاعد الخلافات بينهما إلى حد القطيعة . .

وكان جمال سالم يفتح لى قلبه فى كل شيء – وخصوصاً خلال فترة مرضه الأخيرة – ماعدا نقطة واحدة وهى : محكمة الشعب التى تولت محاكمة الإخوان المسلمين – بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية أثناء المؤتمر الشعبى بواسطة واحد من أفراد الجهاز السرى – وكنت ألاحظ أنه يتحاشى الحديث معى فى تلك المحاكمات وفى ظروف اختياره رئيساً لمحكمة الشعب . . وفهمت من ذلك أنه ربما كان غير راض عن هذا الوضع وأنه ربما كان يعتبرها نقطة سوداء فى تاريخه نظراً لطابع العنف الذى اتخذه جمال سالم خلال هذه المحاكمات للجهاز السرى ولأعضاء

مكتب الإرشاد ، وكذلك نظراً لأحكام الإعدام التى صدرت ضد بعضهم ، وعلى أية حال قد تكون الظروف الاستثنائية – وقتها – قد فرضت عليه اتباع هذا الأسلوب المتشدد تجاه الجهاز المتطرف للاخوان المسلمين الذى سلك طريق العنف والإرهاب والاغتيالات . .

وقد ازداد تمسكى بموقفى بعد خروج جمال سالم من دائرة الضوء واعتزاله العمل السياسى . . ولأننى كنت واضحاً وصريحاً فقد تفهم الرئيس جمال عبد الناصر هذا الوفاء منى لصداقة رجل ، أصبح بعيداً عن السلطة . . وقد وصل هذا التفهم من جانبه – برغم مكائد مراكز القوى ومحاولاتها المستمرة للوقيعة بينى وبينه – إلى درجة أن الرئيس عبد الناصر نفسه كان يبادرنى بالسؤال عن جمال سالم – فى أيامه الأخيرة – وعن حالته الصحية وبشكل عادى ولكن هذا التحول أخذ وقتاً . . وجهداً من ناحيتى لإقناع عبد الناصر بأخلاقياتى الريفية وبانتمائى إلى مصر أولا وأخيراً . .

ومن هنا فإننى أنفذ مباشرة إلى نقطة اللقاء الخامس – وفى رأيى أنه اللقاء الحقيقى والمباشر – بينى وبين جمال عبد الناصر . .

فى يناير ١٩٥٦ تم إعلان الدستور ، كما تم الاستفتاء عليه فى ٢٣ يونية ١٩٥٦ وقد ترتب على ذلك حل مجلس قيادة الثورة الذى أصبح وجوده يتنافى مع الدستور والديمقراطية وكان عبد الناصر يهدف منذ أزمة مارس إلى أن يضفى الصيغة الدستورية على الثورة حتى تستمد شرعيتها من الديمقراطية الشعبية وليس من الدكتاتورية العسكرية . . وخصوصاً بعد إقصاء محمد نجيب عن السلطة . . وبروز جمال عبد الناصر القائد الحقيقى لثورة يوليو إلى واجهة الصورة . .

ونشأت خلافات متعددة بينه وبين جمال سالم من جهة . . وبينه وبين صلاح سالم من ناحية أخرى . .

وبات واضحاً أن هناك استحالة فى أن يمارس عبد الناصر سلطاته ويحقق أهدافه مع وجود مجلس قيادة الثورة . . وكان استمرار الأوضاع على هذا النحو يهدد بوقوع « أزمة مارس ، أخرى » فى أية لحظة . .

ولم يعد هناك سوى حل واحد أمام عبد الناصر ونفذ قراره المؤجل وقال لأعضاء مجلس قيادة الثورة : — لقد جاء الوقت لكى نمارس الحكم كمسئولين حقيقيين أمام الشعب وليس كجمعية سرية تعمل من وراء الستار . .

وخرج جمال سالم . . وصلاح سالم . . وتولى باقى أعضاء مجلس الثورة مناصب تنفيذية سواء كوزراء أو كمسئولين فى مواقع مختلفة ماعدا عضوواحد هو : أنور السادات الذى كان بطبيعته الثورية عزوفاً عن السلطة . . حريصاً على الابتعاد عن الصراعات التى تولدها الرغبة فى الحكم . .

وكان بأخلاقياته مترفعاً عن الخلافات مع رفاق الثورة من أجل المناصب . . وفوق ذلك كان أنور السادات مؤمناً عن اقتناع كامل بقيادة جمال عبد الناصر . . ومن هنا رفض أى منصب تنفيذى بعد حل مجلس الثورة . . وظل هكذا ثورياً مخلصاً لنضاله ومبادئه حتى أسند إليه جمال عبد الناصر منصب نائب رئيس الجمهورية قبل رحيله بعشرة أشهر . .

الرئيس يطلبنى لدخول الوزارة :

مرة أخرى أعود إلى الفترة التى خرج فيها جمال سالم من السلطة . .

لقد أيقنت بعدها أن دورى قد انتهى فى الإصلاح الزراعى باعتبار أن حلقة الاتصال الوحيدة مع قائد الثورة قد انقطعت تماماً — وكنت وقتها عضواً منتدباً للاصلاح الزراعى بدرجة وزير — وتأكدت أن بقائى فى هذا الموقع مرهون برأى الرئيس عبد الناصر وكنت أعرفه مقدماً من خلال انطباعه السابق عنى . . ولكننى على أية حال كنت مطمئناً إلى وقوف الإصلاح الزراعى على قدميه — سواء بقيت فيه أو خرجت منه — وأصبحت صلته واضحة ومحددة بالدولة وبالبنوك وبالجمعيات التعاونية ولم يعد هناك خوف على ذلك المولود من أى تغييرات فى الأشخاص . . هكذا كان تصورى . .

المهم بعد حل مجلس الثورة أخذ جمال عبد الناصر – بعد انتخابه رئيسا للجمهورية يشكل وزارته الأولى فى إطار الدستور ..

وفجأة دق جرس التليفون فى بيتى وقالوا لى : إن هناك شخصا يطلبك على الخط واسمه « سامى شرف » سكرتير الرئيس .

وكانت المرة الأولى التى أسمع فيها بهذا الاسم .. وأمسكت بسماعة التليفون وتلقيت المكالمة وأنا على يقين بينى وبين نفسى من أنه مكلف بإبلاغى قرار إعفائى من عملى فى الإصلاح الزراعى وأنه سيقول لى : بكرة .. ما تروحش مكتبك .. !

ولكن الذى سمعته كان شيئا آخر .. بعد أن عرفنى سامى شرف بنفسه أخبرنى أنه تحدد فى الغد موعد لمقابلة الرئيس عبد الناصر فى رئاسة مجلس الوزراء ..

وقلت لنفسى : إذن .. تأجل إبلاغ القرار لمدة أربع وعشرين ساعة .. وليس أكثر .. فقد كنت واقعا تحت هذا الإحساس قياسا على التفكير السائد وقتها – بأننى من مجموعة جمال سالم – وكان إبعادى من الإصلاح الزراعى بالتالى أمرا حتميا ..

وفى اليوم التالى ذهبت إلى مبنى مجلس الوزراء ودخلت إلى الصالون الجانبى المخصص للانتظار بجوار مكتب رئيس الوزراء .

وكانت مفاجأة أخرى عندما وجدت هناك الدكتور عزيز صدقى والدكتور مصطفى خليل ينتظران أيضا فى الغرفة ..

وجلسنا نحن الثلاثة فى الانتظار – وكنت أعرف عزيز صدقى من خلال عمله فى مجلس الخدمات وتخصصه فى مشروع الوحدات المجمعة .. وكان جمال سالم لا يستريح إليه بعكس الرئيس عبد الناصر الذى كان مقتنعا به – وأخذنا نتبادل أطراف الحديث العابر ، وفهمت على الفور حينما رأيتهما هناك أنهما مرشحان لدخول الوزارة ..

واستدعى عزيز صدقى أولا لمقابلة الرئيس عبد الناصر ثم دخل بعده مصطفى خليل ..

ثم جاء الدور على ودخلت إلى مكتب الرئيس عبد الناصر ووجدته واقفا فى منتصف الغرفة وصافحنى بمودة ظاهرة ..

كل ذلك وما زالت التصورات تدور برأسى حول الأسلوب الذى سيتبعه لإبلاغى قرار الاستغناء عن خدماتى .. وجلسنا وابتسم عبد الناصر وقال لى :

– لقد اخترتك لتكون وزير دولة للإصلاح الزراعى فى الوزارة الجديدة ..

وكان هذا القرار آخر ما أتوقعه منه . وأدرت المسألة بسرعة فى رأسى وقررت الاعتذار وقلت له :

– آسف يا سيادة الرئيس .. لا أستطيع أن أقبل هذا المنصب ..

ودهش الرئيس عبد الناصر وقطب جبينه وسألنى :

– أقدر أعرف ليه .. ؟

قلت له بصراحة وبلا لف أو دوران :

– اسمح لى أن أشرح لك الموقف . إن وضعى كعضو منتدب فى الإصلاح الزراعى ومتحرر من الروتين الحكومى أفضل بكثير جدا من أن أصبح وزيرا ومربوطا باللوائح وبالروتين الحكومى .. وهذا الوضع لن يضيف شيئا لعملى بل على العكس سوف يشل حركتى ويقيد انطلاقة الإصلاح الزراعى ..

وهز الرئيس عبد الناصر رأسه وقال لى :

– بالعكس .. ده هو المطلوب .. وأنا عاوز أعينك وزير دولة علشان أربطك بالقوانين واللوائح .. لأنى قرأت كل التقارير بتاعتكم ولم أفهم شيئا منها ..

فقلت له على الفور :

– ما هو المفروض أن سيادتك مش بالضرورة تفهم كل شئ فى الإصلاح الزراعى .. لأننى بحكم وضعى المسئول عنه وأتابع التنفيذ وأدخل فى الدقائق وفى التفاصيل .. وواجبى فى النهاية أن أقدم لك الصورة الكاملة : الأرض المستولى عليها .. الميزانية المزبوطة إلى آخره .. واتفق معك على الخطوط الرئيسية بدون أن أشغلك بالتفاصيل الصغيرة وأضيع وقتك فيها ..

ولم يقتنع الرئيس عبد الناصر بكلامى وقاطعنى قائلا :

– لا .. لا .. أنا مش عاوز كده .. أنا أريد أن أربط الإصلاح الزراعى بمجلس الوزراء والحكومة حتى يكون ملتزما أمامى .. أما الأوضاع القديمة التى كان يسير عليها والموجودة الآن كلها لابد أن تتغير ويدخل هذا الجهاز فى إطار الحكومة .. وعلى هذا الأساس قررت تعيينك وزير دولة للإصلاح الزراعى .. !

وهكذا لم تفلح محاولاتى لإبقاء الإصلاح الزراعى بعيدا عن قيود الروتين .. ولم تكن هناك وسيلة غير القبول وأصبحت وزيرا . .

الصدام الأول مع عبد الناصر :

ولم يدر بذهنى ساعتها السر الخفى وراء إصرار الرئيس عبد الناصر على إدخالى الوزارة .. وتصورت أنه يريد الاستفادة من خبرتى التى اكتسبتها فى المشروع بصرف النظر عن ارتباطى بجمال سالم طوال ثلاث سنوات .. وكان الواجب يقتضينى أن أذهب إلى هذا الرجل وأطلعه على قرار الرئيس عبد الناصر وقبولى للوزارة ..

وللتاريخ وللحقيقة فإن جمال سالم لم يبد أى اعتراض على موقفى ، بل إنه وجدها فرصة مناسبة لاستمرار عملى فى الإصلاح الزراعى وقال لى :

إن وجودك هو صمام الأمان الذى يضمن اندفاع هذا الجهاز فى العمل مهما كانت الظروف والتعديلات المنتظرة . .

ولم تكد تمضى أربعة أيام على تعيينى وزيراً حتى فوجئت بتليفون آخر من سامى شرف وكان الرئيس عبد الناصر يطلبنى لمقابلته فى مكتبه ..

وذهبت إلى رئاسة مجلس الوزراء وانتظرت حوالى ربع ساعة قبل أن أدخل إلى المقابلة .. وبادرنى الرئيس عبد الناصر قائلا وأمامه عدة ملفات :

– أنا مش فاهم حاجة أبدا من ميزانية الإصلاح الزراعى .. مثلا أنتم بتربطوا ميزانيتكم إزاى ؟ وإيه الأساس اللى انتم ماشيين عليه .. ؟

وبدأت أشرح ميزانية الإصلاح الزراعى وقلت له :

– أبدا .. احنا بنربطها بطريقة بسيطة خالص .. احنا ماشيين بطريقة ميزانية تجارية .. وسيادتك بتطالب بضرورة الثورة على الروتين وتعديل نظام ميزانية الدولة بحيث تتخلص من القيود والمعوقات وتفرق بين الاستثمارات والعائد .. وأحب أن أطمئنك إلى سلامة موقفنا الحسابى وتصرفاتنا المالية .. وعندنا مراجع حسابات كما أننا نخضع لرقابة ديوان المحاسبة (الجهاز المركزى للمحاسبات) ونعلن ميزانية الإصلاح الزراعى فى نهاية كل سنة ، هذه واحدة ، والشيء الآخر أن عندنا حسابين مفتوحين فى البنك الأهلى: الأول حساب (أ) والثانى حساب (ب) ..

أما حساب (ا) فإننا نضع فيه الاعتمادات التى نأخذها من الحكومة .. وحساب (ب) نضع فيه جميع التحصيلات التى تجئ إلينا من أوجه إيرادات الإصلاح الزراعى المختلفة وفى نهاية العام نسدد إلى الحكومة رصيد التحصيلات والباقى الفائض نصرف منه على نشاط الإصلاح الزراعى وجمعياته التعاونية لكى يعود على الفلاحين فى شكل مشروعات زراعية ..

وكان الرئيس عبد الناصر – فى هذه الجلسة – ينصت طوال الوقت إلى دفاعى الحار وتصورت أنه بدأ يقتنع بوجهة نظرى وأكملت حديثى وقلت له :

إن الخطر الأكبر على الإصلاح الزراعى أن تفتح أمامه أبواب الإعانة الحكومية – وهذا هو ما حدث بالفعل بعد ذلك – لأنه وقتها سيتحول من مشروع استثمارى إلى وزارة مثل عشرات الوزارات والمصالح الحكومية التى تستنزف ميزانية الدولة وتأكل الإيرادات بلا عائد وسوف نحمله – بالتالى – بأعداد من الموظفين فوق طاقته .. والدليل على نجاح أسلوب الإصلاح الزراعى فى الإدارة والتمويل أننا مشينا عدة سنوات وليس علينا مليم واحد لأية جهة .. بل وسددنا جميع الأقساط المستحقة للحكومة أولا بأول .. وليس ذلك فحسب وإنما سددنا أيضا جميع ديون بنك التسليف والفائض كان من حق الفلاحين والجمعيات التعاونية حتى يشعروا بثمرة جهدهم .. ومعنى ذلك أن الإصلاح الزراعى حقق اكتفاء ذاتيا .. وحرام أن نقيده إلى عجلة العربة الخاسرة .. !

وفهمت فيما بعد السبب فى المقابلة : كان الرئيس عبد الناصر مشبعا بالآراء المضادة لى ومشحونا بالاتهامات الظالمة التى كان يروجها بعض ضباط الثورة المتربصين بى .. وكانوا يشيعون من خلال أحاديثهم وتقاريرهم : أن سيد مرعى أخذ الإصلاح الزراعى لحسابه . وأنه يديره كمزرعة خاصة به .. وأنه لا يخضع لأى رقابة وأنه يسير بدون توجيه من أحد .. وأنه .. وأنه .. إلى آخر قائمة التقولات المغرضة والشائعات المقصودة .. !

وعاد الرئيس عبد الناصر يسألنى باهتمام وكأنما يحقق فيما سمعه وفيما تردد من وراء ظهرى :

– طيب إزاى بترتبوا الاعتمادات وأبواب الميزانية ؟

وأحسست أن هناك شيئا وراء هذه التساؤلات وأردت أن أوضح الأمور أكثر وأكثر وقلت له :

- المسألة فى منتهى البساطة .. طبقا لقانون الإصلاح الزراعى فإن الهيئة العامة تتقاضى عشرة فى المائة من الإيرادات نظير الإدارة .. ونحدد لكل منطقة من مناطق الإصلاح نسبة العشرة فى المائة المستحقة عليها ..

ثم نكلف المندوب بتعيين الموظفين اللازمين فى حدود سبعة فى المائة والثلاثة فى المائة الباقية تعتبر عائداً لنا . . بالإضافة إلى عائد الأراضى التى نزرعها على الذمة خلال فترة الانتقال ، وبالإضافة إلى عائد البساتين المستولى عليها وكلها تمثل فى النهاية حصيلة الجمعيات التعاونية ، ولكن الوضع سيختلف حينما ندخل فى إطار الحكومة ونتحول إلى وزارة فإننا سنفقد جميع تلك الامتيازات التى يكفلها لنا العمل بهذا النظام التجارى الاستثمارى . . وأحب أن أشير ياسيادة الرئيس إلى أن ميزة الإصلاح الزراعى فى مصر أنه قام بتمويل نفسه بنفسه وبدأ من الصفر حتى وصل إلى حد الاكتفاء الذاتى . .

وهز الرئيس رأسه وقال بإصرار :

- أنا مش فاهم أى حاجة من الحاجات اللى قلتها كلها .. أنا لا أفهم إلا باب أول وباب ثانى وباب ثالث حسب أبواب الميزانية العامة والنظام المتبع فيها ..

ولم أستطع أن أرد بشيء آخر فقد كان موقفه واضحاً ولكننى قلت له :

- إسمح لى أن أصارحك يا سيادة الرئيس .. إننى بدورى لا أفهم شيئا فى باب أول وباب ثانى وباب ثالث .. لأننى لم أعمل فى الحكومة من قبل ولم أتمرس على هذا الروتين .. أنا لا أعرف إلا ميزانية إيرادات ومصروفات حسب نظام الشركات .. وإذا قلت لك خلاف ذلك فإننى أكون أكذب عليك وأخدع نفسى .. !

وقال لى من خلال تقاطيعه الصارمة :

- يعنى أنت مش مقتنع بربط ميزانية الإصلاح الزراعى حسب الميزانية العامة..؟ وقلت له : الحقيقة .. أنا غير مقتنع على الإطلاق حرصا على بقاء هذا المشروع الثورى وما تقوله يشكل ضررا كبيرا به ..

وقال لى وهو يضع حداً للمناقشة التى لم يتعودها :

– طيب بقى .. أنا باعتبر ده « أمر » .. ولابد من تنفيذه ..

وصعقت من هذا الأسلوب وقلت له :

– إزاى يا فندم .. ده احنا عندنا موظفين دوائر بالخبرة .. وعندنا كتبة وميكانيكية يادوب يفكوا الخط .. وعندنا مستشار ألمانى من الخاصة الملكية إزاى نربط دول على درجات .. وإزاى نصنفهم فى باب أول وباب ثانى وباب ثالث .. ونرفع مثلا مرتب الكاتب من ستة جنيهات إلى ثلاثين جنيها .. دى تبقى كارثة .. !

فقال الرئيس عبد الناصر : لا . . دى أوامر ومافيش مناقشة فى هذا الأمر..!

وبدأت أول أزمة بين جمال عبد الناصر وبينى . . وخرجت من عنده وأنا أفكر فى الاستقالة . . !

بعدها بأسبوع استدعانى الرئيس جمال عبد الناصر لمقابلته مرة أخرى . .

وكنت أفكر طوال الوقت فى كيفية الخروج من هذه الأزمة . . ولم أكد أجلس معه حتى بادرنى متسائلا :

– إنت ليه مقدمتش ميزانية . . ؟

وقررت أن أحسم الموقف وقلت له بصراحة :

– ما اقدرش أقدم ميزانية بهذا الشكل المطلوب . . مش ممكن . .

فقال لى الرئيس عبد الناصر :

– تقدر تقولى . . إيه هدفك من كده . . وليه إصرارك على النظام القديم ؟

فقلت له : صدقنى . . ليس عندى أى دافع شخصى إلا الواقع . . وضرورة السير بالإصلاح الزراعى بالطريقة المناسبة والقائمة بالفعل . .

وقال لى الرئيس عبد الناصر :

– لكن أنا مازلت مصمما على ضرورة دخول الإصلاح الزراعى فى ميزانية الدولة وإدراج الإيرادات والمصروفات حسب القواعد المعمول بها . .

وفتحت المناقشة من جديد وقال لى الرئيس :

– على أية حال إنت وضعك وزير دولة . . يعنى وزير مكتب بدون وزارة . . وده يعنى إن الإصلاح الزراعى لن يتحول إلى وزارة . . ومفيش داعى للخوف . .

وفى النهاية توصلت مع الرئيس عبد الناصر إلى حل وسط لإنهاء الخلاف حول هذا الموضوع : « أن ندخل فى الميزانية العامة ونقدم حسابات الباب الأول إجمالية وكذلك الباب الثانى والباب الثالث إجمالى . . ولكننا نفرع ميزانية الإصلاح الزراعى حسب هذه الإجماليات وطبقاً لنظامنا الخاص فى وضع الميزانية – أى بند للايرادات وبند للمصروفات وحساب (أ) وحساب (ب) – وكان هذا الحل مقبولا ومعقولا . . بحيث أنه يحقق الشكل العام الذى يريده الرئيس فى إلحاق الإصلاح الزراعى بميزانية الدولة . .

وفى نفس الوقت فإنه لايغير النظام الخاص الذى يسير عليه العمل فى ميزانية الإصلاح ويترك لنا حرية الحركة ولايقيدنا باللوائح وبالروتين . . »

ومضى العمل على هذا الأساس واستمر الإصلاح الزراعى بنفس القوة الدافعة والانطلاقة المتحررة من القيود طوال سنوات وجودى فى الوزارة . .

لكن الذى كنت أخشاه واعمل حسابه من ربط ميزانية الإصلاح الزراعى بميزانية الدولة شكلا وموضوعاً – حدث فيما بعد حينما خرجت من الوزارة فى سنة ١٩٦١ وتركت الإصلاح الزراعى فى مهب الريح . . وجاء عبد المحسن أبو النور – من بعدى – وكانت سياسته نموذجاً لأخطاء « أهل الثقة » لأنه أراد أن يكتسب شعبية فى أجهزة الإصلاح الزراعى على حساب المصلحة العامة . . وتم تعيين آلاف الموظفين الذين يزيدون على حاجة العمل وبالتالى تم تثبيت جميع العاملين على درجات طبقاً للباب الأول والباب الثانى والباب الثالث بصرف النظر عن كفاءتهم وقدراتهم وخبراتهم . .

وحدثت « هوجة » الترقيات والدرجات . . وانقلب الإصلاح الزراعى إلى وزارة تحكمها البيروقراطية ويتحكم فيها الروتين . . وخذوا نموذجاً واحداً صغيراً عندما تركت الإصلاح كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لايتجاوز ألفى موظف ، ولكن هذا العدد تضخم وتضاعف فى عهد عبد المحسن أبو النور ولم يعد هناك ضابط ولا رابط للعمل والانتاج — مثل ماحدث فى معظم مرافق مصر ومؤسساتها وكان قلبى يقطر بالأسى والألم على جهد السنين الضائع فى الهواء .

ومن هنا لا أستطيع أن أتهم الرئيس عبد الناصر بأنه كان متحيزاً ضدى . . أو أنه كان متحاملا على شخصى . . .

وإنما كان فى الحقيقة واقعاً تحت تأثير الكلام الذى ردده المغرضون حول الإصلاح الزراعى وحاولوا به إلقاء ظلال الشبهات على « سيد مرعى » بالذات . .

وكانت فرصتهم حينما سقط جمال سالم وجاء الدور للاجهاز على كل الرجال الذين تعاونوا معه وكنت أنا بالطبع فى مقدمتهم . . وكنت ألتمس العذر للرئيس عبدالناصر فى هذا التحفظ تجاهى . . ولكنه لم يرفضنى بدليل أنه عرض على التعاون معه فى أول وزارة يشكلها بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية . .

وكان قراره بربط ميزانية الإصلاح بالميزانية العامة حرصاً منه للتحقق من صحة المعلومات التى وصلته — سواء بالكذب أو بالوقيعة — من مجموعة المحيطين به . .

وقد شعرت مع الوقت أن إصراره على ذلك لأنه كان يريد اختبارى بالتجربة لأنه لايعرفنى عن قرب — وله العذر — ومن خلال الاتصالات المباشرة والحوار المستمر بدأت ملامح صورتى الحقيقية تتضح فى ذهن عبد الناصر شيئاً فشيئاً . . ومن المؤكد أنه اكتشف مدى التشويه المقصود الذى تعرضت له .

ولم يقل لى ذلك صراحة وإنما لاحظت التغيير فى نظرته عملياً فى مواقف معينة وهامة . . وكانت دليل ثقة . .

وكنت قد بدأت خطوتين هامتين — حتى من قبل أن أصبح وزير دولة — وواصلت



مع عبد العزيز عبد الله سالم (فى الوسط) نستمع لشرح الدكتور يحيى العلايلى .. الذى كان مكلفا من مجلس قيادة الثورة بتنظيم وزارة الزراعة اداريا .

العمل من أجلهما فى موقع المسئولية كوزير ، وكان لهما تأثيرهما على ثبات الإصلاح الزراعى ورسوخ أقدامه :

أولاهما : أن الجمعيات التعاونية تكون تابعة للاصلاح الزراعى وليس لوزارة الشئون الاجتماعية وحدث صدام حاد وعنيف بينى وبين حسين الشافعى — الذى كان وزيراً للشئون الاجتماعية وقتها — وكان يعارض فى هذه الخطوة التى تكمل حلقة الإصلاح الزراعى وتمسكت برأيى ووقف جمال عبد الناصر بجانبى وأيد وجهة نظرى ونجحت فى تحقيق هذا الهدف . .

ثانيتهما : أن بنك التسليف الزراعى يجب أن يضم إلى الإصلاح الزراعى ولا يكون تابعاً لوزارة المالية وحدث خلاف آخر بينى وبين الدكتور عبد المنعم القيسونى —

الذى كان وزيراً للمالية والاقتصاد وقتها - وكان يعترض على هذا الضم ، ومرة ثانية وقف الرئيس عبد الناصر وساندنى بعد أن اقتنع بهدفى من وراء هذه الخطوة وكان لذلك الموقف تأثيره فى إتمام ضم بنك التسليف الزراعى . .

وكانت هاتان الخطوتان لازمتين لإكمال حلقات الوحدة المثالية بين الإصلاح الزراعى والجمعيات التعاونية وبنك التسليف . .

وكانت وقفة الرئيس عبد الناصر إلى جانبى ومساندته لى فيهما دليلا على تغيير نظرته نحوى .. وأخذت الثقة تتولد بالتعاون وبالتجربة وبالاتصال المباشر . .لقد شعر أخيراً - بمدى إخلاصى للفكرة التى أعمل من أجلها . . واقتنع بأن ولائى للمبدأ وليس للأشخاص . .

إختيارى وزيرا للزراعة :

على هذا النحو المتدرج . . وبذلك التفهم الموضوعى . .

أخذت الصلة تتوثق بينى وبين جمال عبد الناصر . . ومضت الثقة تنمو وتتعمق جذورها يوماً بعد يوم وكنت أشعر بذلك من خلال تصرفات الرئيس والأعباءالتى يضيفها إلى مسئولياتى . . من ذلك - مثلا تعيينى وزيراً للزراعة بالإضافة إلى الإصلاح الزراعى . .

والحكاية لهـا تاريخ :

فى أحد الأيام - فى أكتوبر ١٩٥٧ - كنت موجوداً فى مجلس الأمة .

وفى أثناء الاجتماع وجدت على صبرى - وكان وزير دولة لشئون رياسة الجمهورية فى ذلك الوقت - يناولنى ورقة صغيرة ومكتوب فيها رسالة موجهة لى وتقول :

« اتصل بى الرئيس جمال عبد الناصر اليوم وأبلغنى أن منظمة التغذية والزراعة تتمسك بتعيين الدكتور عبد الرازق صدقى - وزير الزراعة وقتها - مندوباً لها فى مصر وأن الرئيس يرى أن تتولى وزارة الزراعة إلى جانب عملك كوزير دولة للاصلاح الزراعى . .

وكان مضمون الرسالة مفاجأة غير متوقعة وقلت لعلى صبرى : إن هذا العرض فى حاجة إلى التفكير ويمكن أن نبحثه بعد الاجتماع . .

وفعلا جلست معه على انفراد فى المجلس وأخذت أدرس المسألة من كافة جوانبها، وأبديت عدة تحفظات على قبول هذه المهمة الجديدة وكان رأيى :

- أن الإصلاح الزراعى يأخذ كل وقتى وجهدى ولايترك لى مجالا لكى أقوم بأى نشاط آخر . .
- أن وزارة الزراعة تعتبر أيضاً مسئولية صعبة ولايستهان بمشاكلها المتراكمة . .

أيضاً كانت هناك عقبة أساسية جعلتنى أحجم عن قبول وزارة الزراعة وهى : مديرية التحرير . . وكان وزير الزراعة بحكم منصبه يعتبر مسئولا - شكلا فقط - عن هذه المديرية باعتباره رئيس مجلس إدارتها . . ولكن « مجدى حسنين » كان فى الواقع هو المسئول الحقيقى عنها والمتحكم فيها . . وأوضحت لعلى صبرى دوافع اعتذارى عن قبول وزارة الزراعة وقلت له :

أرجو أن تبلغ الرئيس ظروف وأسباب اعتذارى عن هذا المنصب . . وفى نفس الوقت اعتزازى بهذه الثقة من جانبه . .

أتوقف هنا قليلا لكى أوضح ما كان يدور فى ذهنى خلال تلك الفترة : كنت قد قررت ألا أستمر طويلا فى الوزارة وأكمل هذه المرحلة وأخرج نهائياً ، لأن شكل العمل فى الإصلاح الزراعى بدأت تتغير ملامحه وأخذ الروتين يزحف بالتدرج إليه نتيجة ربطه بالحكومة . .

وكان الدخول إلى هذه المسئولية - فى حد ذاته - مغامرة غير مأمونة العواقب خصوصاً وأننى كنت معترضاً على إنشاء مديرية التحرير - فى هذه البقعة من الصحراء - وكانت وجهة نظرى : أنها بالوعة من الرمال المتحركة . .

وقلت لنفسى : سوف تشرب هذا المقلب إذا قبلت وزارة الزراعة . . كيف أتصرف مع المسئولين عن هذه المديرية وكيف أتعامل معهم . . وضميرى لايرضى عما يجرى فيها ؟

فى اليوم التالى دعانى الرئيس عبد الناصر للغداء معه ، وكان على صبرى قد أبلغه برفضى لوزارة الزراعة . .

وذهبت إلى بيته فى منشية البكرى ووجدت هناك المشير عبد الحكيم عامر ، ودارت أحاديث عادية على الغداء ولم يفتح الرئيس الموضوع ولم يشر إليه . . وبعد أن انتهينا من تناول الغداء جلسنا فى الصالون نحن الثلاثة وحدنا . . والتفت إلى المشير عامر وقال لى فجأة :

هل يجرؤ إنسان فى مصر أن يعترض على قرار يصدره جمال عبد الناصر .. ؟

وفهمت على الفور مقصده . . وقلت له :

ـ لا طبعا .. هى المسألة مش رفض لأمر أو اعتراض على قرار .. إنما هى مسألة هل الإنسان يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه أو لا يستطيع ؟

قال لى عبد الحكيم عامر :

ـ ما توضح كلامك .. إيه المسألة بالضبط ؟

فقلت له :

ـ فى الحقيقة .. هناك اعتبارن جعلانى أعتذر عن وزارة الزراعة .. الأول انشغالى بالإصلاح الزراعى والثانى ـ وهو الأهم ـ وجود مديرية التحرير ..

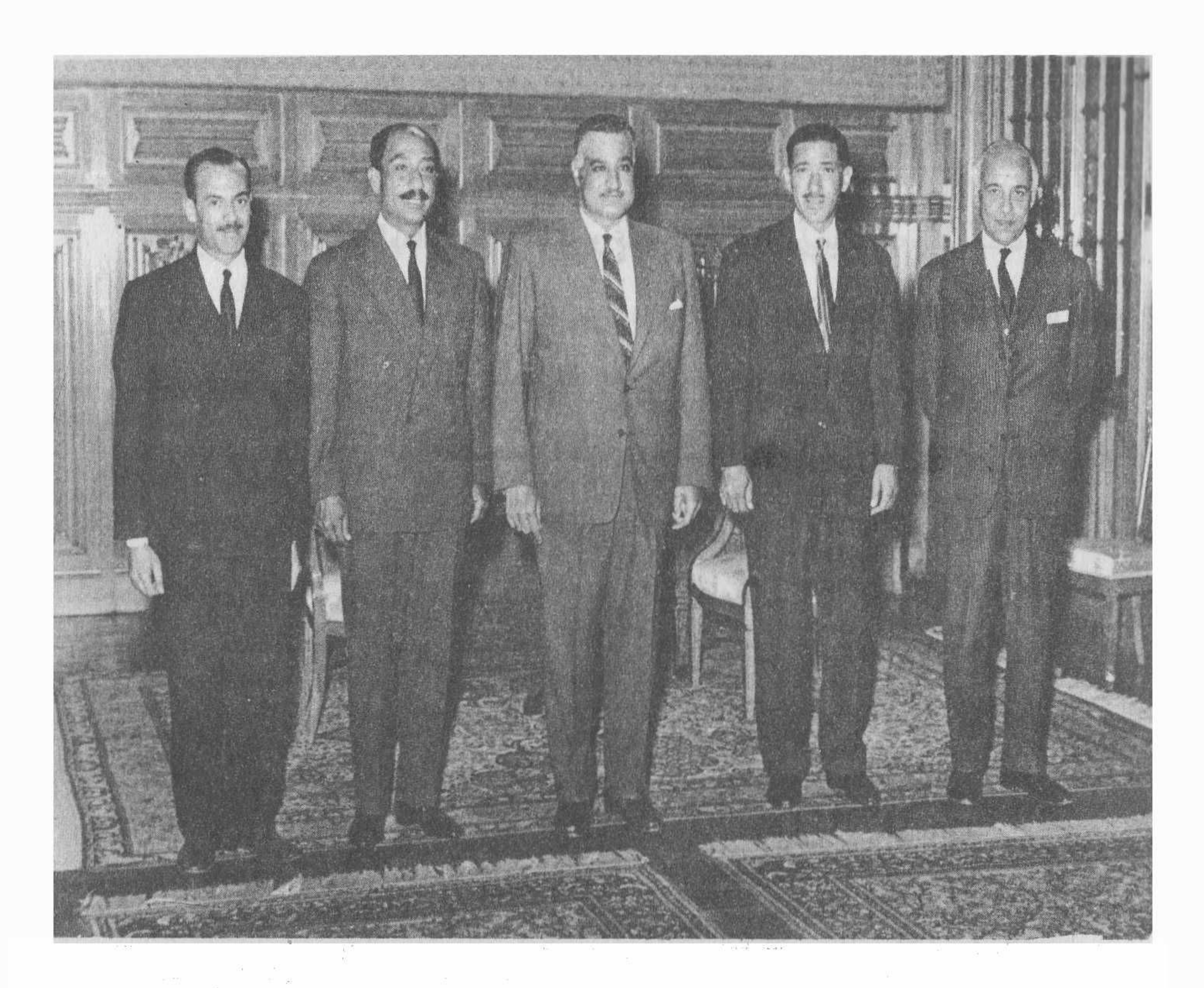
وتدخل الرئيس عبد الناصر فى الحديث وقال لى :

ـ طيب .. بنشيل مديرية التحرير من وزارة الزراعة .. إذا كانت دى هى المشكلة

ولم يعد لى حجة أخرى فقلت له :

ـ وأنا باقبل وزارة الزراعة على هذا الأساس ..

ونفذ الرئيس عبد الناصر وعده فورا .. وانفصلت مديرية التحرير وتحولت إلى هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية وليس لى دخل بها .. وهكذا أصبحت وزيرا مسئولا عن وزارتين ـ الزراعة والإصلاح الزراعى ـ على مدى أربع سنوات كاملة ..



مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وحسن ابراهيم

ولكن لماذا كان هذا الإصرار المشوب بالتخوف من جانبي تجاه هذه المسألة بالذات . . ؟

كانت مديرية التحرير نموذجا حيا لمشكلة أهل الثقة عندما يتصدون لمسئوليات أهل الخبرة . .

وفكرة استصلاح الأراضي واستزراع الصحراء ــ في حد ذاتها ــ فكرة ضرورية وحيوية بالنسبة لمستقبل مصر وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية لمواجهة التزايد المطرد في عدد السكان ولتوفير الغذاء لملايين الأفواه والبطون الزاحفة كل عام . .

ولكن المشكلة كانت في التطبيق . . وفي اختيار العناصر الخبيرة التي تتولى

مسئولية التنفيذ .. ليس كافيا أن يكون المشروع ممتازا .. ولكن المطلوب أولا وقبل كل شيء أن يكون الرجال على نفس الدرجة من الامتياز..

وهذا هو ما حدث بالضبط فى مشروع مديرية التحرير ..

الواجهة كانت براقة ومثيرة للحماس ، وأما المضمون فقد جاء مخالفا لكل التوقعات ومخيبا لكل الآمال المعقودة عليه ..

وبالطبع لم تكن تلك النتيجة داخلة فى حسابات الرئيس عبد الناصر عندما وافق على المشروع الذى قدمه « الصاغ » مجدى حسنين وتحمس له ، وكان مجدى حسنين واحدا من الضباط المقربين والموثوق بهم ، ولعب دورا هاما فى صف عبد الناصر ومجلس الثورة — خلال أزمة مارس — وكان هذا المؤهل كافيا لكى يمسك بين يديه — مسئولية مشروع حيوى كبير — مثل استزراع الصحراء — وهو لا يقل أهمية عن الإصلاح الزراعى .. !

وقد وصل الحماس للمشروع من جانب عبد الناصر إلى درجة أنه أعطى « شيكا على بياض » لمجدى حسنين ، ولم يكن يقبل أدنى مناقشة فى مديرية التحرير طوال ٣ سنوات .

ولكن بدأت الخسائر تتوالى وأصبحت زراعة الشجرة تتكلف مائة جنيه والبطيخة تتكلف خمسة جنيهات .. و .. و ..وجد الرئيس عبد الناصر — على ضوء التقارير التى قدمت إليه — إن الملايين تتبخر فى شمس الصحراء وتبتلعها الرمال .. والرجل الذى تولى المسئولية لا يفعل شيئا سوى رصد ميزانيات ضخمة للدعاية والإعلانات ..

ومن ناحية أخرى فإن مجدى حسنين حاول من وجهة نظره أن يخلق مجتمعا جديداً فى مديرية التحرير .. وملأها أصحاب الشعارات البراقة ، بدليل أنه لم يهتم باختيار العناصر المتمرسة من الفلاحين وإنما شكل مجموعات من العاملين تمثل أدوار البنائين والفلاحين والميكانيكيين .. وبدلا من استزراع الصحراء مضوا

يحفظون الأناشيد : « احنا الفلاحين .. واحنا البنائين .. » إلى آخر المشاهد المرسومة التى تشبه فصلا فى مهزلة درامية ..

وكانت النتيجة الطبيعية أن يضع الرئيس عبد الناصر يده على الحقيقة ، ويكتشف الخطأ الذى وقع فيه بسبب فورة الحماس ، ويحاول إصلاحه وتصحيحه ..

ضم مديرية التحرير للزراعة :

ولم يكد يمضى على استقرارى فى وزارة الزراعة غير فترة وجيزة حتى وجدت نفسى أمام الأمر الواقع .. وبينما كنت جالسا فى مكتبى بالإصلاح الزراعى دق جرس التليفون السرى ، وكان الرئيس عبد الناصر شخصيا على الخط .. وقال لى بلهجة جادة :

— إسمع يا سيد .. تقرر أن مديرية التحرير تتبع وزارة الزراعة .. وأنا « حاشيل » مجدى حسنين وحاولت التملص من هذا المطلب وقلت له :

— بس ياريس .. مش ده الاتفاق .. وأرجوك ابعدنى عن المشاكل ..

فقال لى بشكل حاسم وقاطع : خلاص ده قرار .. وصدر نهائيا ..

وهكذا أصبحت مسئولا عن مديرية التحرير .. وزاد الطين بله عزل مجدى حسنين عنها .. ووقع الأمر الذى توقعته .. وحدثت أزمة خطيرة فى المديرية .. وتوهم العاملون هناك أننى وراء إبعاد مجدى حسنين وضم مديرية التحرير إلى وزارة الزراعة مرة أخرى .. ولكن ذلك كان عكس الحقيقة وعكس الشرط الأساسى الذى قبلت به وزارة الزراعة .. ومن يسمع ؟ .. ومن يصدق ؟

وكان السبب الحقيقى هو الانحرافات والمخالفات التى اكتشفها الرئيس عبد الناصر فى المديرية وكذلك « الفوضى المنظمة » التى يدار بها المشروع ..

وبعد ساعات من القرار كانت الاعتراضات تأخذ شكل التمرد .. وقامت المظاهرات تهتف ضدى .. وارتفعت اللافتات التى تهاجمنى فى أرجاء المديرية ..

وأخذت المسألة طابع التحدى .. وكعادتى طوال عمرى قبلت هذا التحدى من أعوان مجدى حسنين .. وقررت الذهاب إلى مديرية التحرير .. ونصحنى الكثيرون فى الإصلاح بتأجيل الزيارة حتى تهدأ الخواطر .. ولكن كان لابد من المواجهة حتى يوضع حد فاصل للأمور ..

ولعلها أغرب زيارة قمت بها كمسئول ..

كان الجو عدائيا من أول خطوة .. اللافتات ضد سيد مرعى .. الهتافات ضد سيد مرعى .. كتابات على الحائط .. تحفز فى عيون العناصر الموالية لمجدى حسنين.

وجمعت كل العاملين فى أكبر قاعة للاجتماعات هناك .. ووقفت وحدى أواجه .. العاصفة .. وقلت لهم :

— اسمحوا لى أن أتكلم معكم بوضوح .. إننى لم أجىء إلى هنا لكى أهدم مديرية التحرير لأن الرئيس عبد الناصر كلفنى بالحفاظ عليها وإنقاذها من الانهيار — إن مهمتى هى إصلاح الأوضاع عندكم .. وهدفى أن أعطى الأرض لمن يزرعها حتى يتحسن الإنتاج ويزيد ..

أنا أعرف أن أغلبكم ليسوا فلاحين — وهذا خطأ كبير — والعمل بهذا الشكل لا يمكن أن يستمر .. ولا يمكن أن يرضى عنه مسئول .. وأنا لا أفهم كيف يمكن أن يعيش هنا من ليسوا فلاحين ..؟ ومع ذلك فإننى سوف أبدأ عملية تمليك الأراضى لمن يريد الاستمرار هنا .. ولمن يرغب فى زراعة الأرض .. أما الذى لا يريد البقاء فإننى لن أفصله .. وسأتكفل بإيجاد عمل آخر مناسب له .. !

ووجدت معارضة من البعض لهذا الاتجاه .. ولكن البعض الآخر من الفلاحين أيدنى تحت تأثير الرغبة فى التملك والاستقرار .. وكان هدفى أن هؤلاء الذين يتملكون الأرض سوف نوفر مرتباتهم وأعباء وظائفهم المالية التى تنوء بها المديرية .. وتتكبد بسببها خسائر بالملايين كل سنة .. ووزعت بالفعل مساحات من أراضى جنوب التحرير — وكانت مساحة الدفعة الأولى تتراوح بين ألفين

وثلاثة آلاف فدان وقد وصلت المساحة فيما بعد إلى سبعة آلاف فدان — وقام الملاك الجدد ببناء مساكن صغيرة لهم وقاموا بتربية الماشية والأغنام ..

وبودى أن يذهب اليوم أى واحد إلى هناك .. ويشاهد على الطبيعة الأراضى التى وزعت بالتمليك على هؤلاء المزارعين وسيجد أنها أجود ألف مرة من تلك الأراضى التى تديرها مديرية التحرير ذاتها ..

وقد حاولت جهدى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مديرية التحرير .. ولكننى لم أكن راضيا مائة فى المائة عن وضعها وكانت دائما محور مناقشات مع الرئيس عبد الناصر الذى كان يقول لى :

« إن هدفى منها أن تكون نواة لمجتمع جديد »

وكنت أقول له :

ـ لا يمكن أن تقيم مجتمعا جديدا .. وإنما الممكن هو تطوير مجتمع موجود وقائم بالفعل منذ آلاف السنين . باعتبار أن الفراعنة أقدم مجتمع زراعى عرفه التاريخ والذى يحدث الآن فى مديرية التحرير هو عبارة عن « نتوء » فى المجتمع وليس أكثر .. !



الفصل السادس عشر

المدنيون والعسكريون وأزمة قناة السويس

فى سنة ١٩٥٦ بدأت تجرى عدة تطورات كان لها فيما بعد انعكاس ضخم على كل ما يجرى ، فقد بدأت تلك السنة بإعلان الدستور الأول فى ظل الثورة وأصبح جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بحكم الاستفتاء الشعبى ، وتم حل مجلس قيادة الثورة ، وتحول الضباط إلى مدنيين داخل الحكومة الجديدة التى تم تشكيلها واخترت أنا عضوا فيها كوزير للدولة للإصلاح الزراعى .

ولأن الدستور أخذ بالنظام الرئاسى ، فقد أصبح جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء فى وقت واحد ، إذ كان دستور سنة ١٩٥٦ يقضى بأن يجتمع رئيس الجمهورية مع الوزراء فى هيئة مجلس وزراء لتبادل الرأى فى الشئون العامة للحكومة وتصريف شئونها . ورغم أننى حضرت من قبل بعض اجتماعات لمجلس الوزراء عندما كان يتم استدعائى كعضو منتدب للإصلاح الزراعى . . إلا أننى أصبحت الآن عضوا فى الحكومة ، ووزيرا لأول مرة مع مجموعة من المدنيين الآخرين الذين دخلوا الوزارة لأول مرة .

وكانت اجتماعات مجلس الوزراء تنعقد فى القاعة الصغيرة من قصر شويكار ، الذى أصبح مقرا دائما لمجلس الوزراء ، وكانت القاعة تضم مائدة ضخمة فى منتصفها تحيط بها المقاعد . وكانت العادة هى أن نبدأ فى دخول القاعة - كوزراء - قبل الموعد المحدد للاجتماع بدقائق .. ثم تبدأ الحوارات الجانبية إلى أن يحضر الرئيس جمال عبد الناصر .. الذى كان غالبا يحضر متأخرا عن الموعد نصف ساعة أو أكثر .

وعند حضور جمال عبد الناصر كان يصافح الموجودين واحدا واحدا .. ثم يجلس فى مقعده .. وتبدأ الجلسة .

وفى البداية كان هناك جدول تفصيلى لأعمال جلسة مجلس الوزراء يعد ويوزع على الأعضاء مقدما .. ويتضمن تفاصيل ما ستتناوله الجلسة من موضوعات .. ولكن هذا النظام سرعان ما عدل عنه .. وأصبح ما نتلقاه قبل الجلسة هو جدول ملخص برءوس الموضوعات التى ستثار فى الجلسة .

ولكن ، فى العادة أيضا ، كان الرئيس جمال عبد الناصر يبدأ الجلسة وفى يده ورقة صغيرة تتضمن بعض النقاط التى يفاجئ بها الجميع وتدور حولها المناقشة قبل الدخول فى جدول الأعمال . وغالبا ما تضم تلك الورقة ملاحظات شخصية سبق أن سجلها عن موضوعات عامة .. أو بعض معلومات تلقاها ويريد أن يناقشنا فيها كوزراء .

ولقد كان واضحا من البداية .. أن العسكريين من الوزراء الأعضاء فى المجلس هم « الوزراء الأول » إذا صح هذا التعبير .. فهم الأكثر دراية وخبرة واختلاطا بجمال عبد الناصر .. وهم رؤساء اللجان الوزارية .. وهم الذين يستطيعون أن يكونوا — من خلال تلك اللجان — مصدرا للراحة أو للمتاعب لكل منا نحن الوزراء المدنيين .. والواقع أننى لابد أن أقرر أن وضع الوزير المدنى داخل ذلك المجلس الأول كان أقرب إلى « الوزير الثانى » إلى أن بدأ جمال عبد الناصر نفسه يلاحظ ذلك . . ويشجعنا كمدنيين ، أو كفنيين على المبادرة بالاشتراك فى المناقشات .

ربما من أجل هذا كان هناك نوع خفى من « التضامن الصامت » أو الصداقة غير المتعمدة .. تربط بين الأعضاء المدنيين الفنيين فى الوزارة ، وقد ربطت مثل هذه الصداقة بينى وبين المهندس أحمد عبده الشرباصى ، والدكتور مصطفى خليل ، والدكتور عزيز صدقى .

كانت صداقتى بعزيز صدقى أكثر قدما فى الواقع .. حيث كان اختلاطنا كبيرا من سنوات الدراسة . حينما كان هو طالبا فى كلية الهندسة ، وأنا أسبقه بسنتين فى كلية الزراعة . أما بالنسبة لمصطفى خليل فإننى لم التق به إلا فى اليوم الذى استدعينا فيه لدخول الوزارة كما شرحت من قبل ، برغم أن قريته فى محافظة القليوبية تجاور قريتنا فى محافظة الشرقية .

وكانت مصادر الألفة التى ربطتنا جميعا ترجع أولا إلى التقارب الشخصى وترجع ثانيا إلى تفهمنا للمواقف والمعاناة التى يعانيها كل وزير فى وزارته ، وهو الأمر الذى يصبح فى حد ذاته مقدمة للألفة السياسية .

وفى مقابل ذلك فلقد كنا نحس أن هناك تقاربا مماثلا ، وربما أكثر بين الوزراء العسكريين أو الذين أصبحوا مدنيين ولكنهم كانوا أصلا أعضاء فى مجلس قيادة الثورة ، إنهم كانوا مبدئيا رؤساء للجان المتفرعة عن مجلس الوزراء .. فلجنة التخطيط مثلا كان يرأسها عبد اللطيف البغدادى .. واللجنة الاقتصادية يرأسها زكريا محيى الدين .. ولجنة الشئون الاجتماعية ويرأسها حسين الشافعى .. وهكذا .

وكما ذكرت فإن هذه اللجان تستطيع أن تساعد أو تشل تماما عمل أى وزير مدنى فى وزارته ، ويكفى مثلا أن ترهق هذا االوزير بالطلبات كل يوم ، كما حدث معى شخصيا فى فترة من الفترات ، إننا بلد زراعى .. وهذا فى حد ذاته يغرى كل إنسان بأن يدلى بدلوه فى السياسة الزراعية ، بغير أن يدرك أنها موضوع متخصص مثلها مثل السياسة الاقتصادية أو العسكرية أو الخارجية . . وهكذا وجدت نفسى فى فترة من الفترات « ملطشة » لطلبات اللجان .. سواء داخل اللجان نفسها أو داخل مجلس الوزراء ، ففى كل مرة أجد جدول الأعمال متضمنا مناقشة السياسة الزراعية .. وهكذا أستعد بالأرقام والبيانات والخطط ، لكى أتم المناقشة وتنتهى على ما يرام .. ثم بعدها بأسبوعين أجد بند « مناقشة السياسة

الزراعية » قد سجل من جديد ، وعندما أتساءل : ألم تناقش السياسة الزراعية منذ أسبوعين فقط ؟ يكون الرد هو : وماله نناقشها .. كمان .. وكمان .. وكمان ..

وبعد علاقتى الخاصة والصداقة العميقة التى ربطت بين المرحوم جمال سالم وبينى .. فإننى لم أجد التفاهم كاملا بينى وبين أحد آخر من العسكريين .. باستثناء حسن إبراهيم الذى لم يكن قد دخل تلك الوزارة التى تشكلت فى سنة ١٩٥٦ .

وكانت طريقة كل وزير فى إدارة حوار — أو اشتراك فى حوار — تختلف طبقا للانطباع الذى يتركه جمال عبد الناصر نفسه فى بداية كل اجتماع لمجلس الوزراء .

فإذا كان جمال عبد الناصر قد بدأ مناقشة موضوع بإعلان رأيه فيه .. فى هذه الحالة يصبح على من يعارضون هذا الرأى — إذا وجدوا — أن يختاروا ألفاظهم بحذر شديد .. ويصوغوا معارضتهم بحكمة وروية !

أما إذا لم يكن جمال عبد الناصر قد صرح برأيه أثناء مناقشة الموضوع فإن بعض الوزراء يركز ذهنه فى محاولة استشفاف ماذا سيكون عليه رأى جمال عبد الناصر .

ولكن جمال عبد الناصر نفسه سرعان ما بدأ يغير أسلوبه ، فلقد بدأ يصبح حريصا جدا على ألا يعلن رأيه مقدما أبدا عند مناقشة أى موضوع بل أحيانا ما كان يلجأ إلى التمويه .. فيتعمد فى البدء تبنى رأى آخر مضاد تماما للرأى الحقيقى الذى يراه .. وفى هذه الحالة يصبح من أيدوه فى موقف لا يحسدون عليه .. عندما يفاجئهم فى النهاية برأيه الحقيقى .

وللحقيقة لابد أن أسجل أيضا أن جمال عبد الناصر كان يشجع الطرف الآخر تماما على الإدلاء برأيه .. بينما هو يستمع إليه باهتمام شديد .. ليس بالضرورة لكى يعمل به .. ولكنه دائما يستمع .. وقد حدث لى شخصيا أن اختلفت معه

فى الرأى بصدد مسائل عامة مرتين أو ثلاثا .. بغير أن يؤثر هذا فى تقديره لى .. أو موقفه منى .

وبصفة عامة ، فإن جمال عبد الناصر كان يعطى فرصة واسعة للمناقشة داخل اجتماعات مجلس الوزراء .. إلا إذا كان الأمر يتعلق بموضوع اتخذ فيه قرارا بالفعل ، فإذا كان هذا القرار قد أعلن فى الصحف فعلا .. فهنا يصبح القرار غير قابل للاعتراض ، أو المناقشة .. خصوصا على مستوى مجلس الوزراء .. وهو — حتى فى هذه الحدود — نادرا ما كان ينفعل بسرعة فى الجلسة ذاتها .. ولا أتذكر أنه انفعل بحدة إلا فى واقعة واحدة ، ربما أذكرها فيما بعد ، وكانت تتعلق بالدكتور محمد حلمى مراد .

المهم .. أن ذلك كان هو الجو السائد فى اجتماعات مجلس الوزراء فى تلك الشهور الأولى لاجتماعات المجلس فى سنة ١٩٥٦ ، وهو الجو الذى كان يسيطر عليه غالبا مزيج من الاحترام والهيبة وشىء من الخوف ، أما من الناحية الموضوعية فلم يكن هناك فكر شامل بعد يسيطر على عمل مجلس الوزراء ففيما عدا التفكير فى مشروعات متفرقة كالحديد والصلب وكهربة خزان أسوان وتصنيع عربات السكك الحديدية ، لم يكن هناك تفكير بعد فى شىء شامل مثل خطة تنمية ، وهو الأمر الذى بدأ يتبلور شيئا فشيئا ، ولكن فى تلك الفترة كان أقصى شىء هو التفكير فى تمصير بعض المؤسسات الحيوية فى الاقتصاد القومى . وحتى هذا التمصير لم يكن ينظر إليه على أنه يتعارض مع سياسة تشجيع رأس المال الأجنبى ، وهى السياسة التى تبنتها الثورة ، وأصدرت من أجلها قانونا خاصا فى سنة ١٩٥٣ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى مصر .

ومن الناحية الموضوعية أيضا كانت مناقشات مجلس الوزراء تتميز بتغلب الطابع الفنى ، فأولا لم تكن السياسة الخارجية تطرح للمناقشة فى المجلس إلا إذا بادر جمال عبد الناصر نفسه بذلك .. أو كانت لدى الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية آراء أو ملاحظات يهمه أن يطرحها فى الاجتماع .

وفى هذه النقطة كان طابع هذا المجلس يختلف كثيرا عن مجالس الوزراء قبل الثورة .. إننى لم أحضر طبعا اجتماعا لمجلس وزراء قبل الثورة ، ولكننا كنا نعرف ما يجرى فيها ، سواء بالصلات الشخصية ، أو عن طريق المحاضر المسجلة التى اطلعنا عليها فيما بعد .

فقبل الثورة كان الوزراء سياسيين بالدرجة الأولى .. أما المسائل الفنية فهى مسئولية الوكيل الدائم فى كل وزارة ، الذى لم يكن يتغير كثيرا بتغير الحزب الحاكم ، بعكس الوزير نفسه الذى يوجد فى الوزارة لأنه ممثل للحزب الحاكم .

ومن ناحية أخرى فلقد كان جو العمل السياسى قبل الثورة تحكمه الألفة قبل الرسميات ، ولكن العكس حدث بعد الثورة ، وكان هذا يرجع فى الواقع إلى شخصية جمال عبد الناصر نفسه ، فلقد كان واضحا أن عبد الناصر يتعمد عدم الاختلاط بالناس عند نقطة معينة ومحددة فى ذهنه .. وأنا شخصيا لا أتذكر أنه زارنى فى بيتى لمدة ١٤ سنة بعدها إلا مرتين ، وفى كل مرة كانت هناك مناسبة ما .

أما مع الوزراء العسكريين — من الأعضاء السابقين لمجلس قيادة الثورة — فلقد كانت العلاقة بالطبع أوثق من هذا . ومع ذلك فإنه بالتدريج بدأت تلك العلاقة تقترب من علاقته بنا نحن الوزراء المدنيين .. فلم يعودوا يستطيعون فتح الباب عليه ومناقشته فى أى موضوع ولا مقابلته بغير تحديد موعد مسبق . . وهكذا لأن طابع رئيس الدولة بدأ يطغى شيئا فشيئا على شخصية جمال عبد الناصر .

ليلة تأميم قناة السويس :

وفى الواقع كان هذا الطابع أصدق ما يكون فى تلك الليلة التى لن أنساها حينما استدعانى جمال عبد الناصر إلى اجتماع مفاجىء بالاسكندرية فى سنة ١٩٥٦ .

كنا قد ذهبنا إلى الاسكندرية لحضور خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مناسبة خروج الملك ، وهو الخطاب السنوى الذى بدأ عبد الناصر يلقيه مساء ٢٦ يوليو من كل سنة بالاسكندرية .

فقبل الموعد المقرر لخطاب الرئيس عبد الناصر بساعتين ، استدعتنى سكرتيرية الرئيس لاجتماع عاجل فى بيته فى « لوران » بالاسكندرية ، وهو المنزل الذى كان يقيم فيه الرئيس قبل إقامة بيته فى « المعمورة » .. وكان يطل على ربوة عالية من كورنيش الاسكندرية .. ويطل على البحر الأبيض .

وذهبت إلى هناك .. لكى أكتشف أولا أنه ليس اجتماعا لمجلس الوزراء وإنما هم عدد محدود من أعضاء المجلس استدعاهم الرئيس بالاسم لحضور هذا الاجتماع المفاجىء .. وكان هناك مع الرئيس كل من عبد الحكيم عامر وزير الحربية ، والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية والدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة وأنا .

وعلى الفور بدأ الاجتماع ، وكانت واضحة على وجه جمال عبد الناصر معالم الجدية الشديدة .. والموقف يبدو مهيبا .. وكأن القوم على رءوسهم الطير .. وبدأ ذهنى يعمل بسرعة فى محاولة لتخمين ماذا يمكن أن يكون هدف الاجتماع ولكننى فشلت تماما فى استنتاج أى شئ .. وتأكد هذا عندما بدأ الرئيس جمال عبد الناصر يتكلم فوجدت نفسى أستمع إلى مفاجأة العمر .

لقد بدأ الرئيس حديثه فى جدية واقتضاب قائلا : إننى دعوتكم لكى أبلغكم بقرار سوف أعلنه فى خطابى الليلة ، هذا القرار هو تأميم قناة السويس .

لم يكن هذا قرارا .. ولكنه كان قنبلة بل وأكثر من قنبلة .

إن الموقف السياسى العام وقتها كان مركزا على المفاوضات التى تجرى مع البنك الدولى وأمريكا وبريطانيا وفرنسا لتمويل مشروع بناء السد العالى ، وهو المشروع الذى أصبح حيويا لزراعة واقتصاد مصر ، وقدرت تكاليفه وقتها

بـ ٤٦٠ مليون جنيه .. نحتاج منها إلى أموال أجنبية قدرها ١٣٦ مليون جنيه فى فترة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٢ سنة . وفى المرحلة الأولى بدت المفاوضات مبشرة فعلا ، حيث عرضت الولايات المتحدة تقديم معونة مقدارها ٥٤ مليون دولار .. وبريطانيا ١٦ مليونا أخرى .

ولكن المفاوضات بدأت تتدهور عندما بدأ البنك الدولى يعرض شروطه من أجل إقراض مصر مبلغ مائتى مليون دولار ، (ما يعادل ٧٠ مليون جنيه وقتها) فبدأ يضع الشروط واحدا بعد الآخر ، فى تلك الفترة كانت العلاقات المصرية الأمريكية قد دخلت فى مرحلة حرجة عندما أعلن جمال عبد الناصر فى أكتوبر سنة ١٩٥٥ عن إبرام أول صفقة لاستيراد السلاح من الكتلة الشرقية (مع تشيكوسلوفاكيا) لمواجهة الاعتداءات المتكررة لإسرائيل على قطاع غزة ، وهى الاعتداءات التى بدأت تحرج بشدة النظام السياسى الجديد فى مصر .

وهكذا بدأت سنة ١٩٥٦ بعلاقات حرجة بين مصر وأمريكا .. وصلت إلى قمتها فى شهر يوليو عندما أعلن جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى سحب القرض الذى قدمته بلاده للاشتراك فى تمويل مشروع السد العالى .

وكان معنى هذا بالطبع هو انسحاب بريطانيا والبنك الدولى نفسه من تمويل المشروع ، بالإضافة إلى الآثار التى لابد منها على سمعة مصر الاقتصادية والسياسية فى العالم .

وكان معنى هذا أيضا هو أن جمال عبد الناصر ، ومن ورائه مصر كلها ، قد أصبح فى مأزق ولابد من الخروج منه ، ولكن فى كل تكهناتنا وأفكارنا .. لم ترد على ذهننا أبدا فكرة تأميم قناة السويس ، التى كان عقد امتيازها ينتهى فى سنة ١٩٦٨ ، والقناة فى ذاتها كانت سببا مباشراً فى كل الأطماع الخارجية ضدنا خلال السبعين سنة السابقة .

وها هو ذا جمال عبد الناصر يخطرنا بأنه سوف يعلن فى خلال ساعة أو ساعة ونصف قرارا بتأميم قناة السويس .

قلت : هذا القرار معناه الحرب :

ودوى الخبر فى قاعة الاجتماع كأكثر من قنبلة .. بدأ بعده صمتنا جميعا مهيبا ومسيطرا .

والتفت إلى جمال عبد الناصر وسألنى : إنت مبلم ليه يا سيد ؟

ويبدو فعلا أن الصمت الذى اشترك فيه الجميع كان واضحا على أكثر بحيث أنه لفت نظر الرئيس لكى يفاجئنى بهذا السؤال .. فى الوقت الذى سرحت فيه أفكارى فى كل ما تعنيه كلمة قناة السويس فى التاريخ السياسى المصرى . إن القناة كانت دائما رمزا لكل الأطماع الاستعمارية فى مصر ، والتفكير فيها لابد أن يكون فى نفس الوقت تفكيرا فى كل الشراسة التى تمثلها تلك الأطماع ، والتفكير فى استردادها لابد بالتالى أن يؤخذ فى حساب حتمية الاصطدام مباشرة مع القوى الكبرى صاحبة تلك الأطماع .

فى تلك اللحظة لم يفتح الله على برد سوى تلك الكلمات :

– يا سيادة الرئيس .. إن القرار الذى اتخذته هو حلم لكل مصرى .. ولكن هذا القرار معناه فى نفس الوقت أننا سندخل فى حرب مباشرة مع بريطانيا وفرنسا والغرب كله ..

وتأمل الرئيس جمال عبد الناصر لحظة .. متجولا بعينيه بين عبد الحكيم عامر وبينى ، ثم رد على الفور قائلا : أنا ما طلبتش منك إنك تحارب .. لو حصلت حرب فاللى حايحارب هو عبد الحكيم عامر .. مش إنت ..

وبعدها عاد الصمت من جديد يخيم على قاعة الاجتماع ، وعلينا جميعا .. وأنا شخصيا لا أتذكر من ذلك الاجتماع شيئا بعد ذلك الرد الحاسم من الرئيس جمال عبد الناصر على .

إن كل ما أتذكره .. هو أننى ركبت السيارة مع عزيز صدقى ، متوجهين إلى

مكان الخطاب فى ميدان المنشية بالاسكندرية ، وطوال الطريق ظل كل منا صامتا تماما ..

وبدأ جمال عبد الناصر خطابه ..

ثم جاءت اللحظة التى أعلن فيها قراره التاريخى على آلاف المواطنين فى الميدان ، وعلى العالم الخارجى : « باسم الأمة .. رئيس الجمهورية .. تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية – شركة مساهمة مصرية – وينقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات .. » .

ولم تتركه الجماهير المحتشدة يكمل ،.. لقد انطلق الآلاف فى هتاف مدو وفرحة وطنية عارمة جعلتنا جميعا فوق المنصة ننسى أى شىء سوى أن استقلال مصر قد تقرر فى هذه اللحظة فقط وأنه إذا كان تأميم قناة السويس يساوى حربا أو عشرة فإن هذا الشعب كله مستعد لفداء القناة بروحه .. بمثل ما دفع فى حفرها من قبل حياة مائة وعشرين ألفا من أبنائه .

لقد سيطر علينا فجأة شعور جارف من العزة والتضحية والفداء من النوع الذى يفرضه موقف كل شعب تضعه الأقدار فى امتحان حاسم لرجولته ووطنيته وصلابته وشرفه لقد تغيرت نظرة الجماهير فجأة إلى السلطة من الخوف إلى الإعزاز ومن التردد إلى الحماس ومن الشك إلى التضامن ومن الريبة إلى الفخر .

لقد انتهى الخطاب التاريخى ، وعاد كل منا إلى منزله ، لكى يلاحقه أولاده بمئات من الأسئلة وكثير من الهتافات الصامتة إن كل واحد من الأولاد بدأ يحس بزلزال من الاعتزاز والفخر لأن أباه هو جزء من شىء عظيم تاريخى يحدث فى مصر وكل واحد منهم هم وأصدقاؤهم وأصدقاء أصدقائهم يعرض بصدق وإخلاص أن يقدم حياته رخيصة ومتواضعة فى سبيل دفع أى خطر ضد هذا القرار التاريخى الذى اتخذته مصر وكأنها بذلك تصفى ثأرا قديما ظل يتراكم من سبعين سنة سابقة وحانت أخيرا لحظة تصفيته .

وفى تلك الليلة لم أنم إلا مع الصباح الباكر ولم تراودنى مطلقا فكرة الحذر أو الخوف أو التهيب ، التى راودتنى أمس للحظة .

ولكن القلق بدأ مع الأيام التالية ..

فى هذه المرة لم يكن مطلقا قلقا بمعنى الخوف ولكنه قلق بمعنى الرغبة فى التأكد من أننا نعد لكل احتمال عدته وأحد تلك الاحتمالات هو الحرب .

وبرغم أن اجتماعات مجلس الوزراء قد قلت فى الأشهر الثلاثة التالية إلا أنه كان واضحا فى الاجتماعات القليلة التى عقدت أن عبد الناصر تمتصه تماما المعركة السياسية التى بدأ ميدانها يتسع ويتسع بحيث شمل العالم كله . وكان واضحا أيضا أن فكرة الحرب لا تسيطر على تفكير جمال عبد الناصر وأن الحرب نفسها كاحتمال ليس واردا بجدية ضمن خططه .

لقد كان واضحا أن حسابات جمال عبد الناصر مبنية على أساس أن احتمالات السلام فى حل الأزمة أكبر جدا من احتمالات الحرب سواء كان هذا التقدير مبنيا على تقدير وتحليل سياسى .. أو قائما على معلومات وصلته وقتها .. فإننى لا أعرف .

إن كل ما أعرفه هو أنه فى اللحظة التى كان جمال عبد الناصر يستدعينا فيها إلى منزله بالاسكندرية ، وفى اللحظة التى كان يلقى فيها خطابه على الجماهير كان هناك فريق فى الإسماعيلية بقيادة المهندس محمود يونس يستولى فعلا على مقر شركة قناة السويس .

وسرعان ما بدأت ردود الفعل الحادة .. على مستوى العالم الغربى بأكمله ..

ردود فعل العالم :

لقد جمدت لنا بريطانيا كل أرصدتنا الموجودة لديها وتبلغ ١١٣ مليون جنيه استرلينى وأعلنت الولايات المتحدة أيضا تجميد أرصدتنا لديها وكانت تبلغ

ستين مليون دولار (أو ما يعادل ٢١ مليون جنيه نصفها تقريبا فى شكل سندات على الخزانة الأمريكية) ولم تتخلف فرنسا هي الأخرى عن إعلان تجميد الأرصدة.. ولكن حسابنا مع فرنسا كان مدينا بحوالى خمسة ملايين ونصف مليون جنيه .. وبالتالى فلم تكن له قيمة ضارة إلا بفرنسا نفسها .

وقد شمل التجميد فى بريطانيا بالذات جميع الأموال المصرية — حكومة وأفرادا — وأموال شركة قناة السويس .. أما فى الولايات المتحدة فشمل أموال الحكومة المصرية وأموال الشركة .. وهكذا بدأت عملية عالمية لحصار مصر اقتصاديا .

ومن ناحية أخرى بدأت التهديدات تأتى من هنا وهناك ضد مصر وضد جمال عبد الناصر ولكن كان يطغى عليها دوى الجهود السياسية التى تبذل على المسرح العالمى لاحتواء الأزمة سياسيا . لقد أصدرت فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة — مبدئيا — بيانا ثلاثيا تعلن فيه أنه .. « تعترف الحكومات الثلاث لمصر أنها دولة ذات سيادة ، وبحقها فى التأميم ، ولكن بشرط ألا تكون للممتلكات المؤممة صفة دولية . وتلاحظ الدول الثلاث أن الإجراء الذى اتخذته مصر لا يطابق هذا الشرط ، وأنه اتخذ لأغراض وطنية محضة ، وهم يأسفون لأن التدابير المصرية تعد انتهاكا للحقوق الأساسية للإنسان ، وذلك بسبب إرغام الموظفين على الاستمرار فى العمل تحت التهديد بالسجن » .

ولذلك أعلنت الدول الثلاث أنها ترى أن حرية وسلامة القناة فى هذه الظروف ليست مضمونة ، وأنها ترى « اتخاذ تدابير لضمان قيام القناة بوظيفتها وذلك بإنشاء إدارة لها تحت إشراف دولى » وكذلك « تقترح عقد مؤتمر دولى على وجه السرعة ويتكون هذا المؤتمر من الدول الموقعة على اتفاق القسطنطينية والدول الأخرى التى لها مصلحة حيوية فى استخدام القناة . على أن يتم عقده فى لندن يوم ١٦ أغسطس الحالى » .

وبدا واضحا أن جمال عبد الناصر يعتمد فى إدارته على حقيقتين أساسيتين :

أولا : التركيز على إثبات أن الإدارة المصرية لقناة السويس لا تقل كفاءة عن الإدارة الأجنبية بل وتتفوق عليها .

ثانيا : المرونة فى مواجهة الموقف سياسيا بهدف تمييع الأزمة سياسيا وكسب الوقت إلى أكبر حد ممكن حتى تركز الدول المنتفعة بالقناة – وبالذات بريطانيا وفرنسا – على الوسائل السياسية لحل الأزمة وكان واضحا أيضا أن جمال عبد الناصر قد اتخذ قراره وانتهى الأمر وأن أية تهديدات بدت من أنتونى إيدن رئيس وزراء بريطانيا أو جى موليه رئيس وزراء فرنسا لن تجعله تحت أى ظرف يتراجع فى قراره .

وفى مصر كان الرأى العام كله يقف خلف جمال عبد الناصر . بل إننى ما زلت أتذكر قولا مبكرا لسعيد لطفى (باشا) وهو من رجال السياسة البارزين قبل الثورة ، الذى حلل شخصية جمال عبد الناصر فى مطلع الثورة بأنه « كالمفرمة التى لابد أن تفرم كل شىء فى طريقها » .

أقول إنه حتى سعيد لطفى (باشا) الذى كان صاحب هذا الرأى المبكر فى جمال عبد الناصر كان فخورا بالقرار التاريخى الذى اتخذه جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وهو الأمر الذى يبين إلى أى حد كانت استعادة القناة لمصر أمنية قومية ترددها الأجيال كحلم بعيد المنال .

وأصبحت تطورات أزمة قناة السويس تحتل البند الأول فى جدول أعمال مجلس الوزراء بصفة مستمرة بحيث يبدأ الاجتماع بمقدمة يشرح فيها جمال عبد الناصر آخر التطورات وأقرب الاحتمالات ثم يتكلم الدكتور محمود فوزى شارحا الجهود الدولية التى تجرى داخل وخارج الأمم المتحدة ، وهكذا .

وكان أبرز ما شرحه جمال عبد الناصر فى إحدى تلك الجلسات هو نتيجة مقابلته مع روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا فى ذلك الحين ، الذى جاء إلى

مصر ليتفاوض باسم مجموعة الدول المنتفعة بالقناة أو « جمعية المنتفعين » كما أطلق عليها فى ذلك الحين . وقد ذكر لنا جمال عبد الناصر أنه شخصيا بدأ المقابلة ولديه نية مسبقة للوصول إلى حل وسط مع منزيس .. ولكن منزيس كان متغطرساً واستفز عبد الناصر مرة بعد مرة بعد مرة فما كان من جمال عبد الناصر إلا أن نهض من مقعده وطرده من مكتبه .

ومع ذلك كان التقدير الأساسى لجمال عبد الناصر ما زال هو الحل السلمى لأزمة قناة السويس وكان أقصى ما يتوقعه هو مواجهة مع إسرائيل لأن إسرائيل اعتبرت قيام مصر بتأميم قناة السويس مبادرة عدائية ضدها .. ولابد بالتالى أن تتحرك ضد هذه المبادرة ولكنه تحرك لا يتوقعه جمال عبد الناصر إلا بعد فترة أما بالنسبة لبريطانيا وفرنسا فهناك احتمال بالطبع بأن يتحركا ضد مصر ولكنه احتمال مستبعد عسكريا فى رأى جمال عبد الناصر ، وإذا تم فسوف يكون بطريقة غير مباشرة ومن خلال إسرائيل وليس الآن لأن التحرك البريطانى الفرنسى عسكريا ضد مصر ، سواء مباشرة أو بالتحالف المباشر مع إسرائيل سوف يكون غباء سياسيا يتساوى تماما مع انتحار الدولتين سياسيا فى العالم العربى كله .

إذن أقصى ما كان جمال عبد الناصر يتوقعه هو تحرك إسرائيل عسكريا ضد مصر ، ولحظتها سوف ترد مصر عليه بالطبع ، ولكنه يتوقع أن تسوى أزمة القناة داخل الأمم المتحدة أو تحت مظلتها ، وفى تلك الحالة سوف يكون هذا هو الحل الأمثل من وجهة نظر مصر .

إنجلترا وفرنسا تنذران مصر :

ولقد ظل هذا الموقف إلى أن بدأت إسرائيل فعلا تحركها العسكرى المفاجىء ضد مصر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وبعدها بساعات تلقت مصر إنذارا مشتركا من بريطانيا وفرنسا .

واستدعانا الرئيس جمال عبد الناصر إلى اجتماع طارئ لمجلس الوزراء .

كانت مصر حتى تلك اللحظة قد نجحت تماما من حيث المناورة السياسية فلقد رفضت مصر طلبات اللجنة التى رأسها منزيس رئيس وزراء استراليا التى صارت تحمل قرار مؤتمر لندن بتدويل القناة ، ثم بدأت الإدارة القديمة للشركة تحرض المرشدين فى القناة على التغيب أوترك العمل بحيث أنه فى خلال شهر واحد من التأميم بلغ عدد المتغيبين ٥٩ مرشدا وبعدها ترك المرشدون والموظفون الفنيون الأجانب عملهم تماما فى ليلة ١٥ سبتمبر ولم يبق فى جهاز القناة سوى ربع مرشديها ، ولكن الإدارة المصرية استطاعت أن تحقق المعجزة وتدير العمل بأحسن مما كان عليه .

ودعت بريطانيا من جديد إلى مؤتمر ثان بلندن فى أول أكتوبر لإنشاء هيئة المنتفعين بالقناة . ولكن داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة استطاع بعدها أن يضع ستة مبادىء تكون أساسا للمفاوضة بين مصر وإنجلترا وفرنسا وتم فعلا الاتفاق على أن تبدأ المحادثات بين وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا ومصر فى جنيف يوم ٢٩ أكتوبر .

ولكن بينما الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى يستعد للسفر فعلا إلى جنيف ، وقع العدوان الثلاثى وبدأت مؤامرة ثلاثية كبرى لم نكن ندرك أبعادها بعد .

ووصلنا إلى مقر اجتماع مجلس الوزراء بصعوبة ، حيث كان الإظلام قد بدأ فعلا بحكم الحرب التى تدور منذ ساعات مع إسرائيل فى سيناء ، ودخلنا قاعة الاجتماع ، وخلال لحظات دخل الرئيس جمال عبد الناصر ، وبمجرد جلوسه تناول ورقة أمامه ثم بدأ يلقى إلينا بالمفاجأة .

لقد سلمت إلينا بريطانيا وفرنسا قبيل ساعات إنذارا مشتركا سلموه إلى كل من إسرائيل ومصر ، وإسرائيل من جانبها قبلت الإنذار طبعا ، إن لهم شروطا ويطلبون منا أن نقبلها وحددوا لنا ١٢ ساعة للرد ، ثم بدأ يقرأ .. ان الإنذار يتضمن تصميم الدولتين (بريطانيا وفرنسا) على أن ينسحب الطرفان الإسرائيلى

والمصرى بقواتهما البرية والبحرية والجوية إلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس لضمان الملاحة فى القناة وأن توافق الحكومة المصرية على دخول قوات الدولتين (بريطانيا وفرنسا) إلى المواقع التى تتحكم فى القناة وهى بورسعيد والاسماعيلية والسويس . وهناك مهلة محددة لقبول هذا الإنذار هى اثنتا عشرة ساعة من لحظة تسلمه .

ورفع جمال عبد الناصر عينيه من الورقة ، ومعالم الجدية الشديدة مرتسمة على وجهه ثم أردف قائلا : إننى أريد قبل أن نبدأ النقاش أن أسجل تحفظا واحدا هو أن نأخذ هذا الإنذار بكل احتمالاته ، التى قد تكون احتمالات تهديدية .

هكذا إذن وحتى هذه اللحظة لم يكن جمال عبد الناصر يتوقع أبدا أن يكون هذا الإنذار جادا بناء على رؤيته السياسية التى كانت قائمة من البداية ، وبناء على إدراك للمخاطر السياسية التى ستتعرض لها بريطانيا وفرنسا ، والتى نتفق نحن جميعا معه فيها .

وفتح الرئيس جمال عبد الناصر الباب للمناقشة ، ولكن أحدا لم يتكلم .

لقد خيم على القاعة صمت رهيب استمر لأكثر من دقيقة لم يقطعه سوى عودة جمال عبد الناصر نفسه للكلام مبادرا فى هذه المرة الدكتور فوزى وزير الخارجية بسؤال من جانبه : إيه رأيك يا دكتور فوزى ؟

ورد الدكتور فوزى قائلا : يا سيادة الرئيس .. لما يتكلم المدفع السياسى يسكت ولكن .. ليس معنى سكوت السياسى أنه أوقف نشاطه ، لأن نشاطه فى أثناء المعركة يكون ممثلا فى نتائج المعركة العسكرية .

ومرة أخرى ساد الصمت ..

بعد قليل تكلم المرحوم أحمد حسنى وزير العدل : يا سيادة الرئيس ، أنا عندى سؤال .. إننى أريد أن أفهم ما هو المطلوب من كل منا الآن ؟ هل سنحارب؟ هل نحن مستعدون عسكريا لملاقاة هؤلاء إذا تدخلوا فعلا عسكريا ؟ ثم سؤال آخر .. إذا كنا سنحارب هل لدينا سلاح كاف أم أننا حانزقلهم بالطوب ؟

فى هذه النقطة بدا على وجه جمال عبد الناصر فورا تعبير غير مريح .. كرد فعل للكلمة الأخيرة من (المرحوم) أحمد حسنى ، التى يبدو أنه لم يكن يتوقعها على الإطلاق ولا نحن أيضا .

سكت جمال عبد الناصر قليلا ، ثم قال : فى رأيي أنه لابد من اتخاذ الإجراءات التالية فورا :

أولا : نحن سنرفض الإنذار البريطانى الفرنسى شكلا وموضوعا ، ولا نقبله سواء كان إنذارا موضوعيا أو لمجرد التهديد .

ثانيا : لابد من الاستعداد عسكريا لمواجهة جميع الاحتمالات ، وفورا .

ثالثا : بالنسبة لنا هنا كمجلس وزراء .. سوف يكلف بعض السادة الوزراء بمأموريات هامة لو حدث تدخل بريطانى فرنسى فى منطقة القناة . الدكتور مصطفى خليل مثلا يكون مسئولا عن ضمان اتصالات ومواصلات الجيش .. الدكتور عزيز صدقى يكون مسئولا عن تحويل الصناعة لخدمة المجهود الحربى .. المهندس سيد مرعى يكون مسئولا عن عمليات التموين وكفاءة عمليات تهجير سكان منطقة القناة إلى الريف .. وزير التربية والتعليم يضع المدارس تحت خدمة عمليات التهجير .. وزير الصحة يعلن الطوارىء فى المستشفيات .. إلخ .. إلخ ..

وانتهت الجلسة .

وخرجنا جميعا عائدين إلى منازلنا ، فرادى ، ووسط حالة الإظلام التام .

وخرجنا من الأزمة :

لقد عدت إلى منزلى .. بقلبى منقبضا وحالتى المعنوية سيئة . لم يكن يخفف من حالتى أننى توقعت الحرب من البداية ، وأن توقعى هذا قد أساء جمال عبد الناصر وقتها وجعله يفسرها بأنه خوف من جانبى ، فلقد كنت أتمنى فى الواقع أن يكون تنبئى خاطئا ثم إننى حينما توقعت الحرب لم تكن واضحة فى ذهنى تماما

أبعاد الحرب ولا معنى الحرب ، فنحن بلد ظل محتلا ٧٤ سنة وجلاء الإنجليز لم يتم إلا قبل شهور وما زالت لهم قاعدة عسكرية فى القناة ، وجيشنا لم يتم إعادة بنائه بعد ، وفى هذه الظروف تفاجئنا حرب على مستوى أكبر بكثير جدا من قدراتنا المباشرة وبطريقة تآمرية يتوقف نجاحها ضدنا ، ليس فقط على قدراتنا ، ولكن أيضا على مدى استنكار الرأى العام العالمى لهذه المواجهة الشرسة وغير المتكافئة بالمرة .

إن ما حدث بعد ذلك هو أن الإنذار البريطانى الفرنسى كان جادا فعلا وأن العدوان الإسرائيلى كان مجرد جزء من مؤامرة ثلاثية كبرى تم التخطيط لها منذ شهور وفى الوقت الذى بدأنا نتابع فيه التطورات ، وأولها عمليات الإنزال الجوى من جانب القوات الغازية فى مطار الجميل ببورسعيد بدأنا جميعا ، كل فى مجال مهمته المكلف بها ، نتحرك بسرعة إننى كنت أخرج من منزلى فى السابعة صباحا لكى أسافر بالسيارة إلى المحافظات وخصوصا إلى محافظة الدقهلية التى قدر لها أن تستوعب معظم الذين تم تهجيرهم من محافظات القناة وخصوصا بورسعيد .

ولعدة ليال تالية ، كنت أجد نفسى أبكى وأنا أتابع ما يجرى لقد كانت تتجمع فى ذهنى آخر الليل ، المشاهد التى رأيتها طوال اليوم والجمل الناقصة التى سمعتها خصوصا من هؤلاء الذين هاجروا بالاختيار أو بالاضطرار من بيوتهم فى إحدى مدن القناة ، إن الأسوأ من ذلك أن بعضهم لم يكن يعنيه من كل هذا الذى يجرى لبلده ووطنه سوى جنيهات فقدها من توقف الملاحة أومن جلاء الإنجليز .. ومقابل ذلك كنت أجد الأغلبية تسيطر عليها المشاعر الجارفة بأن كل شيء يهون فى سبيل معركة كبرى هى فى جوهرها معركة الاستقلال الحقيقى لمصر .. الذى هو الآن محل اختبار حاسم .

وكان واضحا بالطبع أن هذه المشاعر الوطنية الملتهبة هى التى تسير كل شيء وأنه بدونها لم يكن ليسير شئ فلم يكن هناك استعداد ولا تخطيط ولا تدريب

ولا شيء . وزاد من حدة الأزمة اضطرار مصر إلى سحب جيشها من سيناء بعد اتضاح أبعاد المؤامرة الإسرائيلية البريطانية الفرنسية ، والحاجة إلى تدبير مأوى وإمدادات وتموين لكل المدنيين والعسكريين المتدفقين على مدن شرق الدلتا ــ وخصوصا الدقهلية .

لم يستمر هذا الجو أكثر من أيام قليلة ، فسرعان ما تحركت أمريكا وبعدها الاتحاد السوفيتي لوقف هذا العدوان الثلاثي الضخم ضد دولة صغيرة ولكنه كان كافيا لإدراك كل شيء وهو إن المعركة تحولت بعد إيقاف إطلاق النار إلى معركة سياسية صرفة .

ولكن من تلك الأيام القليلة كان واضحا أننا قد منينا بهزيمة عسكرية غطت عليها الدعاية المصرية التي أقامت معارك وهمية وخلقت بطولات للمقاومة الشعبية في بورسعيد من العدم ولكن كان العامل الحاسم في الموضوع كله هو الذكاء السياسي الذي أديرت به المعركة بما غطى تماما على الهزيمة العسكرية .

وبالنسبة لي شخصيا فلقد كنت أتوقع أن يأتي حل سياسي ، خصوصا بعد الموقف الأخلاقي المجيد الذي اتخذه الرئيس الأمريكي وقتها ، دوايت إيزنهاور ضد الدول الثلاث المعتدية ولكني لم أتوقع الحل بالضخامة والحسم الذي جاء عليه بعد ذلك فعلا .

ومع التطورات السياسية للأزمة يوما بعد يوم لم يكن الإنسان يملك سوى أن يعقد في ذهنه مقارنات لابد منها ، فبرغم أنني لم ألعب أنا وغيري من المدنيين دورا رئيسيا في تلك الأزمة إلا أن مجرد تأملها من الداخل ، وهي في حد ذاتها مقياس لكفاءة أي نظام سياسي .. كان كفيلا بمقارنتها مع ما كان يحدث في مصر قبل الثورة .

فأولا : بالنسبة لقرار تأميم القناة نفسه .. كان من الملفت فيه تماما الجرأة الكاملة في اتخاذه .

وثانيا : بالنسبة للأسلوب السياسي الذي أديرت به الأزمة كان يسيطر شعور هو في حد ذاته مزيج من التخوف والتهيب والإعجاب .

وثالثا : كانت الأزمة تتطور وتتصاعد وجمال عبد الناصر يطرح أوراقه على المائدة ورقة بعد ورقة لكى يتفادى أو يستبعد أى مواجهة عسكرية .

ورابعا : العالم كله يهتز بسبب قرار مصرى مائة فى المائة .. بعد أن كانت مصر هى التى تهتز مما يحدث فى العالم .. تتأثر به ولا تؤثر فيه .. والعالم ينتدب مندوبا لمقابلة جمال عبد الناصر هو منزيس رئيس وزراء استراليا فيأتى المندوب فى كبرياء وصلافة وعندما يمارس عجرفته أمام جمال عبد الناصر يبادر فورا إلى طرده من مكتبه .

كل هذا أتذكره فى جانب .. ثم أتذكر فى مقابله مثلا حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ عندما وجه السفير البريطانى إنذاره المشهور لملك مصر .. فاهتز كل سياسى خوفا ورعبا بل وأتذكر خبر قيام السفير نفسه بمقابلة أى سياسى مصرى عندما ينشر هذا الخبر ، ترتفع فورا أسهم هذا السياسى ويتعدل السؤال من : هل يعود إلى السلطة لكى يصبح : متى يعود إلى السلطة .

عندما أتذكر كل هذا .. وأقارنه بعضه ببعض أجد نفسى متأثرا بقدر ضخم ومتنوع من المشاعر .

فعلى مستوى المشاعر الشخصية ، يحكمنى شعور من الفخر والاعتزاز ، الاعتزاز بأن هذا القدر من التغير قد حدث لنا فى مثل تلك المدة القصيرة ، والفخر بأن مصر قد أصبح لها ــ بعد تلك الخطوة الجبارة ــ وزن دولى لم تشهده فى أى فترة سابقة من تاريخها المعاصر .. لقد كان الانتصار السياسى الذى حققته مصر خلال أزمة تأميم قناة السويس هو انتصار عالمى بكل المقاييس جعل مصر تبدو رائدة لدول العالم الثالث كله ، وجعلها من تلك النقطة فصاعدا ضرورة أساسية فى كل حساب دولى .

وعلى المستوى الموضوعى بدأت كل الآمال التى كانت مستحيلة حتى سنوات قليلة مضت .. تصبح لأول مرة قابلة للتحقيق . إن مشروع كهربة خط حلوان ،

أو مشروع كهربة خزان أسوان .. الذى ظل لسنوات طويلة طويلة ضحية الصراعات الحزبية » قد قرره مجلس قيادة الثورة فى لحظة ، وحلم استعادة قناة السويس لمصر ، الذى ظل حلما لجيلين أو ثلاثة من المصريين ، قد تحقق ، فجأة بقرار جرئ من قائد جرئ لكى يحدث دويه ليس داخل مصر فقط ، وإنما على مستوى العالم كله .

إن الأشياء المستحيلة .. أصبحت إذن ممكنة ، وبركان الحماس الذى تفجر .. أصبح ممكنا تنظيمه فى شئ مثمر وبناء لمصلحة مصر .. وعزة مصر .

وكان هذا هو بالضبط ما حدث فى أول اجتماع عقده جمال عبد الناصر لمجلس الوزراء بعد انسحاب الإنجليز والفرنسيين من بورسعيد وبعدها الإسرائيليون من سيناء .

لقد استهل جمال عبد الناصر الاجتماع بشرح مستفيض من جانبه لوقائع وتطورات أزمة قناة السويس مرحلة بمرحلة .

وقال جمال عبد الناصر : إن الرئيس الأمريكى دوايت إيزنهاور لعب الدور الأكبر والحاسم فى الوقوف ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل .. برغم أن المؤامرة فاجأته وهو وسط حملة انتخابية لمدة رئاسته الثانية ، كان خلالها محتاجا لأصوات اليهود ، ونفوذ حلفائه . ولكن إيزنهاور ضرب بكل هذا عرض الحائط ووقف بجدية وحسم إلى جانب مصر . بعده جاء الإنذار السوفيتى للدول الثلاث وكل هذا تم فى ضوء صلابة مصرية فى مواجهة الغزو الثلاثى .. وقدرة سياسية على مواجهة المناورات السياسية المضادة لنا حول العالم .

ثم سكت جمال عبد الناصر قليلا قبل أن يقول :

الآن وقد خرجنا من هذه الأزمة منتصرين سياسيا .. جاء دور البناء الداخلى من الآن فصاعدا .. نريد خططا طموحة للتنمية الاقتصادية .


مجلة الابتسامة
الفصل السابع عشر
التخطيط .. بين
نهرو وعبد الناصر
ومجلس الوزراء

أصبحت مصر بعد أزمة قناة السويس ، وجلاء القوات البريطانية والفرنسية فى ديسمبر ١٩٥٦ وبعدهما القوات الاسرائيلية من سيناء فى مارس ١٩٥٧ ، أصبحت لاعحط آمال العالم العربى كله .

وبالإضافة إلى ذلك فإن دور مصر العربى بدأ يتضح أكثر وأكثر ، وأصبح معروفا أن مصر هى القوة الكبرى التى تساعد ثورة الجزائر بالمال والسلاح ، وأن أحد دوافع اشتراك فرنسا فى الهجوم على مصر سنة ١٩٥٦ ، هو الانتقام منها بسبب تأييدها الحاسم لثورة الجزائر .

وفى نفس الوقت كانت مصر تخوض معركة ضد ربط العالم العربى بأحلاف خارجية وتساند كل محاولة لتحرير أى جزء مستعمر من العالم العربى ، وتلعب دورا قياديا وسط مجموعة الدول التى آمنت بالحياد الإيجابى كأسلوب فى السياسة الخارجية .

وهكذا بدأ العالم العربى كله يتطلع إلى مصر ، وأصبح الموقف المصرى هو فعلا محور أى سياسة خارجية تتعلق بالعالم العربى . وفى نفس الوقت تأكدت نهائيا زعامة جمال عبد الناصر فى داخل مصر ، وعلى مستوى العالم العربى كله ، وبدأ عبد الناصر يركز فى داخل اجتماعات مجلس الوزراء على ضرورة وجود برنامج لتنمية مصر اقتصاديا واجتماعيا ، لم يكن هناك حديث بعد فى خطة أو تخطيط .. ولا كان هناك حديث عن قطاع عام أو تأميم ، ولكن فى تلك الفترة كان أقصى ما حدث هو الاتجاه جديا إلى عملية تمصير الاقتصاد المصرى .. وكانت البداية

المتواضعة هى المنشآت والمؤسسات والبنوك الإنجليزية والفرنسية فى مصر ، التى تقرر فرض الحراسة عليها نتيجة للعدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦ ، ثم ما تقرر فى سنة ١٩٥٧ من نقل ملكيتها إلى الدولة ، وكذلك نقل ملكية جميع البنوك وشركات التأمين الأخرى إلى الدولة ، وهنا أنشئت المؤسسة الاقتصادية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ .

وبدأ كل وزير ، فى حدود وزارته ، يفكر فى برامج لتطوير العمل وتنمية الإنتاج وتحسين الخدمات . وفيما يتعلق بالإصلاح الزراعى ، الذى كنت الوزير المسئول عنه ، فإن نجاحه بدأ يتأكد أكثر فأكثر ، بحيث أننى بدأت أتلقى الدعوات لإلقاء محاضرات عنه وأتلقى التقارير التى تعترف بأن ما حدث فى مصر كان تجربة رائدة كفلت النجاح لفكرة تفاوتت درجات نجاحها فى بلاد أخرى كثيرة استهدفت من المشروع تحقيق نفس الهدف فى مصر ، وهو تحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية .

وفيما عدا هذا السير الطبيعى للأمور ، إننى لا أتذكر واقعة ملفتة ، أو كان لها تأثيرات لاحقة ، سوى تلك الخاصة بأرض المعمورة فى الاسكندرية .

كانت تلك الأرض أساسا تقع ضمن منطقة طوسون التى استولى عليها الإصلاح الزراعى طبقا للقانون الذى صدر فى سنة ١٩٥٢ . ولأن هذه الأرض تطل على البحر الأبيض المتوسط وتتميز بموقع فريد وكلها مزروعة بالأشجار وبعضها حدائق .. فقد كنت مترددا فى توزيعها حسب النظام العادى نظرا لتميز موقعها وارتفاع قيمتها .

وبالإضافة إلى ذلك فإن السيد عبد اللطيف البغدادى ، وزير الشئون البلدية والقروية فى ذلك الوقت كان قد أجرى دراسة فى وزارته لتنمية السياحة فى مصر عموما .. واستقر رأيه على ضرورة استغلال منطقة أرض المعمورة فى النشاط السياحى ، واقترح إسناد استغلال تلك المنطقة للبنك التجارى .

ورغم أن الإصلاح الزراعى كان يتقاضى إيجارات أكثر ارتفاعا من المستأجرين الأصليين لتلك الأرض .. ورغم أن تلك الإيجارات كانت تمثل إيرادا هاما للإصلاح الزراعى ينفق منه على الجمعيات التعاونية التابعة له .. فإننا لم نكن نستطيع أن نعارض مشروعا سياحيا كهذا الذى تقترحه وزارة الشئون البلدية والقروية إذ تم نزع ملكية الأرض من الإصلاح الزراعى إلى وزارة البلديات ، التى أعطت بدورها امتياز استغلال الأرض للبنك التجارى .

كان ذلك قبل سنة ١٩٥٦ ، وكانت تلك المنشأة المسماة « البنك التجارى » ورئيس مجلس إدارته يهودى اسمه « بوليوتى » ، قد طلب الحصول على امتياز الاستغلال السياحى لمنطقتين .. المقطم فى القاهرة .. والمعمورة فى الاسكندرية وحصل على الامتياز فعلا ، وكان يتميز بأن شروطه سخية للغاية .. مستغلا حماس الجميع لتنمية مصر سياحيا فى أقصر وقت .

وبمجرد أن حصل « بوليوتى » على الامتياز فى المنطقتين ، أسند منطقة المقطم فى القاهرة – وهى الأصعب فى استثمارها طبعا ، لمجموعة من الإيطاليين واحتفظ هو لنفسه أو للبنك التجارى بمعنى أصح بمنطقة المعمورة فى الاسكندرية ومرت الشهور بغير أن يحدث أى تحرك استثمارى فى منطقة المعمورة ، إن كل ما فعله « بوليوتى » هو أنه بنى وحدة سكنية واحدة بجوار سراى قصر المنتزه .. وهذا هو كل شئ .

ثم جاء عدوان ١٩٥٦ ، وتقرر فرض الحراسة على ممتلكات البريطانيين والفرنسيين وكذلك بعض ممتلكات اليهود فى مصر ، ومن بينها بالطبع « البنك التجارى » .. الذى عين له مفوض مصرى ، هو حسن عباس زكى ، أحد كبار موظفى وزارة المالية فى ذلك الوقت .

عندما عملت وزيراً للمالية :

وتشاء الظروف أن يسافر الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير المالية لحضور الاجتماع السنوى لمحافظى صندوق النقد الدولى ، وكان متوقعا أن يمكث القيسونى فى أمريكا

شهرا على الأقل .. فأصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بانتدابى وزيراً للمالية إلى جانب عملى كوزير دولة للإصلاح الزراعى .. ورغم أنه جرت العادة — من باب اللياقة — أن يقتصر عمل الوزير المنتدب على التسيير الروتينى للوزارة أثناء غياب وزيرها .. إلا أننى كنت فى الواقع أجد نفسى بلا عمل .. بعد أن قررت أن أذهب إلى وزارة الإصلاح الزراعى صباحا .. وإلى وزارة المالية مساء ..

وسألت موظفى مكتب وزير المالية .. ألا يوجد لديكم أعمال متعطلة ؟

وردوا على .. فيه .. وكلها قرارات معاشات .

قلت .. هاتوها لى ..

ردوا مندهشين .. سيادتك عاوز دوسيهات المعاشات المتأخرة .. كلها ؟

قلت ببساطة من لا يدرك الحجم الفادح لتلك الدوسيهات .. طبعا .. طبعا .

وفى المساء التالى ذهبت إلى مكتبى بوزارة المالية وهو مكتب كبير وضخم ومرتفع لأن المبنى نفسه من أيام الخديو إسماعيل . وبمجرد أن دخلت المكتب أصبت بالذعر فلقد كانت هناك جبال من الدوسيهات بحيث أن الداخل مكتب الوزير نفسه يختفى تماما خلف تلك الأكوام المتراصة من الدوسيهات البالية فوق منضدة الاجتماعات وقررت من باب عدم التراجع أمام الموظفين فقط ، أن أسهر الليلة كلها فى توقيع الدوسيهات ، فكلها مستوفاة ولا ينقصها إلا إمضاء الوزير .

كان هذا فى السادسة مساء ، وعندما انتهيت من التوقيع كانت الساعة قدأصبحت الخامسة صباحاً .

وفى اليوم التالى بدأ الموظفون فى مبنى وزارة المالية يرددون .. الظاهر الوزير المنتدب ده واخد الحكاية جد .. وناوى يشتغل بصحيح .

حكاية أرض المعمورة :

وبدأوا يورطوننى فى المشاكل التى كانوا قد قرروا تأجيلها لحين عودة الدكتور عبد المنعم القيسونى ، وأولها سياسة تصدير القطن المصرى لتلك السنة . كان هناك

نوعان من صفقات التصدير .. نوع يتم دفعه بالجنيه المصرى .. ونوع بالعملات الأجنبية .. ورغم أن الجنيه المصرى كان ما زال محتفظا بقيمته الشرائية الدولية فى ذلك الوقت .. إلا أن سعر الدفع بالعملات الأجنبية كان أقل كثيرا من سعر الدفع بالجنيه المصرى .

وطلبت الدكتور حامد السايح ، مدير مكتب الدكتور القيسونى ، والسيد حسن عباس زكى مستشار وزير المالية لشئون القطن فوق انتدابه لإدارة البنك التجارى .. وقلت لهما .. أنا قررت ألا يتم البيع إلا بالجنيه المصرى .. وإذا كان هناك مستورد يريد بالدولار مثلا ، فعليه أن يحدد السعر الذى يعرضه بالجنيه المصرى .. ومعه السعر الذى يعرضه بالدولار .. وهكذا .

كان هدفى من هذا القرار هو ألا تكون العروض منفصلة عن بعضها البعض ، وأن تتاح لنا فرصة لكى نختار أنسب وأعلى الأسعار ، سواء بالجنيه المصرى أو بالعملات الأجنبية .

وهكذا استطعنا أن نحقق رقماً قياسياً فى حصيلة صادرات القطن . . ارتفعت معها معنويات العاملين معى فى الجهاز الدائم لوزير المالية ، وفى مقدمتهم حسن عباس زكى وحامد السايح اللذان استفدت من استشارتهما كثيراً .

ثم جاءنى حسن عباس زكى ذات مساء لكى يعرض على مشكلة جديدة قائلا البنك التجارى مهدد بأن يفلس .

قلت له . . إذن . . يفلس

قال حسن عباس زكى . . لكن يا فندم منظر بنك يملكه يهودى أجنبى ، وبعدين يفلس بمجرد مايمسكه مصرى . . ده منظر يسىء لنا جميعاً . .

فكرت قليلا ثم قلت . . إذن . . ماهى طلباتك ؟

قال . . إن ما أطلبه هو قرض ربع مليون جنيه للبنك . .

قلت مذعوراً . . منين ؟

رد قائلا . . من وزارة المالية .

لم أتحمس للفكرة ، فالمشكلة بهذا الحجم لابد أن تنتظر عودة الدكتور القيسونى ولكن ، نظراً للقلق الذى كان يسيطر على حسن عباس زكى ، وخشيته من أن يسرقه الوقت ، فإننى بدأت أبحث عن طريق ينقذ البنك الذى تم تمصيره من الإفلاس .

وسألته . . إذا كانت لدى البنك أوراق مالية . . فلماذا لا تبيعونها فى البورصة ؟

قال نعم . . لدينا أوراق مالية . . ولكن ليس أمامها سوق فى البورصة . .

قلت . . إذن . . هات لى محفظة الأوراق المالية للبنك ونبحث المشكلة بالتفصيل مساء غد .

وفى اليوم التالى جاء حسن عباس زكى بمحفظة الأوراق التجارية للبنك التجارى فوجدت من بينها الورق الخاص بأرض المعمورة وهو الموضوع الذى كنت قد نسيته تماماً .

وقلت لحسن عباس زكى . . إذن نشترى منك ورق أرض المعمورة بسعره الاسمى . .

رد حسن . . طبعاً حانشتريه لوزارة المالية . .

قلت له . . لا . . حاشتريه للاصلاح الزراعى . . زى ما كان الوضع أصلا . .

تساءل حسن . . وبأى سعر ؟

قلت . . بالسعر الأصلى طبعاً . .

رد حسن عباس زكى بحماس . . ولكن هذا ظلم . فالأرض كانت زراعية وكان لها سعر ، والآن هى أرض مبان ولها سعر أعلى .

قلت . . ولكنها كانت ملك الاصلاح الزراعى أساسا . . فلماذا يشتريها الإصلاح الزراعى بأعلى مما باعها به . .

فكر حسن عباس زكى قليلا ثم قال . . . . عندى حل وسط . . يشتريها

الإصلاح حسب آخر سعر للأرض فى البورصة قبل الإقفال . . وهكذا يكون حـــلا عادلا .

ووافقت على هذا الحل الوسط . ونظراً لوجود أناس آخرين كانوا قد دخلوا إلى المكتب ، فلقد تركت الجميع وخرجت إلى غرفة سكرتير الوزير المجـــاورة لـكى اتصل بالرئيس جمال عبد الناصر استأذنه فى إبرام الصفقة .

وتحمس جمال عبد الناصر جداً قائلا . . طبعاً يا سيد أنت مبسوط أن الأرض رجعت للاصلاح الزراعى . . لـكن أنا مبسوط أن البنك مش حايفلس . . . مبروك . . امضى الورق فوراً .

ووقعت الأوراق . . فوراً .

وفى هذه المرة فإن الجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى ، التى أصبحت مالـكة من جديد لأرض المعمورة ، بدأت تنفيذ مشروع تحويلها إلى مشروع سياحى بحماس كبير ، وسرعة مدهشة . لقد أقمنا مسابقة فنية لتصميم وحدات المشروع وبنينا فعلا الدفعة الأولى من الوحدات والكبائن . . وقسمنا الأرض وطرحناها للبيع بأسعار مرتفعة حددتها لجنة تقدير أثمان الأرض الحكومية . . ومنعت جميع العاملين فى الإصلاح الزراعى . . ابتداء من نفسى إلى درجة مدير عام . . من التقدم للشراء بأى صورة من الصور . .

وحققت العملية للاصلاح الزراعى اضعاف الايراد الذى كان يحصل عليه من قبل عندما كان يؤجرها كأرض زراعية . .

ومرت الأيام والشهور . . ثم طلبنى المهندس على السيد ، وكان وقتها يعمل مهندسا برياسة الجمهورية ، وقال لى فى التليفون . .

ممكن نقتطع قطعة من أرض المعمورة ؟

وسألته . . لمـــاذا ؟

قال . . حانعمل فيها مشروع تابع لرئاسة الجمهورية . .

سألته من جديد . . مشروع إيه ؟

رد على السيد متحفظا . . أبداً . . مشروع وحدات سكنية .

قلت مندهشاً . . إذا كنتم عايزين وحدات سكنية فى المعمورة لأحد معين ، فالجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى تبنى من رأسمالها وحدات سكنية ، ويمكن أن تبنى هى لحساب رئاسة الجمهورية .

وانتهت المكالمة بغير أن يقتنع على السيد . . أو أقتنع أنا . .

وبعد أيام فوجئت بأن الرئيس جمال عبد الناصر يطلبنى لمقابلته .

وذهبت إليه فوجدته يبادرنى بالسؤال : أنت واقف فى موضوع أرض المعمورة ليه ؟

قلت له مندهشا . . موضوع إيه يا فندم ؟

رد الرئيس . . موضوع القطعة اللى عايزينها لرئاسة الجمهورية . .

وقلت للرئيس . . يا فندم أنا وجهة نظرى هى . .

وقاطعنى جمال عبد الناصر متسائلا . . ألا تذهب أنت إلى الإسكندرية فى الصيف . .

قلت . . نعم .

قال ألا تحتفظ بكابينة ؟

قلت . . نعم .

قال الرئيس . . ألست أنا مواطنا مثلى مثل أى مواطن ؟

قلت . . طبعاً يا سيادة الرئيس . .

قال . . أليس من حقى أن أذهب إلى الإسكندرية فى الصيف . . وأجد مكانا أقيم فيه أنا وأسرتى ؟

قلت معبراً عن دهشتى الشديدة بعد أن عرفت فى تلك اللحظة ما لم أكن أعرفه من قبل . . أنا يا سيادة الرئيس لم أكن أعرف أن الأرض المطلوبة هى لك . . كل ما ذكروه لى هو أنها لمشروع تابع لرياسة الجمهورية . . و . . و . .

اقتنع الرئيس أخيراً بعد أن زال سوء الفهم هذا . . وأحضرنا الخريطة وحدد الرئيس مكان قطعة الأرض التى ستحصل عليها رئاسة الجمهورية . . وخلال فترة وجيزة كان البناء قد بدأ فيها فعلا . . لكى تصبح هى فيما بعد الاستراحة التى يقيم فيها الرئيس جمال عبد الناصر عندما يكون فى الاسكندرية .

وعلى المستوى الاقتصادى كان المشروع نفسه ينجح أكثر وأكثر ، والايرادات التى تحصل عليها الجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى منه تتزايد يوماً بعد يوم ، وهى بدورها تنفقه على الجمعيات التابعة لها فى الريف . .

ولكن الأمر لم يستمر على هذا الشكل . . فبعد فترة تبنى السيد كمال الدين حسين داخل مجلس الوزراء ، الدعوة لفصل هذا المشروع عن الإصلاح الزراعى ، وإقامة شركة سياحية خاصة تديره ، وتقرر هذا فعلا . برغم أننى كنت ومازلت مقتنعا بأن الوضع السابق هو الأفضل .

ورغم أن الإصلاح الزراعى كان يأخذ كل اهتمامى إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر أصدر قراراً فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بأن أصبح وزيراً للزراعة أيضاً بالإضافة إلى مسئوليتى عن الإصلاح الزراعى .

زيارة إلى سـوريا :

وتلقيت دعوة لزيارة سورية ، كخبير زراعى وليس كوزير لكى أذهب إلى هناك على رأس وفد من الخبراء وأكتب إلى الحكومة السورية تقريراً عن

الحالة الزراعية هناك . . واخترت لعضوية الوفد معى ثلاثة من أكبر الخبراء هم الدكتور عبد العزيز حسين والدكتور أمين زاهر ، والدكتور عبد الفتاح مرسى .

وكان التقارب السورى من مصر قد أصبح قياسياً فى تلك الفترة ، فلقد بادرت الدول العربية كمجموعة بالإضراب تضامنا مع مصر يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ إبان اشتعال الأزمة السياسية الدولية بسبب تأميم القناة ، ولكن سورية من جانبها بادرت عندما وقع الهجوم العسكرى ضد مصر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلى تدمير أنابيب البترول التى تمتد من العراق إلى لبنان ، عبر سورية . . رغم أن هذا العمل فى حد ذاته يرتب خسائر مادية للحكومة السورية .

ولذلك فقد كان طبيعيا أن يقرر جمال عبد الناصر ارسال قوات مسلحة مصرية إلى سورية فى سنة ١٩٥٧ عندما حشدت تركيا جيشها على الحدود السورية ثم قام وفد برلمانى مصرى يضم أربعين عضواً من مجلس الأمة برئاسة أنور السادات وكيل المجلس فى ذلك الوقت . . قام بزيارة سورية فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ واستقبل الوفد هناك استقبالا وطنياً جارفاً ، وفى اليوم التالى لوصوله تناوب اكرم الحورانى – رئيس المجلس السورى ، وأنور السادات وكيل مجلس الأمة المصرى – تناوبا رئاسة الجلسة الخاصة التى عقدها المجلس السورى . . وأصدر المجلس بعدها قرارا بالاجماع يدعو حكومتى مصر وسورية للدخول فوراً فى مباحثات مشتركة لتحقيق وحدة فيدرالية بين البلدين .

ولكن ، كان الوقت مبكراً جداً عن الدخول فى حديث جاد عن الوحدة . . برغم أنها كانت تمثل أمنية غالية لدى المواطن السورى العادى . . وهو الانطباع الذى كان أول ما لمسته فى زيارتى الأولى هذه للقطر السورى .

إن الزيارة استمرت عشرين يوماً . . وقد وفرت لنا الحكومة السورية كل الامكانيات لزيارة مزارع كبار الزراع هناك . وفى كل مكان ذهبت إليه كنت أكتشف أولا أن مستوى معيشة المواطن السورى العادى أعلى من مستوى مثيله

فى مصر . رغم أنه ليس أعلى إلى الدرجة التى كنت أتخيلها قبل الزيارة . ومن ناحية أخرى فلقد كنت أتوقع أن تكون دمشق أكثر غنى بالآثار الإسلامية وأكثر ضخامة وازدهارا ، مما وجدتها عليه .

أما فى اللاذقية فقد لفت نظرى أنها لا تستغل فى زراعة الموالح وتصديرها .. برغم أنها من أصلح المناطق لذلك فى الشرق الأوسط كله . إننى كنت فى تلك الفترة مؤمنا بضرورة أن يدخل العرب فى منافسة حقيقية مع إسرائيل فى زراعة وتصدير الموالح بحيث لا يتركون لاسرائيل سوق أوربا كله كما يفعلون . . ووقتها كتب الأستاذ إحسان عبد القدوس فى مجلة روز اليوسف يؤيد رأيى هذا ويدعمه .

ربما من أجل هذا حرصت فى تقريرى الذى قدمته للحكومة السورية عن طريق وزير الزراعة السورى . . على أن ألفت النظر لأهمية وصلاحية منطقة اللاذقية لإقامة زراعة تصدير ناجحة جداً للموالح . . بل وحاولت فيما بعد بلورة هذا الاتجاه فى خطة عملية . . ولـكن عقبات كثيرة حالت دون إتمامها .

المهم . . عدت إلى مصر متأثراً عاطفياً إلى درجة كبيرة من حرارة المواطن السورى العادى نحو كل شيء مصرى ومن شعوره بالفخر الشديد بمصر كدولة . وإيمانه المطلق بزعامة جمال عبد الناصر كمحرر للعالم العربى .

زيارة إلى الاتحاد السوفيتى :

وعندما عدت إلى مصر وجدت فى انتظارى دعوة من وزير الزراعة السوفيتى لزيارة الاتحاد السوفيتى وتفقد نظام المزارع الجماعية هناك . ونظراً لأن العلاقات المصرية السوفيتية كانت تتجه إلى النمو بعد صفقة الاسلحة التشيكية فى سنة ١٩٥٥ والإنذار السوفيتى أبان حرب السويس فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ . . فقد حزمت حقائبى وسافرت إلى موسكو على رأس وفد زراعى مصرى . . يزور الاتحاد السوفيتى لأول مرة .

كان وزير الزراعة السوفيتي وقتها اسمه « ماسكفيتش » . . وكان متنوراً ولطيفاً وواسع الأفق . . ولكن . . عندما زرته فى مكتبه . . لفت نظرى لأول وهلة أن المكتب واسع وضخم . . ولفت نظرى أكثر أن هناك عدداً كبيراً ومتنوعاً من « اكواز » الذرة معلقة على جدران المكتب فسألته . . هل هذه طريقة جديدة لتصميم ديكور مكتب وزير الزراعة ؟ فضحك الرجل وأجابنى . .

ـ أبداً أبداً . . إنما المسألة هى أننا ادخلنا إلى مزارع الاتحاد السوفيتى لأول مرة الذرة الهجين (وهى نوع من الذرة كانت أمريكا وأوروبا تزرعانه منذ سنوات طويلة قبلنا) . . وقد كلفتنى الحكومة (السوفيتية) بالاشراف على برنامج زراعة الذرة الهجين لأول مرة فى مزارع الدولة والمزارع الجماعية وقد نفذنا البرنامج كاملا فعلا منذ عدة شهور . . وبناء على الخطة التى وضعناها فإننا نتوقع أن يزيد إنتاج الاتحاد السوفيتى من الذرة هذا العام بنسبة خمسة وعشرين فى المائة .

عند هذه النقطة سألت الوزير السوفيتى . . هل أنت متأكد ؟

قال بثقة بالغة . . . متأكد جداً .

قلت له . . عندنا فى مصر اعتدنا عند التنبؤ بشيء مثل هذا ، أن نقول « إن شاء الله » . .

ضحك الوزير السوفيتى بلطف وهو يرد . . المسألة لا تستدعى «إن شاء الله» . . المسألة هى صنف ذرة تمت تجربته وزراعته فى بلاد كثيرة من قبل . . فهو إذن مضمون النتيجة ، ثم هناك تربة صالحة ، وتكنولوجيا متوفرة . . وبالتالى فلا بد أن يزيد الانتاج بنسبة ٢٥٪ . . فهذا حساب علمى . .

وعندما انتهت الزيارة وعدنا إلى مصر . . لم تمض سوى أسابيع قليلة قبل أن تحدث المفاجأة الكبرى فى الاتحاد السوفيتى . . إن الزيادة المؤكدة المتوقعة فى انتاج الذرة لم تحدث . . وبدلا منها انخفض انتاج الاتحاد السوفيتى من الذرة بنسبة خمسة فى المائة عن السنة السابقة قبل تطبيق البرنامج الجديد بزراعة الذرة الهجين .

وقد تصادف بعد سنوات أن حضرت أحد اجتماعات هيئة التغذية والزراعة الدولية ، ويومها سألت المندوب السوفيتى عن صديقى وزير الزراعة السوفيتى « ماسكفيتش »

فقال لى إنه قد أصبح مديراً لأحد معامل الألبان ، بعد أن كان وزيراً .

وسألته عن السبب . . فرد قائلا . . « إن السبب هو فشله فى تنفيذ برنامج زيادة الذرة » .

عبد الناصر يفكر فى التخطيط :

لم يغب الجزء الأول من هذه القصة عن ذهنى أبداً كلما أثير أمامى موضوع خاص بالتخطيط الزراعى . وفى تلك الفترة كانت قد بدأت تتبلور فى ذهن الرئيس جمال عبد الناصر فكرة وجود تخطيط شامل لتنمية مصر اقتصادياً واجتماعياً . . وبدأ الرئيس يطرح أفكاره بطريقة متتابعة وعامة سواء فى داخل مجلس الوزراء أو خارجه إلى أن طلب الرئيس جمال عبد الناصر يوماً ثلاثة وزراء للاجتماع بهم ، وكان الوزراء هم الدكتور مصطفى خليل وزير المواصلات ، والدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة ، وأنـا .

وفى الاجتماع بادرنا الرئيس بقوله ، أنا طلبتكم باعتباركم الوزراء الفنيين الثلاثة الرئيسيين عندى . وعايز اتكلم معاكم فى أننا نعمل خطة تنمية طموحة لمصر فى ميادين الصناعة والزراعة والمواصلات . . وعايز اسمع أفكاركم إيه فى هذا الخصوص .

بعد قليل تبلورت المناقشة طبعاً عن أنه لا توجد صعوبة فى وضع خطة وضمان تنفيذها بالنسبة للصناعة ، وبالنسبة للمواصلات . . ولـكن المشكلة كلها موجودة عندى أنا . . فى قطاع الزراعة .

لقد قلت للرئيس جمال عبد الناصر . . انى بدأت نظاماً جديداً فى وزارة الزراعة وهو العمل على أساس « البرمجة » . . فلقد كونت لجانا مشتركة من خبراء

وزارة الزراعة ومن أساتذة كليات الزراعة بالجامعات ، للتفكير فى مشروعات محددة كمشروع للانتاج الحيوانى ، ومشروع لمقاومة الآفات ، مشروع لانتاج الدواجن . . وهكذا . . وقلت لهم إن هدفى من ذلك هو الالتزام فى الميزانية السنوية بمشروعات محددة ، ومحاولة تحقيق زيادة عشرة فى المائة سنوياً فى الانتاج الزراعى بمصر . . هذا ما فعلته وبدأت اطبقه فى وزارة الزراعة فعلا ، ولكننى أرى أن هذا لا يحقق ما تريده سيادتك إذا كنت تفكر فى خطة شاملة لتنمية الانتاج الزراعى ، يماثل الخطة الشاملة للانتاج الصناعى مثلا .

ورد الرئيس جمال عبد الناصر قائلا . . لا . . إن ما أفكر فيه هو خطة شاملة .. وليس مجرد برامج . . فما هى أفكارك ؟

قلت للرئيس . . فى هذه الحالة يكون تطبيق هذا المفهوم فى قطاع الزراعة صعبا جداً جـداً . .

وسألنى الرئيس عن الاسباب ، فقلت له . . أولا أنا شخصيا لا خبرة لى فى ميدان التخطيط . ثانياً أننا نستطيع فى قطاع الصناعة مثلا أن نصمم مشروعاً محددا ، وندفع فيه استثمارا محددا ، ونوفر له أيدى عاملة محددة ، بحيث أنه بعد سنة مثلا سوف نجد فى المكان الذى حددناه مصنعا بالمواصفات التى وضعناها وانتاجه ملموس ويتم بالقدر الذى خططناه . . هذا فى الصناعة . ولكن فى الزراعة يختلف الأمر كثيراً . فلو وضعنا مشروعاً لتحسين شبكة المصارف فى الدلتا مثلا ، ووضعنا فيه كل الاستثمارات المطلوبة ، ونفذناه فعلا بالكفاءة المطلوبة ، فإن التوقع النظرى الصحيح هو أن ينعكس هذا المشروع فوراً على زيادة انتاجنا من القطن مثلا بنسبة كذا ، ولكن ماذا نفعل لو جاءت لنا إصابة كبيرة بدودة ورق القطن ؟ أو . . ماذا لو جاءت ظروف جوية غير ملائمة . . إذن فى الزراعة تلعب الظروف الاخرى ، ومنها البشرية والطبيعية مثلا ، دوراً أكبر بكثير مما تلعبه فى الصناعة أو المواصلات .



جمال عبد الناصر والى يمينه الزعيم الهندى الراحل جواهر لال نهرو .. وكنت فى ذلك الوقت وزيرا للزراعة . فى تلك الزيارة طلب عبد الناصر من نهرو أن يشرح لى ولعزيز صدقى تجربة التخطيط فى الهند .. لأنه قرر البدء فى أول خطة تنمية خمسية بمصر .

ثم حكيت للرئيس جمال عبد الناصر قصة الذرة الهجين فى الاتحاد السوفيتى وهنا حدث صمت كامل فى الغرفة .

لقد انطلق الرئيس جمال عبد الناصر مفكراً ومتأملا ، وبعدها عاد إلى مناقشة الدكتور مصطفى خليل والدكتور عزيز صدقى . . وانتهى الاجتماع وهو – فى وضوح شديد – غير مقتنع بوجهة نظرى . .

بعدها بأيام قليلة وصل إلى القاهرة الزعيم الهندى الكبير جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ، والذى نمت بينه وبين جمال عبد الناصر علاقة خاصة من الصداقة والمحبة والاحترام ، وأثناء وجود نهرو فى القاهرة استدعانى الرئيس جمال عبد الناصر ، واستدعى الدكتور مصطفى خليل . . لكى نجتمع معه والزعيم الهندى نهرو .

حديث مع نهرو :

كانت هذه هى المرة الأولى التى أرى فيها نهرو عن قرب . . واكتشفت أنه دمث الأخلاق ، متواضع للغاية وهادىء فى نبرته ، وقد بدأ هو الحديث بأن شرح لنا معالم الخطة الهندية للتنمية والصعوبات التى واجهتها والمكاسب التى حققتها .

لم يكن فى الغرفة ، بمنزل الرئيس فى منشية البكرى ، سوى نهرو وجمال عبد الناصر ومصطفى خليل وأنا . وكان نهرو يتكلم ونحن نستمع .

وبمجرد أن انتهى نهرو من حديثه ضحك جمال عبد الناصر وهو يتطلع إليه ومشيراً نحوى قائلا . . عندنا وزير زراعة أهه . . مش قادر أدخل فى دماغه حكاية التخطيط دى . . ياريت تقدر انت تقنعه . .

وابتسم نهرو وسكت قليلا ثم بدأ يشرح من جديد طبيعة التخطيط الهندى فى الزراعة وحدوده والمشاكل التى واجهته والحلول التى توصلوا إليها .

ثم سألنى الرئيس نهرو . . ما هى وجهة نظرك بالضبط بالنسبة لموضوع التخطيط الزراعى ؟

وشرحت وجهة نظرى .

بعدها استدار نهرو إلى الرئيس جمال عبد الناصر وقال مبتسما . . هو فعلا . . وجهة نظر وزير الزراعة مرعى صحيحة ، من حيث إنه لا يمكن فى قطاع الزراعة عمل تخطيط شامل ومحكم بمثل ما يمكن عمله فى قطاع الصناعة . وأنا شخصياً أقترح أن يعتمد التخطيط الزراعى على التوسع فى هذه البرمجة التى بدأتموها فعلا . . وبالإضافة إلى ذلك تستطيعون معالجة الأسباب التى تحد من إنتاجية المحاصيل الزراعية . . وبدلا من أن يلتزم بتحديد عائد كما هو الحال فى الصناعة . . فإنه يستطيع أن يضع تصوراً عاماً للموارد المتوقعة بما يتفادى الإضرار بالميزانية .

وكان هذا الرأى هو فعلا محل اقتناع كامل ، من الرئيس جمال عبد الناصر

ومنى . أما بالنسبة للدكتور مصطفى خليل فلم تكن هناك مشكلة ما ، لأنه أولا كان قد قرأ فى موضوع التخطيط كثيراً ، ولأن المشاكل التى يثيرها التخطيط فى قطاع المواصلات أقل كثيراً منها فى قطاع الزراعة .

وطوال المقابلة ، التى أخذت شكل جلسة عائلية ، كان جمال عبد الناصر حريصاً من جانبه على أن يفسح لنا مناقشة نهرو بأكبر قدر من الحرية ، وكذا من الاستماع من نهرو بأكبر قدر من التفتح ، وكانت وجهة النظر المستقرة فى نهاية الجلسة هى التى أصبحت فعلا الأساس الذى وضعت عليه الخطة الزراعية ضمن خطة التنمية المصرية الشاملة الأولى .

كانت المشكلة الأساسية التى نواجهها فى مصر هى تفتيت الملكية . إن الملكيات الكبيرة قبل الثورة كانت هى الاستثناء والملكيات الصغيرة المتناثرة كانت هى الأصل فى الريف المصرى . وعندما نفذنا قانون الإصلاح الزراعى كان هذا استجابة لضرورة اجتماعية واقتصادية ، ولكن أحد التأثيرات الجانبية التى لا يمكن تفاديها هو أن الملكيات الزراعية قد تفتتت أكثر وأكثر ، وهذا بدوره يجعل أى تخطيط زراعى ، بل أى تنسيق على مستوى الجمهورية ، فى منتهى الصعوبة .

وكانت هذه المشكلة تحدياً لقدرتنا على ابتكار حل لها يلائم بين الاعتبارات الاجتماعية والسياسية من ناحية . . وبين الاعتبارات الاقتصادية للمجتمع ككل من ناحية أخرى .

تجربة التجميع الزراعى :

وبعد دراسات عديدة اهتديت إلى فكرة جديدة سميت بفكرة التجميع الزراعى .

كانت الفكرة تعتمد ببساطة على زراعة محصول واحد فى كل مساحة ضخمة من الأرض . فقد يكون أمامنا مثلا عشرة آلاف فدان ، نقرر — بناء على الخطة الزراعية وتوقعاتنا للأسعار العالمية . . إلخ . . إلخ . . ، — أن نزرعها قطناً ، ونلزم ملاكها . . الذين قد يبلغون ألفاً أو أكثر بذلك .

ولكن هذا المالك الصغير لديه احتياجات أخرى يجب أن نوفرها له إذا كنا نريد الاستجابة للتخطيط . . أنه يريد برسيما لمواشيه ، وأرزاً لطعامه ، وقمحاً لخبزه و . . و . . ولذلك فإن المالك الصغير يفضل لو ترك لنفسه حتى يزرع ملكيته الصغيرة بعدة محاصيل فى وقت واحد . وإذا كنا نريد منه أن يتوقف عن ذلك ويزرعها محصولا واحداً فإن علينا إذن أن نحل له هذه المشكلة .

ولقد حللت أنا هذه المشكلة من قبل فى أراضى الإصلاح الزراعى بتوزيع ملكية الشخص الواحد على منطقتين أو ثلاثة . كان هذا ممكناً لأن هذا الفلاح الذى يحصل على شهادة من الإصلاح الزراعى يصبح مالكاً بمقتضاها لأول مرة . ولكن تنفيذ ذلك خارج أراضى الإصلاح الزراعى كان مستحيلا لأننا هنا نتعامل مع ملكيات موجودة فعلا ، وليست ملكيات جديدة .

وبدأت أفكر فى حل يسمح لنا بتطبيق التجربة خارج أراضى الإصلاح الزراعى . وأخذت قرية صغيرة إسمها « نواج » قريبة من مدينة طنطا ، لكى نطبق فيها تجربة محدودة أولا ، قبل أن نبلور تماماً مشروع « التجميع الزراعى » على مستوى كبير . لقد ذهبنا إلى الفلاحين هناك .. وقلت لهم .. إن بالقرب منكم أرضاً للاصلاح الزراعى طبقنا فيها نظام الدورات الزراعية ، بحيث أنه فى كل مرة هناك محصول واحد فى وقت واحد فى مساحة كبيرة . ولقد حقق ذلك نتائج مبهرة فى توفير مياه الرى ، وتسهيل مقاومة الآفات ، وزيادة الإنتاج . إنكم تستطيعون مشاهدة التجربة بأنفسكم على الطبيعة ، وتعرفون من إخوانكم الملاك الجدد هناك كم إستفادوا من نظام الدورات الزراعية ، هذه .. فإذا إقتنعتم ، فإننا سنجرب تطبيق هذا النظام عندكم هنا ، ونوفر لكم كل المعدات والأسمدة واللوازم التى ستحتاجون إليها .

وسألنى الفلاحون .. كيف ستفعلون ذلك ؟ إذا زرعنا قمحاً كلنا فمن أين لنا بالبرسيم ؟ وإذا زرعنا قطناً كلنا فمن أين لنا بالقمح ؟

وقلت لهم .. إننا سنقسم زمام القرية إلى ثلاثة أقسام .. بحيث تزرعون محصولا واحداً فى كل قسم .. ويتبادل الملاك فى قسم جزءاً من إنتاجهم مع الملاك فى القسم الآخر .. وهكذا .. وذلك فى مقابل أن تنعكس الأدوار فى السنة التالية .. فإذا زرعت أنت قطناً هذا العام ـ تعطى جزءاً منه لجارك الذى زرع برسيما ، وفى العام التالى يزرع هو قطناً وأنت تزرع برسيما وتتبادلان نفس الكميات .. وهكذا.

وتحمست أغلبية الفلاحين فى « نواج » للتجربة .. ومن لم يتحمس منهم فى البداية ، تحمس تماماً عندما رأى بنفسه إننا قد وفرنا لهم مقدما كل الإمكانيات المطلوبة من تقاوى وأسمدة وخلافه .. وتولت الجمعية التعاونية فى القرية (وهى غير تابعة للاصلاح الزراعى) الإشراف على تنفيذ التجربة .

ونجحت التجربة تماماً ، وزاد إنتاج الأرض فى القرية بنسبة ثلاثين فى المائة .

وفى إجتماع لمجلس الوزراء ، برئاسة جمال عبد الناصر طرحت التجربة للمناقشة ، وذكرت النتائج التى توصلنا إليها . واستمع الجميع باهتمام للشرح الذى قدمته والأسلوب الذى إتبعناه والتكاليف القليلة جداً التى تحملناها مقابل النتائج الكبيرة التى إستطعنا تحقيقها .

ثم بدأ السيد حسين الشافعى يعترض ..

كان حسين الشافعى وزيراً للشئون الإجتماعية ، وكانت الجمعيات التعاونية الزراعية خارج الأصلاح الزراعى تتبع إشراف وزارة الشئون الإجتماعية ، وينطبق ذلك على الجمعية التعاونية فى قرية « نواج » .. التى اتخذتها وزارة الزراعة لتنفيذ تجربة التجميع الزراعى .

لم يكن السيد حسين الشافعى هو الوزير الوحيد الذى اعترض على التجربة فى الجلسة ، ولكنه كان مبادراً إلى التشكيك فيها . إنه قال مثلا إن الأرقام التى قلت إنها تحققت فى الإنتاج هى أرقام غير صحيحة .

واعترضت أنا ، وقلت .. كيف تكون أرقاماً غير صحيحة وهى مسألة يمكن التأكد منها ومعرفة كم قنطاراً من القطن باعه ملاك المنطقة فعلا ، وكم إردباً من القمح تسلموا أثمانها فعلا .. وهكذا .. ؟

ورد حسين الشافعى .. إنهم حصلوا على أقطان ومحاصيل من خارج المنطقة ..

وعندما أقول .. هناك وفر فى مياه الرى نسبته كذا ..

يرد وزير آخر .. إن هذا الرقم يمكن أن تكون فيه مبالغة .

ثم يعود حسين الشافعى ليعترض .. إن التجربة كلها تمت غصباً عن أهالى المنطقة من الملاك الصغار ..

وكان ردى على ذلك هو أننى إقترحت أن يشكل مجلس الوزراء وفدا من أعضائه لكى يسافر إلى قرية « نواج » ويعاين التجربة على الطبيعة ، ويعرف على وجه الدقة هل إستفاد الأهالى أم لم يستفيدوا .. وهل هم متحمسون لها أو مجبرون عليها . .

كل هذا والمناقشة تزداد سخونة ، وأطرافها يتعددون والرئيس جمال عبدالناصر جالس فى كرسيه صامتاً تماماً .. ومستمعاً فقط ..

ويدأ صبرى ينفد .. وبدأت أقول لزملائى فى مجلس الوزراء .. على العموم يا جماعة إحنا طبقنا التجربة دى فى قرية واحدة .. ليس فى ألف قرية أو ألفين.. ولقد كنت أتصور أن نطبقها فى عدد أكبر من القرى إبتداء من العام القادم .. ولكن إذا كانت هناك معارضة للفكرة بهذا الشكل .. إذن نكتفى بتطبيقها فى قرية « نواج » فقط سنة أخرى أو سنتين .. إلى أن يقتنع الجميع بجدواها .

وتصورت أننى بذلك قد تراجعت ، واستسلمت للمعارضة وانتهى الأمر .

ولكن المناقشة لم تنته . لقد اعترض زملاء فى المجلس مرة أخرى قائلين .. ولكن ، كيف تضمن أن تنجح التجربة فى العام القادم ؟



أثارت الجمعيات التعاونية حوارا ساخنا داخل مجلس الوزراء .. وبمجرد أن استمع جمال عبد الناصر الى وجهة نظرى فى المشكلة .. سحب موافقته من حسين الشافعى ، الذى كان يريد الاشراف عليها .

هنا فقط بدأت أنفعل بعض الشيء قائلا . . إذن ما هو الحل ؟ إذا كانت النتائج التى حققناها هذا العام مطعوناً فيها .. وتعميم التجربة معترض عليه .. وتكرار نفس التجربة سنة أخرى يحتاج إلى ضمان .. كيف نتفق على رأى ؟ إن ما أطرحه بسيط جداً .. إما أن توافقوا على هذه التجربة فنستمر فيها .. أو تقتنعوا بفشلها فنعدل عنها .. ثم .. وأنا الوزير المختص .. أقول : إن هذه التجربة لا يمكن أن تفشل إلا فى حالة واحدة ، هى أن يرفض الأهالى تطبيقها .

هنا فقط تدخل جمال عبد الناصر فى المناقشة لأول مرة .

لقد اعترض الرئيس على مسار المناقشة قائلا .. أنا مش فاهم إحنا عاملين هيصة على الحكاية دى ليه .. الراجل (مشيراً نحوى) بيقول لكم أنه عنده فكرة ، وأنه طبقها فى قرية واحدة وطبقها بغير أن يحمل الحكومة مليما ، ومولها عن طريق بنك التسليف الذى اقترض منه الفلاحون وأعادوا قروضهم ، ووفرت لهم الجمعية التعاونية البذور والأسمدة ونظمت لهم التسويق .. إذن زعلانين منه ليــه ؟

ثم سكت الرئيس لحظة قبل أن يستأنف حديثه قائلا .. وزير الزراعة بيقول إن الإنتاج فى قرية نواج زاد بنسبة ٣٠ ٪ وإذا كان فيه حد غير مقتنع ، هو إقترح أنكم تسافروا إلى هناك .. مش عايزين تسافروا ، ومش مقتنعين ، إذن بلاش ٣٠ ٪ ، خلوها ٢٠ ٪ خلوها ١٠ ٪ .. لكن لازم الراجل يأخذ فرصته فى التفكير ، وفى تنفيذ التجربة .

وهنا تطلع جمال عبد الناصر إلى حسين الشافعى وقال .. وعلى فكرة .. بهذه المناسبة .. أنا أريد أن نناقش إصلا موضوع التعاون الزراعى .. هل من المصلحة أن تكون الجمعيات التعاونية الزراعية تابعة لوزارة الشئون الإجتماعية .. أو نبحث نقل تبعيتها إلى وزارة الزراعة ؟ مسألة وجود ولاءين للجمعية الزراعية مسألة ضارة ويجب أن نحلها .. إما أن تنتقل الجمعيات التابعة للاصلاح الزراعى إلى إشراف وزارة الشئون الإجتماعية فتصبح هى وحدها المهيمنة على كل التعاون الزراعى .. وإما أن تنتقل الجمعيات الزراعية التابعة للشئون إلى وزارة الزراعة فتصبح هى وحدها المشرفة على كل التعاون الزراعى ..

وعند هذا الحد سكت الجميع .. فلقد كان واضحا أن المشكلة التى طرحها الرئيس جمال عبد الناصر تلعب الدور الأساسى غير المنظور فى كل المناقشة الطويلة السابقة عن تجربة قرية نواج . وحيث أن الرئيس قد وضع الأمر « على بلاطة » فقد أصبح واضحاً إذن أن المسألة لا تتعلق بتجربة قرية نواج .. ولكن تتعلق بالجهة التى يتبعها التعاون الزراعى ..

وقال الرئيس .. أنا لا أريد أن نناقش مشكلة التعاون الزراعى ونبت فيها الآن ، ولكننى أطرحها للدراسة ونؤجلها لما بعد .. أما بالنسبة لتجربة قرية « نواج » فأنا أقترح أن نوافق عليها .. بل وأتمنى أن يكررها سيد مرعى فى قريتين أو ثلاث قرى أخرى ..

ووافق المجلس على استمرار التجربة ، وطلب بالإجماع التوسع فيهـــا .. وفعلا .. أخذت قرية ثانية فى إيتاى البارود . . وقرية ثالثة هى المعتمدية .

وفى تلك الظروف كنا قد بدأنا نفكر فى وضع خطة للتنمية الزراعية .. كجزء من الخطة الشاملة لتنمية مصر اقتصادياً واجتماعياً .

وأصبح السيد عبد اللطيف بغدادى مسئولا عن التنسيق بين القطاعات المختلفة ، وبلورة اقتراحاتها التى ستدخل ضمن الخطة ، ومتابعة تنفيذها ، لمشروعات الخطة بعد الموافقة عليها ، وتقديم تقارير دورية عن التنفيذ لمجلس الوزراء . .

مشروع التجميع يدخل الخطة :

وأصبح مشروع « التجميع الزراعى » جزءاً من خطة التنمية فى قطاع الزراعة وقد اعتمد المشروع الذى قدمته على تطبيق التجميع الزراعى فى مائة وثمانين قرية خلال السنة الأولى من الخطة ، ثم ٤٠٠ قرية فى السنة الثانية ، وهكذا . . إلى أن تصل فى نهاية الخطة الخمسية إلى تعميم النظام فى أربعة آلاف قرية بمصر .

وكانت تكاليف المشروع فى السنة الأولى هى ٣٦٠ ألف جنيه تم اعتمادها فعلا ضمن اعتمادات الخطة . والمبلغ عبارة عن ألفى جنيه لكل قرية من الـ ١٨٠ قرية تخصص لإقامة مبنى صغير لعمل وإقامة مشرف زراعى واحد يكون مقيما بصفة مستمرة فى القرية للاشراف على تنفيذ المشروع وإرشاد الفلاحين وبحث شكواهم أولا بأول .

وبدأنا نطرح مناقصات لهذه المبانى فى الـ ١٨٠ قرية . .

ولكن ، لم يتقدم أحد من المقاولين ، وعندما بحثنا عن السبب اكتشفنا أن العملية

فى حد ذاتها غير مغرية لمقاولى البناء ، بعد أن وجدوا أمامهم لأول مرة مشروعات بناء ضخمة فى قطاع الصناعة لايقل حجم العمل فى المشروع الواحد منها عن مليون جنيه أو أكثر . .

وبدأنا نبحث عن الأسمنت ومواد البناء لكى نحاول أن نبنى نحن . . فلم نجد . ومرة أخرى كان السبب هو أن التركيز الذى بدأ فى بناء السد العالى والمشروعات الضخمة الجديدة قد بدأ يؤدى إلى نقص مواد البناء فى الأسواق .

كان هذا مجرد واحد من الاختناقات العديدة التى لابد أن تواجه أى خطة تنمية خصوصاً وأن تلك الخطة كانت هى الأولى من نوعها فى مصر .

ولأن وجود المشرف الزراعى فى القرية – هو الأساس فى بدء تنفيذ التجميع الزراعى . . فقد كان لابد أن أتصرف بسرعة .

وطلبت الاجتماع بالـ ١٨٠ مشرفاً زراعياً الذين تم اختيارهم للاقامة فىالقرى . وشرحت لهم الظروف بكل صراحة ، وقلت لهم . . : إننا الآن مهددون بأن يصاب هذا المشروع الحيوى بالشلل بسبب نقص مواد البناء ، وعدم جاذبيته للمقاولين . . أننى أعرف مدى حيوية وجود مكان عمل وإقامة للمشرف الزراعى فى الريف . . ولكن لابد من بديل للمبانى حتى لاتتعطل التجربة . ولقد فكرت كثيراً فى بديل واهتديت إلى اقتراح أعرضه عليكم وهو أن نوفر خيمة فى كل قرية لكل مشرف زراعى تكون هى محل عمله ومكان إقامته . . إلى أن نتمكن يوماً ما من حل مشكلة المبانى . إننى أعرف أن هذا الحل قد لايكون إنسانياً . . لذلك فأنا أعرضه عليكم كمجرد اقتراح ، وأترك لكم حرية قبوله أو رفضه . . معتمداً فقط علىمشاعركم الوطنية واقتناعكم بحيوية التنمية الزراعية لبلدنا .

وقبل أن أنتهى من كلمتى فوجئت بالـ ١٨٠ مشرفاً زراعياً يصفقون بحرارة . . ويتحمسون بالإجماع لاقتراحى . .

إننى كنت أعلم أن كلا منهم إنما يقدم فى الواقع تضحية كبرى ، على حساب

راحته الشخصية ، اقتناعاً منهم بأنهم جزء من مشروع ناجح وحماساً من جانبهم ليكونوا جزءاً من خطة كبرى لتنمية بلدهم ، التى بدأت تتحدث عن التخطيط لأول مرة .

وسافر المشرفون الزراعيون إلى القرى . .

وأقاموا فى الخيام . .

ونجحت التجربة ، ولم ندفع مليما ، وبالتالى فقد ظل اعتماد الـ ٣٦٠ ألف جنيه المدرج فى ميزانية الخطة عن السنة الأولى كما هو . . لم تمسه يد . .

مفاجأة فى التقرير السنوى :

ثم جاء موعد التقرير السنوى الشامل عن موقف التنفيذ بالنسبة للسنة الأولى من الخطة ، وهو التقرير الذى أعده وقدمه السيد عبد اللطيف البغدادى للمناقشة فى مجلس الوزراء . . باعتباره رئيس لجنة التخطيط .

وبدأ الاجتماع بشرح مختصر من السيد عبد اللطيف البغدادى لتقييم ماتم إنجازه . . قطاع الصناعة نفذ مشروعات بنسبة مائة فى المائة ، قطاع التعليم بنسبة ٩٠٪ قطاع المواصلات كذا فى المائة . . ثم . . قطاع الزراعة صفر فى المائة !

وأصبت أنا بدهشة بالغة ، وفى نفس اللحظة نظر جمال عبد الناصر نحوى مستغرباً ومتسائلا . . إزاى ياسيد تبقى نسبة التنفيذ عندك صفر فى المائة ؟ إحنا مش ساندناك فى فكرة التجميع الزراعى وحمسناك ؟ إزاى صفر فى المائة ؟ .

وبدأت أشرح للرئيس ، ولزملائى فى مجلس الوزراء ، أننا فى الواقع قد نفذنا المشروع بنسبة مائة فى المائة ، ونفذناه قبل موعده . . وواجهنا مشكلة عدم وجود مبان للمشرفين الزراعيين ولكنهم من جانبهم ضحوا براحتهم وحقهم وأقاموا فى خيام .

تساءل الرئيس مرة أخرى . . حاجة غريبة . . إذن إزاى صفر فى المائة ؟

قال عبد اللطيف البغدادى . . اعتماد الاستثمار . . اللى هو ٣٦٠ ألف جنيه ، كما هو لم يمس . .

هنا كان واضحاً أن الأساس الذى اتبعته وزارة التخطيط ، فى متابعة وتقييم تنفيذ خطة التنمية خلال السنة الأولى هو فقط أساس الاستثمار . وبكلمات أخرى إن إنفاق ماهو مدرج فى الميزانية أصبح هو مقياس التنفيذ أو عدم التنفيذ ، فإذا اعتمد لمصنع مثلا مليون جنيه ، منها ٢٠٠ ألف للانشاءات و٢٠٠ ألف للمرافق ، و ٢٠٠ ألف للعمالة ، و٢٠٠ ألف للخامات ، و٢٠٠ ألف للماكينات . . فإن نسبة التنفيذ تكون ٨٠٪ لو أنه تم إنفاق المبالغ المدرجة للانشاءات والمرافق والعمالة والخامات برغم أنه فى هذه الحالة يجب أن تكون نسبة التنفيذ صفرا فى المائة ، لأن الشيء الأساسى فى المصنع وهو الماكينات ، لم تصل بعد ، وبالتالى فالإنتاج لم يبدأ بعد .

وهنا قال الرئيس جمال عبد الناصر . . فعلا ، الكلام ده صح . . لكن ، على أى حال . . احنا مفهوم التخطيط مازال جديداً علينا ، ولابد أن نتعلم . وقد لايكون الإنفاق مقياساً نظرياً للتنفيذ ، ولكن عملياً يجب أن يكون المقياس هو الإنتاج الفعلى فالمشروع لايعتبر أنه تم تنفيذه إلا فى اللحظة التى يبدأ فيها الإنتاج .

وتدخل عبد اللطيف البغدادى فى المناقشة . . وتدخل زملاء آخرون . . كان الهدف منها هو الاستقرار على مقياس حقيقى وفعال يقاس به تنفيذ مشروعات الخطة . وكان واضحاً أن عبد اللطيف البغدادى متأثر فى آرائه بنظريات الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، ساعده الأيمن فى التخطيط ، والرجل الذى يمثل كفاءة نظرية كبرى .

وكان بعضنا مقتنعاً باعتبار الإنفاق مقياساً للتنفيذ ، وبعضنا غير مقتنع ، وبعضنا الأخير يرى أنه حتى لو كان الإنفاق يصلح مقياساً للتنفيذ فى بعض القطاعات — كالصناعة . . فإنه لايصلح فى قطاعات أخرى . . كالزراعة .

واستقر الأمر على حل وسط . . وهو أن يكون الإنفاق مجرد واحد من مقاييس عديدة ، وليس هو المقياس الوحيد ، لمتابعة مشروعات الخطة . .

وقبل أن تنتهى جلسة مجلس الوزراء بقليل تطلع الرئيس جمال عبد الناصر نحوى

قائلا . . على فكرة ياسيد . . مادام قدرت تنفذ التجميع الزراعى فى ١٨٠ قرية بالسرعة دى . . ليه ماتفكرش فى أنك تضاعف عدد القرى فى السنة الثانية ، فبدل ماتطبقه فى ١٨٠ قرية . . تطبقه فى ٣٦٠ ؟ .

وقلت . . لاأستطيع ياسيادة الرئيس .

تساءل جمال عبد الناصر . . لمـــاذا ؟

قلت لأن العملية مرتبطة بعوامل كثيرة ، منها المشرفون الزراعيون نفسهم . . الذين ربما قبلوا التضحية هذه المرة . . ولكننى لاأضمن استعداد الدفعة الثانية لتحمل هذا الإرهاق . . وبالإضافة إلى ذلك فهناك عمليات توفير التقاوى . . والأسمدة . . والتسويق . . وهى عمليات لابد من تنظيمها مقدماً . .

قال عبد الناصر . . معلهش . . اضغط على نفسك . .

وكان ردى هو . . والله ياسيادة الرئيس إن كانت المشكلة فى أنا . . فأنا مستعد لكل شىء . . ولكننى أعرف فعلا الظروف الحقيقية التى يعمل الناس فى ظلها ، وهم يتجشمون قدراً من المتاعب . . وإقناع الفلاحين نفسهم يحتاج إلى مجهود . . وإلى وقت . . وإلى تنظيم .

سكت الرئيس جمال عبد الناصر برهة وجيزة قبل أن يقول . . طيب بلاش ترفض من دلوقت . . حاول تعيد النظر فى الاقتراح ده وتفكر . .

قلت . . ياسيادة الرئيس أنا أتمنى أن أستجيب لاقتراحك فوراً . . ولكن الواقع يختلف كثيراً عما أتمناه .

هنا تغيرت ملامح وجه الرئيس جمال عبد الناصر لأول مرة بحيث بدت على وجهه تعبيرات من عدم السعادة . وتأكد ذلك عندما قال من جديد . . معلهش . . حاول تفكر ثانى . .

واضطررت عند هذه النقطة أن أقول استسلاماً وتأدباً . . حاضر . .

ويبدو أن النبرة التى قلت بها كلمة « حاضر » . . . كانت توحى بعكس ذلك . . لأن الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن سعيداً بالإجابة عندما انتهى الاجتماع وظل يكتم عدم سعادته من تلك المناقشة إلى مناسبة أخرى . . لم تأت إلا بعدها بسنوات !


مجلة الابتسامة
الفصل الثامن عشر
وبعد الوحدة
قال عبد الناصر
اتركوها لهم!

مع نهاية سنة ١٩٥٧ جاء إلى مصر وفد من مجلس النواب السورى برئاسة إحسان الجابرى ، وحضر جلسة مجلس الأمة المصرى . . وكانت هـــذه مناسبة أخرى تستأنف فيها مباحثات الوحدة .

والواقع أن السوريين كانوا يضغطون بشدة على جمال عبد الناصر من أجل الإسراع بالوحدة بين مصر وسورية ، ولم يكن يبدو بعد أن جمال عبد الناصر متحمس للتسرع فى هذا العمل .. نظرا للفروق الأساسية بين نظامى الحكم فى البلدين .. فنى مصر لا يتدخل الجيش فى السياسة .. ولكن فى سورية هناك دائما دور للجيش فى السياسة ، ولهذا تتابعت هناك الانقلابات العسكرية المتوالية .

وفى مصر ألغيت الأحزاب السياسية وحل محلها الاتحاد القومى ، الذى لا يمكن اعتباره حزبا بأى مقياس .. بينما فى سورية يعمل بنظام الأحزاب ، وهى فى حد ذاتها أحزاب تتراوح بين أقصى اليمين وأقصى اليسار .. ومعظمها بغير برنامج واضح أو محدد وأنشطها كان حزب البعث الذى يتزعمه أكرم الحورانى وصلاح البيطار .

وفى مصر ليس مسموحا للشيوعيين بأى قدر متطور من التنظيم ، وبالتالى فهم — خارج السجن أو داخل السجن — يعملون تحت الأرض ، بينما فى سورية هناك حزب شيوعى وله ممثل فى المجلس النيابى السورى هو خالد بكداش .

وفى مصر العملة هى الجنيه ، وطابع الاقتصاد هو الزراعة ، والدولة بدأت

تفكر فى تخطيط متكامل لبناء الصناعة ، وهناك بدايات للتوجيه من جانب الدولة فى المجال الاقتصادى .. بينما فى سورية العملة هى الليرة وطابع الاقتصـــاد هو التجارة والدولة لا دور لها مطلقا فى الصناعة ، والصناعة نفسها إذا وجدت فإنما هى مجرد مشروعات فردية متناثرة .. بحيث لم يوجد هناك مجهود قومى منظم لبناء مشروع كالحديد والصلب أو كالسد العالى مثلا ..

من أجل هذا كنا نرى أن العقبات فى طريق الوحدة كبيرة ، وتحتاج إلى التروى فى تذليلها ، قبل التفكير فى القفز مرة واحدة إلى وحدة اندماجية كالتى يريدها السوريون . ولكن السوريين من جانبهم كانت لديهم ظروفهم الداخلية والخارجية – فضلا عن إيمانهم أيضا – وهى ظروف تدفعهم إلى طلب الوحدة مع مصر فى أقصر وقت . كان السوريون يعانون من متاعب داخلية عديدة أساسها الصراعات على السلطة ، وتزايد النفوذ الشيوعى ، وتدهور الحالة الاقتصادية .. وكانت لديهم متاعبهم الخارجية وأساسها الخطر الإسرائيلى من ناحية .. وخطر حلف بغداد الذى أصبحت العراق قبل سنوات عضوا فيه ، بالإضافة إلى تركيا .

ربما من أجل هذا كان السوريون يلحون ويضغطون .. وجمال عبد الناصر لا يستطيع إحراجهم علنا .

من أجل هذا أيضا كنا نحس بأننا نريد تفاصيل من جمال عبد الناصر يشرح لنا أبعاد الصورة ، والاحتمالات الحقيقية لما يمكن أن يتطور إليه المستقبل .

وقررت أن أبادر أنا إلى الاستفسار من الرئيس جمال عبد الناصر فى أول مناسبة ..

وجاءت المناسبة عندما ذهبت أتشاور معه فى أمر رحلة كنت أزمع القيام بها إلى الوجه القبلى لتفقد أحوال الزراعة هناك .

كان السبب المباشر للرحلة هو أن زراع القصب فى الوجه القبلى بدأوا يطالبون قبل فترة بزيادة أسعار القصب . إن الحكومة تشترى السكر من شركة السكر بسعر محدد والشركة بدورها تشترى القصب من زراعه فى الوجه القبلى بسعر

محدد .. وتلك الأسعار ظلت ثابتة لسنوات عديدة بحيث إن التكاليف بدأت تتزايد على الزراع فبدأوا بدورهم يضغطون على الشركة ، التى أحالتهم على الحكومة لأنها لن تستطيع أن ترفع سعر شراء القصب ، إلا إذا رفعت الحكومة سعر شراء السكر .

وجاءتنى وفود متتابعة من زراع الوجه القبلى ، وقلبت معهم الأمر من كل ناحية ، وبدأت أقتنع فعلا بعدالة مطلبهم وضرورة تعديل أسعار بيع القصب . ولكن لأن الحكومة كمشترية للسكر ، هى طرف فى الأمر . فقد بدأت أتشاور مع الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير المالية .. الذى رفض تماما زيادة سعر القصب لأن هذا يلزم الحكومة بزيادة سعر السكر والحكومة لا تستطيع أن تتحمل ذلك حاليا .

كان القيسونى مضطرا إلى تبنى وجهة نظر دافعى الضرائب .. وكنت أنا مضطرا لتبنى وجهة نظر الزراع .. ولأن فى الموضوع ناحية سياسية تتعلق بقدرة الحكومة على رفع سعر السكر للمستهلكين .. فقد بدأنا - القيسونى وأنا - ننقل وجهات نظرنا إلى الرئيس جمال عبد الناصر .

وفى مكالماتى التليفونية معه ، فإن الرئيس لم يوافق على رفع سعر السكر ، ولكنه لم يرفض أيضا .. وجعلنى هذا أرى أن فى الأمر احتمالا بأن تتغير الصورة لو اقتنع الرئيس بالصوة الكاملة لموقف الزراع .. وأنه ما زال هناك مجال لإقناعه .. بل إن احتمال إقناعه هو أكبر بكثير من العكس .

وطلبت من الزراع أن ينظموا مشروعا لتكوين اتحاد لزراع القصب وأن يعلنوا هذا المشروع فى المؤتمر الذى قرروا عقده فى مدينة أرمنت بالصعيد والذى قبلت دعوتهم لحضوره .

وبدأ الزراع من جانبهم يتهيأون إلى أن قبولى الدعوة معناه أننى سأعلن لهم موافقة الحكومة على زيادة رفع أسعار القصب .. وفى الواقع لم يكن هذا تصورهم فقط ، ولكنه كان تصورى أيضا .

وقبل المؤتمر بيوم واحد ذهبت إلى الرئيس جمال عبد الناصر لكى أشرح له – بالأرقام – الزيادة فى تكاليف زراعة القصب ، وما يعانيه الزراع فعلا .

ولكن الرئيس قال لى بحسم : لا .. لن أوافق على زيادة سعر القصب للمزارعين لأن هذا معناه زيادة سعر السكر للمستهلكين .

وقلت له : لكن يا سيادة الرئيس .. ليست زيادة سعر السكر هى الحل الوحيد هناك حل آخر هو أن تخفض الحكومة سعر الضريبة التى تتقاضاها على السكر فتتمكن الشركة بدورها من استخدام الوفر فى زيادة سعر القصب .. الذى سيؤدى بالضرورة إلى زيادة إنتاجية الزراع ، فتعوض الحكومة خسارتها من انخفاض الضريبة عن طريق زيادة الكميات التى يوردها الزراع من القصب للشركة ، وبالتالى زيادة المنتج نفسه من السكر .

ورد الرئيس جمال عبد الناصر من جديد : القيسونى لا يضمن ذلك .. قلت : إذن لا داعى لأن نستجيب لكل الزيادة التى يطلبها الزراع نستجيب لجزء منها .

قال الرئيس : ولا مليم .

وبدأت أفكر فى خيبة الأمل الكبرى التى سيصاب بها الزراع عندما أواجههم بعد ٢٤ ساعة ، فقلت للرئيس : إن الزراع مقتنعون تماما بعدالة مطلبهم ، ولديهم مؤتمر ضخم يعقدونه خصيصا لهذا الغرض غدا ، ووافقتهم أنا على ذلك .

قال جمال عبد الناصر : أنا لم أقل لك أو لهم أن تعملوا مؤتمرا ..

حاولت من جديد مؤكدا : يا سيادة الرئيس إنهم جميعا يتوقعون منى أن أعلن لهم غدا فى المؤتمر موافقتك على رفع سعر القصب .

رد الرئيس : هذه مشكلتك أنت ..

قلت : يا سيادة الرئيس .. إننى أستطيع أن أعتذر لهم عن عدم الذهاب ولكن هذا التصرف سيكون تفسيره سيئا .. قال جمال عبد الناصر : تصرف : وأنا غير

مستعد لأن أنقل أعباء الزراع فى الريف إلى المستهلكين فى المدن .. وفى هذه الناحية أنا مقتنع برأى القيسونى وغير مقتنع برأيك ..

ولم تكن هناك فائدة فى أن أحاول مزيدا من الاقتناع فأغلقت الموضوع عند هذا الحد .. مؤجلا التفكير فيما سيواجهنى أنا فى المؤتمر ، إلى ما بعد خروجى من مقابلة الرئيس .

سألت عبد الناصر عن الوحدة :

وبدأت أعرض على الرئيس موضوعات أخرى ، تطرق منها الحديث إلى المسائل العامة ، وبعد قليل وجدت نفسى أمام مناسبة أستطيع أن أطرح فيها على الرئيس تساؤلى عن موضوع الوحدة بين مصر وسورية .

قلت لجمال عبد الناصر : يا سيادة الرئيس .. لقد سمعنا أن هناك وفدا من ضباط الجيش السورى جاء إلى القاهرة فجأة لكى ينقل إليك الإصرار الشديد لسورية على إتمام الوحدة الاندماجية مع مصر فورا .. وسمعنا أنهم جاءوا بغير علم شكرى القوتلى رئيس الجمهورية .

تراجع جمال عبد الناصر فى كرسيه وتأمل قليلا ، ثم قال : فعلا .. أنا اكتشفت بعد وصولهم أنهم جاءوا بغير علم شكرى القوتلى .. ولكن شكرى القوتلى هو الآخر يريد وحدة اندماجية فورا ..

قلت له : وما هو موقفنا نحن يا سيادة الرئيس ؟

رد جمال عبد الناصر : لا .. لا .. أنا غير مقتنع بأن تتم وحدة اندماجية فورا.. إن السوريين لديهم متاعب داخلية كثيرة .. وسوف تكون الوحدة عبئا ماليا كبيرا على الميزانية المصرية .. والأهم من ذلك أننا قد ندخل صراعات مع الدول الكبرى لأنها لن تستريح لهذه الوحدة .

تساءلت أنا من جديد : إذن هل سترفض ؟

رد جمال عبد الناصر ، لن نقبل .. ولكن أيضا لن نرفض . أنا رأيي أن نسعى إلى الوحدة بالتدريج .. وعلى خطوات . الضباط الذين جاءوا من الجيش السورى هم ضباط شباب يفيضون وطنية وحماسا .. ولكنهم لا يقدرون الصعوبات الحقيقية التى يمكن أن تنشأ فى الواقع . نحن مستعدون لإعطائهم مستشارين وفنيين ومتخصصين ومستعدون للدخول فى دراسات جادة لتحقيق خطوات متئدة فى سبيل الوحدة .. ولكننى بصراحة أميل إلى رفض ما هو أكثر من ذلك .

وعند هذا الحد استأذنت من الرئيس منصرفا .. لقد اطمأن قلبى إلى أنه لن يحدث تسرع ضار فى الوحدة التى نريدها جميعا كمواطنين مؤمنين بالقومية العربية ، ولكننا فى نفس الوقت لانريدها أن تهزم نفسها .

أقول إننى خرجت بعد أن اطمأن قلبى .. ولكن أصبح على أن أواجه الهم الآخر الذى ــ أواجهه غدا ــ عندما أتحدث إلى الزراع ، كوزير للزراعة ، فى مؤتمرهم الضخم غدا فى أرمنت .

وذهبت فى اليوم التالى إلى أرمنت لكى أجد حفاوة من الفلاحين فى المؤتمر ، لا نظير لها . طبعا .. ألست أنا الذى سأعلن لهم بعد قليل موافقة الحكومة على رفع أسعار القصب ؟ ! ! إنهم لا يعلمون بعد أن الرئيس جمال عبد الناصر قد رفض الفكرة نهائيا . وأنا من جانبى لا أستطيع أن أقول لهم ذلك .

وقررت أن أواجه الموقف .. بصراحة .

لقد نهضت إلى الميكروفون .. مواجها الفلاحين من فوق المنصة ، وقائلا لهم : إننى كنت أود فعلا أن أعلن لكم اليوم موافقة الحكومة على مطالبكم .. فأنتم تعلمون إننى درستها واقتنعت بها وعرفت بكل الظروف التى تعانون منها . إن الحكومة من جانبها أيضا تعرف هذه الظروف .. وكانت تتمنى الاستجابة لها .. ولكن الحقيقة أن ميزانية الحكومة لهذه السنة لا تتحمل إضافة أعباء جديدة لأن عليها أن ترفع سعر السكر .. وهذا ليس وقتا مناسبا لذلك .. ولكننى أعدكم

بأن أستمر في محاولة إقناع زملائى بالاستجابة فى العام القادم لهذه المطالب .. وكل ما أطلبه منكم هو أن تتحملوا التضحية سنة أخرى حيث لابد أن تكون ظروف الميزانية فى العام القادم أفضل منها هذه السنة .

وحدث وجوم كامل فى المؤتمر . وبدأ الناس يهمهمون هنا وهناك .. وكاد الموقف أن يفلت من يدى ، إلى أن نهض من بينهم مزارع كبير اسمه « النوبى عامر » .. كان يتمتع بتأثير معنوى ضخم بين الزراع ، ويمثل إحدى أكبر جمعيتين تعاونيتين فى المنطقة . إن النوبى عامر - رحمه الله - نهض متحدثا لكى يواجه حالة الاستياء الواضحة بين آلاف الفلاحين فى المؤتمر ويقول لهم :

يجب أن تعرفوا الآن شيئا واحدا ، فنحن صعايدة ونحب الصراحة لقد كان هذا الرجل (مشيرا نحوى) يستطيع أن يكذب علينا لكى نكتشف الحقيقة بعد عودته إلى القاهرة .. ولكنه من جانبه فضل أن يتكلم معنا بصراحة ويقول إن الأسعار لن تزيد هذا العام . ثم استمر فى صراحته فعرفنا أنه يواجه صعوبات فى إقناع زملائه داخل الحكومة بمطالبنا ... إذن علينا أن نضع يدنا فى يده .. ونسانده .. ونساعده .. ولتكن تضحيتنا هى الطريقة التى نعبر له بها عن ذلك .

ولأول مرة يعود الهدوء إلى المؤتمر .. ولأول مرة أيضا يتفهم الفلاحون الموقف باقتناع وتفهم .

بعدها تركت أرمنت لكى أستأنف جولتى فى مدن الوجه القبلى متفقدا أحوال الزراعة هناك .. إلى أن انتهى بى المطاف إلى أسوان . وهناك جمعتنى جلسة فى المساء مع بعض الأصدقاء .. وكان موضوع الساعة بالطبع - الوحدة مع سورية - يفرض نفسه على الحديث . لقد وصل إلى القاهرة شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية على رأس وفد من كبار المسئولين السوريين ضم صبرى العسلى رئيس الوزراء وأكرم الحورانى رئيس المجلس النيابى .

وأجمع الأصدقاء على أن الاتفاق أصبح وشيكا على الوحدة بين مصر وسورية

ولكننى أكدت لهم أن الوحدة لن تتم ، وأن أقصى ما يمكن أن يتم هو خطوات فى سبيل الوحدة . ولكن ليست الوحدة نفسها .

إعلان الوحدة :

وفتحنا الراديو لكى نتابع آخر الأنباء .. لكى نسمع من إذاعة القاهرة خبر توقيع ميثاق يعلن الوحدة بين مصر وسورية فى دولة جديدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة ويجرى الاستفتاء الشعبى فى مصر وسورية خلال نفس الشهر – فبراير ١٩٥٨ – حول قيام الوحدة واختيار جمال عبد الناصر رئيسا للدولة الجديدة التى سيكون لها علم واحد ومجلس تشريعى واحد .

وتوقعت على الفور أن يكون جمال عبد الناصر قد تأثر عاطفيا بدرجة كبيرة جعلته يتراجع عن حذره الشديد السابق من التسرع فى قبول الوحدة وصدق حدسى بعد ذلك فعلا عندما تبين لى أن السوريين شرحوا له أن الوحدة أصبحت مطلباً وطنيا شعبيا – وهى كانت كذلك فعلا فى سورية – وأنه سوف تحدث مذابح هناك إذا لم تتم ، وإن الخطر الشيوعى يهدد سورية تماما إذا لم يبادر جمال عبد الناصر إلى قبول الوحدة الاندماجية فورا ، وأن الشيوعيين – كحزب فى سورية – يعارضون الوحدة تماما ، بينما الاتحاد السوفيتى – كدولة – يعارض قيام الوحدة .

وفى القاهرة استدعينا لاجتماع خاص – كمجلس وزراء – بعد أيام قال فيه جمال عبد الناصر إنه لم يكن ينوى أبدا التسرع فى الوحدة بهذا الشكل ، ولكن الظروف التى عرضت عليه من جانب الطرف السورى حتمت عليه التجاوب معهم .

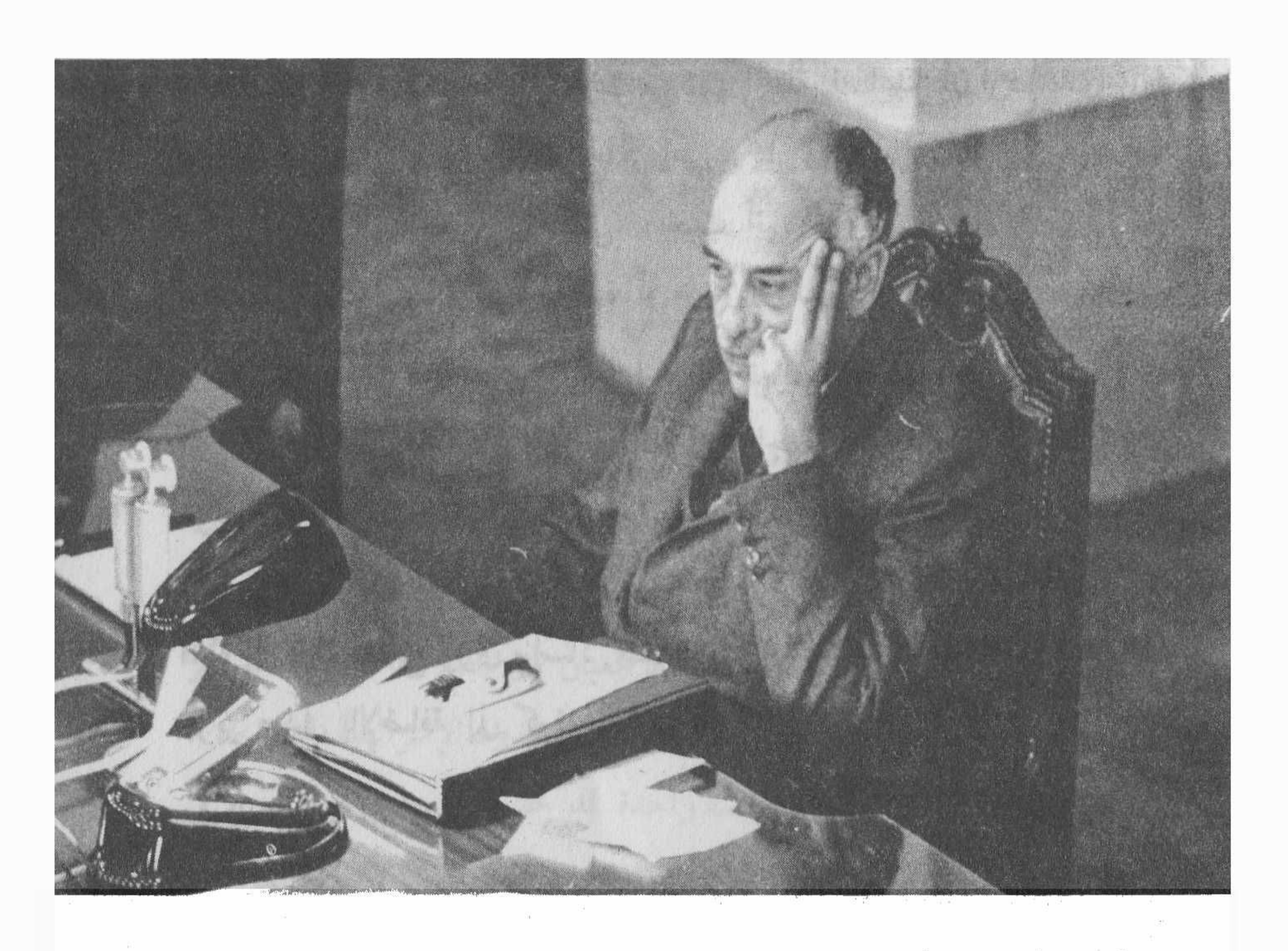
وفى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ تم فعلا الاستفتاء فى البلدين على قيام الوحدة ورئاسة جمال عبد الناصر للدولة الجديدة وجاءت نسبة الموافقة فى البلدين بما يقرب من الإجماع وسافر جمال عبد الناصر إلى سوريا بعد أيام لكى يستقبله الشعب السورى استقبالا وطنيا وحماسيا منقطع النظير .

وعندما بدأ التفكير فى الشــكل التنفيذى للدولة الجديدة .. أصبح لابد من عمل تعديل وزارى يتلاءم مع أوضاع الوحدة ، واستقر الرأى على تشكيل حكومة واحدة بوزراء مركزيين للبلدين بالإضافة إلى مجلس تنفيذى فى مصر ومجلس تنفيذى فى سورية يضم وزراء تنفيذيين لكل بلد .

وفى الاجتماع الذى عقده لنا جمال عبد الناصر لهذا الغرض قال إنه لكى لا يكون هناك حرج ولا تنشأ حساسيات فإنه يجب أن يكون مفهوما أن الوزير المركزى مهمته تنحصر فى التخطيط والمتابعة فقط ، وعليه ألا يتدخل فى أعمال الوزير التنفيذى ، لأن هذا الأخير هو المسئول الأول عن شئون وزارته فى الإقليم الجنوبى (مصر) أو فى الإقليم الشمالى (سورية) بعدها بيوم أو يومين على ما أتذكر تم التعديل الوزارى ، وأصبحت أنا وزيراً مركزياً للزراعة فى البلدين ، ورشحت للعمل معى الدكتور أحمد المحروقى ليكون وزيرا تنفيذيا للزراعة فى الإقليم الجنوبى .. أما فى سورية فقد أصــبح الوزير التنفيذى للزراعة هو مصطفى حمدون .

وبدأنا نبحث عن أماكن لمكاتبنا ، ومكاتب الوزراء التنفيذيين ، أما عزيز صدقى الذى أصبح هو الآخر وزيرا مركزيا للصناعة فقد ترك مكتبه للمهندس فتحى رزق الذى اختير وزيرا تنفيذيا فى مصر . . وأصبح مكتب عزيز صدقى فى مبنى مجلس الأمة واختار مصطفى خليل أن يبقى فى مكتبه ، ومعه الوزير التنفيذى الذى تأسس له مكتب على الفور . وبالنسبة لى فقد كان مبنى وزارة الزراعة يضم مكتبين متماثلين تماما شكلا وحجما وأثاثا ، أحدهما كان يشغله مكتبى فعلا فبقيت فيه ، والآخر تم تجهيزه للدكتور أحمد المحروقى .

وكان الدكتور المحروقى ـ رحمه الله ـ صديقا وزميلا .. فضلا عن أنه عمل معى لسنوات كوكيل للوزارة .. ولذلك فقد كان متوقعا أن يكون تعاوننا كاملا ، بل ونموذجيا فى العمل داخل الإطار الجديد .



أصبح منصب الوزير المركزى بعد قيام الوحدة مع سوريا هو مجرد منصب شرفى . وفى تلك الفترة بدأت بخبرتى الطويلة أرى أزمة قادمة فى محصول القطن، دون أن أستطيع عمل شىء .

ولكن ، يبدو أن المستفيدين من مثل هذه الظروف قد بدأوا يشحنون الدكتور المحروقى بحساسيات لا مبرر لها .. وكان يساعد على ذلك بالطبع أن علاقتى مع جهاز وزارة الزراعة هى علاقة عمل وتعاون وعشرة وصداقة امتدت وتدعمت خلال سنوات طويلة سابقة ، بينما الدكتور المحروقى من حقه أن يعمل على رأس جهاز يتركز ولاؤه له ..

وهكذا لم تمض فترة وجيزة إلا ورأيت المحروقى يرسل لى من يطلب منى ، صراحة أن أترك له مكتبى ، وأنتقل إلى الحجرة الأخرى بدلا منه . يومها نفذت الطلب فورا بالطبع ، ولكن لا أعتقد أن المرارة التى ترسبت فى نفسى من هذا الموقف زالت بعد ذلك بسهولة .. فقد عز على أن تتحول علاقتنا بهذا الشكل

فى مثل تلك المدة القصيرة ، وقررت من تلك اللحظة فصاعدا أن أرفع يدى تماما من أى عمل فى الزراعة والإصلاح الزراعى ، بل وبدأت أختصر إلى أقل حد ممكن الأوقات التى أقضيها فى مكتبى ، بحيث أننى فى وقت من الأوقات لم أكن أذهب إلى مكتبى سوى مرة واحدة أو مرتين فى الأسبوع .

ولم يكن هذا الموقف سوى جزء من الحساسيات الصغيرة التى تكررت مع زملاء آخرين . وللحقيقة فقد كان أكثرنا ذكاء فى مواجهة هذا الموقف من البداية هو عزيز صدقى ، الذى بدأ يمد الرئيس جمال عبد الناصر ، من مكتبه فى مجلس الأمة ، بتقارير عن موقف المشروعات التى تنفذها وزارة الصناعة .. مما أدى خلال شهور قليلة إلى إقالة فتحى رزق وإسناد منصب الوزير التنفيذى للصناعة فى مصر إلى عزيز صدقى بالإضافة إلى كونه الوزير المركزى .

مشكلة الوزير المركزى :

لم يكن عمل الوزير المركزى فى الواقع محدد المعالم أو له قيمة واقعية . صحيح أنه مسئول عن التخطيط والمتابعة .. ولكنه إذا أراد أن يتابع بجدية فعليه أن يتفقد مشروعات وزارته على الطبيعة .. وهو إذا فعل ذلك يكون قد تدخل فى أعمال الوزير التنفيذى .. ومن ناحية أخرى فهو إذا لم يتدخل فلن تكون مهمته أكثر من مجرد رفع تقارير الوزير التنفيذى إلى الرئيس جمال عبد الناصر مصحوبة بملاحظات نظرية أو بغير ملاحظات على الإطلاق .

وقد كانت ملامح هذه الصورة قد بدأت فى التكون منذ أول اجتماع للتشكيل الوزارى الجديد .. الذى لم يعد يتسع له مبنى مجلس الوزراء .. فبدأ يتم فى قصر القبة الذى برغم اتساع قاعة الاجتماع فيه إلا أن عدد الوزراء كان فى النهاية أكبر كثيرا من اتساع المكاتب .

كان كل وزير يدخل إلى قاعة الاجتماع ومعه وزيراه التنفيذيان ، المصرى والسورى ، وإذا تكلم الوزير المركزى فلابد أن يتكلم عن سورية ومصر . .

أما إذا تكلم عن بلده فقط فلحظتها ينبه جمال عبد الناصر فورا إلى ذلك .. حيث كان عبد الناصر من جانبه حريصا بشدة على أن ينبه المصريين بالذات من أعضاء الوزارة إلى ذلك .

وبدأت المناقشات داخل اجتماعات مجلس الوزراء تأخذ طابعا آخر يختلف عن طابعها من قبل . فأولا كان الوزراء السوريون يميلون إلى المناقشات الأيديولوجية أكثر من الوزراء المصريين .. وثانيا بدأ الجدل السياسي يسيطر من جديد على مجرى الحوار بعد أن كان الطابع الفني هو الأساس .. وثالثا تحولت قضية التنمية – كمناقشة – تأخذ المكان الثاني وحل محلها مناقشة الأوضاع السياسية في المنطقة والمواقف الفكرية لمعسكر الرجعيين في العالم العربي ضد معسكر التقدميين ، والأهم من ذلك كله ، الموقف على الحدود الإسرائيلية السورية .. وهو الموضوع الذي لا أعتقد أن جلسة واحدة قد خلت من مناقشته .

وكان جمال عبد الناصر ، طويل البال في مناقشاته لوجهة نظر الأخوة السوريين داخل اجتماعات مجلس الوزراء ، ولا أتذكر أنه احتد في المناقشة سوى مرة واحدة كان موضوع المناقشة فيها هو بعض المتاعب الداخلية في سورية والشك في أن إسرائيل وراء هذه المتاعب عداء منها للوحدة .. فلقد كان هذا هو موقف إسرائيل فعلا منذ اليوم الأول للوحدة .

وهنا قال أحد الأخوة السوريين : إن الحل الوحيد هو تحريك الموقف على الحدود السورية الإسرائيلية .

وسأله جمال عبد الناصر مندهشا وما علاقة هذا بذاك ؟

قال الوزير السوري : إن تنشيط التراشق بالنيران في الحدود السورية الإسرائيلية هو الذي يشغل الناس .. ولهذا فإنني أرى أن يبادر الجيش الأول (السوري) إلى قصف المستعمرات الإسرائيلية على الحدود بالمدفعية .

وتساءل جمال عبد الناصر : وما هي نتيجة هذا القصف ؟

رد وزير سورى آخر : سوف يتبادل الإسرائيليون معنا القصف لفترة ، ثم يعود كل شئ إلى حاله ..

هنا احتد جمال عبد الناصر لأول مرة قائلا : إننى رجل عسكرى قبل أن أكون سياسيا ولو ضربنا قنبلة واحدة من حدودنا على المستعمرات الإسرائيلية فيجب أن نكون مستعدين قبلها لخوض حرب مع إسرائيل ونعمل على هذا الأساس .. أما أن نبدأ أعمالا عسكرية ضد إسرائيل ونحن ننوى مقدما استخدامها كأعمال استعراضية فهذا ما لا أتحمل مسئوليته .

وأعود إلى عمل الوزير المركزى الذى أصبح كما ذكرت خاليا من أى مضمون حقيقى . فأولا بالنسبة للوزراء السوريين فإنهم كانوا فى شبه استقلال كامل بأعمال وزاراتهم ، وعندما زرت سورية كوزير مركزى اكتشفت أننى معزول تماما ، وكل التقارير تحجب عنى بعكس ما حدث لى تماما عندما ذهبت إلى هناك قبل ذلك كمجرد خبير يرأس وفدا زراعيا مصريا بدعوة من الحكومة السورية .

كان هذا على المستوى الوزارى .. ولكن للحقيقة فإنه على المستوى الشعبى كانت مشاعر السوريين تفيض حماسا ووطنية وترحيبا وأملا . وكان هذا أصدق ما يكون ، بل وعلى وجه الخصوص ، بالنسبة لجمال عبد الناصر الذى يؤمن السوريون بزعامته إيمانا يكاد يصل إلى مرتبة التقديس .

وأذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر كان مرة فى مدينة حلب ، ضمن إحدى زياراته للإقليم السورى ، وكنت أنا فى اللاذقية . واستدعيت للذهاب لمقابلة الرئيس فى حلب ، وذهبت فعلا ، ورأيت فى الطريق مشهدا لا أنساه فلقد كان عبد الناصر مقيما فى شقة تقع فى مبنى متوسط يطل على ميدان كبير ، وفى ذهابى إليه شققت طريقى بصعوبة بالغة لأن الناس كانوا بالآلاف جلوسا فى الميدان الكبير والشوارع المؤدية إليه . حاملين معهم طعاما و « كلوبات » ومعدات « إقامة » من جانبهم انتظارا لرؤية جمال عبد الناصر .

وكان الرئيس من جانبه جالسا فى صالة صغيرة فى الشقة التى يقيم فيها وتتكون من حجرتين فقط ، وأثاثها متواضع جدا ، وكلما مرت نصف ساعة يخرج الرئيس إلى الشرفة ويطل على هذه الآلاف من الناس فينهضون من جلستهم هاتفين بحيث يشق هتافهم عنان السماء : ناصر .. ناصر .. ناصر ..

من هنا يمكن أن نكتشف أن نظرة الناس إلى الوحدة كانت عاطفية جدا ، ومصحوبة بكثير من التوقعات .. وتتميز بعدم إدراكها لحجم الصعوبات العملية التى لابد من تذليلها لكى تكون الوحدة جادة وحقيقية . إن العملة فى مصر هى الجنيه وفى سورية هى الليرة ، وليس مسموحا بتداول إحدى العملتين فى البلد الآخر .. والأمطار هناك لم تسقط فلابد من إقراض الزراع ، ولكن التسليف هناك يتطلب قرضا من البنك المركزى السورى فيرفض ويحوله إلى البنك المركزى المصرى .. ثم إن صرف العملة نفسها يتم بسعرين ، سعر رسمى وسعر واقعى .. والوزير التنفيذى مستقل بوزارته وتتملكه الحساسية إذا استمع إلى أية ملاحظات من الطرف الآخر .. والوزراء السوريون أنفسهم داخل مجلس الوزراء مختلفون وتتردد على ألسنتهم دائما أوصاف الخيانة وعدم الوطنية بالنسبة لخصومهم . . والمجلس التنفيذى فى مصر ليس سلطة ملزمة بالنسبة لسورية والعكس .. والتنمية الاقتصادية فى سورية متعثرة ولايريد السوريون معالجتها بالجدية الكاملة .

ولقد كان عنصر الاتفاق الأساسى داخل مجلس الوزراء هو شخصية جمال عبد الناصر نفسه ، الذى كان الوزراء السوريون من جانبهم يكنون له قدرا كبيرا من الاحترام وحريصين دائما على عدم الاختلاف معه علنا .. وهكذا كان هذا هو العامل الإيجابى الأول .

ومن ناحية أخرى فإن قيام الوحدة أدى إلى خلق تيار جديد أثر فى منطقة الشرق الأوسط كلها .. كان أكبر تعبير عنه هو سقوط حكم نورى السعيد وقيام ثورة الجيش فى العراق فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ ، والحرب الأهلية فى لبنان فى نفس السنة وبداية سلسلة من المؤامرات الخارجية ضد الوحدة .

وفى نفس الفترة أيضا تصاعد بشدة الخلاف مع الشيوعيين ، ووصل الخلاف إلى حد الأزمة الكاملة مع الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٥٩ ، الذى بدأ يساند النفوذ الشيوعى فى العراق إبان حكم عبد الكريم قاسم .. وبدأ الاتحاد السوفيتى والشيوعيون أيضاً يدخلون فى حرب سافرة ضد جمال عبد الناصر وضد الوحدة السورية المصرية ، ولم يتردد عبد الناصر من جانبه فى رد الصاع صاعين وإدارة الحرب ضدهم علنا والدخول فى معركة حاسمة ضد الزعيم السوفيتى نيكيتا خروشوف الذى سبق له أن هاجم عبد الناصر ، فرد عليه بعنف وحسم .

كان هذا من حيث الموقف الخارجى .. أما الموقف الداخلى فقد كان كما ذكرت من قبل ، وزاد عليه اختلاف حزب البعث الشديد مع جمال عبد الناصر ، فقد اشترط عبد الناصر لقيام الوحدة حل الأحزاب فى سورية ، وبقيام الوحدة تم حلها فعلا وأصبح أكرم الحورانى أحد نواب أربعة لرئيس الجمهورية ، والباقون هم عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى ، وصبرى العسلى .

سورية تطلب نقل نظام الإصلاح المصرى :

فى سنة ١٩٥٩ وقعت أزمة كانت لى علاقة مباشرة بها ، وأدت فيما بعد إلى تطورات سياسية غير متوقعة .. كان سبب الأزمة هو تطبيق الإصلاح الزراعى فى سورية .

إن السوريين يريدون فى سورية نظاما للإصلاح الزراعى مماثلا لما تم فى مصر . ولكن لأسباب مختلفة ، وبدوافع مختلفة ، وبتطبيق مختلف .

ولقد كنت من جانبى قد درست هذا الموضوع من قبل ، عندما ذهبت إلى سورية مدعوا من الحكومة السورية قبل الوحدة لدراسة أحوال الزراعة هناك وفى ذلك التقرير الذى قدمته انتهيت إلى أن الظروف الزراعية فى سورية مختلفة كثيرا عنها فى مصر ، وبالتالى فيجب التعامل معها بأساليب مختلفة .. إن الفلاح المصرى يملك أولا خبرة سبعة آلاف سنة من الزراعة .. والأرض المصرية أكثر

خصوبة .. وتعتمد فى ريها على مصدر منتظم هو نهر النيل أما فى سورية فكبار الملاك لهم دور أساسى ، وهم الذين أدخلوا زراعة القطن هناك بمساعدة المصريين .. وقاموا بتطوير زراعة القطن فى سورية تطويرا ضخما ما كان يمكن للحكومة السورية أن تقوم به .. والرى فى سورية يعتمد أساسا على مياه الأمطار ، التى أصبحت شيئا حيويا لإنتاج سورية كله ، بحيث أننا كنا نتابع سقوط الأمطار فى سنوات الوحدة بالتليفون من القاهرة .. بعد أن تصادف أن عدم سقوطها قد توالى لثلاث سنوات متوالية ، وهو الأمر الذى كانت له انعكاسات سياسية فيما بعد .

وفى ذلك التقرير الذى قدمته قبل الوحدة انتهيت إلى أنه لا يجوز أن يطبق فى سورية نظام عادى للإصلاح الزراعى .. بحيث ينبنى على أساس تحديد الملكية كما هو الحال فى مصر .. وإنما ينبنى — إذا كان لابد من تطبيقه — على أساس نصيب العامل أو المزارع من الدخل وفقا لنظام من المشاركة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن كبار الملاك فى سورية كانوا يعاملون الفلاحين هناك معاملة غير مرضية وهو الأمر الذى لابد أيضا من التغلب عليه .

كان هذا قبل الوحدة ..

وعندما قامت الوحدة أثار السوريون فى مجلس الوزراء ضرورة تطبيق الإصلاح الزراعى فى سورية .. بل أنهم تقدموا فى نفس الجلسة بمشروع يطابق مشروعنا فى مصر .

وطرح الموضوع للمناقشة ..

وعارضت تماما نقل الإصلاح الزراعى فى مصر إلى سورية ، لاختلاف الظروف جوهريا بين البلدين .. وشرحت وجهة نظرى فى ذلك .. التى لم تكن تخرج عن مضمون التقرير الذى قدمته لحكومة السورية قبل الوحدة .

وطلب الرئيس جمال عبد الناصر تأجيل المناقشة إلى الجلسة التالية .

وعدت إلى منزلى لأجد أن الرئيس يطلبنى تليفونيا ، وينقل إلى إصرار السوريين على تطبيق الإصلاح الزراعى ، وسألنى الرئيس عن الأسلوب الذى يمكن من التوفيق بين الرأيين وانتهى معى إلى ضرورة أن أتنـــاقش معهم من جديد قبل الجلسة التالية لمجلس الوزراء .

كنت كما ذكرت وزيرا مركزيا ، وكان وقتها وزير الإصلاح الزراعى للإقليم السورى هومصطفى حمدون الذى أخبرنى بأنالسوريين ينتظرون التطبيق ، قلت له إنت عارف رأيى فىهذا الموضوع ، فقال هم مصممون ، إذا أمكننقوم به منالناحية الفنية وانتهينا من هذا إلى إننا لابد أن نسافر إلى سورية واجتمعت معهم عدة اجتماعات لدراسة المشروع بقانون وبدأنا المناقشة فى المشروع المقدم إلينا ، مادام الجانب السياسى قد بت فيه من أنه يجب التطبيق ، حاولت أن أخفف من العيوب الفنية التى تناولها الإصلاح الزراعى هناك ، وتناقشت معهم بمنتهى الصراحة وظهر أمامى عندما وصلنا إلى مراحل الاستيلاء أن يستولى على أرض من يملك أكبر ملكية وفى هذه الحالة رفضوا أيضا قلت لهم ، لابد أن يكون القانون له روح وطريقة فى التنفيذ وعدالة ، شرحت لهم ما نقوم به عند التطبيق فى مصر ، لكنهم أصروا على الرفض ، وانتهت الجلسة إلى لا شئ ، إنما شعرت أنهم استفادوا من المناقشة ، البعض منهم قال لى إنك تعرضت لمسائل سياسية ، ثم جاء لى شخص آخر قال لى إن (فلان) الذى كان يتكلم معك خائن بالنسبة لنا ، ثم جاء لى شخص آخر أبلغنى بأن الذى تحدثت معه خائن ، وفى اللوكاندة جاء لى شخص آخر قال لى خذ حذرك إن الذين تجلس معهم خائنون للوحدة ، وجدت نفسى فى حيرة من كلمة خائن ، وكلمة خائن هذه كلمة خطيرة .. ومع وحدة .

فى اليوم التالى غادرت سورية إلى مصر ، وعند عودتى إلى مصر اتصل بى الرئيس جمال عبد الناصر ، وطلبت منه مقابلة وفى المقابلة قال لى : إنت ما زلت مصمم على رأيك ؟

قلت له : والله أنا لست مصمما على رأيى ، لقد حاولت أن أوفق بين تعليمات

سيادتك من الناحية الفنية والسياسية ، فإذا بى أقع فى وسط خصومات سياسية شديدة

قال لى الرئيس : يعنى إيه خونه ؟

قلت له : كل واحد أكلمه يقول لى إحذر إنه خائن فالجميع يتكلمون عن الجميع وضد الجميع ، وكلمات الخيانة تتردد من بعضهم ضد البعض الآخر بسهولة شديدة .

تساءل الرئيس : والقانون رأيك فيه إيه قلت إن هذا القانون يجب أن ننظر إليه نظرة عامة .

مشاكل تطبيق الإصلاح فى سورية :

وصدر قانون الإصلاح الزراعى السورى وفعلا بدأوا فى تطبيقه بطريقة سلبية ، وهى أن فلانا يأخذون أرضه والآخر لا يستولون على أرضه ، وفلانا يستولون على أرضه وبعد ذلك تعود إليه ، وبدأت العملية بمخطط خطير جدا فى تطبيق قانون الإصلاح الزراعى واضطراب ، وعزز من اضطرابه تدهور الإنتاج الزراعى أثناء الوحدة .

حقيقة إن قانون الإصلاح الزراعى بدأ مرضيا لأن الفلاحين الأجراء سيصبحون ملاكا إنما بالنسبة للإنتاجية والإمكانيات لا يكون هناك أى شيء عندما أردنا تطبيق القانون هناك .. من حيث الاستدانة من بنك التسليف ، رفض البنك لأنه كان مؤسسة مستقلة تقرض كبار الملاك ، ورفض أيضا البنك المركزى ، قلت لهم من أين تأتون بالمال لتنفيذ القانون ؟ قالوا لا حل غير أن مصر تحول مليون جنيه ونصف أو اثنين مليون لإقراض الفلاحين فى سورية ، قلت إذن عندما نحول هذا المبلغ فلمن نحوله ؟ قالوا : للبنك المركزى ، قلت لهم نحول بأى سعر ؟ قالوا : يحول بالسعر الرسمى .

قلت إذن عندما نحول بالسعر الرسمى ، فكيف نسترد هذا المبلغ ؟

قالوا من ميزانية الجمهورية العربية – أى من الميزانية الاتحادية ، وكيف توزع المبالغ هنا ؟

قالوا تأتى لحساب البنك المركزى ثم البنك المركزى يعطيها لبنك التسليف ، إذن ، ما هو الضمان لاستردادكم لهذه المبالغ ؟

هنا يصبح الرد هو : لا ضمان ..

ووجدت أن العملية ليست مقصورة على المبلغ وإنما العملية هى انزلاق إلى تطبيق قانون بطريقة ارتجالية خاطئة ، لأنه كما قلت من قبل ، لا يوجد لديهم لا معدات ولا إمكانيات لهذه العملية ، وبالتالى ولد الإصلاح الزراعى فى سورية ميتا ، لأن احتياجات الإصلاح الزراعى غير متوفرة ، وكبار الملاك أصبحوا يرفعون أيديهم من الأراضى ، ثم هناك عدم وجود الاستعداد لتطبيق نظام الإصلاح الزراعى أصلا ، فلقد كانت لديهم مزروعات كبيرة على نهر الفرات أهملوها لأن ميزانيتهم لا تسمح ثم دخلنا فى مشاكل التقاوى وغيره ، وكان وزير الإصلاح الزراعى فى هذه الفترة يستقبل من يشاء ويرفض استقبال من يشاء .

ولقد ظل اعتقادى مستمرا بأن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى فى سورية لم يتم بالطريقة التى وردت فى تقريرنا ولا وضعت له الوسائل السياسية والفنية الموضوعية الكفيلة بضمان نجاحه وعدالته فى التطبيق العملى .

ولقد زاد الطين بلة أن المشاعر والعلاقات الشخصية دخلت فى أسلوب تنفيذ الإصلاح الزراعى فى سورية ، والأسوأ من ذلك أن مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعى فى سورية تمسك بأن الملاك لا يجوز لهم تحديد أراضيهم التى يسرى عليها القانون فى أكثر من موقعين ، وهى بحد أقصى ٤٠٠٠ دونم سورى .. واتفق معه فى الرأى جمال عبد الناصر .. واختلف عبد الحكيم عامر وزكريا محيى الدين – كما يروى أحمد حمروش فى كتابه « عبد الناصر والعرب » .

ولكن مصطفى حمدون بدأ يعلن وجهة نظره ويتمسك بآرائه علنا .. وكان هذا

إحراجا علنيا لعبد الحكيم عامر الذى عين فى أكتوبر سنة ١٩٥٩ نائباً وحيدا لرئيس الجمهورية فى سوريا ، بصلاحيات الرئيس . وقرر عبد الحكيم عامر تكوين لجنة برئاسة مصطفى حمدون وعضوية ٣ وزراء لمناقشة مشاكل الإصلاح الزراعى فى سورية .

وقرر مصطفى حمدون الاستقالة ، وتضامن معه أكرم الحورانى وصلاح البيطار وعبد الغنى قنوت ، وقبل عبد الناصر استقالة الوزراء البعثيين الأربعة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

وكان ضغط المتاعب الداخلية فى سورية قد بدأ فى تلك الفترة يشكل جزءا مستمرا من الهموم الرئيسية لجمال عبد الناصر .. وبدأت تصدر عنه من وقت لآخر ملاحظات عابرة داخل اجتماعات مجلس الوزراء تنم عن شعوره بالاستياء أو بالتململ مما يجرى ، فلقد صرح مرة فى المجلس بأن مصر تتحمل بأعباء مالية كبيرة لصالح سورية تمثل ضغطا مستمرا على ميزانيتها ، والمفروض أن تكون هذه فترة انتقالية نتجاوزها بسرعة إلى تنمية اقتصادية وإنتاجية شاملة فى الإقليم السورى .

وبدأ بعض الوزراء المركزيين ، كلما اشتكوا للرئيس جمال عبد الناصر من أن الوزراء السوريين التنفيذيين يحجبون عنهم التقارير والبيانات ولا يسمحون لهم بالتدخل ، يقول لهم الرئيس : اتركوها لهم .. وهكذا .

وبحكم عملى كوزير مركزى كما ذكرت فإننى كنت قد تباعدت عن الصورة التنفيذية تباعدا يكاد يكون كاملا . إلا فيما ينقل إلى من تقارير أو أخبار عن سير العمل بالوزارة من هؤلاء الذين كانوا يتصلون بى من موظفيها أو فنييها .

كارثة ٦١ والقطن :

وفى صيف ١٩٦١ بدأت أتلقى أنباء من بعض أعضاء جهاز وزارة الزراعة التنفيذيين بأن دودة القطن بدأت تنتشر بشكل غير عادى ، ولكن الوزارة بدأت تقاومها وفقا للطرق المعتادة .



عندما وقعت النكسة ، وعدت الى تولى مسئولية الزراعة ، أصبحت المتابعة الميدانية هى الأسلوب الأمثل للنجاح فى مواجهة التحــدى . وفى تلك الفترة حقق قطاع الزراعة أرقاما قياسية فى الانتاج لم يسبق لها مثيل .

ثم حدث أن كلفنى الرئيس جمال عبد الناصر بالذهاب نيابة عنه إلى منطقة فارسكور مندوبا عنه لتوزيع شهادات تمليك لدفعة جديدة من أراضى الإصلاح الزراعى ..

وركبت سيارتى من القاهرة ، ولم يكن معى أحد من موظفى الزراعة ، حيث كان أغلبهم هناك فى فارسكور انتظارا لوصولى .

وقرب مدينة السنبلاوين شممت رائحة الدودة . نعم ، إن للدودة رائحة يعرفها الفلاحون .. بل إنهم بمجرد حاسة الشم هذه يمكنهم أن يقدروا مدى الإصابة بهذه الحشرة .. إذ كلما اشتدت الرائحة كلما كان ذلك يعنى شدة الإصابة .

وفكرت أولا أنها ربما تكون رقعة وحيدة مصابة .. لذلك لم أتوقف بالسيارة



أصبح العاملون فى وزارة الزراعة يعرفون من خلال رفقتى معهم أن الجزء الأكبر لعمل الوزير هو أن يكون معهم فى الحقل دائما ..

ولكن ، استمرت الرائحة شديدة مع مواصلتى للطريق .. ومعنى ذلك استمرار شدة الإصابة .

وهنا طلبت من الركب أن يتوقف .

ووقفنا بسياراتنا ، ونزلت إلى أقرب حقل أمامى .. وبدأت فى فحص حالة الإصابة بدودة القطن .. وإذا بى أكتشف أن مرحلة الإصابة بالدودة قد وصلت إلى درجة خطيرة ، وتداخلت أجيال الدودة مع بعضها :

لطع وبيض وفقس وورق متآكل .

وبدأت أسأل الفلاحين الذين تجمعوا حولى ، وفتحت معهم مناقشة بعد أن

نسيت تماما المهمة الأساسية التى انتدبت لها ، وتبين لى نتيجة لهذه المناقشة أن الإصابة منتشرة على هذا الشكل الذى رأيته ، وليس فى هذا الحقل فقط .. وإنما فى الحوض كله ، بل فى أحواض القرية كلها . ومظهر القطن أمامى كان واضحا فى صدق بياناتهم .

بعد ذلك عدت إلى السيارة ، واستمر الركب فى طريقه ، ولكننى كنت مغموما بشدة ، وأدعو الله ألا يتكرر هذا المشهد ثانية أثناء مرورى . ولكن بعد حوالى كيلو متر واحد ، تكررت نفس المأساة .. ونفس الرائحة .

وأوقفت الركب للمرة الثانية ، ونزلت إلى الحقول ورأيت الورق يتآكل وتكرر هذا المشهد ، فى تلك المنطقة ، والمناطق الأخرى بعدها ، حتى وصلت إلى فارسكور فى حالة يرثى لها ، خصوصا وأنه بمعاينتى لبعض الحقول التى كان قد تم علاجها بالرش بواسطة وزارة الزراعة .. وجدت أن الدودة ما زالت ترتع فيها .. إن هذا يعنى أن المبيد المستعمل قد فقد تأثيره ، ويعنى أيضا أن وزارة الزراعة ستقع أمام أمر من الأمور الخطيرة حيث لا يوجد لديها وسيلة مقاومة لمعالجة هذه الآفة بعد هذه الصورة التى وصلت إليها .

ورجعت إلى القاهرة مهموما ..

وفى صباح اليوم التالى استدعيت إلى مكتبى المسئولين عن المقاومة فى وزارة الزراعة ، ووكلاء الوزارة ، دون أن يحضر الاجتماع الدكتور أحمد المحروقى ، الذى فضل هو نفسه عدم الحضور لارتباطه بمواعيد سابقة ، ولكنه وافق على حضور المسئولين فى الوزارة أنفسهم .

وقلت للمسئولين الذين أعرفهم جميعا ، إننى شاهدت صورة خطيرة من الإصابة وإننى أعلم أنه إذا تداخلت أجيال الدودة معا .. فإن هذا يمثل خطورة لا حد لها ، ثم إن ما رأيته يدل على أن المبيدات التى تستخدمها الوزارة غير فعالة ، وتساءلت فى نهاية حديثى معهم عن أنواع المبيدات التى استوردت

هذا العام لكى أتبين إمكانية استبدال بعضها بأخرى وإذا بى أفاجأ بأن أحدهم يقول لى : إن الخطورة لم تصل إلى الحد الذى تتصوره ، وبالعكس فإننا نرى إنك وأنت وزير قديم للزراعة .. فإن اللهجة التى تتحدث بها تتضمن تشهيرا بنشاط الوزارة .. حيث إن الوزارة تعالج الموقف ، وهى قادرة على ذلك .. وإن الرقعة التى مررت فيها هى رقعة إصابتها شديدة ، ولكنها لا تمثل الإصابات فى باقى الجمهورية .

ثم أضاف متحديا : إنك إذا أردت أن تطمئن فعليك بالمرور فى أنحاء الجمهورية كلها .

وقلت له بعد أن تكهرب الجو بسبب إثارته لحساسية يعرفها بين عمل الوزير المركزى والوزير التنفيذى : إننى أقرر كفلاح وكوزير للزراعة .. إنه طبقا للمعلومات التى توافرت لدى قبل مرورى ، وكذلك بعد مرورى فى اليوم السابق أن الحالة خطيرة جدا ، وأن محصول مصر الأساسى مهدد هذا العام .

ورأيت فى أعين كثير من الجالسين فى الاجتماع موافقتهم على ما ذكرت ، ولكن لم تكن لديهم القدرة الكافية لمواجهة الموقف ، لعلمهم بالحساسية الموجودة فعلا بين الوزارة التنفيذية والوزارة المركزية .

وانتهى الاجتماع .. .. ..

وفى الدقيقة التالية كتبت خطابين ، الأول لوزير الزراعة التنفيذى الدكتور أحمد المحروقى ، والثانى للدكتور حسن بغدادى وزير الإصلاح الزراعى ، وقلت لهما فى الخطابين إن الإصابة شديدة ، وإن الأهم من ذلك أن المبيدات المستخدمة قد فقدت تأثيرها ورجوت أن يوافى مكتبى ببيان عن المبيدات المتوفرة لديهم كى يمكننى المساهمة معهم — إذا أمكن — فى رسم سياسة المقاومة لباقى الموسم .

وأرسل الخطابان فعلا ، واتصل بى الدكتور حسن بغدادى تليفونيا وأخبرنى بأن الإصابة شديدة فعلا ، وأن المبيدات فعلا بدأت تفقد تأثيرها ، وإن الموقف خطير .

ثم جاءنى أحد وكلاء وزارة الزراعة ، طالبا منى – نقلا عن الوزير التنفيذى – ألا أطرح هذه المشكلة فى الصحف بالشكل الذى طرحته فى اجتماع اليوم السابق وكرر نفس الآراء التى تحدانى بها زميله فى اجتماع الأمس ، بأن الموقف ليس خطيرا كما ذكرت .. وأنه من الأفضل ألا أقوم بعملية تشهير ضد وزارة الزراعة .

وقلت له : إننى عندما تكلمت فى اجتماع الأمس – كنت أتكلم بناء على معلومات ومرور محدود قمت به فى الدلتا – أما بعد أن تكلم معى وزير الإصلاح الزراعى وأكد لى نفس الملاحظات ، فإن الصورة باتت مؤكدة .. ولكنى أيضا دعوت له بالتوفيق .. بل وعبرت له عن تمنياتى بألا تكون آرائى صحيحة .

وتمر الأيام ، وتفتك الدودة بالقطن ، ويتحرك كمال الدين حسين (رئيس المجلس التنفيذى للإقليم المصرى) ويعلن تكوين غرفة عمليات تابعة له ويرأسها عبد المحسن أبو النور ، وتنزع اختصاصات وزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى ، ويختلط الحابل بالنابل ، والمبيدات تستورد بالطائرات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من محصول القطن .

وتعقد اجتماعات برئاسة كمال الدين حسين ، وتشكل لجنة تضم فنيين وأساتذة جامعات والوزيرين التنفيذيين ، ومن جانبى فإننى كنت قد فضلت أن أبعد عن الصورة تماما ، بعد أن كتبت الخطابين للوزيرين التنفيذيين ، خاصة وأننى لا أملك وسيلة لعلاج الموقف .

وهنا يطلب منى مكتب كمال الدين حسين حضور اجتماع اللجنة ، ورفضت الحضور ، ثم يتكرر الطلب ، ويتكرر رفضى لأننى أعلم سلفا أن المطلوب الآن هو الإيهام بأن لى يدا فى الأمر كله .

واتصل بى محمد أحمد سكرتير الرئيس جمال عبد الناصر تليفونيا ، وأخطرنى أن الرئيس يطلب منى بالأمر حضور اجتماعات اللجنة . عند ذلك ذهبت للحضور وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها فى قاعة مجلس الوزراء ويرأسها كمال الدين حسين

وعن يمينه عبد المحسن أبو النور ثم الوزيران التنفيذيان ثم عدد من أساتذة الجامعات الذين اشترك أكثرهم فى رسم سياسة المقاومة لذلك العام .

وبدأت المناقشة حادة .. وكان واضحا كما توقعت أن كمال الدين حسين يود أن يقول بوضوح أمام الجالسين بأن المسئول عن هذه الإصابة هو سيد مرعى .

وهنا تدخلت للرد مباشرة وقلت له : إذا كان هذا الاجتماع لتحديد مسئولية فإننى أستطيع أن أتكلم فى ذلك كلاما واضحا ويبدأ كلامى بتوضيح ماهى اختصاصات الوزير المركزى ؟ وينتهى بما حدث فى عملية المقاومة هذا العام .

ثم أضفت : إننى لا أريد أن ألقى المسئولية على الوزراء التنفيذيين ، ولكننى فقط أوضح أننى لن أسمح باستخدام هذه الكارثة للنيل من سمعتى كزراعى .. وإن هؤلاء الجالسين أمامى ، وأنا أعرفهم واحدا واحدا ، يساهمون فى رسم سياسة المقاومة .

وأشرت فى حديثى إلى أننى تنبهت قبل وقوع الكارثة بأكثر من شهر ونصف بما يحدث الآن ، وإننى أخطرت الوزراء التنفيذيين .

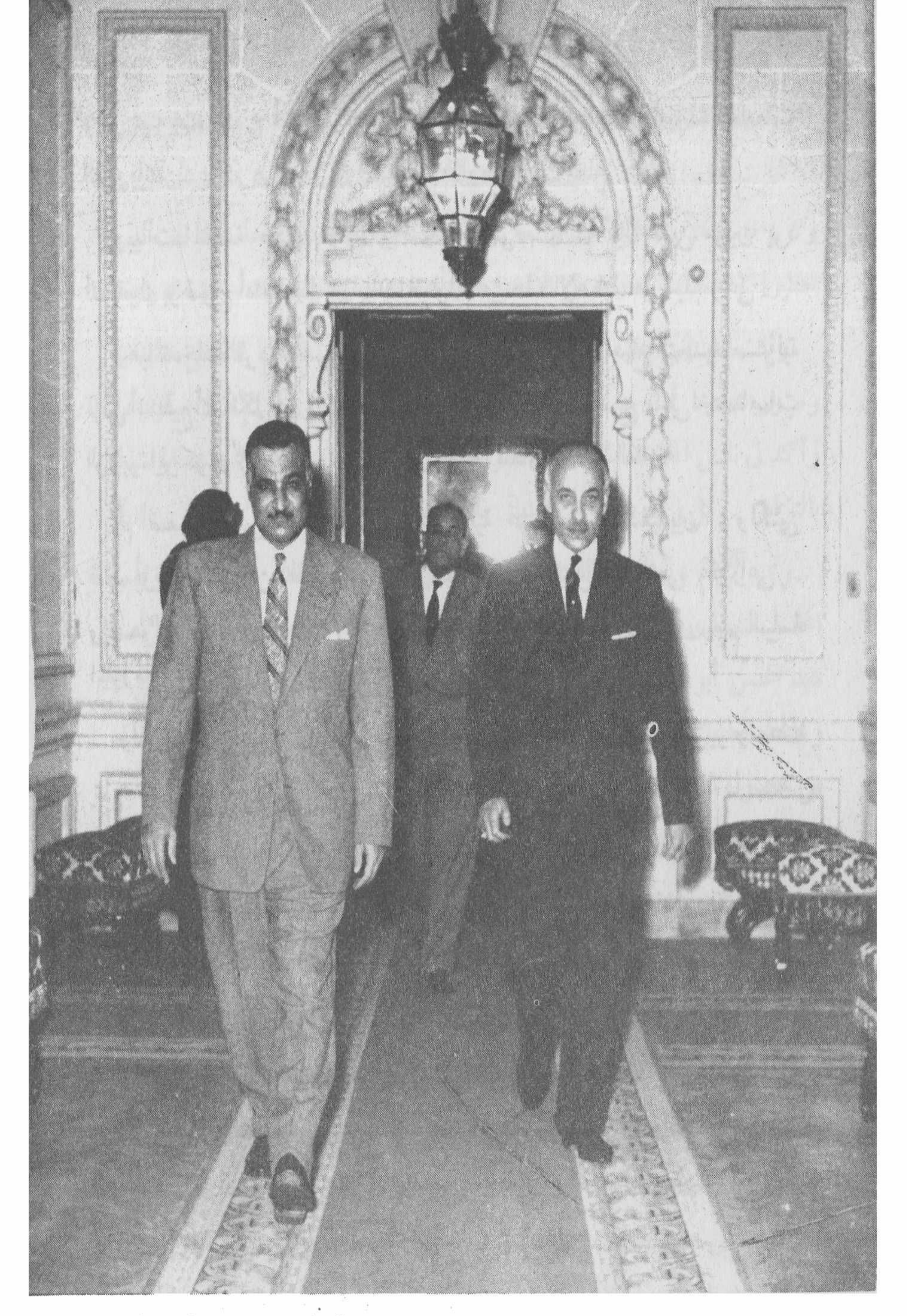
وطالبت فى النهاية بأننى أريد أن أعرف سبب دعوتى فى هذا الاجتماع فإذا كان للاستشارة فالحمد لله أن الجالسين فى الاجتماع كلهم مستشارون ولكننى أسأل عددا منهم : كم واحدا منهم كلف نفسه المرور فى الحقول ؟

وهنا تكهرب جو الاجتماع ، وظهر واضحا أننى لن أقبل «فبركة» إتهام ضدى .

وانتقلنا إلى نقطة أخرى ، وسمعت فلسفة من بعض الحاضرين وفلسفة أكثر من السيد كمال الدين حسين والسيد عبد المحسن أبو النور .. وكلاهما يتكلم فى التركيب الكيماوى للمبيدات ، وتصنيع بعض أنواعها ، وطبيعة المقاومة ومراحلها .

وهنا تدخلت للمرة الثانية فى المناقشة :

وقلت : إننى لكى أكون صريحا وموضوعيا .. يجب أن نعرف أن خطأ وزارة



كان اجتماعا عاصفا عقده جمال عبدالناصر حضرته أنا كوزيرمركزى وأحمدالمحروقى الوزير التنفيذى . وكان هدف الاجتماع هو أن يحقق عبد الناصر بنفسه فى من المسئول عن كارثة القطن . وانتهى الاجتماع بكلمة حاسمة من عبدالناصر للمحروقى، عندما قال له : أنا مستعد أقبل استقالات !

الزراعة الأساسى هو أنها لم تحتفظ بمبيد ثان تحت تصرفها ، وإننى عندما كنت مسئولا عن المقاومة كنت أحتفظ بمبيدين على الأقل ، أحدهما يستخدم فعلا على نطاق واسع ، والثانى يكون جاهزا للاستخدام لو ثبت عدم فعالية الأول .. وإن الأمر الآن يتطلب استيراد مبيد جديد .. ولا حل آخر ، والمبيد الجديد يمكن تعيين نوعه واسمه بناء على تجارب وزارة الزراعة السابقة .

وفعلا .. ذكر الدكتور المحروقى – المبيد الذى يحتاجه كبديل ، وبدأ استيراده بالطائرات ، لكن بعد فوات الأوان .

عبد الناصر يعرف الحقيقة :

حتى هذه اللحظة لم أكتب إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، ولم يتكلم معى ، ولا تدخل ولكن نقل إلى عن طريق محمد حسنين هيكل أن الرئيس يرى أننى مسئول مسئولية كاملة عما حدث من إصابة بدودة ورق القطن .

واستنتجت أن تلك المسئولية تكونت فى ذهنه بناء على ما نقله إليه كمال الدين حسين ، وطلبت مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ، ولكننى لم أتلق ردا وكررت طلبى ، فتم تحديد موعد فى سراى القبة قبل اجتماع مجلس الوزراء ولكن الموعد تحدد لى وللدكتور المحروقى معا .

وذهبنا إلى هناك فى حجرة مكتب جمال عبد الناصر المجاورة لقاعة الاجتماع وهى الحجرة التى كنت أدخلها لأول مرة . وجلس هو على المكتب والدكتور المحروقى وأنا على الكرسيين أمامه .

وكان وجهه غاضبا فعلا ، وبشدة ، ويتميز جمال عبد الناصر فى تلك الحالات بأنه يدخن بعصبية بحيث تكاد تسمع صوتا لأنفاس السيجارة ، ثم يقفز وجهه ورقبته أماما خارج قميص البدلة ، وصوته يكون منخفضا .

وبهذا الشكل بدأ عبد الناصر حديثه ، موجها نظرته الحادة والغاضبة نحوى أنا ..

وقال لى الرئيس : أنا بدى أعرف بالضبط .. إيه اللى حصل فى موضوع القطن ؟

وقلت له : أولا .. إننى كنت تواقا إلى هذه المقابلة ، وإننى الآن ، وفى حضور الدكتور المحروقى أستطيع أن أتكلم بصراحة .

ورويت له القصة من أولها – منذ بداية الوزارة التنفيذية والمركزية .. إلى ابتعادى تماما عن الصورة الفعلية ، إلى ما حدث بالتفصيل فى موضوع الدودة إلى الخطابين اللذين كتبتهما للوزيرين التنفيذيين .

ثم ناولت الرئيس صورة من الخطابين ..

وكنت فى الواقع محرجا بشدة وأنا أفعل ذلك ، لأننى من البداية كنت أحب الدكتور المحروقى ، وكان – رحمه الله – دمث الأخلاق وصديقا ودودا قبل الوزارة ، أكثر من هذا ، فلقد سبق أن عملت معه مدة انتدابى بعد البكالوريوس حيث كان هو اخصائيا للبساتين فى القناطر الخيرية ، بل كانت تربطنى به معرفة عائلية .

ولكن الموقف كان أكبر من هذا كله ..

وقرأ الرئيس عبد الناصر الخطابين ، ثم وجه كلامه لى ، وقال : الجوابات دى مكتوبة من أكثر من شهر .. يعنى الإصابة أنت عارفها من شهر ، وأخطرت بيها الوزراء المختصين .. ده كويس .. ولكن ، أنا .. فين ؟ ليه ما كتبتليش ؟ ما دمت شايف الصورة بالشكل ده ..

فقلت له : يا سيادة الرئيس .. إننى لم أكتب لك ، لأننى رأيت ، وربما أكون مخطئا فى ذلك ، أن فى كتابتى لك مباشرة فى مثل هذا الأمر تجاوزا لسلطاتى ، وسلطات المجلس التنفيذى كله .. حيث أننى أعلم أنه من صميم عمل المجلس التنفيذى فى كل جلسة من جلساته أن يستمع إلى بيان يلقيه وزير الزراعة عن مدى الإصابة بدودة القطن .. وأنت كنت تفعل ذلك معى ، عندما كنت وزيراً وأنت رئيسا للوزراء ، لذلك رأيت أننى لو كتبت لك فسأبدو كما لو كنت أشكو إليك الوزراء التنفيذيين والمجلس التنفيذى .

وسكت الرئيس قليلا ، ولكن بلا اقتناع ظاهر ..

ثم توجه إلى الدكتور المحروق وسأله : ما رأيك ؟

وقال المحروق : إن إصابة هذا العام لم تر مصر مثيلا لها من قبل ، وإن الوزارة قد بذلت جهدا ضخما فى مقاومتها ، وإن المفاجأة جاءت من عدم فعالية المبيد الذى اعتمدت عليه الوزارة .

ثم أضاف : إنه صحيح أن سيد مرعى نبهنا مبكرا إلى هذا كله ..

وهنا تراجع عبد الناصر فى كرسيه ، وقال : إننى أعرف أمرا واحدا .. إن سيد مرعى مسئول عن الزراعة .. ثم أمر آخر .. إننى قد جربت سيد مرعى فى أوقات كثيرة وكنت راضيا عنه .. وهذا القطاع من الآن هو مسئوليته وحده .

ثم نظر إلى الدكتور المحروق وقال له : وأنا مستعد أيضا لأن أقبل استقالات

وهنا أصبحت أنا فى موقف لا أحسد عليه ، إذ أننى كنت أحب الدكتور المحروق ، بل إننى مددت له يدى من البداية للتعاون معه ، ولكن شاءت الظروف ألا يستمر هذا التعاون .

وخرجنا من الاجتماع ، ودخلنا اجتماع مجلس الوزراء .

ولكن .. كان الوقت قد أصبح متأخرا عن عمل أى شىء فى قطاع الزراعة ، وخسرت مصر أكثر من أربعين مليون جنيه بسبب كارثة القطن فى تلك السنة .

ولقد كانت خسارة فادحة — بسبب تنظيم إدارى خاطئ للسلطة من البداية يجعل المسئول أدبيا ضيف شرف اسمه الوزير المركزى .. والمسئول فعليا موظف اسمه الوزير التنفيذى ، أحدهما متحرج من الآخر .. وثانيهما حريص على تجاهل الأول .. وفيما بين الاثنين تأخر ظهور الحقيقة كثيرا ، وكثيرا جدا .


مجلة الابتسامة
الفصل التاسع عشر
سنوات الجحيم
السياسى ..!

عندما صدرت القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ كان وقتها فى مصر مختلفاً عنه فى سورية . أن مصر هى الإقليم الجنوبى وسورية هى الإقليم الشمالى و تربطهما وحدة سياسية ويشكلان معاً « الجمهورية العربية المتحدة » منذ أكثر من ثلاث سنوات

وقد كان صدور القوانين الاشتراكية مفاجأة للرأى العام . . بحيث أنه خلال أربعة أيام متتالية من شهر يوليو سنة ١٩٦١ توالى صدور قوانين بتحديد الحد الأعلى للمرتبات بـ ٥٠٠٠ جنيه فى السنة ، وتأميم ١٤٩ شركة تأميما كاملا و ٩١ شركة تأميما جزئياً ، وإدخال أربعة عمال وموظفين إلى مجلس الإدارة بالانتخاب لأول مرة ، وتخصيص ٢٥٪ من أرباح شركات القطاع العام الجديدة للعمال والموظفين ، وتخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى مائة فدان بدلا من مائتين .

كان الشعار الذى يطرحه جمال عبد الناصر حتى ذلك الوقت هو « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » ، وقد جاءت القرارات الجديدة لكى تؤكد أن عبد الناصر قد حسم أمره نهائياً إلى جانب الاشتراكية ، وأنه قد بادر إلى تأميم هذا العدد الضخم من الشركات والمصانع والمؤسسات فى مصر .

لكن التأميم لم يكن شاملا فى سورية بنفس درجة شموله فى مصر ، سواء بسبب اختلاف الإمكانيات أو الحجم أو انكماش النشاط الصناعى هناك أو بسبب اتجاه سياسى . إن القانون ١١٧ مثلا قد نص على تأميم ١٤٩ شركة ، ولكنه لم يؤمم فى سورية سوى ثلاث شركات فقط ، أبرزها الشركة الخماسية التى بلغ رأسمالها ٣٠ مليون ليرة وكانت تسيطر على خمس الاقتصاد السورى .

وإذا كانت الثورة قد اتخذت إجراءات التأميم بعد أن استقر نظامها فى مصر لسنوات . . إلا أن هذا لم يكن الحال فى سورية . . فبكراً قبل ذلك كانت قد بدأت تنمو الاتجاهات المعارضة ضد الوحدة فى سورية ، وفى فبراير سنة ١٩٦١ قام جمال عبد الناصر — أثناء رحلته السنوية إلى سورية — بمخاطبة الناس هناك مرة كل يوم تقريباً ، فى محاولة لحصار قوى المعارضة داخل سورية سياسياً وإعلامياً . . وكانت تلك القوى قد بدأت تتبلور وتنشط فعلا ، بحيث أن أنور السادات تحدث عنهم فى اللاذقية مناشداً جمال عبد الناصر بالقضاء عليهم وقائلا له : اسحقهم ياجمال . .

وقد جاءت إجراءات التأميم وتقييد تداول النقد الأجنبي فى سورية فى وقت كانت تلك القوى قد بدأت تتحالف وتتحرك ، ضد الحكم أولا ، ثم أخيراً ضد الوحدة .

وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٦١ قرر جمال عبد الناصر إعادة تشكيل أجهزة الحكم . فأصبحت هناك حكومة واحدة ، وسبعة نواب لرئيس الجمهورية هم عبد اللطيف البغدادى للتخطيط ، وعبد الحكيم عامر للحربية ونور الدين كحالة (سورى) للانتاج وزكريا محيي الدين للمؤسسات العامة الإنتاجية وحسين الشافعى للمؤسسات العامة الاستهلاكية ، وكمال الدين حسين للادارة المحلية ،وعبد الحميد السراج (سورى) للداخلية .

ولقد كان عبد الحكيم عامر هو المسئول عن سورية . . بحيث بدأت الخلافات تشتد بينه وبين عبد الحميد السراج ، واعتبر السراج أن تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية هو إبعاد له عن مركز نفوذه الحقيقى فى سورية خصوصاً وأن عبد الحكيم عامر قد بدأ يخفف بسرعة الإجراءات البوليسية لمجموعة السراج فى سورية مماجعل تلك المجموعة تنضم هى الأخرى إلى مثيرى السخط ضد الوحدة .

وذهب عبد الحكيم عامر إلى سورية مقيما لفترة ، ومتخذاً إجراءات — بدت متأخرة جداً — بمنع الاعتقالات غير القانونية .

وقدم عبد الحميد السراج استقالته فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ ، بعد فشل جمال عبد الناصر فى إقناعه بجدوى التأميم ، أو بالوفاق مع المشير عبد الحكيم عامر .

وبعد يومين وقع الانفصال . .

وحاصرت قوات البادية بقيادة حيدر الكزبرى منزل المشير عبد الحكيم عامر فى دمشق ليلا وبدأت تقذفه بالقنابل . . ولولا أن المشير كان قد انتقل إلى القيادة العامة بالصدفة لكان قد قتل فى اللحظات الأولى للانقلاب العسكرى .

وذهب جمال عبد الناصر بنفسه لأول مرة إلى مبنى الإذاعة فى القاهرة مخاطباً الشعب السورى . . ومعلناً رفضه للمساومات التى يضغط بها ضباط الانقلاب على عبد الحكيم عامر فى سورية .

وتحركت مصر بقوات جوية وبحرية إلى سورية ، ثم تلقت الأمر مرة أخرى من جمال عبد الناصر بأن تعود إلى مصر . . وعاد المشير عبد الحكيم عامر فى مساء نفس اليوم ــ ٢٨ من سبتمبر ــ حيث كان عبد الناصر فى انتظاره بمطار القاهرة .

لقد فشلت أول وحدة سياسية عربية فى التاريخ الحديث . .

وعندما بدأ الشعب السورى يتنبه إلى الأبعاد الحقيقية للمأساة ، بعد تعيين مأمون الكزبرى رئيساً لوزارة الانقلاب ، كان الوقت قد فات .

وبدأت تدور بيننا ــ كوزراء ــ مناقشات جانبية . .

كان معظمنا يرى أنه ربما كان هذا الانفصال لصالح مصر . . فلقد تحملت مصر أعباء مالية ضخمة فى سبيل هذه الوحدة ، وهى أعباء كانت تتزايد سنة بعد سنة . . وأن وقوع الانفصال ــ مع أنه شىء مؤسف ــ ربما يكون خيراً لمصر بدل أن يكون نقمة عليها .

وكان البعض ــ وأنا من بينهم ــ يرى أن نتائج الانفصال لن تقف عند هذا الحد إنه أولا أكبر ضربة سياسية لنظام جمال عبد الناصر ، بل ولقيادته شخصياً ، وهى ضربة تحالفت فى صنعها والتخطيط لها قوى سياسية دولية وقوى سياسية عربية .

والذين دبروا الانفصال نفسه كانوا أقلية متنافرة . . بحيث أنه خلال فترة قليلة كان قد تم اعتقال عبد الحميد السراج فى سجن المزة ، وقام عبد الحكيم النحلاوى ــ أحد مدبرى الانقلاب وأحد الضباط السابقين فى مكتب عبد الحكيم عامر ــ بإقناع

مأمون الكزبرى بالذهاب إلى السجن للتفاوض مع السراج . . وعندما ذهب الكزبرى اعتقله النحلاوى هناك .

وأذاع جمال عبد الناصر بياناً على الرأى العام العربى . . للمرة الخامسة خلال أسبوع واحد . . يطلب فيه من الجامعة العربية أن تشكل لجنة للتحقيق من أن مصر قدمت لسوريا عقب الوحدة مباشرة ١٣,٠ مليون ليرة سورية لسد العجز المالى . . بالإضافة إلى ثلاثة ملايين جنيه سنوياً . . وتحويلات نقدية قيمتها تسعة ملايين جنيه استرلينى .

وكان عبد الناصر يحاول بذلك كسر موجة العداء الضارية التى حاول ضباط الانفصال أن يحيطوا بها مصر فى العالم العربى كله – وهى الموجة التى ستصل إلى قمتها بعد ذلك فى مؤتمر شتورا فى لبنان . . ووصلت إلى حد اتخاذ مصر قراراً بالانسحاب من الجامعة العربية .

إعفائى من الوزارة الجديدة :

ولكن .. فى مصر نفسها بدأ عبد الناصر يتخذ إجراءات تأمينية جديدة لحماية النظام من رد فعل الانفصال .. فعاد زكريا محيى الدين للاشراف على شئون الداخلية وتم اعتقال عدد من السياسيين القدامى ، وشكل مجلس للرئاسة ، وتقرر إعادة تشكيل الحكومة لكى تصبح برئاسة على صبرى .

كنت مدعواً على العشاء فى منزل صديقى مصطفى الفار .. واتصل بى منزلى عند مصطفى لكى يخبرنى بأن الرئاسة قد سألت عنى تليفونياً ، وأنهم قد أعطوهم رقم تليفون مصطفى الفار .

بعد دقائق قليلة دق جرس التليفون .. وكان المتحدث هو على صبرى .

قال لى على صبرى : إن الوزارة الجديدة سيعلن تشكيلها غداً .. ويؤسفنى أن أبلغك أنك لست عضواً فيها .. ولكن الرئيس (جمال عبد الناصر) يدخرك لعمل آخر . .

ولقد علمت فيما بعد بالقصة الخلفية لخروجى من الوزارة .. حيث كان قد عقد فى نفس اليوم اجتماع فى منزل الرئيس جمال عبد الناصر .. حضره المشير

عبد الحكيم عامر وعلى صبرى ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام ، والمقرب جداً من الرئيس عبد الناصر حينئذ .

كان موضوع الاجتماع هو التشكيل الوزارى الجديد ..

وعندما جاء الدور للحديث عن القطاع الزراعى اقترح على صبرى اسم عبد المحسن أبو النور – ضابط المخابرات السابق – ليكون نائباً له ووزيراً للزراعة . وأيد عبد الحكيم عامر الاقتراح .. قائلا إنه يبدو أن عبد المحسن أبو النور قد بذل مجهوداً فى إعداد طائرات الرش أثناء المرحلة الأخيرة من كارثة دودة القطن .

وتساءل الرئيس جمال عبد الناصر : ولماذا لا ترشحون سيد مرعى ؟

قال عبدالحكيم عامر : إن سيد مرعى لم يعد يصلح لهذاالعمل بعد كارثةالدودة..

وتساءل الرئيس من جديد : ولكن أحمد المحروقى هو الذى كان وزيراً تنفيذياً للزراعة .. فهل سيستمر فى العمل هو الآخر ؟

قال على صبرى : إن المحروقى لاذنب له .. والمسئولية كلها هى مسئولية سيد مرعى . . .

رد الرئيس جمال عبد الناصر : ولكن المعلومات التى تأكدت منها بنفسى تبين أن المحروقى هو المسئول ، وبالتالى فهو الذى يجب أن يخرج من الوزارة .. وسيد مرعى يستمر ..

رد عبد الحكيم عامر : إذن .. ممكن نقبل ترشيح على صبرى لعبد المحسن أبو النور كنائب لرئيس الوزراء لقطاع الزراعة والرى .. ونخلى سيد مرعى وزيراً للزراعة .

تساءل جمال عبد الناصر : وتفتكروا أن سيد مرعى يقبل ؟

رد عبد الحكيم عامر : لو أنت جئت به وتحدثت أنت معه .. فإنه سوف يخجل منك ويقبل الترشيح ..

قال جمال عبد الناصر : وهل يستمر إنسان فى عمل .. بناء على خجل ؟ ثم .. أنا لا أتوقع — بغض النظر عن حكاية الخجل — أن يقبل سيد مرعى هذا الوضع وعلى أى حال ، فطالما أنكم متمسكون بعبد المحسن أبو النور إذن فليأت .. واختاروا وزيراً آخر للزراعة غير سيد مرعى وغير المحروق .

وفعلا .. جاء على صبرى بالدكتور شفيق الخشن ، عميد كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية وقتها ، ليكون وزيراً للزراعة ، وأصبح عبد المحسن أبو النور نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والرى والإصلاح الزراعى .

تلك هى القصة الخلفية التى عرفتها فيما بعد من صديق كان حاضراً الاجتماع ، ولكن فى تلك الحظة التى طلبنى فيها على صبرى تليفونياً عند صديقى الفار ، لم أكن أعرف شيئاً من هذا بعد .. وبالتالى فإنه عندما أبلغنى بعدم وجودى فى الحكومة الجديدة ، تملكنى شعوران متضادان من السعادة والاكتئاب .

لم يكن الاكتئاب حزناً على منصب وزارى .. فهموم هذا المنصب لا يعلمها إلا من يجربها .. ولكن الاكتئاب كان بسبب تلك الحملات المستمرة من التشهير والتجريح التى كانت قد بدأت ضدى فى الأشهر الأخيرة .. فنى ظل وجودى فى الوزارة أستطيع على الأقل أن أعرفها وأرد عليها .. أما خارج الوزارة فربما لن أعرفها وربما أيضا لن أتمكن من الرد عليها .

أما السعادة فبسبب أننى كنت فى الفترة الأخيرة قد وصلت إلى درجة من « القرف » والغثيان مما يقال ضدى إلى الدرجة التى جعلتنى أقول : فليذهب المنصب إلى الجحيم ، فربما كان وجودى فى الوزارة هو أحد الأسباب الدافعة إلى ترويج تلك الإشاعات .. وهكذا يصبح خروجى من الوزارة مهدئاً لهؤلاء المنطلقين ضدى .. خصوصاً وأن التجريح كان قد بدأ يمتد إلى المعاونين الذين يعملون معى فى قطاع الزراعة .

هكذا إذن أغلقت سماعة التليفون بعد انتهاء مكالمة على صبرى — رئيس الوزراء الجديد — معى .. لكى أنقل الخبر إلى أصدقائى على مائدة العشاء .

وخيم على مائدة العشاء وجوم كامل .. بعدها بلحظات بدأ الأصدقاء يفسرون سبب وجومهم . إن المسألة الأساسية كما يرونها هم ، هى أن خروجى من الوزارة يأتى فى وقت غير مناسب .. حيث لم تحسم بعد حقيقة الإشاعات المترددة ضدى .. وحيث لا يعلم أحد فى مصر براءتى منها سوى الرئيس جمال عبد الناصر وعدد قليل جداً من الأصدقاء والمعاونين ولأن الناس سوف تربط بين خروجى من الوزارة وبين كارثة القطن قبل شهور قليلة .. ولن تأتى لى أبداً فرصة الإدلاء علناً بالحقيقة .

أبو النور : مرعى هو وحده المسئول :

وانتهت الليلة عند هذا الحد ، وفى اليوم التالى أذيع التشكيل الوزارى ثم — كما هو متوقع طبعاً — وبدأت أتلقى (التعازى) من الذين يزورونني فى المنزل ! .

وفى اليوم الأول كان منزلى لا يتسع الزائرين من كبار موظفى وزارة الزراعة وعمال الإصلاح الزراعى . بعضهم انفعل ، وبعضهم بكى .. مما هزنى نفسياً فعلا .. ولكننى كنت أقول لهم إن المناصب الوزارية هى مناصب سياسية وأن هذا التغيير لا يعنى أى شىء وأن التفافهم لعملهم سوف يجعلهم محل تقدير وثقة من الوزير الجديد .. وأى كلمات عامة بالطبع أدارى بها الجرح النفسى الحقيقى الذى أشعر به ، ولكى أحلهم من واجب المجاملة الذى أعلم تماماً أنهم سيدفعون ثمنه فيما بعد .

بعد أيام بدأ الزوار يتناقصون ..

بعد أسبوع أصبحوا يعدون على أصابع اليد الواحدة ..

وكان هذا التناقص يسير فى تناسب عكسى مع حالة الخوف التى بدأت تشيع داخل قطاع الزراعة نفسه .. فى أول اجتماع عقده عبد المحسن أبو النور لكبار المسئولين فى الزراعة والإصلاح الزراعى ، بدأ هو الاجتماع بقوله : إننا نريد أن نبدأ عملنا بتحديد المسئولية عن كارثة دودة القطن فى الموسم

الأخير .. ويجب أن تعرفوا أننى أقدركم وأحترمكم جميعاً ، لأننى أعرف على وجـه التأكيد أنه لم يكن لكم دخل مطلقاً فى تلك الكارثة . . لأننى أعلم أيضاً أن الكارثة من بدايتها إلى نهايتها كان المسئول عنها هو سيد مرعى وحده ..

كان الاجتماع يضم أكثر من ستين ، وكلهم كما ذكرت من كبار المسئولين فى قطاع الزراعة والإصلاح الزراعى .

ولم يعقب أحد بكلمة على تصريحات عبد المحسن أبو النور الخطيرة ، والتى يعلمون جميعاً عدم صحتها . . فالرجل ضابط وأسلوبه عنيف ، وتلك هى بدايته ، ولا أحد يعرف بالضبط عواقب مناقشته .

رجل واحد فقط رفع يده . .

وكان غريباً أن يكون هذا الرجل هو بالذات الدكتور عبد الفتاح مرسى ، الذى كان وكيلا لوزارة الزراعة والمختص بعملية المبيدات الحشرية ، إنه لم يكن من أصدقائى المقربين . . والأهم من ذلك أننى كنت قد تخطيته فى الترقية مما كاد يجعله يرفع ضدى دعوى فى مجلس الدولة لولا إيمانه العميق جداً ومثله العميقة التى يؤمن بها .

كان غريبا إذن أن يكون هذا الرجل بالذات هو الوحيد من بين المجتمعين الذى يرفع يده طالبا الكلمة فى مواجهة عبد المحسن أبو النور نائب رئيس الوزراء الجديد المسئول عن قطاع الزراعة .

قال الدكتور عبد الفتاح مرسى لعبد المحسن أبو النور : سيادتك تقول إن المهندس سيد مرعى هو الذى وضع سياسة مقاومة دودة القطن ، وهى السياسة التى فشلت تماماً وتسببت فى كارثة محصول القطن وبالتالى فهو وحده المسئول عما حدث . . . ولكننى أحب أن أقول هنا ، وأمام جميع الزملاء الحاضرين . . إننا نحن جميعاً — الموجودين فى هذه القاعة — نحن جميعاً الذين وضعنا سياسة مقاومة الدودة . لقد كان من عادة سيد مرعى أن يجتمع بنا قبل وضع هذه السياسة ، ويناقشها أحياناً معنا ، وبعد أن نضع

توصياتنا يلتزم بها تماماً ويعتمدها كما هى . ثم . . إنه منذ أن أصبح وزيراً مركزياً للزراعة لم يعد يشترك فى أى شىء يتعلق بسياسة المقاومة . . وأيضاً لم يشترك الدكتور أحمد المحروق فى رسم تلك السياسة . . وإنما جرى هو الآخر على نفس التقليد . . بل وترك لنا الحرية كاملة فى أن نقرر مانريد . . فإذا كان هناك خطأ قد حدث . . فإننا جميعاً — الموجودين أمامك الآن — نشترك فى تحمله ، ولا يجوز لنا أن نتنصل من تلك المسئولية ونلقى بها على رجل غائب لم تكن له علاقة من قريب أو بعيد بالموضوع كله . . وأنا أقول هذا إرضاء للحق وليس دفاعاً عن سيد مرعى .

وبهت عبد المحسن أبو النور ، فهو لم يكن يتصور أن تصل الشجاعة بأحد كبار الموظفين إلى هذه الدرجة .

أما من جانبى فقد كان هذا موقفا أخلاقيا — فى لحظة شدة — لا يمكن أن أنساه .. من رجل فاضل جاهر بالحقيقة علنا بغير أن يتردد لحظة أمام مخاطر السلطة .

وقد تبدت قيمة هذا الموقف الشجاع أكثر عندما تعرف أن عبد المحسن أبو النور عقد بعدها اجتماعا آخر فى الإصلاح الزراعى .. لكى يتحدث مع المستشارين — الذين هم أساتذة فى الجامعات غالبا .. عن آرائه فى الزراعة ..

وبمجرد أن انتهى من كلمته .. وقف أستاذ جامعى كبير لكى يقول لعبد المحسن أبو النور بالنص : سبحان الله . . إن من يقول عن سيادتك إنك ضابط إنما يظلمك إنك تدلى بآراء فنية لا يدلى بها إلا من درس الزراعة فى أحسن كليات الزراعة فى العالم ! !

وصدق عبد المحسن أبو النور ذلك . ورد على الأستاذ الجامعى قائلا بتواضع : أبدا « هى المسألة فى الحقيقة مش مسألة دراسة .. إنما الموضوع كله ذوق ونباهة » ! !

وهذه الواقعة تذكرنى بواقعة أخرى كانت قد حدثت قبلها بفترة ، عندما انتدب (المرحوم) كمال رفعت لإدارة مؤسسة أخبار اليوم بدلا من مصطفى أمين وعلى أمين .

وفى إحدى المرات سألت على صبرى ، وقلت له : كيف يستطيع كمال رفعت أن يدير مؤسسة صحفية كبرى ، والصحافة بطبيعتها مهنة تحتاج إلى أعلى درجات التخصص ؟

وضحك على صبرى كثيراً وهو يرد قائلا : أبداً « دى المسألة طلعت كلها تهويش الكلام بتاع مصطفى أمين وعلى أمين ده إن الصحافة علم وتخصص وخبرة . . طلع كله تهويش فى تهويش . . ده كمال رفعت ناجح فى أخبار اليوم بشكل لايتصوره إنسان . . التحرير بقى أحسن والتوزيع بقى أكثر . . والمكسب أكبر . . والعملية كلها مش عايزه غير شوية فهلوه وحداقه ! ! »

تلك إذن كانت هى النظرة السائدة وقتها . . كل شخص يفهم فى كل شىء . . أو على الأصح ، بعض الأشخاص يفهمون فى كل شىء ، طالما لديهم رصيد كاف من الفهلوة ! !

حرب التشهير وقضية السمنى :

وفى هذا الجو بدأ زوارى من قطاع الزراعة يتناقصون بشدة ، وكنت سعيداً بهذا التطور .. لأن الاضطهاد الفعلى لكل من يزورنى أو على علاقة مودة معى كان قد بدأ ، بل وأوقف بعضهم عن العمل فعلا تهديداً لغيرهم ، لهذا فإننى كنت مستريحا نفسيا ، لسبب بسيط ، وهو أننى لن أستطيع أن أحمى زائرى من الاضطهاد .

وبدأ نمط حياتى يتغير ..

كانت تلك هى المرة الأولى منذ سنوات طويلة ، التى أعانى فيها من الفراغ .. إن لدى ما أملكه من الأرض الزراعية ، ولكنها ليست بالقدر الذى يمتص هذا الفراغ الرهيب الذى خرجت إليه .. بعد سنوات متوالية من المسئوليات العامة المتتالية ..

إنها إحالة إلى المعاش ، فجأة ، وفى سن مبكرة ..

وهو فراغ يأتى كمرض مفاجىء . . لأننى منذ صغرى لا أطيق الفراغ مطلقا ..

بل إن الذين تعرضوا لهذا الموقف من الشخصيات العامة ، يمكن أن يصابوا بمرض نفسي لو لم يعالجوا هذا التحول المفاجيء فى نمط الحياة بحكمة وبسرعة .

وفى البداية عمدت إلى ممارسة مهنتى المفضلة ، وهى الفلاحة . لقد بدأت زيارتى إلى العزيزية وكفر الأربعين تتعدد بحيث أذهب إلى هناك يومين أسبوعيا أمارس فيهما الزراعة ومباشرة المحاصيل بنفسى .. ثم أعود إلى القاهرة لكى أقضى بقية الأسبوع فى منزلى بالهرم .

وفى هذا المنزل لم يكن يزورنى فى تلك الفترة سوى ثلاثة من الأصدقاء (المرحوم) على طلعت — مزارع .. حافظ عوض الذى كان وكيلا لوزارة الإصلاح الزراعى وأوقف عن العمل بعد خروجى من الوزارة .. وعادل الصيرفى ، الذى كان مهندسا زراعيا فى إحدى الشركات الزراعية .

ولكن هذا كله لم يكن يشغل الفراغ الرهيب الذى بدأت أعانى منه .. ولم أكن أتصور أن شغل الفراغ يمكن أن يصبح مشكلة إلى هذا الحد .

وبدأت أخطط لتأليف كتاب عن التعاون الزراعى فى العالم .. وشرح نواحى القصور فى التعاون الزراعى فى مصر . وأتيت فعلا بعشرات من المراجع وبدأت أقرأها بفهم شديد ، ولكن الخطأ الكبير الذى اكتشفته فيما بعد ، هو أننى لم أخطط عملية القراءة نفسها .. متصورا أن ذاكرتى سوف تسعفنى لحظة أن تبدأ الكتابة . ولكن ، بعد أن انتهيت من كل القراءات المتصلة بالموضوع ، واختمر الكتاب نفسه فى رأسى وتشكلت فصوله فى تصورى ..

بدأت أكتب ..

واكتشفت أن الكتابة صعبة ، فبدأت أملى أفكارى على مساعد لى . ولكن .. بعد فترة .. بدأت أكتشف أن المعلومات فى رأسى تتداخل مع بعضها البعض ، وتصب دفعة واحدة ، بحيث إن عملية تصنيفها وترتيبها وتنسيقها تصبح بعد ذلك مستحيلة .. وهكذا ، بعد أن تراكمت أمامى مائة صفحة تقريبا من مشروع الكتاب توقفت عن الاستمرار .



كانت أحلى أوقاتى هى تلك التى أقضيها فى قريتى .. مستمعا الى آراء أهل القرية من الفلاحين الذين لم تختف ابتسامتهم أبدا .

فى تلك الفترة بدأت تتصاعد حملة التشهير ضدى إلى أبعاد جديدة .. وبدأت تتردد فى الصحف أخبار متفرقة عن ما سمى بعد ذلك « قضية السمنى » .

إن الدكتور أحمد السمنى ، بطل القضية التى أصبحت مشهورة ، بدأت معرفتى به من خلال مديرية التحرير التى قرر الرئيس جمال عبد الناصر فى سنة ١٩٥٨ أن يضم إشرافها إلى كوزير للزراعة .

كنت من البداية أعارض ضم مديرية التحرير لإشراف وزير الزراعة ، على النحو الذى شرحته فى فصل سابق ، لأننى كنت أعرف أن هناك تجاوزات وأخطاء كثيرة فى تنفيذ المشروع ، ولأن المشرف عليه من البداية كان هو مجدى حسنين الذى

كان أصلا من الضباط الأحرار ، وحصل على سلطة مطلقة فى إنشاء مديرية التحرير وإدارتها ، وظل كذلك إلى أن قرر الرئيس جمال عبد الناصر أن يعزله من إدارتها .

هكذا إذن بدأت علاقتى بمديرية التحرير ، التى كان الدكتور السمنى أحدرجالها.

كان أحمد السمنى مهندساً زراعياً ألحقه مجدى حسنين بالعمل بمديرية التحرير.. وظل يتبناه إلى أن أصبح كبيراً للمهندسين فى المديرية . وعندما بدأ إشرافى على المشروع كان معروفاً أن أحمد السمنى أحد رجال مجدى حسنين . . ولكننى عندما تابعت عمله وماضيه وجدت أنه قد ارتكب فى البداية أخطاء فادحة تعلم هو نفسه منها ، بحيث حصل على الدكتوراه بعد ذلك وأصبح واحداً من الخبراء القليلين فى إصلاح الأراضى . إذن . . بغض النظر عن علاقة الرجل بمجدى حسنين فإنه أصبح خبيراً وكفئاً فعلا والأخطاء التى ارتكبها أصبحت تكاليف تحملتها الدولة لتكوين رصيد خبرته وبالتالى بدأت تساعده فعلا على النجاح . . وبدأت أتعامل معه – بمثل ما أتعامل مع كل المسئولين فى مشروع مديرية التحرير – بمزيد من الفرص والسلطات . . الأمر الذى أحرص عليه دائماً مع كل من يتعاونون معى . .

ثم مرت الأيام وأصبحت وزيراً مركزياً للزراعة والإصلاح الزراعى أيام الوحدة وفقدت صلتى بالعمل التنفيذى فى قطاع الزراعة كله ، ومن بينه مديرية التحرير .

وفى تلك الفترة جاءنى توجيه مكتوب من الرئيس جمال عبد الناصر بضرورة مضاعفة الأراضى المستصلحة خلال سنة وأنه يفوضنى فى تحقيق هذا الهدف .

وكانت عملية استصلاح الأراضى حتى تلك الفترة متبلورة فى اتجاه مديرية التحرير ، حيث لم يكن السد العالى قد تم بناؤه بعد ..

وجمعت كبار الموظفين فى وزارة الزراعة ومديرية التحرير وأبلغتهم طلب الرئيس وتفويضه لى فى هذه العملية المحددة .. وأعطيتهم بدورى تفويضاً كاملا وسلطة كاملة فى التصرف بسرعة لتنفيذ الهدف المتفق عليه . فى ذلك الاجتماع كان الدكتور أحمد السمنى أحدالحاضرين لأنه كان قد أصبح بدرجةوكيلوزارة .

كان معنى التفويض هو أن يصبح كبار المسئولين مسئولين عن اختيار ماكينات ومعدات استصلاح الأراضى وطرح عطاءاتها والبت فيها دون الرجوع إلى لأن الوقت ضيق والهدف المطلوب تحقيقه كبير ومحدد ..

وبعد فترة ، وفجأة ، بدأت أقرأ فى الصحف أنباء عن أن جهاز الرقابة الإدارية يجرى تحقيقات واسعة فى وزارة الزراعة ومديرية التحرير .. وتصادف أن كان هذا فى نفس فترة الإشاعات الكاذبة ضدى أيام كارثة دودة القطن .. وكان الأمر قد تحول إلى فرصة ذهبية « لذبح » سيد مرعى أمام الرأى العام ! ..

لقد بدأت الرقابة الإدارية تشن « هجماتها » فى الصباح على مكاتب الموظفين فى وزارة الزراعة .. ومديرية التحرير ، تفتش وتقبض وتسجن بالتنسيق مع المباحث الجنائية العسكرية .

وبدأت موجة من الخوف والرعب تجتاح وزارة الزراعة ومديرية التحرير . وفى كل يوم تنشر صحيفة خبراً عن « قضية اختلاسات كبرى فى صفقة ماكينات زراعية بمديرية التحرير » .

وبدأت أسمع قصصاً لا أول لها ولا آخر عن الضرب والتعذيب الذى يتعرض له من يقبض عليهم ، وفى مقدمتهم الدكتور أحمد السمنى نفسه ، الذى بدأ يتعرض لضغط صريح - كما اعترف نفسه بعد ذلك فى المحكمة - بأن ثمن خروجه هو أن يقول شيئاً محدداً ضد سيد مرعى ..

بل إن الأمر وصل إلى درجة أن الرئيس جمال عبد الناصر تناول هذه القضية علناً - قضية السمنى - فى إحدى خطبه قائلا ما معناه : إذا كان وكيل وزارة يسرق .. إذن نجيب ناس أمناء منين ؟ !

طلبت التحقيق معى رسمياً :

هكذا إذن وصل التأثير على رئيس الجمهورية إلى الدرجة التى يصدر فيها هذه الإدانة العلنية .. قبل أن تبدأ أى محاكمة .

كل هذا ، والجزء المستتر من الإشاعات ، بل ومن التحقيقات نفسها يحاول أن يربط بينى وبين تلك القضية ..

وطلبت مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر .. فلم أتلق رداً ..

بعدها هدانى تفكيرى إلى أن أبادر أنا بطلب التحقيق معى لقطع ألسنة من يتحركون ضدى فى حملة تشهير واسعة ومنظمة لا أستطيع أبداً معرفة مصدرها على وجه الدقة ..

وذهبت إلى زميلى فى الوزارة ، أحمد حسنى وزير العدل .. واجتمعت به فى حضور المهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال ..

وقلت لأحمد حسنى : إن ما يحدث الآن فى قطاع الزراعة وإصلاح الأراضى هو تخريب ، وأنا وزير مركزى للقطاع كله جالس أتفرج ، بل والإشاعات تتناولنى شخصياً بالتجريح وبطريقة لا يمكن أن يقبلها إنسان .. إن إحساسى هو أن جهة ما .. أو أشخاصاً ما فى هذا البلد .. حريصون على جرجرة سيد مرعى إلى أى شىء للتشهير به ..

قاطعنى أحمد حسنى ، وكان رجلا هادئاً ورزيناً ونزيهاً جداً ، وقال : إهدأ .. إهدأ .. فالمسألة لا يمكن أن تكون بهذا الشكل .. وفى النهاية نحن لدينا قضاء فى غاية النزاهة ..

قلت لأحمد حسنى : كيف أهدأ وأنا أرى أمامى خيوط مؤامرة للايقاع بى شخصياً ؟

تساءل أحمد حسنى بهدوء واستسلام : إذن .. ماذا تقترح على أن أفعله ؟

قلت : تستطيع أن تفعل شيئاً مؤكداً .. هو أن تحقق معى ..

رد أحمد حسنى : كيف هذا ؟ أنت وزير .. وأنا لا أستطيع حتى أن آخذ أقوالك فى شىء لم ينسب إليك رسمياً ..

قلت : لا .. إنك تستطيع .. وتستطيع ذلك بإحدى طريقتين .. إما كشاهد وإما كمتهم ، وأنا لا تعنينى الصفة ولا الإجراءات ، ولكن يعنينى أن تتضح الحقيقة وتخرس الألسنة .

ورفض أحمد حسنى مجرد الفكرة ..

ولكن أحمد عبده الشرباصى انضم إلى فى ضرورة أخذ أقوالى بأى صورة حسماً للأمر كله ..

واضطر أحمد حسنى أن يذعن لإلحاحنا – الشرباصى وأنا – فقال فى النهاية : طيب ، لا مانع من ذلك ، ولكن يجب أولا أن أستأذن .. الرئيس جمال عبد الناصر ..

وبعد أيام اتصل بى أحمد حسنى وأخبرنى بأنه استأذن الرئيس ، وأن الرئيس قد وافق .. وأنه بالتالى سوف يرسل لى رئيس نيابة فى الوقت الذى أحدده لكى يأخذ أقوالى .

وفى اليوم التالى جاءنى رئيس النيابة فى المساء لكى أدلى إليه بكل أقوالى عن موضوع السمنى واستصلاح الأراضى .

وقال لى رئيس النيابة : سيادتك وزير مركزى للتخطيط .. فهل يجوز أن تتدخل فى عملية تنفيذية كالأمر بشراء ماكينات لاستصلاح أراض جديدة ؟

وكان ردى هو : ان هذا السؤال يجب أن يوجه إلى الرئيس جمال عبد الناصر نفسه الذى أرسل إلى خطاباً مكتوباً يكلفنى فيه بمساحة محددة يجب استصلاحها .. وفترة محددة يجب أن يتم فيها ذلك .. وتفويض محدد فى إنجاز هذا العمل ..

قال المحقق : يقال أنك وجهت المسئولية عن التنفيذ إلى شراء الماكينات من السوق المحلى .. أليس هذا تقييداً لشروط العطاءات ، والتى يجب ألا تكون مقيـــدة ؟

قلت : لا طبعاً .. إنما أنا لم أتدخل فى أى شىء سوى إعطاء هذا التوجيه العام ، لأنهم لو انتظروا إلى حين ورود عطاءات من الخارج والبت فيها ثم تحويل النقد الأجنبى اللازم لها ثم استيرادها .. فإن الأمر سوف يستغرق زمناً طويلا يجب على أن أختصره لهذا أنا طلبت – تحقيقاً للسرعة – أن يتم شراء الماكينات من السوق المحلى .. وباقى التفاصيل وعملية الاختيار والبت والتنفيذ ، تركتها للوزير التنفيذى وللمسئولين أنفسهم بغير أن يكون لى بها أدنى علاقة .

قال رئيس النيابة : هل تسمح لى بسؤال الوزير التنفيذى ؟

قلت : طبعاً .. إفعل كل ما تراه مساعداً لك على استجلاء الحقيقة ..

وفعلا .. فى الأيام التالية استكمل المحقق عمله ، وجاءت أقوال الدكتور حسن بغدادى الوزير التنفيذى ، وكل كبار المسئولين فى استصلاح الأراضى مؤيدة لما ذكرته .

ومع ذلك استمرت حملة التشهير .. واستمر ضرب وتعذيب المقبوض عليهم كما تبين فيما بعد ، واستمر الضغط على الدكتور السمنى بالذات – داخل السجن – لكى يذكر أى شىء ضدى .

وخرجت من الوزارة ، والحملة مستمرة ..

وبدأت محاكمة السمنى ، بعد أن أصبحت قضية مشهورة جداً منذ أن أدانه الرئيس جمال عبد الناصر فى خطاب علنى .. وضرب به مثلا على وصول الفساد إلى كبار الموظفين .

وإذا بالحقائق كلها تتضح فى ساحة المحكمة ..

وإذا بالمحكمة تصدر حكمها القاطع ببراءة السمنى من كل ما نسب إليه .

وكما علمت فيما بعد ، كان الرئيس جمال عبد الناصر نفسه أكثر الناس .. سعادة .. لصدور حكم البراءة ، وإن كان حزنه على تسرعه بتصديق تقارير « الأجهزة » ومبادرته إلى إدانة الرجل قبل محاكمته .. قد جعلها آخر مرة يصدر فيها حكمه فى مسألة معروضة على القضاء ..

هل تتوقف حملات التشهير ؟

أبـــداً . . .

لقد بدأت حملة أخرى ، بقضية مفتعلة أخرى ، ومرة أخرى لا علاقة لى بها من قريب أو بعيد ..

إنها قضية اشتهرت باسم « قضية عزيز وفائى » . . وقد بدأت إثارتها أيضاً فى الشهور الأخيرة قبل خروجى من الوزارة كان (المرحوم) عزيز وفائى من أوائل الموظفين الذين التحقوا بالإصلاح الزراعى .. بل ربما كان .. ثالث موظف يعين فى ذلك الجهاز على ما أذكر .. وكان طيباً ووديعاً للغاية .

وقد بدأت القضية الخاصة به كما ذكرت قبيل خروجى من الوزارة ، ثم أصبحت قضية مثيرة فى الشهور الأولى بعدها .. لقد « اكتشفت » الرقابة الإدارية مرة أخرى أن أحد العطاءات التى بت فيها عزيز وفائى قد رسا على وسيط اسمه وديع تادرس ، ثم بحثوا عن هذا الوسيط ، ومرة أخرى ، « اكتشفوا » أنه كان يعمل من قبل فى شركة تأمين وأننى كنت قد عملت عن طريقه مجموعة بوالص تأمين شخصية على الحياة .

وهكذا بدأ الربط بين هذه وتلك : إن هذا الوسيط قد « فاز » بالصفقة مكافأة له ــ أو ربما مقابل ــ بوالص تأمين عملها لسيد مرعى !

وعند هذا الحد أصابنى ذهول حقيقى !

فلقد كنت أتصور أن يطعننى أى شخص فى أى شيء ، فى عملى . . فى كفاءتى فى آرائى . . فى نجاحى أو فشلى . . إما أن يبدأ الطعن فى نزاهتى . . فهذا مالم أكن أتصوره على الإطلاق .

ولكن . . هاهو قد حدث . .

لقد قبضوا على عزيز وفائى ، ومرة أخرى كان الهدف من ضربه وتعذيبه هو أن « يجر رجل » سيد مرعى فى الموضوع . . ويثير هذه الشبهة .

وتلفت مرة أخرى لعلى أجد شجاعاً يدافع . . فلم أجد أحداً . . ، فالخوف يهدد الجميع . . ومصدر الخطر واضح داخل قطاع الزراعة الذى أفنيت فيه أجلى سنوات عمرى .

واسودت الدنيا فى وجهى تماماً . . كيف يدافع الإنسان عن نزاهته ؟ وضد من ؟ ولمــاذا ؟

وفى هذه الحالة من التقزز والاكتئاب والمرارة قررت أن ألجأ إلى محمد حسنين هيكل . . إن صداقتى بهيكل تمتد خلفاً إلى سنة ١٩٥٢ وإذا كان الجميع يخافون . . فإن ثقة الرئيس جمال عبد الناصر به لن تجعله يخاف . . وإذا كان الجميع يرون أن شعبيتى فى قطاع الزراعة هى « عفريت » يخيفهم . . فإنها لن تكون كذلك بالنسبة لهيكل . . وإذا كان البعض له مصلحة أكيدة فى تدمير سمعة سيد مرعى . . فإن هيكل ليست له هذه المصلحة .

وزرت هيكل فى مكتبه فى جريدة « الأهرام » ورويت له الأبعاد الكاملة لحملة التشهير ضدى ، كما أراها وألمسها بدءاً من كارثة الدودة . . إلى قضية السمنى . . إلى قضية عزيز وفائى .

وسألنى هيكل : بالنسبة لقضية عزيز وفائى . . هل أنت عملت فعلا بوالص تأمين ؟

واستأت تماماً من السؤال ، وقلت لهيكل فى مرارة . . هل أنت ياهيكل من الذين يسألوننى هذا السؤال ؟ أنت الذى عرفتنى وعاشرتنى وتعرف حياتى بالتفصيل ؟

ورد هيكل : أنا لا أقصد أى شىء شخصى . . بالعكس . . أنا أسألك سؤالا موضوعياً . .

قلت له : أنا فعلا عندى بوالص تأمين . . والبوالص عملها لى هذا الرجل ولكن آخر واحدة منها كانت سنة ١٩٥١ ، أى قبل ١١ سنة فما علاقة هذا بذاك ؟

تساءل هيكل : ممكن تورينى بيانها . . ؟

أخرجت مجموعة أوراق من جيبى وأريتها له . . البوليصة الأولى فى سنة ١٩٤٥ والثانية فى سنة ١٩٤٧ ، والثالثة والرابعة فى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، والخامسة والسادسة والسابعة فى سنة ١٩٥٠ . . والثامنة فى سنة ١٩٥١ . .

ثم قلت لهيكل : تلك هى كل بوالص التأمين التى أملكها . . إنك تعلم أننى منذ سنتين — أى فى سنة ١٩٦٠ — أصبت بنوبة قلبية . . وتعلم المشاعر التى تسيطر على الإنسان فى مثل تلك الظروف . . لذلك قررت وقتها تجميع كل تلك البوالص المتعددة

فى بوليصة واحدة تكون لمصلحة أولادى فقط . . وبالطبع بدأ يتم ذلك عن طريق الشخص الذى عملها فى البداية . . وهكذا اتصلت به ، وطلبت منه تنفيذ الفكرة ، ولكن المشروع الذى أعده لم يعجبنى فرفضته ، ومن لحظتها لم أره بعدها مطلقاً . . والآن يحاولون إهانة وتعذيب إنسان برىء ، هو عزيز وفائى المسجون فعلا ، لكى يزور الحقائق ويدعى بأى شىء ضدى ثمناً لخروجه من السجن .

وهنا قال محمد حسنين هيكل : لا . . لا . . عند هذا الحد لابد أن تتوقف الأمور . . أرجوك اكتب لى بياناً بهذه الوقائع ، وسوف أنشره لك فى « الأهرام » مهما حدث .

قلت له : أنا لاعلاقة لى بالكتابة ، ها أنذا أروى لك الوقائع واكتبها أنت . .

رد هيكل : لا . . أنا لن أكتب شيئاً . . أنت تكتبها بأى شكل تريد . . وأنا أنشرها لك كما هى فى « الأهــرام » .

وعدت إلى المنزل ، وشرعت فى كتابة بيان بالحقائق مجردة . .

وبينما أنا منهمك فى الكتابة ، دق جرس التليفون والمتحدث هو محمد حسنين هيكل . .

قال لى هيكل : إننى اتصلت بالرئيس جمال عبد الناصر ، ورويت له القصة كاملة ، وقد تأثر جداً ، وأمر بنشر البيان فى كل الصحف . . فأرسله لى بسرعة . .

وأرسلت البيان الذى نشر فى صحيفة الأهرام يوم ١٩٦٢/١/٩ .. وخلاصة هذا البيان هو أننى :

علمت اليوم بأن الرائد محمد فهيم من الرقابة الإدارية قد أدلى بأقواله أمام المحكمة أمس ، ولقد أحسست من أقواله أنه يحاول إقحامى فى موضوع القضية المطروحة أمام عدالة المحكمة ، وكذلك ومن ناحية أخرى فإن أقوال سيادته تعدت ذلك إلى الحقائق الثابتة فى الموضوع ووضعها فى غير موضعها الصحيح ، ولقد كان مجمل أقوال الرائد محمد فهيم طبعاً فيما يتعلق بى هو أن السيد وديع تادرس قام بعمل

بوليصة لصالحى بمبلغ أربعة وعشرين ألف جنيه ، وأن أقساط هذه البوليصة لم تدفع ولكنها سارية المفعول .

وأحب أن أقرر أن جميع مالدى ولدى أسرتى من بوالص تأمين قد تمت قبل أن أتولى أى منصب عام فى الإصلاح الزراعى ، بل قبل أن يوجد الإصلاح الزراعى إطلاقاً ، كذلك فإن أقساط هذه البوالص يجرى تسديدها فى مواعيدها المقررة منذ ذلك الوقت ويتم هذا التسديد بشيكات على البنك .

ولقد حدث فى صيف سنة ١٩٦٠ وعقب إصابتى بنوبة قلبية مفاجئة أن فكرت فى تجميع هذه البوالص جميعاً فى بوليصة واحدة ، لدى شركة واحدة تسهيلا للاجراءات وتسهيلا لعملية دفع الأقساط فى استحقاق موحد ، طلبت بهذا الخصوص بيانات من شركات متعددة من شركات التأمين وتقدم إلى السيد وديع تادرس الذى كنت أجريت بواسطته من قبل بوليصتين مع شركة مانيو فاكتور ، وتقدم إلى ضمن من تقدموا من مندوبى الشركات بمشروع بوليصة موحدة تجمع كل هذه البوالص معاً ، ثم قررت فى شهر أغسطس قبل سفرى فى مهمة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن أعدل عن فكرة التجميع — وبالتالى أخطرت جميع الذين تقدموا إلى من مندوبى شركات التأمين بعدولى عن الفكرة شاكراً لهم مشروعاتهم التى قدموها إلى ، ومن بينهم السيد وديع تادرس ، ثم انتهى الأمر بالنسبة لى عند هذا الحد.

هذه هى الوقائع المجردة فى هذا الأمر ، وإذا جاز لى أن أضيف بعد ذلك شيئاً فى الموضوع فإننى كنت بنفسى الذى بلغت النيابة العامة حين عدت من أمريكا وأبلغت من وكيل بنك مصر بشكواه من بعض الإجراءات فى الإصلاح الزراعى وكان اسم السيد وديع تادرس قد ورد فى الشكوى .

ثم لايبقى لى غير أن أؤكد فى النهاية إيمانى بأنه لايصح غير الصحيح . »

لم يكن فى هذا البيان سوى علاج مؤقت وجزئى لعملية التشهير هذه . . ولكن العلاج الكامل لابد أن يأتى من ساحة القضاء نفسها . وهكذا دخلت قضية عزيز وفائى

إلى المحكمة ، واستدان الرجل الذى لايملك غير مرتبه . . لكى ينيب عنه محامين للدفاع وبعد أن تحمل ماتحمل . . صدر الحكم ببراءته كاملا . .

وكان يجب عند هذا الحد أن أستريح نفسياً وأهدأ بالا . .

ولكن هذا لم يحدث . .

لقد قابلت هيكل بعدها . . وإذا به – بدلا من شكر أذكره له على موقف صداقة فى لحظة مرارة – يستمع منى إلى شحنات كاملة من المرارة نفسها . .

إننى قلت له – كصديق – إننى نادم تماماً على اللحظة التى دخلت فيها ميدان السياسة . . بل إننى أكثر ندماً على ذلك اليوم الذى خطوت فيه بقدمى إلى الإصلاح الزراعى . . نادم على كل الكلمات التى ألقيتها ومضغها الناس ، من أننا الآن فى عهد جديد يسوده الإصلاح والعدالة . . نادم على كل الطاقة التى وهبتها لتنفيذ فكرة آمنت بها . . والمساهمة فى نجاح مشروع كنت أحد جنوده . . نادم على أقل جهد بذلته ، أو طاقة حرصت عليها .

نعم . . كانت تلك هى فعلا مشاعرى فى تلك الفترة . .

كنت أحس لأول مرة بأن السياسة لها شياطينها الذين لست منهم . . إننى لوكنت قد بذلت واحداً على عشرة من هذا المجهود فى منفعتى الشخصية لكنت أرحت بالى وفؤادى . . وأرحت الآخرين من حاجتهم إلى هدمى . . . . وتلذذهم بالتشهير ضدى . .

ولأول مرة . . أحس أن فى بلدنا فريقاً من الناس ، قال عنهم عميد الأدب العربى طه حسين قبل ذلك إنهم : لايعملون ويؤذى نفوسهم أن يعمل الناس » فريق من الناس لايستطيع أن يهاجمك علناً . . فيطلق ضدك الإشاعات . . ولايستطيع أن يسلك فى خصومته مسلك الشجعان فيواجهك ، وإنما له دائماً مسلك الجبناء فيطلق الكلمات الخبيثة من خلف ظهرك . . فريق من الناس القاعدة عنده هى أن الناس مذنبون إلى أن يثبت العكس . . فريق تحول التجريح فى أيديهم إلى فن وبراعة وموهبة . .

ولأول مرة أحس أن أى رصيد من الخدمة العامة يمكن أن ينهار فجأة وبغير مقدمات ، ولمجرد أن ثلاثة أو أربعة من الأشرار بدأوا تصبح لهم مصلحة فى ذلك . . وأن النزاهة بعد أن كانت ميزة لك تفخر بها . . قد أصبحت عبئاً عليك يجب أن تبررها . .

وفى البداية كنت أحس أن منصب الوزارة ربما يكون له حساده . . ولكن ماذا بعد أن ذهب المنصب ؟ أو أن شعبيتى فى قطاع الزراعة ربما يكون هناك من يغتاظ منها . . ولكن ، ماذا بعد أن أصبح الناس يخافون على مرتباتهم من مجرد تحية فى التليفون ؟

خطاب إلى رئيس الجمهورية :

لقد بنيت بإيمانى وحبى لبلدى ، وبأظافرى ، قصة نجاح أفخر بها فى الزراعة والإصلاح الزراعى . . ولقد كنت أتصور أن ذلك يمكن أن يعصمنى ، ولو فى لحظة شدة ، من الذين تخصصوا فى نهش سمعة الأحياء ونزاهتهم . . ولكن هذا كله بدأ يصبح سراباً . .

إننى كفرت بالسياسة . .

وكفرت بالإصلاح . .

وكفرت بالنفوس التى تخرب بينما هى تدعى أنها تصلح . .

ولكننى آمنت بالله . .

آمنت بأنه مهما كان السواد حالكاً . . واليأس مسيطراً . . والحقيقة تائهة . . فإنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح . . لقد كانت تلك هى آخر جملة ختمت بها بيانى الذى نشر فى الصحف تعليقاً على قضية عزيز وفائى . . ولكنها كانت بالفعل هى الجملة التى أصبحت شعارى الأول والأخير فى الحياة . .

لقد مددت يدى ، وأنا فى تلك الحالة من التقزز والاشمئزاز والمرارة والإيمان وبدأت أكتب . . ودخلت زوجتى تسألنى مندهشة : ماذا تكتب ؟

قلت : بغير أن أراها : أكتب خطاباً . .

تساءلت : فى اندهاش : لمن ؟

قلت : للرئيس جمال عبد الناصر . . !

ولم توجه زوجتى مزيداً من الأسئلة . . لقد أغلقت خلفها باب الحجرة وبدأت أنا أكتب . . . .

السيد رئيس الجمهورية :

تحية طيبة وبعد . . .

أعتقد أنه من حقكم على وقت أن عملت معكم طيلة التسع سنوات الماضية أن ألقى ضوءاً على المواضيع التى تثار اليوم حتى تظهر الحقيقة ناصعة وخاصة أننى تمتعت طيلة هذه المدة بثقتكم التى كانت ولا شك من أكبر الدوافع لى على محاولة إجادة كل عمل يعهد إلى به ، بل إن مواقفكم معى فى كثير من تطورات الأمور كانت مواقف تترك آثاراً فى نفسى من العرفان بالجميل أقدرها حق قدرها وأعتز بها الاعتزاز كله . .

وكانت طبيعة العمل الذى كنت أتولاه على تعدد مراحله المختلفة ليست بالطبيعة السهلة الروتينية التى وضعت لها أنظمة من قبل ، بل كانت كلها أو معظمها من الأعمال المستحدثة التى طرأت بعد الثورة للتطوير فى حياة المجتمع الذى ينشد الأهداف الاشتراكية التى ناديتم بها والتى يشعر فيها كل مواطن أنه صاحب حق فى وطنه وكل فلاح أنه صاحب قطعة أرض من أرض هذا الوطن وكان الإصلاح الزراعى باكورة هذا التطور وعهد إلى به فى مارس سنة ١٩٥٣ وأقدمت على العمل فيه بروحى وفكرى مندفعاً لتحقيق أهدافه وكنت أشعر فى ذلك الوقت أننى أسعد الناس حظاً أن أعمل فى هذا الميدان ـ وكانت معالم الثقة تتضح لى يوماً بعد يوم مما يجعلنى أنغمس فى عملى ونسيت فى ذلك الوقت نفسى وعائلتى وعشت ومن عمل معى فى جو من العمل الثورى المتطور وكنت به جد فخور وكنت أعلم تمام

العلم أن طبيعة هذا العمل لابد أن ترضى طائفة من الناس وتغضب فى نفس الوقت طائفة أخرى ، وكنت أعلم أيضاً أن هذه الطائفة الأخرى لابد أن تتكتل فى صورة من الصور وأنها لن ترضى عن عملى بشكل من الأشكال ، وسارت الأمور متطورة إلى الأمام حتى بدت السياسة الزراعية تستوجب ربط جهاز الإصلاح الزراعى بجهاز بنك التسليف ، وتفضلتم سيادتكم بأن عهدتم إلى بأعمال البنك بجانب عملى فى الإصلاح الزراعى وهنا قابلت صورة أخرى - صورة لنظام يجب أن يتطور تطوراً كبيراً فى أسسه وفى أساليبه وفى سياسته ، وهذا لابد أن يصدم الكثيرين من العاملين فى هذه المؤسسة إما خوفاً على مناصبهم أو خوفاً من التطور وفى هذه الفترة وضعت أسس الإقراض لصغار الفلاحين إقراضاً مباشراً بضمان المحصول وجربت فى بعض الجمعيات ثم انتشر هذا النظام بعد ذلك ليكون نظام الائتمان الزراعى ، وما كان يمكن تنفيذ ذلك دون تغييرات تطرأ على تنظيم البنك نفسه مما أدى إلى فصل عدد من الموظفين وإذ بهذا القرار يعطل تنفيذه بعد فترة مما أدى إلى تخلخل الثقة التى تضعونها فى .

سيدى الرئيس . .

سارت الأمور مرحلة أخرى إذ رأيتم سيادتكم ضم أعمال التعاون للقطاع الزراعى لتحقيق أهداف السياسة الزراعية وهنا يا سيدى الرئيس شعرت بخطر آخر إننى سأدخل معركة أخرى معركة عنيفة مع عناصر ستقاوم المقاومة كلها وستستعمل فى ذلك سلاح حق أو غير حق لأن واجبى يقتضى أن أمنع الاستغلال عن الجمعيات وقلت لنفسى وبعد المقابلة التى أشرت إليها سابقاً أن واجبى يقتضى أن أواجه كل ذلك بشجاعة وإقدام حتى أنجح فى عملى الجديد ثم تطورت الأمور بعد ذلك ودخلنا فى مرحلة جديدة .

السيد الرئيس . .

فى هذه الفترة فترة ضم التعاون وبنك التسليف لإشراف المؤسسة التعاونية وبالرغم من الضجة القائمة وقتئذ استغرقت مرة ثانية فى العمل وكان نتيجتها أن

أصبت بنوبة قلبية شاء الله أن أتغلب عليها وطلبت من سيادتكم إعفائى من منصبى لأسباب صحية ولكن شاءت إرادتكم أن أستمر مكافحاً وخضعت لهذا . .

السيد الرئيس . .

كان لابد من هذه المقدمة حتى أعطى صورة عن الحالة التى كنت أعمل فيها حتى إذا سافرتم سيادتكم إلى المغرب بدأت أشعر شعوراً عجيباً . . وبدأت أشعر بأن هناك مؤامرة تدبر لأسباب لا أدريها للنيل منى ومن عملى ومن سمعتى — صارحت البعض من زملائى بذلك وبدأت لأول مرة وفى غيابكم أشعر شعوراً غريباً إننى أقف فى الميدان وحدى أحاول أن أتلمس . . أسباب المؤامرة ، هل التكتلات التى أشرت لها سابقاً فى هذه الميادين المختلفة قد أثرت بشكل أو بآخر فى أجهزة الرقابة فى الدولة ، هل إننى أقاوم بأراجيف وأقاويل من هذه الأجهزة تستهدف القضاء على عنصر الثقة الذى أتمتع به — هل هى عناصر حسد وغيرة وهدم ، أم إننى أدخل ضمن حلقة أخرى لا أدريها ولكنى طرف من أطرافها — . . لا أدرى وإذا . . بموضوع قضية عزيز وفائى وفهوم يثاران على أوسع نطاق ممكن مع أكبر كمية من الهمس . .

ولكنى وفى هذه الفترة كنت أنتظر مجيئكم بفارغ الصبر حتى تتكشف المؤامرة وحادث موضوع قضية عزيز وفائى كله حدث بينما لم أكن موجوداً فى الجمهورية كلها بل كنت غائباً منذ ابتدائه إلى نهايته فى الولايات المتحدة الأمريكية . .

والموضوع الثانى فإننى أقرر لسيادتكم هنا أن الظروف قد شاءت أننى لا أعرف جورج فهوم ولم أره فى حياتى مرة واحدة ولم يدخل مكتبى مرة واحدة ، وإننى لم أجتمع معه حتى فى اجتماع عام واحد . .

إذاً ما الداعى للربط بينى وبين القضيتين فى الإشاعات ، إحداهما وأنا على بعد ٣٠٠٠ ميل والثانية لشخص لم أره فى حياتى ولم أكلمه .

هنا يا سيدى الرئيس ، بدأت أرى أن الاتجاه يستهدف النيل منى وصارحت بعض زملائى بذلك سائلا النصح . .

وزدت طمأنينة وقوة وثقة بفشل تلك المؤامرة عندما تكرمتم مشكورين بالاتصال بى تليفونياً وأخبرتمونى بأن وجود عنصر فاسد فى جهاز من أجهزة الدولة لا يدل على فساد الجهاز كله وبأن القائم على أمر الجهاز يجب ألا يفقد الثقة بنفسه أو بعمله وبأن تسير إلى الأمام متخطين تلك العقبات وبألا نعبأ للأقاويل وأذكر أننى أوضحت لسيادتكم إننى أخاف مؤامرة تحاك إجراءاتها فى الرقابة الإدارية ولكنكم وقفتم بجانبى وكانت هذه الثقة معززة لزيادة ثقتى بنفسى وترك هؤلاء يقولون ما يقولون طالما أتمتع بتلك الثقة مؤمناً إيماناً كاملا بأن الله سبحانه وتعالى وهو يراقبنا فى جميع أعمالنا وفى جميع تصرفاتنا ما خفى منها وما أعلن يعلم سريرتى ويعلم ما فى نفسى من طهارة وحب للغير .

وسارت عجلة الأمور على هذا النحو حتى إذا جاءت قضية عزيز وفائى وإذا بى أفاجأ ثانية بأقوال ضابط الرقابة وأصدقك القول إننى وقد أبلغت هذه الأقوال مساء لم أكن أدرى ما أفعل وشعرت بشعور هز كيانى كله ، شعور المظلوم المفترى عليه وأخذت صورة التسع سنوات الماضية تمر أمامى مرحلة مرحلة بل صورة جميع خطواتى فى حياتى منذ تخرجت من كلية الزراعة سنة ١٩٣٨ إلى اليوم ، صورة مختلفة مرت أمامى كيف كنت أعامل الناس ، كيف كان الناس يعاملوننى ، إننى لم أدخل محكمة طيلة عمرى ولم أرفع دعـوى واحدة ولم ترفع على دعوى حتى إذا شاء الله لى أن أبلغ ما بلغت ، أرى نفسى محوطاً بخيوط من الشك والريب – إنها تقتلنى قتلا لأن ما يمس سمعتى يمس أبنائى وإذا بى وأنا أبلغ هذه المرحلة من اليأس القاتل أراكم ثانية بجانبى وأنا خارج الحكم ويكون ذلك حافزاً لى لإظهار الحقيقة .

السيد الرئيس . .

إننى وقد بلغت هذه المرحلة من هذا الاستعراض الطويل يدور بخلدى مستقرئاً الحوادث ، إن المعركة لم تنته وخاصة بعد فشلها بل ستتكتل ثانية لتظهر فى قضية

فهوم ، وهنا أود أن أقرر لسيادتكم أن الظروف قد شاءت بأننى لا أعرف فهوم ولم أره فى حياتى مرة واحدة ولم يدخل مكتبى وإننى لا أذكر إننى رأيته حتى فى اجتماع عام – ولكننى يا سيادة الرئيس لا أدرى ماذا يدبرون .

السيد الرئيس . .

ليت الأمر وقف عند ذلك الحد بل إننى أشعر أن المؤامرة ما زالت مستمرة وأنها لم تترك تصرفاً من تصرفاتى لم تبحثه وتعرضت لإشاعات مغرضة تمس حتى سمعتى العائلية التى أحرص عليها كرجل ريفى كل الحرص .

والآن :

يا سيدى الرئيس – فإننى ألجأ إليكم لحمايتى من هذه الأجهزة ، ولقد بسطت ما بسطت من شعور بالإيمان صادق راجياً أن تكون الثقة التى تمتعت بها فترة عملى معكم هى ثقة مستمرة وأن أحقق أملكم فى خارج الحكم أو داخله وتأكدوا ، يا سيادة الرئيس – أننى دائماً كما كنت وكما سأكون مخلصاً لكم وللوطن وللمبادىء التى جمعتنا معاً . . وأشعر شعور المؤمن بأن الله لن يتخلى عنى وسيعلم الظالمون أى منقلب ينقلبون .



الفصل العشرون

تنظيم سرى لرئيس الوزراء تحت قبة البرلمان

مرت الأيام رتيبة متتالية . . إلى أن بدأت نفسى تستريح قليلا وبدأت أندمج فعلا فى فلاحة الأرض وتربية الخيول ، ولاحظت أن أحد أسباب راحتى النفسية هو عدم رؤية أحد من المسئولين فى قطاع الزراعة أو غيره . . والانعزال تماماً عما يجرى ، والاندماج فى حياة القرية نصف الأسبوع . . ومجتمع الخيول فى النصف الآخر . .

إنها كانت فعلا فترة المنفى . . ولكنه المنفى الاختيارى بشكل أو آخر . .

وكانت فرصة لأن يتأمل الإنسان فى الحياة قليلا . . ويتفرج على الناس بدلا من أن يقودهم . . ويفلسف الأحداث بدلا من أن يساهم فيها كانت فرصة للراحة من المنصب فالمنصب من بعيد له بريق ـ ولكنه من قريب نار قد تحرق من يلمسها . .

ولكننى أحمد الله على أن البريق لم يشغلنى ، كما أن النار لم تحرقنى . .

وإذا كان لى أن أتأمل رضائى عما أنجزته فى الزراعة والإصلاح الزراعى لتسع سنوات متتالية . . وأتأمل أيضاً تقززى ومرارتى من سنة واحدة من التشهير والتجريح . . فإننى أجد الأمر فى النهاية وقد تعادل كل منهما مع الآخر . . فلا غالب ولا مغلوب . .

وكانت تلك هى حالتى بالضبط عندما اتصل بى صديقى محمد حسنين هيكل ذات يوم فى أواخر سنة ١٩٦٢ لكى يخبرنى بأن الرئيس جمال عبد الناصر يريد أن يرانى . . وأنه قد تحدد لى موعد فعلا معه بعد يومين .

لم أكن أتوقع من المقابلة أى شيء ، وكل ما خطر على بالى هو أن الرئيس — مشكوراً — قد حدد لى تلك المقابلة من باب المجاملة ليس أكثر . . فإذا كانت كذلك فله الشكر . . وإذا كانت من باب الاحتفاظ بشيء قديم من الود فله الشكر مضاعفاً . . و . . يادار ما دخلك شر .

عبد الناصر يرشحنى للعمل فى بنك :

وفى الموعد ذهبت إلى منزل الرئيس جمال عبد الناصر بمنشية البكرى واستقبلنى الرئيس فى حجرة الصالون المعتادة بمنزله . . وصافحنى بحرارة . . وجلس هو على الأريكة الموجودة فى الصالون والمعلقة أمامها صور كبار زعماء العالم . . وجلست أنا على كرسى فوتيل أمامه . .

ولم أدر كيف أبدأ الحديث . . فقد مضت سنتان أو ثلاثة — ربما — لم أر فيها الرئيس عبد الناصر . . وبدأ هو الحديث من جانبه .

قال جمال عبد الناصر . . أنا شايف إن صحتك أحسن كثير . . وباين عليك مبسوط . .

قلت للرئيس . . والله يا ريس أنا الحمد لله من الناحية الشخصية فعلا مبسوط . . خصوصاً إنى باقضى وقت كثير فى قريتنا . . والناس هناك كلهم حرارة وصدق وبساطة . . إنما إذا كان الكلام من الناحية النفسية فيبقى أنا مش مبسوط . .

وتساءل الرئيس وهو متفهم تماماً لما أعنى . . ليه ؟

قلت . . ما انت عارف يا سيادة الرئيس الإشاعات اللى مش عايزة تبطل عنى . . واللى مش عارف أعمل إيه علشان أوقفها . .

ابتسم الرئيس قليلا وهو يقول . . أبداً — ولا تعمل حاجة . . إذا كان على الإشاعات . . فالمحاكم نفسها شهدت بنزاهتك . . وعلى العموم يا سيد الإنسان لما يتولى رئاسة جهاز ويكون معاه شخص سيء ده بينعكس عليه . . فأنت ما تخدش

الأمور بالعصبية دى . . وما تزعلش ، وأنا واثق أنك أخذت الأمور دى ببساطة .

قلت . . ببساطة إزاى يا سيادة الريس ؟ ده أنا شفت فترة من أسوأ فترات حياتى . . وعموماً فأنا أشكرك من كل قلبي على تصريحك بنشر البيان الذى كتبته منذ شهور فى الصحف . .

رد الرئيس . . لا أبداً . . المسألة لا تستحق الشكر . . ده حقك . .

ثم سكت جمال عبد الناصر قليلا وسكت أنا بدورى – إلى أن استأنف هو الحديث متسائلا . . على فكرة يا سيد أنا ليه حاسس إنك بعيد عنى ؟

وفاجأنى السؤال ولهجته والاعتزاز الذى يشجعنى به جمال عبد الناصر وكلماته لى . . فقلت . . لا أبداً يا سيادة الرئيس . . أنا مش بعيد عنك ، وأى وقت سيادتك تطلبنى فيه لأداء أى عمل حاتلاقينى على أتم استعداد . . سرح جمال عبد الناصر قليلا ، ثم قال والله أنا بافكر لك فى عمل اقتصادى . . ثم سكت .

ومرت لحظة أو لحظتان قبل أن أسأله أنا . . اقتصادى يعنى إيه يا ريس ؟

قال جمال عبد الناصر . . يعنى مثلا .. بنك من البنوك زى الدكتور طراف كده (وكان الدكتور نور الدين طراف قد تولى قبيل فترة رئاسة مجلس إدارة البنك الأهلى) .

كان هذا شيئاً لم أتوقعه من قريب أو من بعيد . . ولذلك قلت للرئيس جمال عبد الناصر بصدق . . يا سيادة الرئيس أنا لا أفهم فى الاقتصاد فكيف أعمل فى بنك من البنوك ؟

رد جمال عبد الناصر . . إنت مش كنت فى بنك التسليف الزراعى زمان ؟ يبقى إذن تقدر تمسك أى بنك . . قلت له . . لا يا سيادة الرئيس . . طبيعة وعمل بنك التسليف تختلف كثيراً جداً عن طبيعة وعمل البنوك الأخرى . . وعلى كل حال . . أنا أريد ألا تقلق سيادتك بالنسبة لى لأن عندى ما يشغلنى . . وكل ما أرجوه أن تكون العلاقة بينى وبينك طيبة وأن تحمينى من الألسنة التى تنهشنى . . وإذا

احتجت لى فى أى شىء فى المجال الذى أفهمه ، وهو الزراعة فسوف تجدنى تحت أمرك . . أما الاقتصاد فهو بعيد تماماً عن مجال عملى وخبرتى . .

وهكذا انتهت المقابلة ودية تماماً . . وخرجت منها سعيداً جداً بتقدير الرئيس الشخصى ، وسعيد أكثر لأن الصلة لم تنقطع . . خصوصاً بعد أن ظهرت الحقائق التى تأكد منها الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه .

وبعد يوم أو يومين اتصل بى محمد حسنين هيكل . . لكى يسألنى . . إنت عملت إيه فى المقابلة مع الرئيس ؟

قلت له . . أبداً ولا حاجة . . كانت مقابلة ودية جداً . . وكلام الرئيس رفع معنوياتى تماماً . . ولم أستطع أن أعبر له بما فيه الكفاية عن اعتزازى بتقديره .

قال هيكل مندهشاً . . لا يا سيدى . . الحكاية إن الرئيس غضبان جداً من المقابلة التى تمت بينك وبينه . . وفوجئت تماماً بهذا الانطباع فسألت هيكل . . لماذا ؟ إننى لم أقل كلمة واحدة تغضبه .

قال هيكل . . إن الرئيس يقول إن كلامك معه معناه إنك لا تريد العمل إلا إذا عدت كوزير للزراعة . . وهو يسيئه جداً أن تملى إرادتك عليه .

قلت مندهشاً ومتسائلا . . وهل أنا قلت للرئيس أننى أريد العودة وزيراً للزراعة ؟

رد هيكل . . يبدو أنك قلت له شيئاً يحمل هذا المعنى . . قلت مصمماً . . أبداً . . لم يحدث . . أن كل ما قلته فى هذا الخصوص هو أننى أريد أن أعمل فى مجال عملى وهو الزراعة . . أما الاقتصاد فهو بعيد تماماً عن مجال عملى وخبرتى .

قال لى هيكل . . على العموم . . الرئيس تضايق جداً من المقابلة ولم يسعد بها . .

قلت سبحان الله . . إننى خرجت من مقابلة الرئيس وأنا مسرور جداً وسعيد بهذه اللفتة من جانبه . . وخرجت من عنده معتقداً أنه أيضاً كان مسروراً من المقابلة . . وحمدت الله أن أصبح هناك خط يصلنى به .

ضحك هيكل وهو يقول . . إن الرئيس ذكر لك أنه يريدك بالقرب منه . . ولكنك تبتعد عنه . .

قلت سبحان الله ياهيكل . . ماهو العمل الذى أستطيعه فى بنك من البنوك ؟ إن المسألة بالنسبة لى ليست بحثاً عن مورد رزق . . فأنا والحمد لله عندى مايكفينى وأعيش مستوراً . .

رد هيكل مستسلماً . . يبقى الظاهر أن لهجتك معاه كانت غير مناسبة . .

قلت مستسلماً بدورى أنا الآخر . . طيب أمرى لله . . أنا لا أريد شيئاً واتركونى فى حالى . . وكتّر خيرك حتى الآن لوقوفك إلى جانبى فى أزمتى . .

وانتهت المكالمة عند هذا الحد . . وعادت حياتى إلى مجراها الطبيعى . . وإن كان مجرد نشر خبر استقبال الرئيس جمال عبد الناصر قد أخرس كثيراً من الألسنة التى تتحرك ضدى ، وقضى على البقية الباقية من حملة التشهير والتجريح التى عانيت منها . .

ترشيحى رئيساً لبنك مصر :

بعد شهرين أو ثلاثة – وكنا قد أصبحنا فى سنة ١٩٦٣ استدعانى رئيس الوزراء على صبرى لمقابلته فى مكتبه بقصر القبة . .

وفى بداية المقابلة بادرنى على صبرى بتوضيح شىء جوهرى . .

قال يجب أن تعرف مبدئياً أننى مكلف بتوجيه بعض الأسئلة إليك وأن الإجابات التى ستقولها سوف أنقلها حرفياً إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، أولا : هل أنت متعاون مع النظام أم لا ؟

واندهشت جداً من السؤال فقلت . . طبعاً متعاون مع النظام

قال على صبرى . . إذن هل ترفض العمل فى بنك من البنوك

قلت . . نعـــم

تساءل على صبرى . . لمـــاذا

قلت . . لأنه ليس مجال عملى أو تخصصى . .

قال على صبرى .. ولكن كيف تقرر أنك متعاون مع النظام وفى نفس الوقت ترفض مسئولية يعرضها عليك الرئيس جمال عبد الناصر ..

وأحسست أن هناك عدم اقتناع كامل بالسبب الوحيد المقنع الذى قدمته بإخلاص فقلت متسائلا . .

أولا . . أنا خارج لتوى من حملة ضخمة للتشهير ضدى ولا أتحمل مثل هذه الشكوك فى ولائى أو عدم ولائى للنظام . .

ثانيـــاً . . ماهو أساساً المنصب الذى تريدوننى فيه ؟

قال على صبرى . . الرئيس يرشحك رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر . .

تساءلت . . بدلا من من ؟

قال . . بدلا من محمد رشدى . .

قلت مذعوراً . . أبداً .. هذه بالذات لايمكن . . وأرجو أن تتفهموا عذرى فى هذه المرة . . إن محمد رشدى هو ابن المرحوم رشدى بك الذى كان جاراً لنا فى العباسية ، ولم يكن يفصل منزله عن منزلنا سوى متر واحد وكان رشدى بك صديقاً عزيزاً جداً لوالدى .. وعندما كان يزور والدى فى منزلنا كنا أطفالا ولم نكن نجرؤ على المرور أمام الحجرة التى يجلسان فيها وبالإضافة إلى ذلك فإن محمد رشدى نفسه كان صديق الصبا لأخى محمد الذى مات غريقاً فى العزيزية .

احتار على صبرى قليلا ثم تساءل . . إذن ما العمل ؟

قلت . . هل هناك شىء ضد محمد رشدى ؟

أجاب . . لا . .

قلت إذن ما رأيك فى أن أكون أنا عضواً منتدباً للبنك ، ويظل هو رئيساً لمجلس الإدارة . . هذا إذا كانت وظيفة العضو المنتدب شاغرة .

وطلب على صبرى من سكرتيره أن يتحرى الأمر . . وبعد دقيقتين ردوا عليه بأن للبنك عضوين منتدبين ، أحدهما أحمد فؤاد . . وهناك مكان آخر شاغر .

قلت له على الفور : حسناً . . إذن أنا أقبل العمل كعضو منتدب . . تساءل هو مندهشاً : ولكن كيف تقبل هذا ؟

قلت : إننى أقبل هذا . . لأن الشخص الوحيد الذى أقبل أن يدق جرساً ويقول نادوا لى سيد مرعى ، وأنفذ له هذا عن طيب خاطر هو محمد رشدى . .

وفعلا .. بعد يومين أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً بتعيينى عضوا منتدباً لبنك مصر . . ولم أكن أعرف بعد أن فترة عملى بالبنك سوف تكون من أسعد فترات حياتى . .

لقد بدأت عملى الجديد هذا ، وسط أناس أحبهم وأرى البساطة والصدق فى مشاعرهم . . ابتداء من محمد رشدى نفسه إلى أصغر موظف بالبنك . . وبالإضافة إلى هذا فإن طبيعة عمل البنـــوك تجعل سير العمـــل فيها منتظماً جداً . . . والإجراءات تسير فى سهولة ويسر . . بحيث إن الوظائف الرئاسية تكون فعلا متفرغة لما هى موجودة من أجله . . وهو التخطيط والمتابعة . .

فى معـــارك الانتخـــابات :

وبعد أربعة أسابيع من بدء عملى فى بنك مصر ، تصادف أن أجريت أول انتخابات لوحدات الاتحاد الاشتراكى العربى ، حيث أدى الانفصال إلى إلغاء الاتحاد القومى وقيام الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى بديل عنه وقررت أن أرشح نفسى أميناً لوحدة بنك مصر . .

وكانت المفاجأة هى نجاحى فى الانتخـــابات ، بعدد من الأصوات يفوق ماحصل عليه محمد رشدى نفسه رئيس مجلس إدارة البنك ، وأحمد فؤاد العضو المنتدب الآخر الأقدم منى .



كانت تلك السنوات التى قضيتها عضوا منتدبا لبنك مصر — ومشاركا فى مشروعاته .. هى من أسعد فترات حياتى على الاطلاق .

وفى هذه الفترة كان الرئيس جمال عبد الناصر هو الذى طلب محمد حسنين هيكل تليفونياً لكى يقول له : على فكرة ياهيكل سيد مرعى عمل عملية من أبدع ما يمكن ..

وسأله هيكل .. فقال الرئيس : سيد مرعى ما كملش شهر فى بنك مصر فإذا به يأخذ أعلى الأصوات فى الانتخابات .. إزاى قدر يجمع الأصوات دى كلها فى المدة القصيرة دى .. ويسبق محمد رشدى وأحمد فؤاد ؟

ورد هيكل : أنا قلت لسيادتكم قبل كده إن سيد مرعى شخصية الناس تحبها ..

وسكت هيكل قليلا قبل أن يضيف قائلا : هل تعرف سيادتك من الذى غضب جداً من الحكاية دى ؟

تساءل جمال عبد الناصر : من ؟

قال هيكل : كمال الدين حسين . . لقد غضب جداً من حصول سيد مرعى على أكبر عدد من الأصوات فى وحدة من وحدات الاتحاد الاشتراكى . .

ويومها اندهش الرئيس . . واندهشت أنا بدورى عندما عرفت بذلك فيما بعد . . فلم يكن هناك أبداً ما يدعو لوجود معركة شخصية بين كمال الدين حسين وبينى . . لا الآن ولا من قبل . .

ولكننى لم ألق بالا إلى ذلك . . لأن مشاعر الناس نحوى من الزملاء الجدد فى بنك مصر كانت قد عالجت تماماً كل جراح الماضى فى نفسى وجعلتنى أقبل فعلا على العمل بروح جديدة . . واستعيد تفاؤلى وحالتى المعنوية المرتفعة التى افتقدتها لفترة طويلة.

فى مجلس الأمة مع السادات :

بعد قليل جاء الترشيح لانتخابات مجلس الأمة . .

وقررت ترشيح نفسى لعضوية المجلس عن دائرة منيا القمح . .

ودارت المعركة ، وتمت الانتخابات ، وظهرت النتيجة ، وإذا بى أفوز بأعلى رقم من الأصوات على مستوى مصر كلها . . فالأصوات التى منحتها لى دائرة منيا القمح تجاوزت ٤١ ألف صوت .

واقترب موعد الاجتماع الأول للمجلس وهو الاجتماع الذى سيتم فيه انتخاب رئيس المجلس ، ووكيليه . .

وبرغم أننى فكرت بينى وبين نفسى ، وللحظات عابرة . . فى أن أرشح نفسى لأكون أحد وكيلى المجلس . . إلا أننى استبعدت الفكرة من رأسى متردداً أمامها . .

وقبل موعد الاجتماع بليلة واحدة اتصل بى أحد المندوبين الصحفيين لكى يسألنى : لقد سمعنا أنك سترشح نفسك لوكالة المجلس . هل هذا صحيح ؟

ولم يكن هذا صحيحاً بالطبع — فالفكرة كانت عابرة ، ولم أخبر بها أحداً على الإطلاق . . ولهذا بادرت بنفى الإشاعة التى نقلها إلى المندوب الصحفى .



عندما حصلت على أعلى الأصوات ، فى أنتخابات بنك مصر .. أصبحت هـذه هى المفاجأة الكبرى التى لم يتوقعها على صبرى ، ورجع الفضل فيها الى كل من أعطانى صوته .

ولكن المندوب قال لى : أنت تستطيع أن تنفى . . ولكننى أقول لك أنك مرشح وكيلا للمجلس . .

وعجبت من هذا التأكيد . . وفكرت لأول وهلة فى الاتصال بأنور السادات حيث كان معروفاً فعلا أنه سيرشح نفسه لرئاسة المجلس، إن صلتى بأنور السادات قديمة وربما أتحدث عن تفاصيلها فى موضع آخر ، ولكن المهم أنها تقوم على مشاعر حقيقية من الصداقة والمحبة والأخوة . . بالإضافة إلى أنها تقوم على مواقف أيضاً . .

واتصلت بأنور السادات وسألته : إن انتخابات مجلس الأمة غداً . . فهل هناك مرشحون لمنصبي الوكيلين ؟

قال السادات : طبعاً . .

سألته : من هم ؟

قال ضاحكاً وواثقاً : أنت واحد منهما .

واندهشت تماماً . . فسألته : ولماذا لم يخبرنى أحد بهذا ؟

رد أنور السادات ضاحكاً : وافرض أخبرناك . . ماذا ستفعل ؟

قلت أتصل بالأعضاء ، وأخبرهم بأننى رشحت نفسى ، وأدعوهم لإعطائى أصواتهم إذا كانوا مقتنعين بى . .

ضحك أنور السادات مرة أخرى ضحكته المشهورة وقال : لاتقلق . . ولاعلاقة لك بهذا الموضوع . .

قلت له : كيف لاتكون لى علاقة بالموضوع . . ؟ هل ترضى لى بأن أسقط ؟ إننى أرجوك . . لقد سبق أن دبرت ضدى مؤامرات لا أول لها ولا آخر . .

طمأننى أنور السادات قائلا : لا . . لا يا أبو السيد . . هذا موضوع آخر لاعلاقة لك به . .

قلت له : يا أخ أنور يجب أن أكون من جانبي يقظاً . . وأرجوك أنا لا أريد أن أعرض نفسى لاحتمال السقوط ، لأننى فى غنى عن المتاعب . .

رد هو قائلا : لا متاعب ولا حاجة . . كل الحكاية إنك ترشح نفسك بكره أول مايفتح باب الترشيح . .

ولم يقل لى أنور السادات أكثر من ذلك . .

وفى اليوم التالى رشحت نفسى ، وبعد أن فاز أنور السادات برئاسة المجلس ، فزت أنا بمنصب الوكيل وفاز المرحوم أحمد فهيم – الذى كان وقتها رئيساً لاتحاد العمال – بمنصب الوكيل الثانى عن العمال والفلاحين .

ولكن ، خلال أيام قليلة بدأت أعرف أنه كان هناك أزمة كبرى وراء ترشيحى لوكالة مجلس الأمة . . وأن أنور السادات – بشهامته ورجولته المعروفة عنه – قد شاء ألا يذكر لى على الإطلاق شيئاً عنها فى وقتها .

لقد كان على صبرى هو رئيس الوزراء وقتها كما ذكرت ، وقد رشح للرئيس جمال عبد الناصر محمد أبو نصير ليكون وكيلا لمجلس الأمة عن الفئات وذلك بحجة أنه من رجال التشريع فى مجلس مهمته الأولى هى التشريع ، وعندما رشحنى أنور السادات ، عاد على صبرى يكرر للرئيس جمال عبد الناصر أن أنور السادات نفسه ليس مشرعاً ، وكذلك أحمد فهيم . . فمن غير المعقول أن يصبح سيد مرعى هو الآخر فى منصب الوكيل الثانى ، فتخلو المناصب الثلاثة داخل المجلس من خبرة تشريعية . . وأن فى وجود محمد أبو نصير سداً لهذه الفجوة . .

وفعلا . . أوشك الرئيس جمال عبد الناصر أن يقتنع بحجة على صبرى . . لولا تدخل أنور السادات . . ووصلت حدة السادات فى تدخله إلى الحد الذى قال فيه للرئيس جمال عبد الناصر إنه لن يستطيع التعاون إلا مع سيد مرعى .

ولأن الرئيس جمال عبد الناصر كان متمسكاً أساساً برئاسة أنور السادات لمجلس الأمة . . فقد استبعد ترشيح على صبرى ، ووافق أنور السادات على وجهة نظره ، ومرت الأزمة بسلام ، وهى التى لم يذكر لى أنور السادات شيئاً عنها على الإطلاق فى حينها .

وبدأ عملي مع أنور السادات . . وكيلا للمجلس بالإضافة إلى عملي كعضو منتدب لبنك مصر . .

وكانت تلك هي أول مرة أعمل فيها مع السادات عن قرب .. وأرى فيها أسلوب عمله اليومي فى إدارة نشاط المجلس وجلساته . . لقد كان هناك تليفون مباشر بينه وبينى وكان يعتمد على اعتماداً كاملا فى إعداد الأعمال ويفوضنى تماماً فى معالجة مايراه من موضوعات . . وعندما يرأس الجلسة فإنه يحرص بشدة على أن يديرها بطريقة ديمقراطية للغاية . . بالرغم من الحسابات والحساسيات التى كانت قائمة فى تلك الفترة وأساسها كراهية على صبرى المفرطة لأى نقد يوجه له باعتباره رئيساً للحكومة فى ذلك الوقت . .

وكان أنور السادات محبوباً بشدة من الأعضاء وكريماً فى أسلوب تعامله معهم ويضع نفسه دائماً فى مكان الصديق الذى يحس بمتاعب كل عضو تماماً ويبذل الجهد فى حلها .. وفى هذا المجال فإن له مآثر إنسانية كبيرة وكثيرة بالنسبة لمعظم أعضاء المجلس

وقد كانت فكرة وجود ناد لأعضاء مجلس الأمة هى من خلق أنور السادات الذى بادر بتنفيذ الفكرة ونماها وشجعها ونفذها ، ووضع دعماً مالياً لحساب النادى بحيث يكون قادراً على المساهمة فى حل المتاعب التى قد يواجهها الأعضاء خصوصاً أن نصف أعضاء المجلس على الأقل قد أصبحوا من العمال والفلاحين حيث لامورد لهم غير المكافأة البرلمانية ، وهى بطبيعتها محددة ولاتكفى للانفاق على أى نشاط معقول للعضو . . كما قرر أن يقدم النادى لأعضائه وجبة غذائية بثمن رمزى .

ربما من أجل هذا كان أعضاء المجلس يتعاملون مع أنور السادات كصديق وأخ لكل منهم . . بحيث إنهم كانوا يسرون إليه بمشاكلهم ويتوجهون إليه بمطالبهم . .

وبالإضافة إلى ذلك فلقد كان أنور السادات حريصاً تماماً على أن يحصل كل الأعضاء فى المجلس على فرصتهم فى الكلام والنقد والمعارضة داخل المجلس ، وكان

يتميز بقدرة فائقة فى إدارته للمناقشات ، ولباقة كانت بدورها تخفف من حدة الصدامات التى لابد منها بين المجلس من ناحية والحكومة من ناحية أخرى . .

ولقد كان الصدام طبيعياً فى جزء منه ، حيث من واجب البرلمان أن يراقب أعمال الحكومة ويفحص مشروعاتها وأفكارها التشريعية التى تتقدم بها .. ولكن الصدام كان فى جزء آخر شخصياً بسبب كراهية على صبرى الشخصية للنقد وعدم مرونته فى الحوار البرلمانى . . بل وعدم وجود تجارب عميقة سابقة لديه فى الإقناع من خلال مناقشة ديمقراطية ، وكان يتصور أن أى نقد يبادر به عضو من المجلس لوزير من الوزراء وكأنه نقد شخصى موجه له شخصياً .

وربما كان هذا هو السبب الذى سرعان ما أدى إلى ظهور مشكلة من نوع فريد ، هى مشكلة « التنظيم السرى فى مجلس الأمة » . . حيث كانت هذه أول مرة على ما أعتقد تبادر فيها حكومة إلى تشكيل تنظيم سرى لحسابها يعمل تحت قبة البرلمان . .

ولقد كانت بداية ظهور التنظيم السرى مثيرة وغريبة فى وقت واحد !

كان أنور السادات كما ذكرت حريصاً على أن تشيع فى المجلس روح من الديمقراطية ، تكون طابعاً لمناقشاته .

وكان التعاون فى هذا المجال كاملا بين أنور السادات وبينى . . بحيث إن الجميع كانوا يلاحظون الانسجام الكامل بيننا . . والحرص على أن يلعب كل واحد من الأعضاء دوره البرلمانى الذى انتخب من أجله . .

وكان اللقاء بين أنور السادات وبينى منتظماً كل يوم جمعة . . مرات فى منزله ومرات فى منزلى . . نراجع معاً حصيلة الأسبوع المنقضى ، ونفكر فى مشروعات الأسبوع المقبل .

والتوجيه الدائم الذى أتذكره لأنور السادات هو ضرورة إبراز قيادات جديدة داخل المجلس ، وضرورة أن نساعد نحن فى بروز هذه القيادات .

وأذكر فى هذا الصدد أن أحد الأعضاء ، وهو حافظ بدوى كان يتميز بذاكرة

متميزة وغريبة ، فهو يحصل على الكلمة لكى يقول من الذاكرة أن المادة ٢٣ من الدستور تقول كذا . . والفقرة الخامسة من الباب الثانى فى الميثاق تقول كذا . . وهكذا . .

وهو فى كل هذا يقرأ من ذاكرته نصوصاً كاملة قد تصل إلى صفحة أو صفحتين

وفى يوم من الأيام سألنى أنور السادات : أنت حافظ الدستور أو الميثاق ؟

قلت له : طبعاً لا . .

قال السادات ضاحكاً : ولا أنـــا . .

تساءلت أنا مندهشاً : ولكن لمـاذا السؤال . .

قال : لأن العضو حافظ بدوى فى كل مرة يقف ويقول المـادة كذا نصها كيت . . والباب الثانى أو الثالث فى الميثاق نصه كيت . . وأنا عايز أعرف الكلام ده صحيح ولا لأ . .

قلت له : إننا نعرف طبعاً أن هذه المعانى موجودة ، ولكن لم يخطر على بال أى أحد أن يحفظها حرفياً . .

فكر أنور السادات لحظة ثم قال : اسمع . . فى الجلسة القادمة . . تدخل الجلسة ومعاك ملف فيه نسخة من الدستور ونسخة من الميثاق ونسخة من لائحة المجلس . . بحيث إنه لمـا يقف حافظ بدوى ويذكر النص الحرفى لحاجة منهم تراجعها فوراً على الموجود أمامك . .

وفعلا . . قمت بالتجربة . .

وكانت النتيجة مذهلة : إن حافظ بدوى يحفظ حرفياً كل المواد وكل النصوص فى الدستور أو الميثاق أو لائحة المجلس . .

وعندما أخبرت أنور السادات بالنتيجة ضحك كثيراً وهو يقول : خلاص إذن نساعده على البروز . .

وبالإضافة إلى ذلك كان هناك أعضاء آخرون يبشرون بمستقبل ، من هؤلاء مثلا ضياء الدين داود . . ومصطفى كامل مراد . . ونوال عامر . . وألفت كامل . . وكل هؤلاء كانوا وجوهاً جديدة حرص أنور السادات على مساعدتهم من البداية على البروز . .

بل أكثر من هذا . . أذكر أننا كنا نساعد على قيام الأعضاء بدور فعال ومثمر فى مناقشات اللجان داخل المجلس . . بحيث إننا كنا فى حالة مناقشة لجنة الميزانية مثلا لمشروع الميزانية الذى تقدمت به الحكومة كنا نعطى الميزانية لخبراء اقتصاديين يدرسونها ويكتبون لنا بملاحظاتهم ثم نأخذ الملاحظات ونوزعها على أعضاء اللجنة لكى يستعينوا بها فى مناقشاتهم مع أعضاء الحكومة ، ويقارنوا بينها وبين ميزانية السنة السابقة فتخرج المناقشات بعد ذلك وهى مشحونة بالحيوية ومثمرة للجانبين.

على صبرى يتهمنى؟

وبحكم أننى وكيل المجلس ، فقد كنت أنا الذى أدير هذه العملية، معتمداً فى ذلك على أن الرئيس أنور السادات يعيش الصورة كاملة من البداية ، وهو نفسه يبلغها أحياناً لرئيس الوزراء أو للوزراء .. بل إننى فى مرة من المرات قلت فى رد المجلس على بيان الحكومة ، وكنت أنا مقرر لجنة الرد ، مامعناه إنه ليس من العيب مطلقاً أن يحدث أى خلاف بين بيان المجلس وبيان رئيس الحكومة لأن هذا مظهر من مظاهر الديمقراطية . .

ولكن الأمر لم يؤخذ على هذا النحو . .

لقد ذهب على صبرى إلى الرئيس جمال عبد الناصر ليقول له إن سيد مرعى يتآمر ضدى لإسقاط الحكومة . . وسأله الرئيس عبد الناصر كيف ذلك ؟

رد على صبرى . . إن سيد مرعى يعقد اجتماعات فى مكتبه ويوزع الآراء على الأعضاء من أجل تشجيعهم على المعارضة . .

وكان هذا صحيحاً بالطبع ، بغير أن يكون صحيحاً ذلك التفسير الذى أعطاه على

صبرى للرئيس جمال عبد الناصر ، فأنا لا أبغى مطلقاً إسقاط على صبرى أو غيره ، وإنما هدفى الأول هو إثراء مناقشات المجلس . .

وفى صباح أحد الأيام وجدت أنور السادات يطلبنى لكى يقول لى . . يا أبو السيد أنت متهم بالعمل على إسقاط على صبرى .

قلت مندهشاً . . أنـــا ؟

قال نعم . . أنت . . وهذا بسبب الاجتماعات التى تعقدها فى مكتبك .

قلت . . ولكن سيادتك تعرف بكل الاجتماعات التى أعقدها فى مكتبى . . وتعلم كل مايدور فيها تماماً . .

رد أنور السادات ضاحكاً . . أن المصيبة هى أننى فعلا أعرف مايدور فى هذه الاجتماعات . .

قلت . . ولكن ، أين هى المصيبة ؟

رد السادات بهدوئه المعروف . . المصيبة هى أن هذا معناه فى قاموس على صبرى أننى وأنت متفقان على إسقاطه . .

وتعجبت من وصول الأمور إلى تلك الدرجة ، وقلت للسادات منفعلا . . بسيطة لاداعى للاجتماعات ولا للمناقشات نفسها . . ولا داعى أصلا لأن يبدو المجلس بمظهر لائق أمام الناس . . ومايدهشنى فى الموضوع هو أن يدخلوك أنت فى هذا الإسفاف . .

قال أنور السادات . . ما الذى كنت تريده ؟ هل كنت وحدك تواجه على صبرى ؟ طبعاً لا . .

قلت له . . إذن ، طالما الأمور وصلت إلى تلك الدرجة . . فإننى سوف أتوقف عن تلك الاجتماعات . . ولنترك الأعضاء فى حالهم .

ووافقنى أنور السادات على ذلك . .

وبالإضافة إلى هذا فقد تصادف فى نفس الفترة أن وقع صدام بين على صبرى وبين عدد من الأعضاء داخل المجلس ، بل إن أحد الأعضاء وهو محمد عبد الشافى

النائب عن دمنهور ، دخل فى صدام كبير مع على صبرى وصل إلى حد تبادل الشتائم ، واتهم الرئيس السادات بتشجيعه برغم أنه لم يكن حتى من المتحمسين له .. واتهمت أنا بتحريضه ، بسبب أن عبد الشافى كان بالصدفة موظفاً صغيراً فى فرع بنك مصر بدمنهور ، بينما أنا عضو منتدب لبنك مصر .

كانت هذه وغيرها من الوقائع تأخذ فى مفهوم على صبرى تفسيرات شخصية وغريبة جداً ، مصدرها فى رأيى عدم إيمانه بالعملية الديمقراطية فى حد ذاتها . .

تنظيم سرى فى المجلس :

وهدأ الجو قليلا لفترة . .

وبعدها بدأت أشعر بمظاهر غريبة تحت قبة البرلمان . . لقد بدأ بعض الأعضاء من الذين تربطنى بهم صداقة وثيقة يروون لى عن اجتماعات سرية تمت دعوتهم لها ، وخلايا يجرى تكوينها ، وتنظيم سرى يتم الترتيب له . .

وذهبت إلى أنور السادات أروى له ما سمعت عن تلك العملية الغريبة التى لا أعرف لها أولا من آخر . . واستمع أنور السادات فى هدوء شديد ثم قال لى . . أنا أعلم بتلك العملية ، لأنهم يريدون عمل تنظيم للاتحاد الاشتراكى داخل المجلس حتى يقل نقاش الأعضاء وصدامهم مع الحكومة ، وتكون العملية مربوطة . .

وتساءلت مندهشاً . . مربوطة إيه ياريس ؟ هو فيه حاجة مش مربوطة ؟

وقال أنور السادات فى عدم اكتراث . . على العموم ماتاخدش فى بالك . . وسيبك من الموضوع ده . .

ومرت فترة أخرى . . إلى أن طلبنى على صبرى تليفونياً وطلب إلى الذهاب إليه لأمر هام . .

وعندما ذهبت بادرنى على صبرى بالحديث قائلا فى هدوء وبرود .. لقد طلبناك لأننا نشكل تنظيما فى مجلس الأمة . .

قلت . . لقد شعرت به فعلا . . ولكن مايحيرنى هو . . لمـــاذا ؟ ماهو السبب ؟

قال على صبرى . . السبب هو أن التنظيم سوف يكون هو حزب النظام . . حزب جمال عبد الناصر . .

قلت لرئيس الوزراء . . أننا جميعاً حزب جمال عبد الناصر . تجاهل هو هذا الاعتراض واستمر قائلا . . لا . . هذا تنظيم غير معلن . . وعلى كل عضو فى التنظيم أن يضم إليه أربعة أعضاء لكى يشكلوا خلية . . ولقد قررنا اليوم أن نضمك إلى هذا التنظيم . .

تساءلت فى دهشة . . كيف ستضمنى ؟

رد هو فى برود .. ستتعرف الليلة على مجموعة .. هى التى تشكل منها المجموعة ومنها تبدأ اجتماعاتكم ..

وسألته .. وأين سنجتمع ؟

قال هذا سر .. أنت عليك أن تحضر فى السابعة مساء بسيارتك الخاصة وتذهب إلى قصر العروبة فى مصر الجديدة ..

وفى المساء ذهبت إلى قصر العروبة .. ودخلت إلى حجرة الاجتماع لكى أجد على صبرى ومعه مجموعة من حوالى خمسة عشر شخصاً . . وبدأ الاجتماع . .

إن على كل واحد من هذه المجموعة أن يختار أربعة أفراد تتشكل منهم جميعاً خلية واحدة . . وأفراد كل خلية لا يجب أن يعرفوا أفراد خلية أخرى . . ويجب أن ينتمى هؤلاء الأربعة لميادين مختلفة .. والأوامر تبلغ لرئيس المجموعة — الذى يبلغها بدوره لأفراد مجموعته . . والأربعة كل منهم يختار أربعة ويشكل منهم خلية جديدة . . وهكذا . .

وتساءلت أنا أمام الجميع . . ولكن . . ما الذى سيقوله كل منا لهؤلاء الأربعة الذين سيأتى بهم ؟ ولنفترض أننى قلت لهم إن هذا تنظيم سرى ، ثم ذهب أحدهم

وثرثر بذلك فى ناد أو منزل أو شارع . . فما العمل ؟ ولماذا لا تؤخذ الأمور بمنطقها السياسى ونعلن قيام حزب عبد الناصر أو أى تسمية أخرى . . وفى تلك الحالة ندعو له علناً ونجند له كل منا أربعة آلاف بدلا من أربعة . .

اعترض على صبرى قائلا . . لا . . إن ما تقوله هو عكس الفكرة كلها . . وعلينا أن ننفذ الفكرة كما هى ، وبالإضافة إلى ذلك فعليك أيضاً أن تجمع مجموعة داخل مجلس الأمة وتكون قائدها بحيث يمكن عن طريقهم أن تدير حركة المناقشة البرلمانية داخل المجلس . .

وفى الواقع إننى لم أجد فى نفسى أى قبول للجزء الأول وهو تكوين خلايا . . بينما رحبت بالجزء الثانى والخاص بالعمل داخل مجلس الأمة ، لأن هذا على أى حال من طبيعة العمل البرلمانى وليس شاذاً عنها . .

ولقد كان هذا هو الاجتماع الأول والأخير الذى دعيت إليه بخصوص هذا التنظيم السرى ــ وكان واضحاً أن القائمين عليه رأوا أننى لا أصلح له ، أو لن أكون مثمراً فيه ، لأن وجود التنظيم استمر ملموساً بعد ذلك داخل مجلس الأمة نفسه . . بحيث إن عملية قيادة الجلسات بدأت تخرج من يدى فعلا ، وتصبح فى يد أفراد قليلين معروفين داخل المجلس ، يتبعهم فى الموافقة أو الرفض عدد كبير من الأعضاء .

وكانت الظاهرة الملفتة هى أنه عقب كل مناقشة كبرى ، يهرع هذا النفر المعروف من الأعضاء إلى تليفونات المجلس للتحدث فيها ، ثم يعودون بعد أن يكون واضحاً أنهم قد عرفوا التعليمات الجديدة التى تحدد لهم كيف يكون تصرفهم .

ومن الطريف أنه فى أعقاب ذلك جاءنى بعض الأعضاء ليحذرنى مما يدور قائلين . . إنك لا تدرى بما يحدث . . !

وسألتهم : لماذا ؟

قالوا : لأن هناك تنظيما يتم تكوينه فى المجلس ضد جمال عبد الناصر .

وسألتهم : كيف هذا ؟

قالوا : لأن فلاناً يقول لنا إنه تنظيم سرى ، وفلاناً يؤكد أنه سرى فكيف يكون فى مصر إذن تنظيم سرى إلا إذا كان ضد جمال عبد الناصر .

وكنت من البداية حريصاً على أن أضع أنور السادات فى الصورة أولا بأول . . عندما زادت التساؤلات ، واشتدت التصرفات غرابة . . ذهبت أنقل إليه خواطرى

ولكن أنور السادات فكر فى هدوء قبل أن يقول لى : اتركهم يشكلون هذا التنظيم كما يريدون ، ولا تضع عقبات فى طريقه . .

وسألته : هل يعلم الرئيس جمال عبد الناصر بوجود هذا التنظيم ؟

قال : نعم . .

ومع ذلك ظل عدم اقتناعى بما يحدث قائماً . . بحيث إن تشكيل هذا التنظيم – على الأقل داخل البرلمان الذى هو مجلس الأمة – قد خفض كثيراً من حيويته ومن إمكان نمو الديمقراطية فى داخله .. وجعل الحكومة داخل المجلس هى الوجه الآخر للحكومة خارج المجلس . .

مهمة إلى أمريكا :

وحتى تلك الفترة كانت قد مرت ثلاث سنوات تقريباً منذ رأيت الرئيس جمال عبد الناصر آخر مرة . . ولم يكن هناك فى الواقع – . بحكم طبيعة عملى – ما يستدعى الاتصال المباشر به . . أو يحتاج إلى مقابلات خاصة معه .

وظل الحال كذلك إلى أن أخبرنى أحد أصدقائى ذات يوم بأن خبيراً كبيراً من شركة « جنرال إليكتريك » الأمريكية موجود الآن فى مصر وأن هذا الخبير هو بالصدفة صديق له . . وقد علم منه أنه يوجد لدى الولايات المتحدة الأمريكية استعداد لإقامة محطة لتحويل مياه البحر إلى مياه عذبة باستخدام الطاقة النووية . .

وكنت أعلم أننا فى مصر نحلم بمثل هذا المشروع بعد أن وصلت مواردنا من المياه إلى حدها الأقصى نتيجة للسد العالى . . ولهذا طلبت من صديقى هذا أن يدعو صديقه الخبير الأمريكى لكى نناقش معه مدى جدية هذا العرض .

وفعلا . . اجتمعت بالخبير الأمريكى ، وعلمت منه أنه قد ناقش هذا الموضوع قبل قدومه إلى مصر – مع السلطات المختصة فى بلده – على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقيم فعلا محطتين من هذا النوع فى إسرائيل ، ولا مانع لديها فى إقامة محطة أخرى بمصر . .

وأضاف الخبير الأمريكى بأنه لمس من حكومته ما هو أكثر من ذلك من حيث إمكانية المساهمة فى التمويل إذا كانت هناك استجابة من الحكومة المصرية.

وطلبت من الخبير أن يعد لى مذكرة مكتوبة تضم هذه المناقشة الشفوية وبعد أن أحضرها لى اتصلت بمكتب الرئيس جمال عبد الناصر .. حيث تلقى المكالمة سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات فنقلت إليه ملخصاً بالحوار والمذكرة وطلبت منه أن ينقل تلك الرسالة إلى الرئيس ..

وبعد نصف ساعة طلبنى الرئيس جمال عبد الناصر فى التليفون .. وبعد المجاملات العادية سألنى : خـــير ..

ورويت له القصة من أولها ..

وسألنى الرئيس : هل هذا الخبير شخص مسئول ؟

وقلت له : على قدر معلوماتى .. أعتقد أنه رجل جاد .. وعموماً فالأمر متروك لسيادتكم ..

سكت الرئيس قليلا ، ثم قال : أصل أنت ما تعرفش أن الموضوع ده أهم من كده .. والموضوع له أصل عندى..ومن هذا الأصل أنا عارف أن الأمريكان عندهم استعداد لإقامة هذا المشروع فى مصر .. ولكن ما لا أعرفه هو مدى جديتهم فى هذا العرض .

ثم سكت الرئيس لحظة أو لحظتين . قبل أن يستأنف حديثه مقرراً : على العموم أنا باقترح أنك تسافر إلى أمريكا .. وهناك تناقش الموضوع ، وتقدر تعرف بالضبط مدى جدية هذا العرض .

وحاولت أن أنبه الرئيس إلى أن الموضوع يتعلق باستخدام الطاقة النووية فى تحليه مياه البحر .. وليست لدى معلومات من أى نوع عن الطاقة النووية .. وإنما أخى الدكتور حسن مرعى يعتبر من الخبراء العالميين فى هذا الموضوع .. فإذا كان ولا بد أن يسافر مصرى لمناقشة الأمر مع الأمريكان فليسافر الدكتور حسن إلى هناك بدلا منى .

ولكن الرئيس جمال عبدالناصر قال على الفور : لا .. لا.. أخوك الدكتور حسن رجل فنى .. ولكن هذه مهمة سياسية .. فإذا حللت أنت المشكلة من الناحية السياسية .. يستطيع الدكتور حسن أن يسافر لمناقشة التفاصيل الفنية .. ولكن ما يهمنى الآن وبالدرجة الأولى هو معرفة جدية هذا العرض من الناحية السياسية .

وفكرت لحظة قبل أن أقول للرئيس : حاضر .. ولكن ماذا سيكون عذرى فى السفر ؟ .

قال الرئيس جمال عبد الناصر : أولا تسافر بمفردك .. وثانياً لا تتحدث مع أحد أبداً فى هذا الموضوع ولا تدلى بأية تصريحات عنه .. وثالثاً يجب أن يكون المبرر الذى ستختاره وتعلنه للسفر مقنعاً .. وأخيراً أتمنى لك النجاح فى هذه المهمة العلنية والسرية فى وقت واحد ..

ووضعت سماعة التليفون . .

وذهبت إلى أنور السادات أخبره ..

وبدأت أفكر فى مبرر مقبول لسفرى فجأة إلى الولايات المتحدة ..


مجلة
الابتسامة
الفصل الحادى والعشرون
من واشنطن.
إلى لندن

كنت قد أصبت بنوبة قلبية فى سنة ١٩٦٠

وهكذا سافرت إلى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٦٥ بحجة إجراء فحوص طبية على القلب . . وأرسلت من جانبى فى القاهرة إلى سفيرنا فى أمريكا مصطفى كامل أطلب تحديد مواعيد لإجراء تلك الفحوص . . وفى نفس الوقت أرسلت إليه خطاباً مغلقاً فى الحقيبة الدبلوماسية بحقيقة مهمتى ، وهى التفاوض مع ممثلى شركة جنرال إليكتريك بشأن إقامة محطة لتحويل مياه البحر إلى مياه عذبة عن طريق الطاقة النووية .

ولقد كان السبب فى تكتم الهدف من الرحلة يرجع إلى طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية فى تلك المرحلة .

فى تلك الفترة كانت علاقات مصر مع أمريكا قد بدأت تتدهور إلى أكثر نقطها انخفاضاً ، خصوصاً منذ تولى ليندون جونسون رئاسة أمريكا . . فى ظل رئاسة جونسون قطعت أمريكا معونتها من القمح عن مصر . . وتشددت فى موقفها من الحرب التى تقوم بها مصر فى اليمن . . وبدأت تتوسع فى صفقات الأسلحة التى تمد بها إسرائيل .

ومن ناحية أخرى كان التقارب المصرى مع الاتحاد السوفيتى قد بدأ ينمو ويتطور . . وأحرقت الجماهير المكتبة الأمريكية فى القاهرة واتهمت قوات الإطفاء المصرية من الجانب الأمريكى أنها لم تسارع إلى مكان الحريق . . وعدة حوادث صغيرة أخرى كانت تعبيراً دقيقاً عن مدى التدهور الذى أصاب العلاقات المصرية مع أمريكا .

من هنا جاءت مهمتى إلى أمريكا فى فترة حرجة للغاية - وكان عرض شركة « جنرال إليكتريك » يبدو نشازاً فى جو الشك والتوتر المتبادل ، والمسيطر على العلاقات بين مصر وأمريكا .

ومن هنا أيضاً كان إطار المهمة فنياً فى طبيعته . . ولكن المهمة نفسها كانت سياسية فى جوهرها . . ولم يكن ممكناً أن تجرى هذه المهمة علناً ، وبشكل رسمى إلا بعد أن يطمئن جمال عبد الناصر إلى جدية أمريكا من ناحية ، وبعد أن يكون هناك قرار سياسى أمريكى بمساعدة مصر مالياً من جهة أخرى .

ووصلت إلى أمريكا . .

ومن اليوم التالى بدأت مفاوضاتى مع مندوبى شركة « جنرال إلكتريك » . . وصحبنى مندوب الشركة إلى مقرها الرئيسى ، متصوراً أن الاجتماع الأول . . سيكون قاصراً على واحد أو اثنين من مجلس الإدارة لبحث الموضوع الأساسى وهو : هل هناك تمويل أمريكى للمشروع . . أولا . .

ولكن - بدلا من ذلك - دخلت إلى صالة الاجتماع لكى أجد منضدة طويلة يجلس حولها خمسة عشر شخصاً تقريباً ، وخلفهم خرائط ضخمة ، وأجهزة متنوعة .

وتصورت أن مجلس الإدارة ربما يكون قد انعقد كاملا لإجراء المباحثات .

وبعد تقديم موجز ، قلت إننى أفضل أنا أستمع إلى الموقف من الجانب الأمريكى أولا . .

وبدأ الجانب الأمريكى يتكلم . .

لقد تحدث المتكلم الأول عن انتشار الذرة ، والثانى عن الأسلوب الأوروبى فى تشغيل الطاقة النووية ، والثالث عن أسلوب جنرال إليكتريك مقارناً بأسلوب وستنجهاوس . . والرابع عن الضمانات الألكترونية لمنع الإشعاع الذرى . . والخامس عن عملية تحويل اليورانيوم وأسلوب استخدامه عملياً فى تحلية المياه المالحة .

وفى البداية حاولت أن أفهم شيئاً مما يقال . . فعجزت . .

بعدها حاولت أن أتدخل لتغيير مجرى الحديث . . ولكن معلوماتى فى الزراعة لم تسعفنى بأى شىء له علاقة باليورانيوم والذرة وانشطار الذرة . .

وهمست للجالس على يمينى متسائلا : هل أنت متأكد من أن أعضاء الاجتماع يعرفوننى ؟

ورد على هو : وهل تعتقد يا مستر مرعى أن أحداً فى مجال البحوث الذرية فى العالم كله يمكن أن يجهلك ؟ إننا جميعاً نعتز بكل أبحاثك العلمية فى مؤتمرات الطاقة النووية . . وآخرها البحث الذى قدمته مؤخراً لمؤتمر الطاقة النووية فى أسبانيا ، ولذلك فنحن . . .

وهنا أدركت حقيقة المطب الذى وقعت فيه . .

فلقد خلط الموجودون بينى وبين أخى الدكتور حسن مرعى الذى هو ، كما ذكرت متخصص فى هذا الموضوع وله أبحاث مشهورة فى المؤتمرات الدولية للطاقة النووية ، والتى يتحدث معى الآن عن آخرها .

واضطررت أن أنبههم آسفاً وضاحكاً من المفارقة . . إلى أننى لست عالم الطاقة النووية الذى يتصورونه ، وإنما أنا مزارع بسيط تم انتخابه وكيلا للبرلمان المصرى ولا تتجاوز مهمتى الجانب السياسى والتمويلى فى المشروع الذى يطرحونه ، وليس الجانب الذرى . .

وانفجر العلماء أمامى ضاحكين . . وارتدت المناقشة فعلا إلى موضوع التمويل ..

وقالوا لى فى الاجتماع أنهم لم يقدموا هذا العرض أصلا إلا بعد التشاور مع وزارة الخارجية الأمريكية . . وإن احتمالات مساهمة الحكومة الأمريكية فى التمويل مشجعة جداً جداً من حيث المبدأ . . وطالما إننى جئت فعلا مفوضاً من الرئيس عبد الناصر فإنهم سوف يتلقون معلومات مؤكدة بحجم التمويل خلال ٢٤ ساعة .

وهكذا خرجت من الاجتماع متفائلا بأنه ربما تكون هذه المفاوضات ، بداية تحسن فى العلاقات السياسية المصرية الأمريكية ، أو على الأقل منع المزيد من التدهور . .

وعندما استفسر منى السفير المصرى فى واشنطن عن توقعاتى ، حكيت له نتائج الاجتماع ، فاستبشر منها هو الآخر خيراً ، وقال إن اشتراك أمريكا فى تمويل وإقامة هذه المحطة النووية يمثل تغييراً أساسياً من الدرجة الأولى ولكن يبدو أن السفير أفرط فى حماسه إلى الدرجة التى جعلته لا ينتظر التوصل إلى نتائج محددة فأرسل من جانبه برقية إلى وزارة الخارجية المصرية فى القاهرة يخبرهم فيها بأن السياسة الأمريكية نحو مصر على وشك تحول ضخم ، يتبلور الآن فى عرض من « جنرال إليكتريك » ببناء أول محطة ذرية فى مصر لتحلية مياه البحر . .

الخارجية توقعنى فى مطب :

ولأن وزارة الخارجية فى القاهرة لم تكن لديها معلومات عن الموضوع وعن حقيقة مهمتى فى أمريكا ، فإنهم حولوا برقية السفير إلى مؤسسة الطاقة الذرية المصرية لإبداء ملاحظاتها . ولأن المؤسسة بدورها لم تكن لديها فكرة عن الموضوع من البداية ، فقد أرسلت إلى السفير تقول له إنها لا تستطيع أن تبت فى عرض من « جنرال إليكتريك » إلا بعد مقارنته بعرض من شركة « وستنجهاوس » الأمريكية . وأرسلت وزارة الخارجية بهذا الرد إلى السفير ، الذى أخبرنى لتوه بأمر البرقية .

وشرحت للسفير حقيقة المطب الذى أوقعنى فيه . . فهو لا يعرف أن وزارة الخارجية المصرية نفسها لا تعرف ، وبالتالى فمؤسسة الطاقة الذرية المصرية لا تعرف وإننى أقوم بهذه المهمة بتكليف شخصى من جمال عبد الناصر . . ولو كان السفير قد تشاور معى لجعلته يرسل برقيته التى يريدها . إلى جمال عبد الناصر وليس إلى وزارة الخارجية . .

أما فيما يتعلق بالمباحثات نفسها فقد تقدمت أكثر ، وبلور المسئولون فى جنرال اليكتريك مشروعهم ، وحددوا موقعهم المفضل لإقامة المحطة فى برج العرب (قرب الإسكندرية) حيث يمكن إقامة مزرعة تجريبية مجاورة مساحتها ١٢ ألف فدان .

لم يبق إذن سوى الحصول على رقم محدد لالتزام الحكومة الأمريكية بالمساهمة فى التمويل ، حيث إن تكاليف إنشاء هذا النوع من المحطات ضخمة جداً .

وتحولت الاجتماعات إلى وزارة الخارجية الأمريكية ..

وعرضت الوزارة أى تساهم الحكومة الأمريكية بربع تكاليف الإنشاء . بل إن الرئيس الأمريكي وقتها – ليندن جونسون – صرح بأن هناك مباحثات دائرة مع مصر بشأن إقامة محطة نووية لتحلية مياه البحر .. مقابل محطتين مماثلتين فى إسرائيل ..

ولكن – يبدو أنه – وسط مرحلة التذبذب التى كانت تجتازها العلاقات المصرية الأمريكية وقتها ، أن شيئاً ما قد تغير فجأة ، بحيث إننى فى الاجتماع الثانى سمعت العكس تماماً مما سمعته فى الإجتماع الأول .

لقد ارتبطوا فى الاجتماع الأول بالمساهمة فى التمويل فى حدود ربع التكاليف . ولكنهم فى الاجتماع الثانى أخبرونى بأسفهم لأنهم انتهوا إلى عدم المساهمة فى المشروع أصلا ..

ولم أكن أنا وحدى الذى فوجئت ، ولكن مندوب شركة جنرال اليكتريك هو الآخر فوجىء وتطوع بسؤال من جانبه : هل يعنى هذا أن العرض قد تأجل أو أنه أوقف نهائياً ؟

وجاءه الرد : لقد أوقف نهائياً ..

وهكذا عدت إلى القاهرة بخفى حنين .

وذهبت أقابل الرئيس جمال عبد الناصر لكى أقدم له تقريرى بما حدث .. وبالتطورات الأولى والأخيرة فى الموضوع .. واستمع إلى الرئيس بهدوء شديد ، ولم يفاجئه سحب الأمريكان لعرضهم ، بمثل مالم يفاجئه تقدمهم أصلا بهذا العرض .

وقال لى جمال عبد الناصر : إن الأمريكان لم تكن لديهم جدية من البداية ..

وعندما سألته : لماذا إذن جاء مندوب جنرال اليكتريك إلى القاهرة وهل كان يستطيع بدء التفاوض بغير موافقة سابقة من وزارة الخارجية الأمريكية ؟

رد الرئيس : يجوز أن الأمريكان كانت لديهم النية فى لحظة ما ..
ولكن إحساسى من البداية هو أنه فى لحظة الجد لن يكون هذا العرض جاداً .

(وبالمناسبة ، فإن العرض الأمريكى هذا قد تكرر بصورة أخرى فى عهد الرئيس ريتشارد نيسكون .. وللمرة الثانية لا ينفذ) .

على أى حال ، كانت تلك هى مهمتى السياسية الأولى التى كلفت بها أثناء عملى البرلمانى ..

مهمة إلى إنجلترا :

أما المهمة الثانية فقد جاءت فى أعقابها .. ولكنها فى هذه المرة كانت إلى بريطانيا وليس إلى الولايات المتحدة ..

وقد بدأت المهمة عندما استدعانى أنور السادات كرئيس لمجلس الأمة وطلب منى كوكيل للمجلس ، أن أشكل وفداً برلمانياً لتبادل الزيارة مع وفد من مجلس العموم البريطانى .. وأن هذه المهمة بناء على تكليف من الرئيس جمال عبد الناصر بهدف تحسين العلاقات مع بريطانيا بعد أن وصلت إلى أسوإ مراحلها بسبب حرب اليمن .

وطلب منى أنور السادات الاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر لمعرفة تفاصيل المهمة منه .

وعندما اتصلت به قال لى جمال عبد الناصر إن هدف ذهاب هذا الوفد البرلمانى المصرى المحدود ، برئاستى هو القيام بدور بعثة سلام إلى بريطانيا .. وإن المطلوب منى هو الاتفاق هناك على رد الزيارة بواسطة وفد برلمانى بريطانى يأتى إلى القاهرة ويا ليتنى أتفاوض معهم لكى يضم الوفد أحد الوزراء .. وفى هذه الحالة سوف يكون جمال عبد الناصر مستعداً لمقابلته ، كمحاولة لتحسين العلاقات المصرية البريطانية . .

وبدأت فى تكوين الوفد ، الذى قررت مبدئياً أن يضم ثلاثة نواب من أعضاء مجلس الأمة ، غيرى . .

واخترت فوزى السيد ، ثم بثينة الطويل ..

وبينما أنا أفكر فى الاسم الثالث دخل إلى مكتبى أحمد سعيد مدير محطة إذاعة صوت العرب ، وهى المحطة التى كانت تقوم وقتها بمهمة إثارة الجماهير العربية ضد الاحتلال الأجنبى ، وبالذات ضد الوجود البريطانى فى المنطقة . بل إن أحمد سعيد نفسه كانت له نداءات مشهورة ضد البريطانيين يقول فيها للجماهير العربية : إذبحوهم .. إقتلوهم .. أينما وجدتموهم ..

ولكن الموضوع الذى جاءنى أحمد سعيد بشأنه جعلنى أنسى كل هذا ..

لقد حدثنى أحمد سعيد ، أن صبياً من الأسرة مصاب بشلل الأطفال ويعالج فى لندن .. وإنه لا يستطيع زيارته فى لندن لأن إمكانياته المالية لا تساعده فى ذلك .. وربما كان سفره إلى لندن عضواً فى الوفد يحل له هذه المشكلة ..

وتأثرت للغاية من مشكلة أحمد سعيد .. وارتسمت فى ذهنى على الفور صورة الصبى المشلول وجعلتنى هذه الصورة لا أرى شيئاً آخر غيرها .. فقررت على الفور ضم أحمد سعيد إلى الوفد ..

وأرسلت إلى أنور السادات مشروع قرار تشكيل الوفد لكى يوقع عليه ..

وما هى إلا دقائق قليلة .. إلا ويطلبنى الرئيس السادات إلى مكتبه فوراً من التليفون المباشر بينى وبينه .

وعندما ذهبت إليه بادرنى إلى السؤال مندهشاً : ما هذا الذى فعلته ؟

قلت : ماذا تقصد ؟

سألنى أنور السادات : ما هى المهمة التى ستذهب إلى لندن بشأنها ؟

قلت تحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا ..

سألنى من جديد : وماذا أيضاً ؟

قلت : ومحاولة الإتيان بوزير بريطانى لزيارة القاهرة ..

قال السادات : هذا ما قاله لك جمال عبد الناصر .. وما قلته لك أنا أيضاً ..

قلت : وما زال ذهنى خالياً من أى شىء : نعم .

سكت أنور السادات لحظة ثم قال : وهل وجود أحمد سعيد معك فى الوفد يؤدى إلى تحسين العلاقات مع بريطانيا ؟ ألا تعلم أنه هو نفسه جزء من تدهور العلاقات ؟

قلت : نعم ، نعم .. ولكن لديه فرداً فى الأسرة مصاب بشلل الأطفال ويريد زيارته فى لندن ..

قال أنور السادات : وما دخل مهمتك فى هذا الموضوع .. وما دخلك أنت . . . ؟

سكت قليلا ، وفكرت لحظة ، قبل أن أقول : إننى وعدته .. وأعطيته كلمتى ، ضحك أنور السادات وهو يرد : كلمة إيه يا أستاذ ، ووعد إيه ؟ أنا رأيى أنك تستبعده إذا كنت حريصاً على نجاحك فى هذه المهمة ..

قلت : لكن ياريس ممكن .. ممكن نستفيد منه ..

اندهش أنور السادات وقال : تستفيد منه إزاى ؟ على العموم إسمع أنا قلت لك وجهة نظرى ولا دخل لى بالموضوع .. وإذا تمسكت فسوف أوقع لك مشروع القرار الذى أعددته .. ولكن ، دعنى أذكرك .. سوف تفشل فشلا لا أول له ولا آخر ..

ثم وقع أنور السادات القرار ..

فى اليوم التالى كان على صبرى رئيس الوزراء ، فى حجرته بالمجلس واستدعانى إليه . وعندما ذهبت وجدته يثير معى نفس الموضوع قائلا لى : إن ما فعلته

بشأن أحمد سعيد هو ضرب من الجنون .. والإنجليز سيعيدونكم على نفس الطائرة التى ستصلون عليها ..

قلت له : إن الإنجليز قوم مهذبون .. ولا أعتقد أنهم سيفعلون ذلك ..

قال على صبرى : على العموم ذنبك على جنبك . ؟

وعندما حان موعد السفر ، وصعدت إلى الطائرة فعلا ، ومعى أعضاء الوفد « الدكتور فوزى السيد ، وبثينة الطويل ، وأحمد سعيد .. بدأت لأول مرة أحس بالخطأ الشديد فيما فعلته .. ولكن لأن ما حدث قد حدث ، فقد فوضت أمرى لله .

وفى مطار لندن كان السفير هناك هو حافظ إسماعيل ، ووجدته فى انتظارنا ولكن ما لفت نظرى هو وجود عدد ضخم من سيارات البوليس ..

والمصورين .. التليفزيونيين ، ومراسلى الصحف ..

واستبشرت خيراً بحسن الاستقبال ...

ولكنى ، بمجرد نزولنا من الطائرة : أحاط بنا البوليس من كل جانب . وخلال ثوان كنا فى حجرة الاستقبال ولكنها غير حجرة الاستقبال المألوفة التى أعرفها فى المطار ..

وفى حجرة الاستقبال انتحى بى السفير حافظ إسماعيل جانباً وهمس فى أذنى إن وجود أحمد سعيد معك هو مصيبة كبرى .. وجوده يحول هذا الوفد من وفد دبلوماسى إلى وفد من الغزاة .. وكل هذا البوليس الذى تراه هنا هو بسبب وجود أحمد سعيد معك فى الوفد ..

قلت له مدركاً بعد أن أدركت أكثر وأكثر فداحة الخطأ الذى ارتكبته : إذن ما هو الحـــل ؟

قال حافظ إسماعيل : أنا شخصياً لا أعرف .. ولكن ، من الذى رشحه لك ؟ ..

قلت له ضاحكاً : قصدك من الذى فرضه على ؟ لا أحد .. أنا الذى إخـــترته .

رد حافظ إسماعيل مستسلماً : إذن فننتظر ما ستكتب الصحف غداً ..

وقبل أن نخرج من حجرة الاستقبال ضغط مراسلو الصحف بشدة ، ومصورو التليفوزيون ، من أجل الدخول .. وفعلا دخلوا .. وبدلا من أن تتوجه الأنظار إلى باعتبارى رئيساً للوفد ، إذا بالكاميرات كلها ، والأسئلة كلها تتجه إلى أحمد سعيد ..

كانوا يقولون له : مستر سعيد .. ألم تكتف بإهانة الإنجليز فى كل مكان فجئت توجه إلينا الإهانة فى بلدنا ؟

أو : مستر سعيد .. ما الذى ستستفيده من الدعوة إلى قتل وذبح أبنـــائنا وشبابنـــا . .

... وهكذا . .

وأشرت لأحمد سعيد بألا يرد ولا يفتح فمه .. وفى السيارة من المطار إلى الفندق ، بعد أن خرجنا من المطار بصعوبة قلت : أحمد سعيد : أنت تعرف طبعاً مقدار التضحية التى قمت بها عندما ضممتك إلى الوفد ..

قال : نعم :

قلت إذن الآن ، وطوال مدة وجودنا هنا .. أرجوك لا تفتح فمك بأى كلمة ولا تدل بأى تصريح ، وإذا أحرجك صحفى بسؤال عليك أن تحوله إلى كرئيس للوفـــد . .

أجاب أحمد سعيد : حاضر ...

لقد ركبنا السيارة ، حيث البوليس أمامنا وخلفنا إلى الفندق ..

وفى اليوم التالى صدرت الصحف البريطانية ، ومعظمها يحمل صورة أحمد

سعيد فى الصفحات الأولى .. وتحتها كتبوا « القاتل المصرى يتحدى الإنجليز فى لندن » أو « اطردوا هذا القاتل من أرضنا » ... أو « الوفد المصرى يضم المحرض على قتل الإنجليز » .. وهكذا ..

لقاء عاصف مع وزير الخارجية :

وسألنى حافظ إسماعيل فى الصباح بعد أن تأكد أننى قد قرأت الصحف ماذا ستفعل ؟

وقلت للسفير : أنا متضايق جداً ، ومقدر للموقف .. ولكن ليس بيدى ، شىء أفعله ، فلقد وقعت الكارثة وانتهى الأمر .

وفعلا كانت كلماتى هذه هى تصوير دقيق لحالتى النفسية ، التى كانت قد وصلت إلى ذروتها من الضيق والحيرة ، لقد كنت أترقب بين لحظة وأخرى أن يقوم الإنجليز بترحيلنا على أول طائرة ، وعندما لم يحدث هذا .. لم يعد أمامى سوى المضى فى الترتيبات التى كان حافظ إسماعيل قد أعدها من قبل ، وفى مقدمتها الاجتماع مع مايكل ستيوارت وزير الدولة للشئون الخارجية ، حينئذ فى الحكومة البريطانية .

وسألنى حافظ إسماعيل قبل أن أغادر الفندق : هل ستصحب أحمد سعيد معك ؟

قلت له : نعم إننى سأصحب الوفد ، وأحمد سعيد عضو كالآخرين ..

قال حافظ إسماعيل : ولكننى أنصحك بألا تصحبه معك .. لأن هذا قد يؤدى إلى مضاعفات . . .

قلت له : أشكرك على هذه النصيحة ، ومع ذلك فسوف أصحبه معى ..

رد السفير مستسلماً : على العموم ، أنت لك التصرف الأخير ، ولا علاقة لى بهذا الأمر . .

قلت : وهو كذلك . .

وذهبنا إلى مايكل ستيوارت ، ودخل حافظ إسماعيل أولا ، ثم أنا ، ثم بثينه الطويل ، ثم فوزى السيد ، وأحمد سعيد ..

كان الوزير البريطانى جالساً إلى مكتبه وأنا والسفير أمامه وأحمد سعيد وباقى الأعضاء على مقاعد جانبية .. وبعد أقل قدر من الترحيب ، بدأ الوزير البريطانى حديثه بأن فتح ملفاً كان أمامه ، ثم نظر إلى أحمد سعيد ، وبدأ يقرأ من الملف متطلعاً إلى أحمد سعيد بين كل فقرة وأخرى قائلا : مستر سعيد .. فى يوم كذا قالت إذاعة صوت العرب كذا ضدنا .. وفى يوم كذا قلت أنت كذا وكذا . . .

واستمر الوزير البريطانى على هذا المنوال دقيقتين ، أو ثلاثة .. وبدأت المسألة تتغير تماماً بالنسبة لى . فبالأمس تجاهل كامل لرئيس الوفد ، واليوم تحريض للحكومة ضد الوفد ، وهذا الوزير لم يحاول حتى أن يحيي أعضاء الوفد وهو أيضاً يتجاهل رئيس الوفد ويتصرف مع أحد الأعضاء كما لو كان يجرى معه تحقيقاً .

ووجدت نفسى أخبط بيدى على مكتب الوزير البريطانى بعنف .. فتوقف مايكل ستيوارت عن الكلام والتفت إلى مندهشاً بينما أنا أقول له : إصغ إلى يا مستر ستيوارت .. لقد أتينا إلى لندن .. ويبدو أنك نسيت أننى رئيس للوفد فمن باب اللياقة أن توجه كلامك إلى رئيس الوفد ، وأنا أنبهك إلى ذلك كنقطة نظامية وكان واجبك كوزير للشئون الخارجية أن تراعيها ..

ولكننى كنت منفعلا بشدة فأستأنفت حديثى قائلا : النقطة الأخرى التى نسيتها أنت أيضاً هى أننا لم نأت إلى هنا لكى تحقق أنت معنا ، أو تحقق معنا الحكومة البريطانية . إننا نعرف ما قاله أحمد سعيد وما يقوله أحمد سعيد فى إذاعة صوت العرب ، فليس هناك معنى إذن لأن تقرأ علينا أو عليه من تقارير

استماع المخابرات البريطانية .. أما الأمر الثالث فهو أننا قد جئنا إلى هنا كبعثة للسلام ولكن يبدو أنه بهذا الشكل لن تكون البعثة بعثة سلام .. والأمر الرابع والأخير الذى أشعر به من خلال المناقشة ، هو أننى لن أستطيع التفاهم معك .. ولهذا فإننى أعتبر أن المناقشة قد انتهت ..

ونهضت واقفاً ، ونهض معى أعضاء الوفد ، وأسقط فى يد الوزير البريطانى الذى لم ينطق بحرف ، أما السفير حافظ إسماعيل فقد سار صامتاً إلى جانبى وبمجرد أن أصبحنا فى السيارة قال لى : إسمح لى أن أقول لسيادتك أنك انفعلت أكثر من اللازم وكان يمكن أخذ الأمر بشىء من الهدوء .

ومع أنى كنت منفعلا حقاً ، إلا أننى قلت له : أرجو أن تتركنى أتصرف على مسئوليتى . .

رئيس الوزراء يطلبنى :

لقد ذهبنا إلى الفندق ، منتظرين من وقت لآخر أن تصلنا رسالة الإنجليز بأننا غير مرغوب فينا .. وأعتبرت من جانبى أننا قد فشلنا فى المهمة وبدأت أعد حقائبى للسفر .

ودق التليفون ، وإذا بالمتكلم هو (المرحوم) على أمين .. الذى لم تكن قد مضت شهور قليلة على القبض على شقيقه مصطفى أمين فى مصر .. وكان على أمين يقيم فى لندن ، وكانت تربطنى به صداقة قديمة وثقة كبيرة ، جعلتنى أنسى أنه أصبح مغضوباً عليه من جمال عبد الناصر .. فطلبت منه أن يأتى إلى ..

وكان الذى تردد فى الحضور هو على أمين نفسه ، الذى قال لى : أخشى أن يؤدى حضورى إليك إلى إحراجك ..

قلت له : لا أبداً .. أنا الذى أريد حضورك ..

وعندما جاء فعلا ، بدأ يسألنى عما تكتبه الصحف البريطانية عن الوفد ،

بل وسألنى عما حدث اليوم ، قبل ساعات ، فى مكتب ما يكل ستيوارت وزير الدولة البريطانى .. حيث كان على أمين قد عرف فعلا بالقصة كلها ..

وقال لى على أمين : أنا رأيى ألا تيأس على الإطلاق ، فما فعلته اليوم هو أنجح شىء فعلته وأدهشتنى هذه النتيجة التى خرج بها على أمين فقلت له كيف..

قال لى : هل كنتم ستقابلون رئيس الوزراء هارولد ويلسون ؟

قلت : لا

قال على أمين : إننى أؤكد لك أنكم سوف تقابلون ويلسون ، وسيكون هذا بناء على طلبه هو ، ولن تتأخر هذه المقابلة عن الغد ..

وعجبت من معلومات عل أمين ، فقلت له : إننى مندهش من تأكيداتك هذه وسوف أندهش أكثر إذا تحققت فعلا ..

وقال لى على أمين : أبداً أنا أقول لك ذلك بناء على قراءاتى للصحف وبناء على معرفتى أن الإنجليز كانوا يسعون هم أيضا إلى تحسين العلاقة بينهم وبين مصر .. ولقد كان التعامل معك كرئيس للوفد هو أمر غير طيب من جانبهم ، والآن ستعود الأمور إلى نصابها .. وسوف ترى ..

وللحقيقة فإننى لم أجد نفسى مقتنعا تماما بكلام صديقى على أمين ، رغم أن انفعالى هدأ .. وحالتى النفسية أصبحت أفضل ..

ولكن ، ما هى إلا نصف ساعة أو ساعة ، إلا ووجدت حافظ إسماعيل يطلبنى تليفونياً .

وقال لى السفير المصرى : أنا لا أصدق هذه المفاجأة الغريبة التى وقعت ولكنها مفاجأة صحيحة ..

وسألت حافظ إسماعيل : إيه مفاجأة ؟

قال : لقد اتصل بى مكتب هارولد ويلسون رئيس الوزراء وحددوا موعداً

لك وللوفد لمقابلته ظهر غد ، وطلبوا منى أن أخطرهم إذا كان هذا الموعد مناسباً لك أم لا ..

وسألته : هل تأكدت منهم من أن الدعوة هي لكل أعضاء الوفد ولا تستثنى أحمد سعيد مثلا ؟

قال حافظ إسماعيل : نعم تأكدت .. والدعوة لا تستثنى أحداً ..

وفى اليوم التالى ذهبنا إلى داوننج ستريت فعلا ، وقابلنا هارولد ويلسون فعلا الذى بادرنى قائلا : أهــلا مستر مرعي فى لندن .. وأهلا بك فى مكتبى .. وأول نقطة فى حديثنا اليوم ، هى أننى أوجه حديثى إليك ومعك ..

وضحكت طبعا ، وضحك أعضاء الوفد كله ..

ثم قال ويلسون : أما النقطة الثانية فبعد إذنك سأوجهها إلى مستر أحمد سعيد ، ولكن حديثى معه سوف يكون بسيطا .. ولن يكون من ملفات المخابرات كما فعل معكم مايكل ستيوارت .. ونقطتى هى : لماذا يامستر أحمد لا تضاعف مدة الموسيقى والأغانى فى محطة صوت العرب .. أو .. لماذا لا تجعل الإرسال كله موسيقى وأغانى ؟ إننى أعدك بأنكم إذا فعلتم ذلك ، فلن تكون بيننا وبينكم أية مشكلة أو خصومة ..

وضحكنا جميعا ، ثم قلت لويلسون : إننا سعداء بأن هذه المقابلة تتم أصلا ، ولكن المسألة التى لم تدركوها جيدا ، هو معنى حضور أحمد سعيد عضوا فى الوفد .. لقد فات هــذا على الصحف ، وفات على مستر ستيوارت ، ويبدو أنه كان أيضا خطأ فى التقدير من جانبنا .. إن النقطة الأساسية التى تثار دائما هى أن أحمد سعيد يسبكم ، ويحرض العالم العربى ضدكم ، ولكن ما يفعله هو ليس دعاية شخص وإنما دعاية دولة .. إنه إذن لا يعبر فيما يقوله عن نفسه ، وفى هذا الجزء هو يؤدى مهمة .. ولكن أحمد سعيد من جانبه ربما يبالغ أو يتزيد فى أدائه لهذه المهمة لأنه يؤمن فعلا بأن أفكاره عن بلدكم أفكار غير مكتملة وغير

مشجعة ولقد فكرنا فعلا فى أنه ربما تكون أحسن طريقة لتصبح فكرته أفضل عن بلدكم هى أن يأتى عضوا فى هذا الوفد لكى يجلس مع المسئولين فى حكومتكم ويزور برلمانكم ويتعرف على الوجه الآخر لكم .. ولكن بدلا من هذا المعنى ، فإن الصحف هنا اعتبرت حضور أحمد سعيد ضمن الوفد تحديا للإنجليز فى بلادهم بل وبدأت تهاجم الوفد كله على هذا الأساس .

وهنا رد مستر ويلسون بأنه يأسف لهذا التطور . . وسعيد بسماع هذا التفسير . . ولعل انتهاء هذا القدر الذى حدث من سوء الفهم يكون مدخلا لحل المشاكل القائمة فى العلاقات المصرية البريطانية .

وعندما سألت رئيس الوزراء البريطانى عن تصوره لهذه المشاكل . . أجاب قائلا . . إن المشكلة الكبرى هى فى حملاتكم الإعلامية ضدنا فى العالم العربى . . إن هذا الهجوم الإعلامى المستمر ضدنا يشوه صورتنا تماماً أمام العالم العربى ، وعلى سبيل المثال فنحن أعلنا أننا سوف نسحب قواتنا من جنوب شبه الجزيرة العربية ومن الخليج العربى فى تواريخ محددة . . بل وقمنا بإعلان هذه التواريخ . . ومع ذلك فإن مصر استمرت فى حملاتها الإعلامية ضدنا . . فلماذا إذن تريد مصر إحراجنا أكثر من ذلك . . بالرغم من أننا نستهدف دائماً تحسين العلاقات معكم ؟

وقلت لهارولد ويلسون . . أننا نشترك أيضاً معكم فى الرغبة فى تحسين العلاقات المصرية البريطانية ، والدليل على ذلك هو حضور هذا الوفد نفسه . إذا كنتم تشعرون بأننا لسنا جادين فى ذلك فإننا مستعدون للعودة إلى القاهرة فوراً . . وإذا كان وجود أحمد سعيد ضمن الوفد يمثل تحدياً ضدكم فى بلادكم فإننى مستعد لأن آمره بأن يغادر لندن فوراً . . أما إذا كان هناك شعور حقيقى بالجدية فإننى أتوقع أن تتخذ الحكومة البريطانية من جانبها خطوة فى هذا الاتجاه .

وبدأ اهتمام ويلسون يتزايد عند هذه النقطة فبادر بسؤالى . . ماهى الخطوة التى تقترحها ؟

قلت له . . هناك خطوات كثيرة ممكنة . . هناك مثلا أن تبادر أنت كرئيس للوزراء بزيارة مصر . .

فكر ويلسون قليلا ، ثم قال . . كنت أتمنى أن أفعل ذلك ولكن يبدو أن ارتباطاتى لاتسمح لى بذلك خلال المستقبل القريب .

قلت له . . إذن لماذا لاترسل إلى القاهرة أحد وزرائك . . سوف تكون هذه فرصة أكيدة لكى يبحث هذه الأمور كلها مع الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه . . وهذا كله بشرط ألا يكون الوزير هو مايكل ستيوارت . .

وضحك هارولد ويلسون من مداعبتى الأخيرة ، وفكر قليلا ثم قال . . أنا موافق . .

وعند هذا الحد انتهت المقابلة ، وقبيل انصرافنا سألنى ويلسون من باب المداعبة.. قبل انصرافك أريد أن أتأكد من أننى لم أخطىء معك . . ومن أن كل طلباتك مجابة . .

وقلت له . . بالعكس . . إننى منصرف وأنا سعيد تماماً بما توصلنا إليه .

وبعد انصرافنا كان أكثرنا سعادة هو السفير حافظ إسماعيل . . والذى تأكد سروره بسرعة فى اليوم التالى ، عندما اتصل به مكتب رئيس الوزراء البريطانى للاتفاق على موعد وترتيبات زيارة الوزير البريطانى المقترح إلى القاهرة . .

ومن جانبى أرسلت برقية إلى جمال عبد الناصر بما توصلنا إليه . . وبدأت أستعد لمغادرة لندن . .

لقـــاء مع مجلس العموم :

ولكن قبل أن أحزم حقائبى جاءنى حافظ اسماعيل يخطرنى بأن أربعين نائباً فى مجلس العموم البريطانى يريدون تحديد موعد للاجتماع معى، ومناقشتى فى العلاقات المصرية البريطانية وفى نتائج اجتماعى مع رئيس الوزراء هارولد ويلسون . .

وسألت حافظ إسماعيل عن رأيه فأجابنى بأنه لاينصح بأن يتم هذا اللقاء لأنه سوف

يشوه كل شيء . . خصوصاً وأن نصف هؤلاء الأعضاء تقريباً موالون تماماً لإسرائيل وموقفهم عدائى للغاية من مصر . .

وطلبت من حافظ إسماعيل أن يعطينى فرصة للتفكير . . لأننى فى الواقع أميل دائماً إلى هذه المناقشات البرلمانية بحكم تجربتى أنا نفسى .

فى اليوم التالى نشرت الصحف البريطانية كلها صور مقابلتنا مع ويلسون ، وجاءنى صديقى الكاتب على أمين لكى يهنئنى على نتائج المقابلة . .

وسألت على أمين عن رأيه فى الاستجابة أو عدم الاستجابة لطلب النواب . . البريطانيين الأربعين ، وشرحت له وجهة نظرى ، ووجهة نظر حافظ إسماعيل .

وقال على أمين . . بالعكس ، أنا أتفق معك فى ضرورة الاستجابة لطلبهم ، والاجتماع معهم . .

قلت له . . إن حافظ إسماعيل يخشى أن يشوه عداؤهم لنا كل النتائج التى خرجنا بها من الاجتماع مع ويلسون .

رد على أمين . . لا . . لا . . أننى متأكد من أنك ستنجح معهم ، وأن هذه المناقشة سوف تكون مثمرة وإيجابية ، بشرط أن أعرف أولا أسماءهم .

وناولت على أمين كشفاً بأسماء النواب الأربعين . .

وتأمل على أمين الكشف وتفحص الأسماء واحداً واحداً ، ثم قال فى النهاية إننى أتفق مع حافظ اسماعيل فى أن هذه الأسماء تضم عدداً من أكثر النواب البريطانيين شراسة ضد مصر . . ومع ذلك فإننى أرى أن تجتمع بهم ، وأقترح عليك فقط أن تختار عشرين نائباً آخرين من الذين يمكن أن يكونوا متفهمين للسياسة المصرية وتطلب ضمهم إلى الاجتماع . . فإذا تجاوزت شراسة المعادين لنا حدها المعقول فيكون إلى جانبك على الأقل ثلث النواب الحاضرين . .

واقتنعت بفكرة على أمين . . وبعد انصرافه استدعيت البريجادير الإنجليزى

الذى كان مكلفاً بحراستى ، وكان أساساً رجلا لطيفاً ومتعاطفاً مع مصر وسألته عما إذا كانت لديه فكرة عن الميول السياسية لبعض أعضاء مجلس العموم ، ثم شرحت له فكرتى ورغبتى فى أن أعثر على عشرين اسماً يمكن أن يضافوا إلى هذا الاجتماع المقترح فى مجلس العموم البريطانى .

وقال لى البريجادير البريطانى . . حسناً ، سوف أقترح عليك عشرين اسماً ، وسوف يكون من بينهم خمسة على الأقل يستطيعون الرد على النواب العدائيين ضد مصر . . على أن يكون هذا الأمر سراً بينى وبينك . .

وقلت له . . وهو كذلك . .

بعدها اتصلت بحافظ إسماعيل وطلبت منه أن يبلغ مجلس العموم بموافقتى على حضور الاجتماع المقترح ، وبرغبتى فى أن يضاف إلى الاجتماع كل النواب المتفهمين لمسألة الشرق الأوسط ، وخصوصاً تلك الأسماء التى اقترحها . .

وقال لى حافظ اسماعيل . . حسناً ، ولكن أرجو أن يكون واضحاً أننى لا علاقة لى بهذا الاجتماع . .

وعندما سألته عن السبب أجابنى . . أننى أولا لست متفائلا من تجمع هؤلاء النواب العدائيين ضدنا فى الاجتماع . . وثانياً ليست لدى تعليمات من رئيس الجمهورية أو من وزارة الخارجية فى القاهرة بحضور مثل هذا الاجتماع . . وفكرت قليلا ، ثم قلت له . . والله عندك حق . .

وفى الموعد المحدد ذهبت إلى مجلس العموم بمفردى . . وعندما ذهبت إلى مكان الاجتماع وجلست على المنصة وإلى جانبى نائب بريطانى يتولى تقديمى إلى المجتمعين . . ولم يكن أمامى دوسيه أو ملف أوحتى ورقة واحدة .

وقلت لهم . . إننا جئنا إلى لندن أساساً فى محاولة لتحسين العلاقات المصرية البريطانية . . وأننى فى هذا الاجتماع أريد أن أتناول موضوعين بالذات . . الأول هو قضية التنمية فى مصر ، والثانى هو سياسة مصر فى المنطقة وخارجها . .

وبمجرد أن تناولت القضية الأولى وبدأت أشرح برامج التنمية فى مصر وأهدافنا فى رفع مستوى المعيشة . . إذا بى أفاجأ بنائب يقاطعنى من المقاعد الخلفية قائلا . . إذا كنتم تتكلمون كمصريين عن التنمية بهذا الشكل ، ولديكم آمال فى رفع مستوى المعيشة إلى هذه الدرجة . . فلماذا إذن تحاولون الاعتداء على دولة صغيرة ومسالمة فى المنطقة هى إسرائيل ؟ أليس الأفضل لكم وللمنطقة كلها أن تصححوا مساركم الاقتصادى وترتبوا بيتكم من الداخل وتتفرغوا إلى مشاكلكم داخل مصر . . بدلا من تهديد إسرائيل ؟

وبدأت أرد . . فأنا لم أعتبر بعد أن هذا السؤال عدائى ، لأن منطقنا وحججنا وموقفنا قوى ومقنع فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى ، ولا ينقصنا فقط سوى أن نشرح جذور المشكلة وأسباب الصراع لمن يعنيه الأمر . .

ثم بدأ نائب آخـــر . .

وبمجرد أن قال اسمه ، تذكرت على الفور أنه أكثر الموجودين عداء ضد مصر ولقد تأكد ذلك عندما بادرنى النائب قائلا . . مستر مرعى . . إنك تحدثت عن التنمية فى مصر ، وعن إسرائيل ، وهذا ليس موضوع اجتماعنا . . وكل ماذكرته حتى الآن هو خارج الموضوع . .

وحدثت ضجة فى الاجتماع . . وبدأ بعض الموجودين من المتعاطفين معنا يقولون لزميلهم . . هذا ليس أسلوباً للتعليق على حديث ضيف على مجلس العموم . . . إن المستر مرعى ليس مسئولا أمامك ، وهو لم يحضر إلى هنا لكى نستجوبه ، وواجبك هو أن تستمع أولا إلى الشرح الذى يقدمه . .

ولكن نواباً آخرين انحازوا إلى هذا النائب المعادى . .

واستمرت الضجة . .

وبادرت أنا من جانبى إلى طلب الكلمة ، فقلت للنواب . . إننى مستعد للدخول فى مناقشة أى موضوع . .

ثم نظرت إلى النائب المعادى قائلا . . ما الذى تريد إذن أن نتحدث عنه فى هذا الاجتماع . .

قال هو على الفور . . لماذا تحاربون فى اليمن ؟ تلك هى القضية . .

قلت له . . مبدئياً أريد أن أسألك . . ماهى علاقتك أنت باليمن ؟ إننا دولة عربية ، واليمن دولة عربية . . فما دخل البريطانيين إذن باليمن ؟ هذه نقطة . . أما النقطة الأخرى الأساسية فهى أننا جميعاً نعلم درجة التخلف التى كانت قد وصلت إليها اليمن . . إن ذهابنا إلى هناك لا يمكن تفسيره على ضوء أطماع جغرافية أو اقتصادية ، فاليمن ليست ميزة اقتصادية لمن يذهب إليها . . ولكنناذهبنا إلى هناك لمساعدة شعب عربى شقيق على الخروج من حصار التخلف . . ثم . . إننى أرى أنك تأخذ موضوع اليمن بحساسية غريبة جداً ، إلى الدرجة التى اعتبرت فيها أن هذا الاجتماع نفسه يجب أن يبحث أولا موضوع اليمن . . بينما كنت من جانبى أتوقع أن تسألنى عن العلاقات المصرية البريطانية . . أو تسألنى عن مهمة هذا الوفد الذى جاء برياستى إلى لندن ، أو تسألنى عن السبب فى قدومى إلى هذا الاجتماع بمفردى لكى أتناقش مع ستين نائباً فى مجلس العموم . . لماذا إذن لم يشغلك هذا كله بالرغم من أنه ربما يعنى مجلس العموم البريطانى أكثر جداً مما تعنيه قضية اليمن . .

وهنا قاطعنى النواب جميعاً بتصفيق حاد جداً أحسست معه أن التوتر السابق الذى خلقه هذا النائب قد زال تماماً . . وأن عدداً كبيراً من الأعضاء الستين بدأ يصبح فى الواقع أكثر استعداداً لسماع وجهة النظر المصرية ، والدخول فى مناقشة برلمانية نموذجية تكون هى فى حد ذاتها جزءاً من تحسين العلاقات المصريةالبريطانية .

واستمرت المناقشة ساعتين ونصفاً . .

وعند انتهائها شكرنى الأعضاء جميعاً . . ولا أنسى مطلقاً مشهد خروجهم جميعاً لتوديعى حتى مكان سيارتى . . فقد كانت مشاعرهم ودية للغاية ، وكان سرورى بلاحـــدود . .

انتهت إذن زيارتى لبريطانيا ضمن هذه المهمة البرلمانية الرسمية وحمدت الله على أن الفشل الذى هدد هذه الزيارة فى البداية ، قد تحول فى النهاية إلى نجاح كامل فى حدود الهدفين اللذين قررهما جمال عبد الناصر لمهمتنا كوفد برلمانى .

وكان على أن أقضى يوماً فى روما بعد مغادرتى للندن ، قبل عودتى إلى القاهرة .

وفى روما جاءت الأنباء بأن الرئيس جمال عبد الناصر أعلن رسمياً بأن بريطانيا كانت سترسل وزيراً إلى مصر للمساهمة فى تحسين العلاقات البريطانية المصرية . . ولكن ربما لأن وزير الخارجية البريطانى أصدر فى نفس اليوم تصريحاً معادياً لمصر تماماً . . فإن مصر ترفض حضور هذا الوزير البريطانى . .

وأحسست أن كل مافعلناه كوفد برلمانى قد تبخر فى لحظة .

وعدت إلى القاهرة ، واتجهت فوراً إلى أنور السادات رئيس مجلس الأمة ، لكى أحيطه علماً بما تم فى لندن ، ولكى أستفسر منه أيضاً عن سر هذا التغيير المفاجىء . لقد جال فى خاطرى احتمالات كثيرة ، من بينها مثلا أن تكون هذه المهمة بأكملها هى جزء من مناورة سياسية يديرها جمال عبد الناصر لإحراج بريطانيا أمام الرأى العام العربى . . وجال فى خاطرى العكس . . أن يكون جمال عبد الناصر صادقاً فعلا فى رغبة تحسين العلاقات مع بريطانيا ولكن الإنجليز من جانبهم هم الذين يناورون معه سياسياً ، وبدليل أنه بعد ٤٨ ساعة من اجتماعى بويلسون أصدر وزير خارجيته تصريحه العدائى هذا . .

كنت فعلا أبحث عن تفسير ، ولكن أنور السادات أعطانى فعلا هذا التفسير ، فأكد لى أن المحاولة المصرية لتحسين العلاقات مع بريطانيا كانت محاولة جادة . . وأن السبب المباشر فى انهيار هذه المحاولة هو فعلا تصريحات وزير الخارجية البريطانى.

ولقد كان العداء مع بريطانيا هو فى الواقع جزء من تدهور العلاقات المصرية مع الغرب كله . .

بل إنه حتى من قبل تلك السنة ـــ ١٩٦٥ ـــ كانت قد بدأت ملامح تعثر سياسى ودبلوماسى فى العلاقات المصرية ـــ ليس فقط مع العالم الغربى ولكن أيضاً وأولا مع العالم العربى نفسه .

ولقد جاءت بداية هذا التحول فى الواقع منذ الانفصال بين مصر وسورية وبالذات منذ مؤتمر شتورا بلبنان ، الذى وصل فيه الحصار العربى ضد مصر إلى نقطته القصوى ، مما جعل مصر تهدد وقتها بالانسحاب من الجامعة العربية ، بل وأعلنت ذلك فعلا . . إلى أن تمت تهدئة الموقف لبعض الوقت .

وجاءت بعد ذلك حرب اليمن . . التى أحدثت شرخاً عميقاً فى العلاقات المصرية السعودية ، وبادرت الأردن من جانبها إلى أخذ جانب السعودية وبدأت تحدث فى العالم العربى كله مواجهات عربية بين معسكرين وأحياناً ثلاثة وأربعة معسكرات .

وظل الموقف يتدهور ويتفاقم . . وأصبحت هناك دول « تقدمية » ودول «رجعية» وأعلن الملك فيصل ملك السعودية رحمه الله ـــ أعلن من جانبه أنه إذا كانت مصر تعتبر دولا أخرى فى العالم العربى دولا « رجعية » . . فإن عليها أن تتخلص أولا من الوجود الإسرائيلى على أرضها فى شرم الشيخ . . وأصبح هذا الموضوع بالذات ، وجود قوات الأمم المتحدة بيننا وبين إسرائيل ـــ والملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة وشرم الشيخ ، هو الموضوع الأول .


مجلة الابتسامة
الفصل الثانى والعشرون
جرائم تصفية
الإقطاع إلى الهزيمة
فى يونيو

فى أول مايو سنة ١٩٦٦ وقع حادث قتل بقرية كمشيش بمحافظة المنوفية وذهب ضحيته مواطن واحد ، وسرعان ما أصبح هذا الحادث مؤثراً فى حياة مصر كلها ..

كان الحادث هو مقتل عضو لجنة الاتحاد الاشتراكى بقرية كمشيش . . وهو . . مواطن سبق اعتقاله أكثر من مرة فى عهد الثورة بتهمة انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين ولقد نسب القتل وقتها إلى عائلة الفقى الإقطاعية . . والتى كان القتيل يعبىء القرية ضدها وضد نفوذها . .

وخلال أيام كان أمين شئون الأعضاء بالاتحاد الاشتراكى (محمد عبد الفتاح أبو الفضل) يتقدم بمذكرة ومشروع قانون لتصفية الإقطاع نهائياً فى الريف ، وحرمان العائلات التى طبقت على أفرادها قوانين الإصلاح الزراعى من الملكية الزراعية حرماناً تاماً ونهائياً . .

وخلال أيام أخرى ازدحمت الصحف بالأخبار والتحقيقات والصور التى جعلت حادث كمشيش يتحول إلى قضية كبرى يغلى بسببها الرأى العام . . وعلى الفور أصدر جمال عبد الناصر قراراً بتشكيل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر واشتراك أكثر من أربعين من ممثلى أجهزة الأمن وكبار المسئولين ومن بينهم على صبرى ، وكمال رفعت ، وعباس رضوان ، وكمال الحناوى ، وعبد الحميد غازى ، وعبد المحسن أبو النور ، وصلاح نصر ، وسامى شرف ، وشمس بدران ، ومحمد أحمد صادق ، وغيرهم . .

ومع قيام اللجنة بدأ التمهيد لتصعيد خطير فى الإجراءات الاستثنائية ضد الناس والبلد كلها تحت اسم « تصفية الإقطاع » . .

وفى ٢٣ مايو تقدم أكثر من عشرين عضواً بمجلس الأمة بطلب للمناقشة فى الجوانب السياسية لحادث كمشيش . . وبدأت المناقشة فعلا فى جلسة برئاسة أنور السادات رئيس المجلس . . فتكلم عبد الحميد غازى مطالباً بمصادرة الأرض المهربة والموزعة على الخدم والعمال والأقارب والأصهار وتوزيعها على الشعب . . وتصفية مراكز السلطة والنفوذ التى تحتلها الرجعية ،سواء فى الأجهزة الإدارية ، أو فى التنظيمات السياسية والشعبية . . وتصفية النفوذ العائلى . .

ثم تحدث العضو أحمد يونس فقال إن الذين يدعون بأن ما نشر عن جرائم الإقطاع مبالغ فيه واهمون إذ أنه أقل من الحقيقة بكثير . . فالإقطاع فى محافظة البحيرة كان يشمل الفلاحين . . وبقايا الإقطاع والرجعية فى الشركات والمؤسسات تحتل مراكز قيادية ويجب بالتالى تصفيتهم . . والصحافة المصرية مليئة بأبناء العائلات الإقطاعية وعملاء العهد الماضى وتلاميذ مصطفى أمين ، ووجود مثل هؤلاء فى مراكز التوجيه خطر على المجتمع وعلى الثورة وحقوق الشعب . .

وطالب العضو فكرى الجزار بإعادة النظر فى الجرائم التى ارتكبها الإقطاع منذ سنة ١٩٥٢ على الأقل . . وبإعادة تقييم الإصلاح الزراعى نفسه لأن به مراقبين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى . .

وهنا رد عليه السيد ـ عبد المحسن أبو النور نائب رئيس الوزراء للزراعة واستصلاح الأراضى فقال إن تعرض العضو فكرى الجزار للعاملين فى جهاز الإصلاح الزراعى هو تعرض ظالم لأن جهاز الإصلاح الزراعى هذا ، هو الذى استولى على نحو المليون من الأفدنة من الإقطاعيين . . وهو الذى قام بتوزيع الغالبية العظمى من هذه الأراضى على المحرومين والمعدمين وانتقاهم انتقاء صالحاً ، وهو الذى ساعدهم حتى أصبحوا نواباً فى هذا المجلس . .

ولكن ، من ناحية أخرى ، قال عبد المحسن أبو النور أنه فيما يختص بموضوع توزيع أرض صلاح الفقى وعائلة الفقى (فى كمشيش) فإنه يقرر أنه فى شهر أكتوبر سنة ١٩٦١ وما كنت أحب أن أقول أنه الشهر الأول لتوليتى وزارة الإصلاح

الزراعى . . وصلتنى شكوى من صلاح حسين – القتيل فى حادث كمشيش – عن تصرفات مريبة لعائلة الفقى وقد احلتها فور ورودها للرقابة الإدارية ، وفى اليوم التالى حققتها الرقابة وأرسلتها للنيابة العامة . . وقد تلا ذلك فى نفس الشهر صدور قرار بالحراسة وتلاه الاستيلاء على جميع ممتلكات عائلة الفقى ، ووزعت على الفلاحين ، وأصبحت تلك الأسرة منذ ذلك التاريخ لا تملك سهماً واحداً .

وتصاعدت بعد ذلك المناقشة داخل مجلس الأمة بما جعل حادث كمشيش يتم تصويره ، ليس كحادث فى قرية من القرى . . ولكن كتهديد للنظام السياسى كله وتصوير للاتجاهات المضادة . . واستمر الاتجاه داخل المجلس لإبراز خطورة هذا الحادث من الناحية السياسية . . وقد عبرت عن ذلك كلمات الأعضاء مصطفى كامل مراد وسيد جلال وحافظ بدوى . . وغيرهم . .

وكان أمامى فى هذه الجلسة واحد من حلين : إما أن أتكلم ، فأنساق فى نفس هذا الاتجاه الذى يريد تحويل حادث كمشيش إلى اتجاه سياسى كامل . . وإما ألا أتكلم وفى هذه الحالة يمكن أن يستغل هذا ضدى ضمن الحملة التى أعانى منها منذ خروجى من الوزارة . .

وقررت أن أتكلم . . محاولا الربط بين حادث كمشيش كجزء من السياسة الداخلية . . وبين السياسة الخارجية ككل . . فقلت إننا وقد عاصرنا الثورة طيلة هذه السنين الطويلة ، وقد تعلمنا شيئاً هاماً يجب أن نوضحه هنا توضيحاً كاملا . . هو الربط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية .

ثم بدأت أحاول لفت نظر الأعضاء إلى التطورات الأساسية التى تجرى فى الظروف الخارجية التى نواجهها . . فتحدثت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، ثم خطورة التحولات التى تجرى فى محطة ديمونة بإسرائيل لصناعة القنبلة الذرية . . ثم انتقلت إلى الحديث عن الصفقة التى أعلنت عنها الولايات المتحدة قبل ثلاثة يام فقط . . والتى تحصل إسرائيل بمقتضاها على ٢٠٠ دبابة وثمانين طائرة . . وهى الصفقة الثالثة خلال فترة قصيرة . . وكل هذا بينما نحن

نعبر باستمرار عن نوايانا الحسنة تجاه أمريكا . . فلا تقابل هى هذه النوايا الحسنة إلا بقيامها بتسليح إسرائيل من وقت لآخر . .

وهنا قاطعنى العضو فكرى الجزار قائلا : وما علاقة هذا بحادث كمشيش ؟

وقلت له : إننى أنظر إلى حادث كمشيش نظرة أوسع وأعمق مما مما يراه هو . . فتحرك الإقطاع إنما هو حدث كبير يتطلب منا اليقظة والتكتل جميعاً فى الاتحاد الاشتراكى وأن ندين بمبدأ واحد لكن يلزمنا ونحن نناقش مسألة تتعلق بالسياسة الداخلية أن نربط بينها وبين الرجعية والاستعمار فلا يجوز الفصل بين السياسة الداخلية والأحداث الخارجية .

ولقد تصادف أن تحدث بعدى فى الجلسة الزميل حسن عباس زكى فلفت الأنظار إلى السياسة الخارجية أيضاً بعلاقتها بالموقف الاقتصادى الداخلى . . وعلاقة هذا فى النهاية بحادث كمشيش .

كانت المسألة هى أننا إذا كنا لا نستطيع أن نعارض الاتجاه السائد بتضخيم حادث كمشيش . . إذن على الأقل نوجه الاهتمام إلى الموضوعات الأخرى الحقيقية كإسرائيل والإنتاج القومى وهكذا . .

ولكن هذا لم يتم ، وبدلا من ذلك تركز الانتباه على الإقطاع وخطر الإقطاع . . ولقد جاءت أحداث السنة التالية مباشرة ـ ١٩٦٧ ـ لكى تثبت صحة توقعى . . وإن الخطر الرئيسى على مصر لم يكن من إقطاع يتربص بها فى الريف . . ولكن من عدو خارجى ظل يستعد ويستعد إلى أن انقض علينا فى حرب يونيو . .

حرب الإشاعات تحاصرنى :

ولقد بدأت الإجراءات الاستثنائية تتصاعد وتتصاعد وقتها ، إلى درجة أن قرارات الفصل والإبعاد والحراسة والاعتقال سرعان ما بدأت تتوالى من لجنة تصفية الإقطاع ولجانها الفرعية . . وبدأ أمن الناس فى الريف على أنفسهم وأرواحهم وممتلكاتهم يختل لأول مرة . . وبدأ استقرار الملكية الزراعية يهتز بعنف نتيجة

الاستيلاء على الأراضى والمنازل والقصور . . بحجة أن هذه الإجراءات كلها موجهة ضد الإقطاع . .

ومع الجو المحموم الذى بدأ يسيطر على البلد كلها نتيجة لهذه القرارات التى تصدرها لجان تصفية الإقطاع .. أطلقت يد المباحث العسكرية والمباحث العامة والمخابرات فى تعقب الناس وملاحقتهم .. مما ملأ البلد كلها بسلسلة لا نهاية لها من الإشاعات ..

ولم يسلم الكثيرون من تلك الإشاعات . . بما فيهم أنا شخصياً . .

ولقد كانت إثارة الأقاويل عنى فى تلك المناسبة ، هو عملية مفهومة فى جزء منها وغير مفهومة فى الجزء الآخر . فمن حيث إنها استمرار للخط القديم الذى يستهدف تشويه سمعتى بأى صورة . . يصبح هذا مفهوماً . . خصوصاً بعد أن خرجت من عزلتى السياسية وأصبحت عودة ثقة جمال عبد الناصر فى أمراً مزعجاً لكثيرين خصوصاً للذين تولوا مسئولية قطاع الزراعة من بعدى . .

أما الجزء غير المفهوم فهو . . ما هى علاقتى أنا بالإقطاع وبتصفية الإقطـــاع ؟ إننى فخور بالدور الذى لعبته والمسئولية التى تحملتها فى تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الأول فى سنة ١٩٥٢ ، والقانون الثانى ١٩٦١ .

بل إننى فى الواقع ما زلت أذكر الظروف التى صدر فيها قانون سنة ١٩٦١ ، (وهو الذى أعاد تخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية من ٢٠٠ إلى ١٠٠ فدان) .

ووقتها فى تلك الفترة من يوليو سنة ١٩٦١ ، استدعتنى رئاسة الجمهورية تليفونياً إلى القاهرة عن طريق عبد المحسن أبو النور ، الذى كان ما يزال وقتها محافظاً لبنى سويف .

وعدت إلى القاهرة لكى يقابلنى على صبرى ويبلغنى تكليف الرئيس جمال عبد الناصر بأن أعد فوراً مشروع قانون جديد لتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان . . وأن هذا الأمر سرى جداً .

وخرجت من مكتب على صبرى لكى أعقد اجتماعاً طارئاً مع المستشارين القانونيين بوزارة الزراعة . . بحيث انتهى إعداد مشروع القانون خلال ساعات ، وحملت منه نسختين على الآلة الكاتبة ، نسخة سلمتها إلى مكتب الرئيس جمال عبد الناصر ونسخة أخرى احتفظت بها فى حقيبتى .

وعدت إلى المنزل وأنا فى غاية الإرهاق ، لكى أجد حماى حسن بك مرعى فى زيارتنا . . وبمجرد دخولى سألنى : ما هى الأخبار ؟

وقلت له : لا شىء جديد . .

قال حماى : إن هناك إشاعة بأن الحد الأعلى للملكية الزراعية سينخفض . .

وقلت له : إننى لم أسمع بذلك . .

أعاد حماى السؤال من جديد : هل أنت متأكد . . ؟

وقلت له : نعم . . لا شىء من هذا . .

وتناولنا الطعام ، ودخلت إلى الحمام لكى آخذ دشاً يزيل عنى إرهاق اليوم كله . .

وبينما أنا أستحم ، سمعت دقات على باب الحمام ، وإذا به حماى يريد منى الخروج .

وخرجت لكى أجده يستمع إلى نشرة الأخبار بإذاعة القاهرة ، ويقول لى : لقد أذيع الآن قانون جديد بتخفيض الملكية من ٢٠٠ إلى ١٠٠ فدان فما رأيك ؟

قلت له : إننى أسمع هذا الخبر لأول مرة . .

وبالطبع لم يصدق حماى ذلك أبداً ، وتصور إننى غير واثق فيه . . ولم يكن هذا صحيحاً بالطبع . . ولكن المسألة بالنسبة لى كانت اقتناعاً بمبدأ ومحافظة على أمانة . . وعلمى المسبق بأن أول من سيطبق عليه القانون هو حماى نفسه ، الذى تم الاستيلاء على ٣٩ فدانا من أملاكه تنفيذاً لهذا القانون الذى وضعته بتخفيض الملكية !

أقول إن الحرب الخفية التى بدأت ضدى بمناسبة عمل لجنة تصفية الإقطاع نسيت هذا كله . . وبدأت تتناولنى أنا شخصياً ، وربما كانت هذه فى الواقع فرصتهم الكبيرة والأخيرة ضدى . . لأنه إذا تبين أن الرجل الذى نفذ أول . . تحديد للملكية الزراعية فى مصر ، ونفذ أيضاً التحديد الثانى . . لو تبين أن هذا الرجل استغل خبرته ودرايته فى تهريب أرض يملكها أو تملكها أسرته واستثناها من تنفيذ حكم القانون . . فإن هذا سوف يكون بلا شك خبراً مثيراً يذبحه سياسياً وبطريقة نهائية . .

وتكونت لجان فرعية من اللجنة العليا لتصفية الإقطاع على مستوى المحافظات وكانت أنشط هذه اللجان هي فى محافظات الشرقية والمنوفية والقليوبية . . التى تتناثر فيها ملكيات أسرتنا الزراعية . .

وطلبت اللجان منى ومن أفراد أسرتى – الأوراق التى تثبت ملكياتها الزراعية وتاريخها وتسلسل انتقالها . .

وأعددت الأوراق وسلمتها . .

ولم تجد اللجان شيئاً خارجاً عن القانون ، سواء قانون الإصلاح الزراعى الأول أو الثانى . .

وجاءت لجان جديدة بدلا منها . . وعادت تطلب نفس الأوراق . .

وعندما سلمناها نسخة جديدة من المستندات ، وذهبت إلى القرى التى تقع فيها ممتلكاتنا وبدأت تتأكد من تلك البيانات . وعندما تأكدت من كل شىء وبدا أن الموضوع قد هدأ ، شكلت لجان جديدة وعادت تطلب نفس المستندات القديمة ! !

وبرغم التأفف من هذا الإصرار الغريب ، والملاحقة التى تنم عن سوء النية . . إلا أن أفراد الأسرة جميعاً بدأوا يتفرغون لإعداد صور جديدة من المستندات لتسليم نسخة منها والاحتفاظ بنسخ أخرى لعل لجاناً جديدة تطلبها . .

وذهبت اللجان الجديدة إلى كل المستأجرين فى الأراضى التى نملكها وسألتهم واحداً واحداً .. واكتشفت اللجان أن تلك الأراضى قد آلت إلينا جميعاً بالميراث وأننا لم نشتر قيراطاً واحداً من الأراضى منذ قبل الثورة . واكتشفت أيضاً أن كل مستأجر فى تلك الأرض .. موجود فيها نقلا عن أبيه ثم عن جده ، وأنهم جميعاً بدأوا يتأففون من هذا الذى يحدث كما لو كانوا هم فعلا ملاك الأرض إن أحدا منهم لم يذمنا ولم يشك منا ، ولم يذكر واقعة واحدة ضدنا .. وبالعكس .. لقد أشادوا جميعاً بالروابط بيننا وبينهم .. وقالوا جميعاً أنهم لا يتعاملون مع أسرة مرعى على أساس .. مستأجرين وملاك .. بل على أساس أن أسرة مرعى هم آباؤهم وإخوتهم وأبناؤهم .. وأنهم كانوا يعتبروننا دائماً ملجأهم فى الملمات وغوثهم وقت الحاجة . .

ولكن هذا كله لم يكف لإيقــاف التشهير عند حده . . بل يبدو أنه كلما جاءت الحقائق لصالحنا . . ازداد الإصرار على الاستمرار فى التشهير . .

وكان أحد ملامح هذا التشهير هو إشاعة الاحساس بأن اللجان تلاحق شيئاً ما — غير قانونى — فى تصرفاتنا وقد كان التعبير عن هذا الاتجاه واضحاً فى نوع الثرثرة التى يقوم بها مندوبو اللجان عندما يذهبون إلى قريتنا . .

ثم جاء يوم وجدت فيه أحد المستأجرين يطلبنى تليفونياً من قرية « العزيزية » وهو يكاد يبكى تأثراً من المشهد الذى رآه . .

كان المشهد هو تجمع « الصيارفة » . . ومندوبى اللجان فى إحدى المقاهى . بالعزيزية . . وأثناء جلوسهم بدأوا ينظرون إلى الأوراق التى بأيديهم وينادون بعضهم . . بصوت عال قائلين : عندك يا سيدى الست فلانة عندها كام فدان ؟ والست فلانة ورثت كام ؟ والست فلانة مرات فلان أرضها فين ؟ وهكذا . .

ولأن ذكر أسماء الحريم مجردة يعتبر فى التقاليد الريفية عيباً لا يجوز . . فقد ثار الأهالى بعنف ضد هؤلاء المندوبين الجالسين على المقهى . . وقالوا لهم : إلى هنا وقد بدأ العيب . . أكبر عيب . . إذا لم تكن لديكم مكاتب تزاولون فيها . . أعمالكم فلا تنادون أسماء حريمنا هنا على المقهى . .

ورد عليهم أحد المندوبين مصححاً : ولكن هؤلاء ليسوا حريمكم . . هؤلاء حريم عائلة مرعى . .

وهاج عليهم الفلاحون قائلين ، إن حريم عائلة مرعى هم حريمنا . . وما يسىء إليهن يسىء إلينا . . وما تفعلونه هنا هو أكبر عيب . .

وكان الرجل—صديق الأسرة الذى نقل إلىهذا المشهد عبر التليفون — متأثراً بشدة ، وانتقل إلى تأثره بطريقة جعلتنى — للمرة الثانية فى حياتى — ألعن اليوم الذى دخلت فيه ميدان السياسة . .

وتذكرت على الفور المقابلة التى تمت بينى وبين المشير عبد الحكيم عامر قبل أيام بمناسبة عقد قران إبنة أحد المعــارف المشتركين ، ليلتها وجدت المشير يضحك بشدة ، عندما صافحته . . ثم قال لى : يا سيد . . نحن وراءك . .

فقلت له : بأى مناسبة يا سيادة المشير ؟
قال عبد الحكيم عامر : بمناسبة اللجنة العليا لتصفية الإقطاع . .
قلت له : ولكن هل أنتم ورائى بالحق . . أم بالباطل ؟
ضحك المشير وهو يقول : بالحق طبعاً . .
قلت له : إن كل ما أرجوه بعد أن تسمعوا أى شىء ، هو ألا يبت فيه فى غيبتى .ولكن أعطونى فرصة إبداء وجهة نظرى . . لأنك شخصياً تعرف أن أسرتنا كلها بريئة من كل هذه الاشاعات التى تنطلق ضدى . .
ولم يحدث من جانب أى فرد فى أسرتى استغلال للنفوذ أو تهرب من قوانين الملكية أو نقل للملكية بل لم يحدث منذ قيام الثورة أن اشترينا أى قطعة أرض . . أو سهماً واحداً فى شركة . .
وضحك المشير من جديد وهو يقول : لا . . إن شاء الله خير . .
ولكن ها هم جيراننا وأصدقاؤنا فى القرية يحدثوننا تليفونيا بغير ذلك ، فإذا كانت العملية بقصد التأكد فقد تأكدت لجنة بعد لجنة بعد لجنة من سلامة كل تصرفاتنا من الناحية القانونية ، وبالتالى آن لكل هذا أن ينتهى أما إذا كانت العملية بقصد التشهير فإنها تكون قد تجاوزت حدود المعقول ، ومن ثم فهى بهذا الشكل لن تنتهى . .

مع السادات عند على صبرى :

لهذا فإننى عقب المكالمة التليفونية التى تلقيتها من العزيزية وجدت الدماء تغلى فى رأسى ، وبدأت أحس فعلا بالغثيان من كل هذا الذى يحدث ، وبلغ منى ، الانفعال أقصاه ونزلت على الفور متجهاً إلى مكتب السيد أنور السادات بمجلس الأمة وعندما لم أجده هناك ذهبت إليه فى مكتبه بالاتحاد الاشتراكى حيث كان وقتها رئيساً للجنة السياسية .
ورويت للسادات كل ما جرى . . وقلت له إننى لم ألجأ إليك إلا لاقتناعى بأنه بمجرد مراجعة المستندات والتأكد من كل شىء فإن الأمر سيتوقف عند هذا

الحد ، ولكن الأمر لم يتوقف وبدلا من ذلك تحولت المسألة إلى مجرد تشهير وإساءة إلى السيدات على مقاهى القرية . .

والحقيقة فإن السادات انفعل بشدة مما رويته له . . لأنه هو نفسه يدرك جيداً معنى التقاليد الريفية ، فضلا عن أنه يدرك جيداً الحق من الباطل . .

وقال لى أنور السادات : معك حق . . هذا عيب . . وهذا لا يجوز . .وأنا كرجل ريفى أرفض تماماً هذا النوع من التشهير وأعتبره إهانة غير مقبولة . . قم بنا .

وعندما نهض السادات من كرسيه سألته : إلى أين . . ؟

قال : إلى على صبرى . . فهو العضو البارز فى اللجنة العليا لتصفية الإقطاع . .

وانتقلنا إلى مكتب على صبرى فى نفس مبنى الاتحاد الاشتراكى . . وتركنى السادات أروى أولا ما حدث . . ثم بدأ هو يتكلم مع على صبرى بانفعال شديد .

قال السادات : هذا لا يجوز يا على . . لا يجوز أبداً أبداً . . إن هؤلاء السيدات اللاتى يساء إليهن بهذه الصورة تربطهن ببعضهن صلة قرابة . . وكان يجب أن تعرف أنت أولا من هن ، ومعنى الإساءة إليهن . .

لم ينطق على صبرى . .

ولكن السادات استمر فى غضبه وانفعاله قائلا : فلتعلم يا على إنكم إذا لم توقفوا مثل هذه الأمور عند حدها فإننى من جانبى لن أسكت . . إذا كنتم تريدون مراجعة ملكية أو مستندات حيازة فتستطيعون طلبها بالطريق الرسمى . . إما أن تمتد العملية إلى التشهير فهذا لا يجوز ، ليس فقط بالنسبة لسيد مرعى . . ولكن أيضاً بالنسبة لأى مواطن . .

ومرة أخرى لم ينطق على صبرى . .

وكنت من جانبى ، بعد أن وصلت الأمور إلى هذه الدرجة ، قد بلغ منى الغثيان مبلغه ، فقلت لعلى صبرى : إذا كانت الأمور قد وصلت إلى هذه الدرجة . . فالله يغنينى عن الأرض : أو المنصب أو أى شىء . . وسأذهب بنفسى إلى القرية وأضرب أى شخص يتطاول بلسانه ، وليحدث ما يحدث . .

وانتهت المقابلة عند هذا الحد بعد أن نطق على صبرى بثلاث كلمات جرداء لا أكثر هى : بس هدىء نفسك . . ! !

وفى الحقيقة عدت إلى منزلى هادئاً بعض الشيء بسبب موقف الرجولة من أنور السادات ولكن فيما عدا هذا كنت أشعر « بقرف » شديد من كل هذا الذى يحدث فإذا كنت أنا بعد كل ما أسهمت به فى مجال الخدمة العامة وفى مجال الإصلاح الزراعى بالذات . . وبعد أن أصبحت واحداً من الذين يعتمد عليهم جهاز الحكم نفسه . . إذا كنت أنا أعانى من كل هذا . . فما بال المواطن العادى الذى يواجه الإبعاد والمصادرة والاعتقال مجرداً من أى حماية وعاجزاً عن إسماع صوته لأى أحد ؟ وما بال المواطن العادى الذى يفاجأ بالاستيلاء على منزله — وليس أرضه فقط — ويجد نفسه فى لحظة واحدة مجرداً من كل شيء يملكه ، ومطارداً من المباحث وأبناءه أو إخوته مفصولين من وظائفهم ، وهو شخصياً محال إلى المعاش إذا كان موظفاً ، وأقرباءه ممنوعين من السفر ؟

والأسوأ من ذلك أن الحملة تبدأ ، والتشهير يستمر ، وعندما يتضح للجميع أن كل هذا كان ظلماً وضغائن شخصية . . فإن الإنسان لا يتلقى كلمة شكر واحدة تزيل من نفسه ولو جزءاً من الإساءات التى لحقت به . . وكأنما الذى جرى هو شيء طبيعى . . والمكافأة هى مجرد التراجع والاعتراف الصامت بالحقيقة .

وللحقيقة فإن رواسب هذه التجربة ظلت عالقة بنفسى لفترة طويلة بعدها ، ولم يفاتحنى أحد فى هذا الموضوع سوى الرئيس جمال عبد الناصر نفسه ، وكان ذلك بعد شهور قليلة من النكسة ، وبعد أن كلفنى الرئيس بتولى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى من جديد ..

يومها كانت النكسة هى التى وضعت النهاية الأخيرة لأعمال لجان تصفية الإقطاع ، وكان عبد الحكيم عامر قد انتحر ، وبدأت تتكشف المظالم الضخمة التى تعرض لها المواطنون من جراء لجان تصفية الإقطاع ..

وقال لى الرئيس جمال عبد الناصر : لقد سمعت أنك تعرضت « لشوشرة » كبيرة أثناء لجنة تصفية الإقطاع ...

قلت لجمال عبد الناصر : إن ما يحز فى نفسى حقيقة – يا سيادة الرئيس – هو أن أتعرض لهذه « الشوشرة » بعد كل تلك السنوات التى قضيتها فى الخدمة العامة وبعد أن ظللت سنوات طويلة جندياً مخلصاً للثورة نفسها .

قال جمال عبد الناصر : على أى حال لست وحدك الذى عانيت من ذلك لقد أخطأنا فى أشياء كثيرة وكانت لجنة الإقطاع واحدة منها ..

قلت للرئيس : ولكن لماذا ياسيادة الرئيس يقول لى عبد الحكيم عامر – – رحمه الله بالحرف « إننا وراءك » .. بغير أى شىء شخصى بينى وبينه ؟

قال جمال عبد الناصر : عبد الحكيم نفسه كان طيب القلب جداً .. ولكن عيبه فى الشلل التى كانت تحيط به وتؤثر عليه ..

قلت له : إننى – بمعنى من المعانى – كنت أحتاج إلى ذلك الفحص الشامل من لجنة تصفية الإقطاع لمعرفة الشك من اليقين .. ولقطع دابر الإشاعات والألسنة ضدى للمرة الأخيرة .. ولكن ما يعز على هو كمية التشهير الذى صاحب تلك العملية .

قال الرئيس : معك حق .. هذه العملية ما كان يجب أن تصل إلى هذه الدرجة . . .

ولكن العملية كانت فى الواقع قد وصلت إلى أبشع من هذه الدرجة . فعندما أتيحت لى الفرصة بعد ذلك للاطـــلاع على المحاضر السرية لاجتماعات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع إكتشفت أن ما كان يحدث كان أبشع كثيراً جداً مما أتيح لى أن أعرفه فى وقتها ..

مفاجآت المحاضر السرية :

ومن المفارقات المدهشة التى اكتشفتها – من خلال تلك المحاضر – أن عبد عبد الحكيم عامر نفسه كان يمثل العنصر المعتدل فى مناقشات تلك اللجنة وإلى حد ما ، كمال رفعت وشمس بدران .. أما المتشددون والمتطرفون فى المعاملة غير الإنسانية للمواطنين وقتها فكانوا على صبرى وشعراوى جمعة وكمال الحناوى

وعبد الفتاح أبو الفضل وصلاح نصر وعبد المحسن أبو النور وحمدى عبيد وسامى شرف .

وقد وصل التطرف إلى درجة أن طالب على صبرى فى اجتماعات اللجنة بتخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية إلى خمسة وعشرين فداناً .. وأيده فى ذلك عبد المحسن أبو النور ولكن عبد الحكيم عامر اعترض على هذا الاتجاه مبرراً ذلك بأنه « لا يجب أن نخرج عن الميثاق بأى شكل وإلا اهتزت الثقة فى الحكم إلى الأبد » . .

ووصل الأمر إلى حد أن أحد أعضاء اللجنة العليا لتصفية الإقطاع — وهو السيد أحمد كامل ، شكا إلى المشير عبد الحكيم عامر فى اللجنة من أن « طريقة التنفيذ تأخذ طابعاً إنسانياً أكثر من اللازم .. ولابد من مزيد من العنف و « البهدلة » للملاك .. ومن أنه اضطر أن يودع أحد الملاك — بعد إبعاده عن القرية ومصادرة أرضه — قائلا له : مع السلامة ... »

وعندما سأله المشير : ولماذا قلت له « مع السلامة » ؟

ورد أحمد كامل : لأن التعليمات تقضى بأن يكون الإبعاد دون عنف .. ونريد أن ننفذ بالطريقة التى نراها ..

وهنا يقول عبد الحكيم عامر : نفذ .. ولكن بغير بهدلة للناس .. ! !

وفى اجتماع آخر يطالب السيد عبد الحميد غازى — عضو اللجنة — بأن تشمل قرارات الابعاد والاستيلاء والمصادرة كل ممتلكات الأسرة — وليست الأرض فقط — .. وتشمل أيضاً الأولاد البالغين والقصر .. وليس الأب أو الأم فقط لأن هؤلاء هم « أعداء بالطبيعة » للثورة نفسها ..

ويطالب حمدى عبيد — وزير الإدارة المحلية وعضو اللجنة — بالنسبة إلى ملاك الأرض بأنه « « إذا سرنا فى عملنا الثورى فسوف ينكمشون ، خصوصاً إذا جردوا من سلاحهم الأساسى الذى يعتمدون عليه .. لأنهم إذا علموا أنهم مهددون فى لقمة العيش سوف يلتزمون الصمت ويتعلمون كيف يكتسبون عيشهم » .

ويطلب على صبرى استخدام العنف مع الملاك على حساب العدالة لأنه « لا بد من إشعار الناس أننا فى ثورة جديدة فى الريف » .. ويؤيده فى هذا الاتجاه شعراوى جمعه وحمدى عبيد « لأن هذه الفرصة مناسبة للقيام بتصفية » .

ولكن كمال رفعت يرد بأنه « ليس معنى الاجراء الثورى أن يتسم بالعنف » ثم يرد عبد الحكيم عامر نفسه بأن « الثورية ليس معناها عدم العدالة » .

على أنه فى الصورة الإجمالية فإن لجان تصفية الإقطاع كانت تتخذ قرارات إبعاد الناس وفرض الحراسة عليهم واعتقالهم ومصادرة أملاكهم بمنتهى السهولة والظلم وعدم المسئولية .. بحيث إن أعمال اللجنة قد خلقت فى الواقع جواً من الإرهاب شمل البلد كلها وجرد الناس من أى إحساس بالأمن على أنفسهم أو أرزاقهم أو أملاكهم وجعلهم يتشردون لمجرد أن مزاج « اللجنة » قد شاء ذلك .. لمجرد أن إنساناً ما هو « مالك » معناها أنه يتساوى مع إبليس الذى تجب مطاردته وإبادته وتصفيته .

وجاءت الهزيمة :

ومن ناحية أخرى كان الموقف العام فى مصر هو أيضاً مثيراً لعدم الإرتياح .. فلقد بدأ الموقف الإقتصادى فى التدهور .. وبدأت قبضة المخابرات العامة وأجهزة الأمن تشتد ، والكبت السياسى يتزايد ، وبروز مراكز القوى يتضح وثراء بعض القيادات بطريق غير مشروع يتضخم وضغوط حرب اليمن على الميزانية المالية ترتفع . .

وكان جمال عبد الناصر يتميز فى الواقع بحساسية شديدة ، بل وكان لماحاً تماماً ، لتلك المظاهر المتزايدة من السخط الداخلى ..

وفى وسط هذا الجو جاءت أنباء الحشود العسكرية الإسرائيلية ضد سورية فى مايو سنة ١٩٦٧ ، وهى الأنباء التى تبين فيما بعد أنها لم تكن صحيحة .

وبدأ رد فعل جمال عبد الناصر على النحو المعروف .. فقد أعلنت التعبئة العامة .. وتحركت قوات الجيش علناً إلى سيناء .. وطلبت مصر من قوات الأمم

المتحدة الإنسحاب .. وعلن جمال عبد الناصر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية .. ثم عقد مؤتمره الصحفى المشهور – الذى أعلن فيه أنه إذا أرادت إسرائيل أن تهجم علينا فرحباً بهذا ..

وكنا نحن نتابع هذا كله فى الصحف ، بشعور من الرضا عن النفس ، ومن الثقة المفرطة بقدرتنا العسكرية ، ويضعف إمكانيات العدو .. بل إن البعض كان واثقاً أصلا أن الأمر لن يصل إلى حد المواجهة المسلحة – وإنما المواجهة السياسية هى التى ستحسم الأمر كله .

وجاءت حرب يونيو ..

وعندما أذيع البيان الأول كنت فى مكتبى ببنك مصر .. وفتحنا أجهزة الراديو لكى نستمع إلى البيان بعد البيان .. فالبيانات كلها تتحدث عن انتصار بعد انتصار ، وتتحدث عن أرقام ضخمة من الطائرات أسقطناها .. والناس فى الشوارع تتجمع بجوار أجهزة الراديو يهنئون بعضهم البعض .. وفى أعقاب كل بيان عسكرى يصفق الناس ويهتفون وتزدحم شوارع وسط المدينة بحماس لم يكن له مثيل ..

وفى اليوم التالى للحرب إستمرت البلاغات ولكنها بدأت تتناقص ، ولهجتها من التأكد بدأت تخف وتتراجع ، وبدأنا نستمع فى الإذاعات الأجنبية إلى لهجة أخرى وبيانات .. صادرة عن الجانب الإسرائيلى . ولقد كانت ثقتنا فى البيانات العسكرية المذاعة فى راديو القاهرة كاملة إلى الدرجة التى رفضنا فيها فى البداية أن نصدق أى شئ يختلف عنها . ولكن ، شيئاً فشيئاً بدأ الشك يتسرب ، والحقيقة تتضح .

وكانت الحقيقة مفجعة إلى أقصى درجة . إنها الحقيقة المرة من التراجع والإنسحاب والهزيمة . . .

ولم أجد أحداً يمكن أن ينيرنى فى هذه الظروف الحالكة سوى صديقى محمد حسنين هيكل .. فذهبت إليه فى مكتبه بجريدة « الأهرام » أسأله عن الحجم الحقيقى للكارثة .

وقلت لهيكل .. إن فقداننا لصحراء سيناء بأكملها – وإنسحاب الجيش بأكمله – ووصول القوات الإسرائيلية إلى شاطىء قناة السويس .. هو أكبر كارثة معاصرة .

وسكت هيكل قليلا قبل أن يقول .. أبداً .. إن إسترجاع سيناء لن يكون مشكلة كبرى .. ولكن المصيبة الحقيقية سوف تكون فى الضفة الغربية لنهر الأردن .. وفى مرتفعات الجولان .. اللتين احتلتهما إسرائيل ..

ولم أتفق مع هيكل . لقد قلت له .. أنا لا أعتقد أن استرداد سيناء وإعادة فتح قناة السويس سيكون سهلا أو حتى سريعاً .. إن هذا الأمر سيتحول إلى مصيبة كبرى هو الآخر ..

ثم سكت قليلا قبل أن أسأل هيكل من جديد .. ما هو السر فى هذا الذى حدث ؟ هل السبب فى هذه الكارثة هو سوء تصرف .. أو سوء تقدير .. أو عوامل لم تكن فى الحسبان ؟

ورد هيكل .. إن العملية فيها أسرار كثيرة جداً – ولكننى لن أستطيع أن أفصح عنها . . .

قلت له .. هل كان جمال عبد الناصر ملما بالأبعاد الكاملة للصورة من البداية ؟ هل تعرض هو الآخر للمفاجأة ؟ هل هناك مسئولية على عبد الحكيم عامر وأى قدر من المسئولية ؟

ولكن هيكل لم يكن يملك أن يرد . لقد فضل أن يصمت تماماً .. وخرجت من عنده وأنا فى منتهى الحزن والأسى واليأس .. وعدت إلى المنزل وكأننى أحمل فوق قلبى جبلا من المرارة لا أستطيع زحزحته .. وتحولت الشوارع التى كانت تفيض بالأمس حماساً وهتافاً .. إلى شوارع أشبه بالمقابر .. ولا تزدحم إلا بعلامات الاستفهام التى لا تجد أحدا يشفى غليل الناس ويقنعهم بإجاباتها .

ثم ألقى جمال عبد الناصر بياناً فى التليفزيون .. وأعلن تنحيه عن الرئاسة ..

وانهالت الدموع وأنا أجلس وحيداً فى المنزل أمام شاشة التليفزيون .. لم يكن هذا الذى يتكلم فى شاشة التليفزيون هو نفسه الذى كان يتكلم قبل الحرب

بأيام مرحباً بهجوم إسرائيل .. بل إنه حتى لم يكن مجرد شخص مسئول يتنحى عن موقعه .. ولكنه فى تلك اللحظة كان رمزاً لإرادة مصر لا يمكن أن تتنحى مهما كانت الظروف ، ومهما كان حجم الكارثة ..

ونزلت الشارع وركبت سيارتى .. فوجدت الشوارع قد تحولت فجأة إلى يوم الحشر . كان فى ذهنى أن أذهب إلى منزل جمال عبد الناصر فى مصر الجديدة – ولكن شيئين ، منعانى من الاستمرار فى ميدان الجيزة .. زحام الجموع الرافضة للتنحى ، ودموعى .

وعدت إلى منزلى .. وأمسكت بالتليفون محاولا الاتصال ببيت جمال عبد الناصر ولكن بغير رد على الطرف الآخر .. ثم طلبت محمد حسنين هيكل فقال لى أنه متوجه لتوه إلى بيت الرئيس فى محاولة منه للوصول إلى حل بعد أن أدى تدفق عشرات الألوف من الناس فى الشوارع إلى تغير الصورة تماماً ..

وفى نفس الليلة دعانا أنور السادات إلى إجتماع طارىء فى مجلس الأمـة يعقد فى صباح اليوم التالى .. وذهبنا إلى الإجتماع .. وكأننا ذاهبون إلى مأتم .. وتكلمت فى هذا الإجتماع محاولا أن أصب مشاعرى فى أقل قدر ممكن من الكلمات . . .

وكان الذى قلته يومها هو .. « السيد رئيس المجلس – السادة الأعضاء: أرجو الله أن يلهمنى قدرة فوق قدرتى ، وفوق قدرتنا جميعاً ، أن أكبح جماح عواطفى التى تملؤنى بل تملؤنا جميعاً .. وتدفعنا فى هذه الساعات المرة أن نعبر عنها تعبيراً يمثل حب الشعب كله لجمال عبدالناصر . إنه هو القائد البطل الذى سيظل بطلا فى كل وقت .. فى الساعات الحلوة وفى الساعات المرة .. وفى الانتصار وفى النكسة .. أنت يا جمال العلم الذى ننضوى جميعاً تحت لوائه .

لا أريد يا جمال أن أسترسل فى عواطفى ، وهذا أمر يعلم الله أنه فوق قدرتى ولكننى أريد أن أتمشى معك فى طريقة تفكيرك وتحليلك للأمور – لأبين لك بالدليل القاطع أن القرار الذى إتخذته بالأمس يمثل موقفاً هو أقصى صورة

للبطولة والتضحية والفداء ، فقد حملت نفسك فيه بشجاعة منقطعة النظير مسئولية ليست كلها مسئوليتك وحدك ، ولكنها مسئوليتنا جميعاً .. مسئولية شعب بأسره أراد الحياة وأراد الكرامة وأراد العزة .. وكنت أنت رمز الإرادة فى كل ما أراد .. ومعبراً عن مشيئة فى كل ما يشاء ..

ألم يسع لك هذا المجلس مؤيداً بالإجماع قرارك بإغلاق مضايق تيران ؟ ألم يبارك المجلس ، بل الشعب كله ، هذه الخطوة ؟ فكيف تكون مسئوليتك وحدك فى إتخاذ ذلك القرار ؟ إنها مسئوليتنا جميعاً ، مسئولية الشعب المصرى كله ، بل مسئولية شعوب البلاد العربية كلها ..

ومع أنها مسئوليتنا ونحن نتحمل نتائجها كرجال ، فإننا جميعاً وبعد أن سمعنا بحبات قلوبنا خطابك بالأمس ، نعلم أبعاد المؤامرة الدولية .. فليس إذن هناك إنتصار لإسرائيل .. بل هناك تواطؤ دولى تفوق قواه كل قوانا .

ولكن هل يستمر الباطل ؟ إن الحق والباطل يا جمال يتداولان دول الزمان .. دون إعزاز للباطل ولا إذلال للحق .. وأنت كنت مع الحق دائماً ، وسيظهر الحق أخيراً ، ومهما طال الزمن . ولك يا جمال فى رسول الله أسوة حسنة .. فلقد كان من السهل أن ينصر الله نبيه ودينه دين الحق ، فى جميع المعارك ، ولكن جيش المسلمين فى عهد محمد صلوات الله عليه وسلامه إنتصر وهزم – ثم كانت العاقبة للمجاهدين المؤمنين ..

لا يا جمال – لا – إننا نقولها لك بكل قوتنا . . بحبات قلوبنا . . بالدماء التى تجرى فى عروقنا .. لا .. لا .. من أجلنا جميعاً ، من أجل أبنائك وأبنائنا ، من أجل مستقبل هذا البلد العزيز ..

لا .. لا .. يا جمال ..

أنت رئيس جمهوريتنا ، وقائدنا ، إستمر والمعارك طويلة ومريرة ، لكننا سننتصر فى النهاية بإذن الله ، ونحن معك ، من ورائك ومن حولك .. نموت جميعاً معاً ، ونحيا معاً ..

وعشت يا جمال لساعات النضال القادمة .. وعاشت مصر ... »

وفى نفس اليوم قرر المجلس أن يذهب الأعضاء جميعاً إلى الرئيس جمال عبد الناصر فى بيته بمصر الجديدة ، بعد أن قرر جمال العدول عن التنحى .. ليس هذا فقط بناء على إرادة هذه الملايين التى خرجت إلى شوارع مصر .. ولكن أيضاً تلك الملايين التى خرجت إلى الساحة العربية كلها تعلن استنكارها للهزيمة وتمسكها بجمال عبد الناصر .. وحتى الملوك والرؤساء العرب ، تتابعت جميعاً برقياتهم إلى القاهرة معلنة رفضها لإعلان جمال عبد الناصر بالتنحى .

وذهبنا إلى جمال عبد الناصر ..

وخرج إلينا مستمعاً أو متكلما ..

خرج إلينا .. ولكنه لم يكن أبداً جمال عبد الناصر الذى عرفناه فى الأيام الماضية أيام الإصلاح الزراعى واتفاقية الجلاء وتأميم قناة السويس والوحدة مع سورية . . .

لقد كان شخصاً آخر .. ونوعاً آخر من الرجال ..

إن شعره أكثر بياضاً فجأة .. والبريق إختفى من عينيه فجأة والمرارة كلها .. والهزيمة كلها .. والجراح كلها .. موجودة فى داخله يكتمها ويدارى عليها .. ولكن بلا فائدة ..


مجلة الابتسامة
الفصل الثالث والعشرون
وعدت إلى الوزارة..
القرار الجمهورى
الذى لم ينفذ..

ترتب على النكسة أن ارتفعت الأصوات جميعاً تطالب بالتغيير ، وكان صوت جمال عبد الناصر هو أعلى تلك الأصوات فى المطالبة بالتغيير ، ليس فقط تغييراً فى الوجوه ، ولكن أيضاً تغييراً فى أسلوب العمل .

وكان أول مافعله جمال عبد الناصر هو البدء بإعادة بناء القوات المسلحة مبتدئاً بتغيير قيادتها الرئيسية ، وخلال أقل من أسبوعين بدأ عبد الناصر يتجه إلى إعادة تشكيل الحكومة التى كان يرأسها حتى ذلك الوقت المهندس محمد صدقى سليمان .

وكنت سعيداً لأن الإشاعات لم تتناولنى كمرشح لدخول الوزارة من جديد . . فلقد استقرت حياتى تماماً منذ عملى عضواً منتدباً لبنك مصر ، ، والبنك نفسه يضم مكتبة ضخمة ومنظمة كانت تسمح لى بالانهماك فى القراءة ، وفيما عدا عملى بمجلس الأمة . . فإن وقتى يسير منتظماً وحياتى تسير هادئة .

وفى يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٦٧ عدت إلى منزلى ظهراً كالمعتاد وحالتى المعنوية مرتفعة لأن أحداً لم يتصل بى بشأن الترشيح للوزارة الجديدة ، وكنت جائعاً جداً فطلبت الغداء على الفور ، وعندما فرغت من طعامى أخبرت زوجتى بأننى سأنام.. ورجوتها ألا توقظنى إلا إذا استيقظت من تلقاء نفسى . .

وسألتنى هى : هل إلى هذا الحد أنت مطمئن إلى أنهم لن يأخذوك فى الوزارة الجديدة ؟

وأجبتها : نعم مطمئن تماماً والحمد لله . .

قالت : الحمد لله . .

ودخلت إلى حجرة نومى ، وكانت الساعة قد تجاوزت الثالثة عصراً بقليل . .

ولم أستيقظ من تلقاء نفسى ، فلقد سمعت دقات على الباب ، وعندما فتحت عينى كانت زوجتى قد دخلت الحجرة برفق لتوقظنى فى هدوء . .

وسألتها : ماذا هناك؟

ردت : لاشىء . .

قلت : ألم أخبرك أننى أريد أن أستيقظ من تلقاء نفسى ؟ فلماذا إذن توقظينى ؟

سكتت « سعاد » قليلا قبل أن تجيبنى : أبداً ، أننى فقط أريد أن أقول لك شيئاً . .

وكانت أول فكرة جالت بخاطرى هى أن يكون هذا الشىء متعلقاً بالأولاد ، فسألتها : هل جرى شىء للأولاد ؟ هل مرض أحدهم ؟

قالت : أبداً . . أبداً . .

كانت زوجتى فى الواقع متلعثمة فى الحديث . . وهو الأمر الذى جعلنى أنهض من نومى مفزوعاً ومتوقعاً أن تخبرنى بشىء ما ، غير طيب ، ولا أدرى لماذا تصورت أن هذا الشىء يتعلق بالأولاد . .

ولكن سعاد أدركت محور فزعى ، فاتجهت إلى الموضوع مباشرة وهى تقول لى : أنهم أذاعوا منذ ربع ساعة فى نشرة أخبار الساعة الخامسة نص التشكيل الجديد للحكومة ، وأعلنوا أنك وزير الزراعة . .

ولاأدرى ماذا حدث بوجهى لحظتها . . لأن « سعاد » فزعت جداً من رد فعل الخبر على . . وفزعت أكثر عندما وجدت حالة مفاجئة من القىء تنتابنى . .

وسألتنى زوجتى : ماذا جرى ؟ لماذا تضايقت إلى هذه الدرجة . . ويصفر وجهك إلى هذا الحد ؟ !

ولم أكن أريد أن أجيبها ، لأن معنى ذلك أن أتذكر كل شحنات المرارة والألم التي خرجت بها من تجربتي السابقة في الوزارة . . ومع ذلك فإنني تمالكت نفسي ، وتساءلت على مسمع من « سعاد » : إنني لم أصدق بعد أنني خرجت من ذلك « القرف » . . فكيف أعود إليه من جديد ؟ كيف لا يأخذ أحد رأيي ؟ ثم . . كيف أعتذر ؟ . .

قالت سعاد : لقد حدث الأمر وانتهى . . فلا تغضب إلى هذه الدرجة ثم . . إنك عائد لوزارة الزراعة وهي وزارة سهلة عليك لأنك تعرفها تماماً . . احمد ربنا أنهم لم يعطوك الإصلاح الزراعي . ولا أعطوك إصلاح الأراضي . .

قلت لها : وما الذي يضمن ذلك ؟ هل سمعت جيداً ، أنها وزارة الزراعة ؟

قالت سعاد : أقسم لك أنها الزراعة . ثم . . ثم . . أنني أحب أن أسألك والبلد الآن في نكسة ، إذا لم تؤد واجبك الآن ، فمتى تؤديه . . اعتبر أنها ضريبة وعليك أن تدفعها . .

وخرجت سعاد من الحجرة لتأتي إلى بفنجان من الشاي . . وظلت تغير الحديث وتلطف الجو وتهدئني نفسياً ، إلى أن جاء موجز أنباء الساعة السادسة . . وعندما سمعت بنفسي ، اكتشفت أنني جئت وزيرا للزراعة والإصلاح الزراعي ، وسألت سعاد : ماهذا ؟ ألم تقولي أنك سمعت النشرة بنفسك ؟

وتلعثمت سعاد ، فلقد كان واضحاً أنها تعطيني الخبر بالتقسيط لأنها تعرف تماماً انعكاس مسألة العودة إلى الوزارة على . .

وقالت : خير . . خير . . على بركة الله . .

إنني نهضت من حجرة النوم ، بعد أن استمعت من الإذاعة إلى أن موعد حلف اليمين هو في الساعة الثامنة مساء نفس اليوم ، أي بعد أقل من ساعتين وإن حلف اليمين سيتم في قصر القبة .

وحتى تلك اللحظة لم يكن أحد قد اتصل بي على الإطلاق ، سواء كان مسئولا أو غير مسئول ، مهنئاً أو غير مهنىء . .

وفى الموعد ذهبت إلى قصر القبة ، وبدأت أتعرف على زملائى الجدد فى الوزارة ، الذين كنت أعرف معظمهم من قبل ، ولكن بعضهم كان يدخل إلى الوزارة لأول مرة . .

وجاء الرئيس جمال عبد الناصر لكى تبدأ المراسم المعتادة فى حلف اليمين ، وهى أن كل وزير يقرأ القسم من ورقة فى يده ، ثم يصافح الرئيس جمال عبدالناصر ويعود إلى مكانه .

وعندما جاء على الدور وصافحت الرئيس . . أمسك هو بيدى وقال لى بجديته ياسيد . . أنا متأسف . . كان لازم آخد رأيك ، لكنى أنا خشيت إنك تتردد فى القبول . .

وفاجأتنى هذه الكلمات تماماً من جمال عبد الناصر ، فقلت له : يافندم العفو . . إننا جميعاً فى خدمة البلد . .

وتحت أمرك . .

قال جمال عبد الناصر : يعنى بس حبيت أقولك أنى متأسف . .

وأفحمتنى كلمات جمال عبد الناصر ، وطغت على مشاعر ضخمة نحوه فقلت له : يافندم العفو . . و . .إذا لم نخدم البلد الآن ، فمتى ؟ أبداً أبداً أنا وكلنا تحت أمرك وأمر البلد . .

قال الرئيس : هذا عهدى فيك . .

قلت : وسوف نظل كذلك ياسيادة الرئيس . . لاتحمل هما ولاتقلق من شىء ومن هذه اللحظة أريد أن أطمئنك بأننى سأكون مسئولا عن كل شىء فى الزراعة والإصلاح الزراعى . .

قال جمال عبد الناصر : أنا أعرف هذا .. وشد حيلك ..

قلت مصافحا : شكرا يا سيادة الرئيس ..

لقد استمر هذا الحوار دقيقتين أو ثلاثا على مشهد من زملائى الوزراء جميعا الذين لاحظوا أننى الوحيد الذى أدار معه الرئيس مثل هذا الحوار الشخصى ..

مشهد لا أنساه :

وعندما غادرت قصر القبة ، كنت فى الواقع متأثراً عاطفياً إلى درجة كبيرة بعد كلمات الرئيس ، ووجدت نفسى فى لحظة واحدة أنسى كل آلام الماضى ، وأتذكر فقط كل تحديات المستقبل . .

فى اليوم التالى حدث مشهد لا أنساه أبداً لأنه جعل الدموع تترقرق فى عينى تأثراً من مشاعر وحرارة لم أتوقعها من جميع العاملين فى وزارة الزراعة . .

إن مبنى وزارة الزراعة – فى حى الدقى – يضم فى مدخله بهواً فسيحاً جداً لا بد من المرور به قبل الذهاب إلى مكتب الوزير فى الطابق الأعلى . . وقد فوجئت بمجرد توقف سيارتى أمام المدخل ، بأن جميع العاملين فى المبنى ، موظفين ، وعمالا متجمعون منذ الصباح ، انتظاراً لى وترحيباً بعودتى . ولم أكد أنزل من السيارة إلا وقد وجدت نفسى محمولا – بالمعنى الحرفى – حتى مكتبى والناس فى المبنى كله يهتفون « مرعى مرعى » . . وزيرنا الشرعى » . .

وكان الشيء الذى هزنى حقاً هو أن كل هؤلاء هم من صغار الموظفين والعمال فى الوزارة الذين ربما أعرف وجوه معظمهم ، ولكننى لا أعرف أسماءهم . إنهم يهتفون ويرحبون ويصفقون بطريقة يستطيع المجرب أن يدرك على الفور أنها من قلوبهم ، وأنها شيء آخر غير المجاملة والنفاق الذى يمكن أن يوجد فى مثل هذه المناسبات – نفاق سبق أن عبر عنه المرحوم الدكتور طه حسين حينما قال مشيراً إلى تأثير منصب الوزارة « إنهم أقبلوا حينما أقبلت ، وأدبروا حينما أدبرت » .

لقد كان هذا الذى أراه أمامى يعبر عن مشاعر حقيقية بالإخلاص والتقدير والحب . . ويعبر عن أن كل هذا الجمع من صغار العاملين لايعتبروننى إلا واحداً منهم ، وعودتى هى عودة ابن غائب إلى أسرته ، ووجودى هو وجود أخ أكبر بين إخوته ، إلى درجة أن كبار الموظفين ظلوا لاكثر من ساعة لايستطيعون اختراق الزحام داخل مكتبى لمصافحتى والترحيب بى . .

وكأن الله قد شاء أن يمتص منى كل مرارة التجربة السابقة فى الوزارة بشيء

تم بين عشية وضحاها . . جعلني أحس بالعزاء الكامل عن كل السنوات التي أنفقت فيها شبابي لخدمة بلدي في مجال تخصصت فيه . فبالأمس كانت كلمات الرئيس جمال عبد الناصر تعبيراً عن ثقة زائدة أعتز بها . . واليوم أصبح ترحيب العاملين معي بوزارة الزراعة هو مجرد افتتاحية لمرحلة شاقة وحاسمة من العمل لن أملك فيها من رصيد سوى حب العاملين معي وحماسهم وإخلاصهم .

ولقد بدأت على الفور في مصارحتهم بأن بلدنا تتعرض لأكبر تحد في تاريخها المعاصر . . وأن نجاحنا في هذا التحدي سوف يتوقف بالدرجة الأولى على صمودنا الاقتصادي الذي يعتمد بدوره على مايحققه قطاع الزراعة من نتائج . . وهذه النتائج لن تكون كبيرة إلا بمقدار تكاتفنا معاً ، وعملنا كفريق واحد من أجل مضاعفة إنتاجنا وتحسين محاصيلنا وزيادة أرصدتنا .

ولقد كان هذا الحماس الضخم الذي رأيته والعواطف الصادقة التي لمستها مؤشراً لي على أن المواطن المصري لديه احساس داخلي دائماً بأنه يمثل السلاح الحاسم لبلده في كل لحظة شدة . . وأنه في لحظة الشدة هذه التي بدأت بلدنا تواجهها بعد نكسة يونيو ، سوف يكون الفاصل الأول بين إنسان وآخر هو بكمية العمل التي يعطيها لبلده بحب وعن طيب خاطر . .

هكذا إذن بدأنا منذ اليوم الأول نناقش في وزارة الزراعة الموقف وما نستطيع أن نفعله لجعل هذا الواقع أكبر مما هو عليه . لقد بدا على الفور أن المسئولية عن قطاع الزراعة في هذه المرحلة تختلف تماماً عنها في أي مرحلة سابقة . . لأن الفشل ، في هذه المرة يمكن أن تكون له نتائج فادحة .. والنجاح بدوره يمكن أن يكون فاصلا حاسما بين قدرتنا على الصمود وبين انهيارنا الاقتصادي .. وهو الأمر الذي كان جمال عبد الناصر في الواقع يحذر منه باستمرار في تلك الفترة ..

ربما من أجل هذا انتهز جمال عبد الناصر أول فرصة أتيحت فيما بعد داخل مجلس الوزراء لكي يلقي على بمسئولية جديدة كنت في غنى عنها ، ولم أكن أتوقعها ..

يعهد إلىّ بوزارة إصلاح الأراضى :

لقد بدأت جلسة مجلس الوزراء ، الذى أصبح منذ ١٩ يونيو برئاسة جمال عبد الناصر نفسه ، بمناقشة عادية عن أوجه القصور الذى صاحب المعركة العسكرية فى يونيو .. والجزء الذى تم علاجه منها ، والأجزاء التى لم تعالج ..

بعدها انتقل الحديث إلى النتائج التى يجب أن تترتب على دخولنا معركة طويلة ومستمرة مع إسرائيل ، وهى الآن على ضفاف قناة السويس نفسها .

وطوال المناقشة كنت من جانبى قد التزمت الصمت التام ، لأننى لم أشعر فى الواقع بأن لدى شيئا أضيفه إلى ما يجرى من مناقشات ..

ثم نبه الرئيس إلى أن إسرائيل ربما تغامر الآن على انهيار جبهتنا الداخلية بل إنه لا يستبعد فى نقطة من النقط أن تحاول إسرائيل الجوء إلى عمليات التخريب الداخلى ..

وهنا انبرى السيد عبد المحسن أبو النور ، الذى دخل الوزارة فى هذه المرة وزيراً لإصلاح الأراضى ، بعد أن كان فى الحكومة السابقة نائبا لرئيس الوزراء للزراعة والإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى .

قال عبد المحسن أبو النور أنه يرى أن يبدأ التفكير على الفور فى إقامة حرس وطنى أو شعبى يكون مسئولا عن حماية المنشآت العامة التى يمكن أن تكون هدفا لمحاولات التخريب من العدو .

وبدأ عبد المحسن أبو النور يسترسل فى الحديث متطرقا إلى كيف يبدأ ويتطور هذا الحرس الشعبى المقترح ونظريات تدريبه ووسائله فى التسليح وإمكانياته فى المقاومة وقدرته على تنشيط الشباب .. إلخ .. إلخ ..

وطوال حديث عبد المحسن أبو النور ظل الرئيس جمال عبد الناصر صامتا تماما ومستمعا إلى النهاية ، وعندما تكلم أخيرا قال موجها حديثه إلى أبو النور :

والله يا أخ عبد المحسن الكلام إللى بتقوله معقول جدا .. ولهذا فأنا أرى أن ، تكون أنت بنفسك مسئولا عن إنشاء الحرس الشعبى هذا ..

ولحظة واحدة بدت على وجه عبد المحسن أبو النور مشاعر من الزهو .. قطعها استمرار الرئيس جمال عبد الناصر فى حديثه قائلا : وطبعا ده معناه إنك تترك وزارة إصلاح الأراضى ..

وبوغت عبد المحسن أبو النور بهذه الجملة فقال للرئيس : ولكننى يافندم أستطيع أن أجمع بين المسئوليتين .. مسئولية الوزارة ومسئولية الحرس الشعبى .

وقال جمال عبد الناصر : لا .. لا .. إنت الكلام الذى قلته أقنعنى بأن مسئولية الحرس الشعبى تحتاج إلى تفرغ كامل . . **ولهذا فأنا أرى أن تترك وزارة إصلاح الأراضى وتتفرغ تماما لمسئوليتك عن الحرس ..**

واستسلم عبد المحسن أبو النور أخيرا قائلا : أمرك يافندم ..

واستمرت المناقشات فى جلسة مجلس الوزراء وامتدت إلى موضوعات أخرى . وقبل أن تنتهى الجلسة بخمس دقائق تقريبا .. التفت الرئيس جمال عبد الناصر نحوى قائلا : **على فكرة بالنسبة لوزارة إصلاح الأراضى .. أنا بقول إن سيد مرعى يتولاها ..**

وباغتنى قرار الرئيس تماما ، فقلت له : يا سيادة الرئيس هذا مستحيل مع المجهود الضخم الذى تحتاج إليه الزراعة والإصلاح الزراعى الآن ..

قال جمال عبد الناصر مصمما وحاسما : معلهش .. برضه أنا شايف إنك تتولى وزارة إصلاح الأراضى إلى جانب الزراعة والإصلاح الزراعى ..

وهكذا إذن دخلت تجربتى الثانية بوزارة واحدة ، فخرجت منها بثلاث وزارات ، ويعلم الله كم كنت عزوفا فى هذه المرة عن امتداد مسئوليتى بهذا الشكل كى تشمل ثلاث وزارات .. كل منها تحتاج فى هذه الظروف العصيبة إلى مجهود أضعاف ما تحتاج إليه فى الظروف العادية ..

بل إن الظروف شاءت أن تزداد تجربتى الثانية هذه تعقيدا عندما اتجهت القيادة السياسية اتجاها طيبا .. إذ تراءى لجمال عبد الناصر أن يجرى محاولة لتصحيح المظالم الفادحة التى وقعت نتيجة للجنة تصفية الإقطاع .

فى تلك الفترة افتتح الرئيس جمال عبد الناصر الحديث فى اجتماع مجلس الوزراء بشرح الأسباب الرئيسية لتلك النكسة . وقال جمال عبد الناصر إنه كان من تلك الأسباب صدور قرارات اعتقال وإبعاد ومصادرة حملت الظلم لكثير من المواطنين الأبرياء وأن الوقت قد حان لتصحيح هذا كله ، ولتكن نقطة البدء فى ذلك هى رفع الحراسة عن الأشخاص الذين صادرت لجان تصفية الإقطاع أملاكهم .

قرار جمهورى لم ينفذ :

وفى ذلك الاجتماع تحمس غالبية الوزراء لهذا الاتجاه من جمال عبد الناصر واستطردوا فى حماسهم إلى مهاجمة تلك الإجراءات الاستثنائية هجوما عنيفا ، بل ومهاجمة سماح القيادة السياسية نفسها بذلك الاتجاه من البداية .. ولكن فى نفس الاجتماع أيضا لاحظنا أن هناك أقلية من الوزراء .. خصوصا السيدين سامى شرف وشعراوى جمعة بدأوا يحذرون الرئيس من خطورة هذا الاتجاه ، ويقولون إن رفع الحراسات يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتمهل حماية للنظام السياسى نفسه .

ولم يتدخل جمال عبد الناصر أكثر من ذلك يومها .. ولكن بعد أيام ــ وكان ذلك فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٧ وصلنى فى مكتبى بوزارة الزراعة قرار جمهورى بتوقيع الرئيس جمال عبد الناصر .. يقرر فيه رفع الحراسة عن ٨٨ شخصا .. هم المجموعة الأولى التى صادرت لجان تصفية الإقطاع ممتلكاتها .

وعلى الفور أعلنت حالة الطوارئ فى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وطلبت من الهيئة أن تتخذ فورا إجراءات سريعة لإعادة تلك الممتلكات لأصحابها تنفيذا للقرار الجمهورى .. ولأننى أعلم أن هناك من أعضاء مجلس الوزراء من يعارضون هذا الاتجاه فقد طلبت من زملائى فى الهيئة عدم نشر أى شيء عن هذا القرار أو سرعة تنفيذه حتى لا يتعرض هذا القرار لأية محاولات تمنع تنفيذه ، لقد كنت فى الواقع سعيدا جدا بهذه الخطوة .. وأن يتم رفع الظلم عن الناس الذين صودرت أملاكهم وإننى أستطيع أن أساهم بجهدى فى تنفيذ ذلك .

ومن جانبنا بدأت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تستدعى فعلا الأشخاص الذين شملهم القرار الجمهورى وتخطرهم به ، وتعيد إليهم أراضيهم وممتلكاتهم .

ولكن شاءت الظروف أن يتسرب الخبر إلى الصحف بطريقة ما زلت أجهلها حتى الآن بحيث أن النشر فى حد ذاته جعل المعارضين ينشطون لعرقلة تنفيذه ..

ولم تمض سوى أيام قليلة .. حتى وردت إشارة تليفونية من السيد شامى شرف إلى المهندس سعد هجرس رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وقتها تقرر وقف إجراءات إعادة الأراضى إلى أصحابها وإجراءات إلغاء الحراسة .. وحصر الحالات التى نفذ القرار بشأنها والحالات التى لم يتم التنفيذ فيها بعد ..

وعرض السيد سعد هجرس الأمر على .. فاتصلت على الفور بالرئيس جمال عبد الناصر لكى أتأكد من صدور هذا الأمر منه .. ويومها أخبرنى الرئيس بأن حالات الإفراج عن الممتلكات وإلغاء الحراسة سوف تستمر بناء على فحص كل حالة على حدة ، وليس بشكل عام كما حدد القرار الأول وطلب الرئيس إيقاف تسليم الأراضى ولكن بغير الرجوع عن التسليمات التى تمت فعلا .. !

وكان واضحا ـ والحالة هذه ـ أن الرئيس لم يتراجع تماما فى اتجاهه الأول .. ولكنه استجاب لرأى المجموعة الأخرى بالتمهل فى إلغاء قرارات المصادرة والحراسة..

وقد ترتب على هذا التراجع مفارقات كثيرة منها مثلا حالة السيد سامح موسى الذى فرضت الحراسة على ممتلكاته وورد اسمه فى كشف الـ ٨٨ حالة الذين تقررت إعادة ممتلكاتهم إليهم ، وعندما علم بالقرار ذهب إلى مدير الإصلاح الزراعى بالمنيا حيث توجد أرضه الزراعية ، وطلب منه المبادرة بإعادة الأرض إليه . ولكن المدير طلب منه إمهاله حتى صباح اليوم التالى حيث كانت الساعة قد تجاوزت الواحدة ظهرا والموظفون يستعدون للانصراف بعد انتهاء يوم العمل ..

وعندما اعترض السيد سامح موسى طمأنه مدير الإصلاح الزراعى بأن القرار صدر وانتهى الأمر .. وأنه لا داعى للعجلة لأن الإجراءات بسيطة ولا تتطلب العجلة .

وذهب السيد سامح موسى فى اليوم التالى لكى يجد أن كل شئ قد توقف لأن .. المديرية تم إخطارها فى الصباح بالتوقف عن تسليم الأراضى وإلغاء الحراسة ..

وفى حالات أخرى لم يتم التسليم بسبب سفر أصحاب الأرض أو تأخرهم فى معرفة القرار .. وهو الأمر الذى ترتب عليه فيما بعد أنهم علموا بالقرار وإلغائه فى وقت واحد وفى النهاية ترتب على هذا التضارب أن القرار نفذ فعلا على عشرين حالة ولم ينفذ على الـ ٦٨ الباقية !!

ويرجع ذلك كما ذكرت إلى الصورة التى عرضها الفريق الآخر المناوئ لتصحيح مظالم الماضى .. وهى صورة تصور الأمر كله باعتباره ردة عن الاشتراكية وتهاونا من النظام مع أعدائه فى وقت يتطلب الحزم والشدة حتى لا يشعر « الإقطاعيون » بأن النظام قد أصبح ضعيفا بعد النكسة .

ولقد بلغ عدد الحالات التى طبقت عليها الحراسة طبقا لقرارات لجنة تصفية الإقطاع ٣٣٤ حالة وكان المفروض أن كشف الـ ٨٨ حالة يشمل المجموعة الأولى منهم وإن إلغاء الحراسة سيشمل فى النهاية جميع الحالات..

ولكن الأمور لم تسر على هذا النحو ..

وبدلا من ذلك تقرر تشكيل لجنة فنية من المستشارين والفنيين بالإصلاح الزراعى يرأسها المهندس سعد هجرس لكى تدرس وتلخص كل حالة على حدة .. ثم تقدم تقريرها إلى لجنة « سياسية » عليا برئاسة السيد كمال الدين رفعت وزير القوى العاملة وقتها .. التى تقرر هى « سياسيا » إلغاء الحراسة أو استمرارها وتستصدر بشأنها قرارا من رئيس الجمهورية .

ومن الغريب أن اللجنة « الفنية » بعد أن انتهت من دراستها تبين لها أنه من بين ٣٣٤ حالة لا يوجد تهرب من تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعى سوى فى خمس وعشرين حالة فقط بينما باقى الحالات تم فرض الحراسة فيها لأسباب سياسية مبهمة مثل العداء للنظام أو السلوك الإقطاعى وأحيانا بغير سبب على الإطلاق ..

وكان مجموع الأراضى التى يشملها فرض الحراسة هو ٥٥٠٥٢ فدانا يملكها.. هؤلاء الـ ٣٣٤ شخصا وقد تتابعت فى شأنهم قرارات الإفراج عن أراضيهم فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر إبتداء من نوفمبر ١٩٦٧ بحيث أنه عند وفاته لم يكن قد تبقى سوى ٢٥ حالة يبلغ مجموع أراضيها ٣١١٧ فدانا .. وهى الحالات التى لم يفرج عن الممتلكات ولم تلغ الحراسة فيها إلا فى عهد الرئيس أنور السادات بعد ذلك .

ومن الغريب أيضا أن إسراعى فى تنفيذ القرار الجمهورى الأول بشأن الـ ٨٨ حالة قد احتسب ضدى سياسيا من جانب مراكز القوى فى تلك الفترة .. بحيث أنه تم إبعادى عن كل من اللجنة « الفنية » واللجنة « السياسية » لبحث الحالات بتمهل ودراسة حتى لا أؤثر على أى من اللجنتين بتصحيح تلك المظالم فورا .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد .. لأنه من تلك الفترة عاد التربص السياسى الصامت ضدى على أساس أننى متهاون أو « متساهل » مع الإقطاعيين من أصحاب الأراضى وهو الأمر الذى ستحدث بسببه معركة ضدى فيما بعد وستكون ساحتها هى اللجنة المركزية التى تشكلت بعد صدور بيان ٣٠ مارس ..

على إنه فى تلك االنقطة يهمنى أن أوضح أن القرارات التى اتخذتها لجنة تصفية الإقطاع هى فى الواقع « جرائم » ضد الناس وضد إحساسهم بالأمن والطمأنينة أدت إلى عدم استقرار أوضاع الملكية الزراعية فى الريف لسنوات طويلة بعدها.. بحيث أن التصحيح النهائى لتلك الجرائم لم يتم فى الواقع إلا فى عهد الرئيس أنور السادات وبمبادرة منه شخصيا ..

أرقام قياسية تحققها الزراعة ..

بعد تلك التجربة عدت مركزا كل جهودى على واجبى الأول فى قطاع الزراعة. حجم الإنتاج الزراعى وكيفية النهوض به بعدما أصابه من تدهور .

ولقد بدأت أحس فى تلك الفترة أن المجهود المطلوب لا يتعلق فقط بالبرامج السريعة التى يجب أن نضعها لزيادة الإنتاج الزراعى وتحسينه .. ولكن أولا

بإزالة آثار الخوف القديم الذى ترسب فى نفوس الناس نتيجة تهديدهم فى أرزاقهم وفى أمنهم ..

إننى لمست هذا بنفسى فى الاجتماع الرسمى الأول الذى عقدته لكبار المسئولين فى الزراعة والإصلاح الزراعى .. فعندما جاء الدور على مراجعة خطوط الماضى ووضع برامج المستقبل لم يتكلم أحد ..

ولم يكن هذا عهدى بهؤلاء الزملاء الذين عملوا معى من قبل سنوات طويلة وكنا نعمل دائما بتضامن الأسرة وبروح من الإخلاص والمصارحة ..

وكررت طلبى من جديد أليست لكم ملاحظات على هذه الأفكار ، التى طرحتها ؟

ومرة أخرى لم ينطق أحد ..

وقلت لهم : إننى مندهش من هذا الصمت .. ما الذى حدث ؟ إنكم لستم الزملاء الذين عرفتهم من قبل ، فهل أصاب الصدأ عقولكم ؟

وهنا فقط رد أحدهم قائلا : بصراحة .. نحن نخاف أن نتكلم ..

عند هذا الرد ازدادت دهشتى فقلت لهم متسائلا : حتى ولو كنتم تخافون .. هل تخافون منى أنا ؟

قال آخر : لا .. نحن لا نخاف منك .. ولكنها رواسب الماضى .. فعلى الأقل أعطنا وقتا حتى نستعيد أنفسنا .

قلت له : هذا الكلام غير معقول .. فإذا كانت « أمخاخكم تأكسدت » بهذا الشكل .. فإن المشوار الطويل الذى هو أمامنا لن تستطيعوا السير فيه .. لقد كنا دائما نعمل بروح يسودها التعاون والمشاركة .. فأرجوكم ننسى الفترة السابقة ونعود إلى المناقشة والعمل معا بصراحة كما كنا فى الماضى ..

وفى نفس اللحظة التى كنت أقول فيها هذه الكلمات .. فإننى كنت فى الواقع متفهما لضرورة مرور بعض الوقت قبل أن « يستعيد الناس أنفسهم » على حد تعبير

أحد الحاضرين فى الاجتماع .. إن الناس فى هذا القطاع الزراعى الذى اعرفه قد تعرضوا لقدر ضخم من « البهدلة » وإجراءات التخويف ، جعلتهم فى النهاية يفضلون الصمت والسلبية .. وهما الأمران اللذان لم يكونا موجودين من قبل . وإذا كان تحقيق السلبية قد استدعى عديدا من الإجراءات وفترة من الزمن فلابد أن القضاء على السلبية يحتاج هو الآخر إلى عديد من الإجراءات وفترة من الزمن ..

ولكنى كنت متعجلا ، ولم يكن لدى الاستعداد لتضييع يوم واحد فى الانتظار ، لأن الوقت الذى كان من فضة أصبح الآن من ذهب — والاقتصاد الذى كان يتحمل تكاسلا .. لم يعد الآن يتحمل ذرة واحدة من الإبطاء .

ولقد بدأت أحاول بنفسى تحريك كل أجهزة الزراعة والإصلاح الزراعى فى الريف .. فكنت أقضى معظم أيام الأسبوع فى المرور بالريف ، ومتابعة حالة المحاصيل على الطبيعة . ورغم أنه من المعتاد أن يكون مرور الوزير للتفتيش على أجهزته فجائيا وغير معلن .. إلا أننى فى الواقع كنت أفعل العكس .. فقبل ذهابى إلى أى منطقة كنت أخطر المسئولين عنها بقدومى قبلها بيوم أو يومين .. وأحدد لهم المساحات التى أنوى المرور بها .. وأخبرهم بأننى سأقضى معهم هناك يوما أو يومين .. وأخبرهم بأن هدفى من هذه الزيارات ليس هو التفتيش عليهم ولكن مساعدتهم ..

وفى مرورى على تلك المناطق ، كنت أذهب فى سيارة « ستيشن » مزودة بساندويتشات من الطعام وكميات من المياه تكفى ليومين أو ثلاثة .. وكنت أصحب معى فى كل منطقة المشرف الزراعى المسئول عنها ، وأخبره بأننى لا أريد منه أكثر من أن يكون صادقا معى .. فلست أريد معاينة الأراضى السليمة .. وإنما الذى يعنينى بالدرجة الأولى هو معاينة المناطق المصابة بآفات .. وإذا عاينتها فإن دافعى لن يكون هو الإضرار بالفلاح صاحب الأرض أو بالمشرف المسئول عن المقاومة.. وإنما الدافع هو أن أزوده بمشورة قد تسمح بها خبرتى .. أو بإمكانيات قد تكون فى سلطتى ..

ولقد حدث مرة أنى كنت أقوم بإحدى هذه الجولات فى المنطقة ما بين الزقازيق والسنبلاوين ، وكنت مرهقا جدا .. وفى الطريق وجدت شابا صغيرا يشير إلى السيارة ، وعندما توقفت اكتشفت أن نصف وجهه أحمر بلون الدم وملتهبا بشدة . وعندما سألته اكتشفت أنه يعمل مشرفا زراعيا على هذه المنطقة وأن السبب فى هذا الالتهاب الشديد لنصف وجهه هو حرارة الشمس وتعرضه مباشرة للمبيدات الزراعية .

وسألته : ولكن لماذا تعرض نفسك لكل هذا .. ؟

أجابنى الشاب : لأننى يجب أن أراقب العمل بنفسى .. فهذه وظيفتى ..

قلت له : ولماذا فى هذه المنطقة ؟

أجاب : لأن لدى هنا إصابة شديدة جدا فى المحصول .. ويهمنى أن تراها بنفسك .

ونزلت فعلا لكى أراها بنفسى .. ولكى أكتشف صدق هذا الشاب الذى نسى تماما حقيقة أنه أصيب بمرض جلدى ، والحقيقة الأخرى هى أن مرتبه كله لا يزيد على ثمانية جنيهات شهريا ..

وأخذت الشاب معى فى السيارة وتوجهت به فورا إلى مستشفى ميت غمر وانتظرت إلى أن فحصوا وجهه وأعطيته أجازة يبقى فيها بالمستشفى حتى يتم علاجه على أحسن وجه ..

إننى أذكر هذا النموذج فقط لكى أقدر تلك الروح من التحدى والشعور بالواجب التى سادت بين الملايين من الفلاحين والألوف من المشرفين الزراعيين والذين كان لهم الفضل كله فى النتائج الضخمة التى تحققت فيما بعد . إن هذا المشرف الزراعى الشاب ، الذى يتقاضى قروشا عن يوم عمله ، ويقف بالساعات تحت لهيب الشمس المحرقة ، ويصاب وجهه ويبلى حذاؤه متفانيا فى عمله ومخلصا فى أداء واجبه كان فى الواقع هو بطل تلك الفترة التى حققت فيها الزراعة أرقاما قياسية لم تشهدها من قبل ..

ولقد كنت أحتفظ فى الوزارة بفرقة طوارئ ، هى فى أصلها فرقة مخصصة لمكافحة الجراد وترابط على شاطئ البحر الأحمر فى مناطق محددة يمكن أن يجيئنا منها الجراد كل سنة قادما من الشرق إلى الغرب . إن أفراد هذه الفرقة مهمتهم الدائمة هى الإقامة فى أماكن محددة على شاطئ البحر الأحمر لمراقبة الجراد ووضع الخطط لإبادته قبل أن يتجمع ويفاجئنا بهجوم كاسح على أراضى الوادى ..

وكان أفراد هذه الفرقة يحتفظون بخيامهم التى يقيمون فيها ومعداتهم التى يعملون بها .. وهم مزودون بسيارات جيب ومعدات حديثة لمقاومة الآفات ، ومع أن مسئوليتهم أساسا هى عن مكافحة الجراد ، إلا أننى فى حالة اشتداد الإصابة بدودة ورق القطن — كما حدث فعلا فى سنة ٦٩/٦٨ — كنت أستعين بهم فورا حينما لا يسعفنى الروتين العادى بوسائل سريعة لمحاصرة الإصابة بالدودة .

لقد تحولت فرقة الجراد هذه إلى فرقة طوارىء ، لمقاومة الدودة ، تتلقى أوامرها منى شخصياً ، وهم يتحركون إلى المنطقة المصابة خلال ساعات من صدور الأمر إليهم بذلك . . وهناك يقضون على الإصابة تماماً خلال ساعتين من وصولهم على الأكثر ولهذا كنت أثق فى أفراد هذه الفرقة تماماً واعتمد عليهم بدرجة كبيرة .

ولكن ، حدث ذات مرة أننى تلقيت تقريراً بأن الإصابة بدودة القطن شديدة جداً فى إحدى مناطق السنبلاوين ، فأصدرت أمرى على الفور بأن تتحرك إليها فرقة الطوارىء هذه . . وأخبرتهم بأننى سأمر على المنطقة فى اليوم التالى مباشرة .

وفى اليوم التالى ذهبت إلى المنطقة المصابة ، وطلبت رئيس فرقة الطوارىء ليخبرنى عن الإصابات . . فأخطرنى بما فعلوه فى اليوم السابق . . وأشار إلى منطقة واحدة لم يقوموا بالرش فيها لأنها سليمة من الإصابة .

وفجأة وجدت نفسى أصحب المشرف الزراعى وأذهب إلى هذه المنطقة السليمة التى أشار إليها . . فإذا بى أكتشف أنها أولا ليست سليمة وإنها ثانياً مصابة بشدة ، وهنا أمرت باستدعاء فرقة الطوارىء إلى هذه المنطقة .

وخلال دقائق وصلت الفرقة ، وجاءنى رئيسها — وهو بدرجة وكيل وزارة — لـكى يمد يده إلى مصافحاً . .

وعند هذا الحد وجدت نفسى أرفض مصافحته ، واستدير منصرفاً بعد أن قلت له أمام عشرات الفلاحين المتجمعين : أننى لن أمد يدى لإنسان كذب على مرة . .

وصعق الرجل من رد فعلى الحـــاد ، ولـكن الوقت لم يسعفه لـكى يرد بأى شىء لأننى ركبت سيارتى فوراً عائداً إلى القاهرة .

وفى اليوم التـــالى أرسل إلى الرجل استقالته . .

ودخل على زملاؤه من وكلاء الوزارة ينقلون لى تأثره الشديد من عدم مصافحتى له أمام الناس ، ومن أنه يرى أننى لو كنت قد قتلته لكان أهون عليه من رفضى ، يده الممدودة . وعندما نبهه زملاؤه إلى أن الخطأ خطأه لأنه لم يخبرنى بالحقيقة ، قال لهم إنه يعتذر عن ذلك لأنه لم يكن قد مر على تلك المنطقة بالذات وأراد أن يتفادى إعلامى بذلك عندما رأى حالة الإعياء والإرهاق التى كنت فيها .

واحترت . . ماذا أفعل ؟

إن هذا الرجل بالذات يتفانى فى أداء واجبه ، وهو مخلص تماماً فى عمله وقد أدى مهمات رائعة من قبل ، وأنا احتفظ له بمشاعر شخصية من الاعزاز والتقدير ولـكن سوء حظه شاء له أن يقصر فى مرة واحدة بعد ألف مرة .

وجاء إلى زملاؤه من جديد يخبرونى أنه أصيب بحالة تشنج وأنه يبكى بكاء مراً ويصر على قبول استقالته لأننى أخطأت فى حقه . .

وقلت مندهشاً : سبحان الله . . لقد كذب على .. والآن أصبحت أنا المخطىء فى حقه لأننى لم أصافحه ؟

قالوا لى : كنت تفصله ، أو تنقله ، أهون عليه من أن تهينه علنا وأمام الناس . . بعد كل الرصيد الذى قدمه من الخدمات والأعمال . .

وفى اليوم التالى دخلت إلى مبنى الوزارة ، وبدلا من أن أتجه إلى مكتبى ، ذهبت مباشرة إلى مكتب رئيس فرقة الطوارئ . . وفوجىء الرجل بأننى أمامه فنهض يحيينى وانطلق متأثراً وأجهش فى البكاء ، واعتذر عن خطئه الذى كان السبب فيه هو مرضه المفاجىء . .

ولكن قبولى لإعتذاره لم يرضه . .

قلت له : ولكن ما الذى يرضيك ؟

رد قائلا : يرضينى أن تكلفنى الآن وفوراً بالتوجه إلى أى منطقة . .

قلت له : ولكنك فعلا مريض . .

قال : لو تخليت عن عملى ، وأنا أراكم جميعاً تتفانون فى أعمالكم فإن هذا سوف يزيدنى مرضاً . . وفعلا . . كلفت الرجل باستئناف عمله والتوجه إلى إحدى المناطق شديدة الإصابة . . فنزل من مكتبه مهرولا بسعادة من تلقى لتوه مليونا من الجنيهات !

إننى أذكر هذه الواقعة لمجرد أن أوضح روح الأسرة التى بدأت تسودنا فى قطاع الزراعة . . والإحساس المشترك بأن الأرض أرضنا . . والإنتاج انتاجنا والعائد نصيبنا . . والبلد هى قبل كل شىء بلدنا . . إن هؤلاء الذين عملوا معى ، لم يعتذروا بقلة الإمكانيات . . ولا بضآلة المرتبات . . ولا بصعوبة الظروف وكلها أشياء حقيقية فعلا . . ولكنهم أدركوا فقط أن بلدهم قد وضع أمام تحد . . وإن تفانى كل منهم فى أداء واجبه ربما يكون هو الأمل الأول والأخير فى اجتياز هذا التحـــدى . .

وأردت أن أقول هذا لكى أفسر فقط السر فى النتائج المدهشة التى حققها قطاع الزراعة لمصر فى السنوات الثلاث التالية ابتداء من عدوان يونيو سنة ٦٧ ، لقد قفزت مساهمة الزراعة فى الإنتاج القومى من ٩٥٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٨/٦٧ إلى ٩٧٧٫٧ مليون جنيه إلى ١٠٧٠ مليون جنيه فى السنتين التاليتين .

ووصل إنتاج مصر من محصول القطن في سنة ١٩٦٩ إلى ١٠ ملايين و ٨٠٠ ألف قنطار وهو أعلى رقم لمحصول القطن في تاريخ الزراعة المصرية على الإطلاق.

ووصلت المساحة المنزرعة أرزاً إلى ما يزيد على مليون فدان في سنة ١٩٦٧ وهي أعلى مساحة زرعت في تاريخ مصر ، وأعطت لبلدنا رقماً قياسياً ليس في الإنتاج فقط ولكن أيضاً في حصيلة التصدير من العملات الأجنبية .

وأستطيع أن أستطرد في ذكر الأمثلة لكي أتناول الأرقام القياسية التي حققناها في إنتاج القمح ، والذرة ، والقصب ، والموالح ، وغيرها . . وأستطيع أيضاً أن أذكر الأرقام المؤثرة على حالة الرواج الاقتصادي الضخمة التي أحس بها الفلاح المصري ، نتيجة لازدياد إنتاجه من ناحية ، ولزيادة أسعاره محلياً وخارجياً من ناحية أخرى . .

وأستطيع أيضاً أن أضرب أمثلة بالأنواع الجديدة التي بدأنا نجربها من المحاصيل المختلفة ، كالقمح المكسيكي والقمح جيزة ١٥٥ وغيره . . وهي الأنواع التي ساهمت بشكل كبير في زيادة إنتاجية الأرض المصرية . .

تقدير كبير من عبد الناصر :

وأستطيع أيضاً أن أسجل فرحتي الضخمة عندما ذهبت إلى الرئيس جمال عبد الناصر ذات يوم أخبره بالنتائج الضخمة التي حققها ابتكار صنف جديد من القمح وهو جيزة ١٥٥ ، وفرحة الرئيس بهذه النتائج . .

ويومها قلت للرئيس جمال عبد الناصر . . إن هذا الخبير المصري الذي ابتكر هذا الصنف من القمح معروض عليه وظيفة دولية في الأمم المتحدة بمرتب سنوي يبلغ خمسين ألف دولار . . بينما هو لا يتقاضى كموظف في وزارة الزراعة أكثر من مرتب شهري يبلغ سبعين جنيها . . ألا ترى أنه يستحق مكافأة استثنائية .

رد الرئيس منشرحاً . . طبعاً . . طبعاً . . واصرفها له فوراً . .

قلت له : هل أصرف ألفي جنيه مثلا . . ؟



السيد بك البحيرى ، الذى كان أسـتاذا لى فى كلية الزراعـة . وكان البحيرى محبوبا من كل طلبته رغم تشدده معهم فى الدراسة . وقد أقام الزراعيون حفـلا لتكريم أستاذهم السابق الذى لم تعد صحته تسـمح له بمغادرة منزله ، وذهبت اليه لأهديه الميدالية التذكارية .

قال جمال عبد الناصر : لا . . أصرف له عشرة آلاف جنيه . .

قلت له : والآخرين ، الـ ٤٠٠٠ مشرف زراعى الذين ساهموا فى تحقيق أكبر رقم عرفته مصر من القطن . . هل تكافئهم ؟

رد جمال عبد الناصر : إننى أعتبر أن ما قدموه لبلدهم يتساوى تماما ما يقدمه الجنود على خط الجبهة . .

قلت له : إذن . . ماذا ترى ؟

رد جمال عبد الناصر : اعمل لى مشروعاً بمكافآتهم . . وقل لى الاعتماد المطلوب وأنا موافق . .

وأعددت للرئيس المشروع . لقد كان يقضى بصرف مكافأة لكل مشرف زراعى تعادل مرتب شهر ونصف . . ورئيسه مرتب شهر . . ورئيس رئيسه نصف شهر . .

وذهبت إلى الرئيس . .

وفى اليوم السابق لذهابى إليه حاملا المشروع كان الرئيس يلقى خطاباً عاماً وانتهزها فرصة لكى يوجه أكبر إشادة إلى العاملين فى قطاع الزراعة . كله . . من فلاح القرية إلى المشرف الزراعى إلى مهندس الرى . . ويعلن أمام الملايين أن العمل الاقتصادى لو سار بهذه الروح من الحماس إلى الاخلاص والتحدى . . فإن مصر منتصرة حتما فى كل معاركها .

لقد ذهبت أشكر جمال عبد الناصر على هذا التقدير العلنى . . وأشكره أيضاً على إشادته المتكررة بقطاع الزراعة فى جلسات مجلس الوزراء . .

ولكن جمال عبد الناصر قال لى : سيبك من الكلام ده . . الكلام ما ينفعش . . فين مشروع المكافآت ؟

وأخرجت للرئيس نسخة من المشروع أحملها فى حقيبتى . .

وسألنى الرئيس : كم يبلغ الرصيد الذى تريده لهذه المكافآت . .

وترددت قليلا ، قبل أن أقول : ربع مليون جنيه . .

وأخرج جمال عبد الناصر قلمه ، ووضع على الفور تأشيرته الحاسمة : موافق . . ويصرف الاعتماد فوراً . .

وخرجت من مكتب الرئيس مباشرة إلى وزارة الزراعة . . لكى أنقل إليهم الخبر لأول مرة . .

ومهما كتبت ، فإننى لن أستطيع أن أسجل مدى الفرحة التى ارتسمت يومها على وجوه كل العاملين فى قطاع الزراعة . .

لم تكن الفرحة بسبب مكافأة إضافية فى الدرجة الأولى . .

ولكنها كانت فرحة كل مواطن يعطى لبلده مزيداً من الجهد . . لكى يجد فى النهاية أن بلده تعرف مقدار هذا الجهد . . وتشكره عليه . .

وبهذا المعنى فإن كلمة الشكر لا يمكن أن تقدر بمال .



الفصل الرابع والعشرون



أزمات مع عبد الناصر داخل مجلس الوزراء

كان وقع نكسة يونيو سنة ١٩٦٧ مريراً على جمال عبد الناصر . . وبدأت هذه المرارة تصبح جزءاً ثابتاً فى مناقشاته وأحاديثه داخل مجلس الوزراء .

وإذا كان يجوز لى أن أقول أن هذه النكسة قد « قصرت عمره » فإننى لا أتردد فى أن أقولها . لقد أصابته النكسة بجرح عميق فى شخصيته وقيادته وزعامته . . وبدأ إحساسه القديم بالزهو والفخر والشموخ ، يتراجع قليلا ليحل محله الإحساس بالمرارة وضيق المزاج وسرعة الانفعال . . ولم يكن يدارى على ذلك سوى شعوره بضرورة الصمود وإيمانه بأن الأولوية المطلقة يجب أن تعطى لإجلاء المحتل الإسرائيلى وإزالة آثار العدوان .

ربما من أجل هذا أصبح معروفاً لنا — داخل مجلس الوزراء — أن جمال عبدالناصر يتابع بنفسه يومياً ثلاثة أمور على وجه التحديد . .

الأمر الأول . . إعادة بناء القوات المسلحة .

الأمر الثانى . . حالة التموين الغذائى داخل مصر .

الأمر الثالث . . حالة الرأى العام — داخل مصر خصوصاً ، وعلى مستوى العالم العربى عموماً . .

ورغم أن جلسات مجلس الوزراء أصبحت بعد النكسة أكثر انتظاماً . . واتصالنا المباشر — كوزراء — بعبد الناصر أصبح أكثر يسراً وسهولة . . إلا أنه كان معروفاً أنه يعطى وقته كله لمتابعة هذه الأمور الثلاثة يومياً . . وبشكل منتظم .

وكانت أول مشكلة كبرى واجهت عبد الناصر فى الأمر الأول هى انتحار عبد الحكيم عامر . . والقبض على مجموعة الضباط الكبار العاملين معه .

وفى تلك الفترة كنت قد سافرت إلى الأسكندرية لأمر من الأمور ، وكان معى « صديق الملمات » مصطفى الفار . . ولأنه لم يكن لى منزل فى الأسكندرية ، فقد استأجرت استراحة بالمعمورة لمدة يومين .

وفى مساء يومنا الأول بالأسكندرية جاءنا صديق لزيارتنا ، ونقل إلينا إشاعة سمعها بأن المشير عبد الحكيم عامر قد حاول الانتحار ونقل على وجه السرعة إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى . . وبعد قليل عاد إلينا نفس الصديق ليقول إنه سمع على وجه التأكيد أن عبد الحكيم عامر قد توفى . .

وعلى الفور حزمت حقائبى من جديد وغادرت الأسكندرية عائداً إلى القاهرة .. حيث تبين لى فعلا أن الخبر صحيح . . وإن كانت معلوماتنا عنه — كوزراء — مشوشة وغير دقيقة .

واستدعانا جمال عبد الناصر لحضور جلسة طارئة لمجلس الوزراء . .

وعندما بدأ الاجتماع كان وجه جمال عبد الناصر جاداً كل الجدية ويحمل تعبيرات صارمة فى دلالتها على الحزن والاكتئاب . .

وقد بدأ حديثه بأن قال : هناك جزءان فيما يتعلق بعبد الحكيم عامر . . الأول يتعلق بالعلاقة الخاصة بينهما ، وهو الأمر الذى سيتحدث فيه . . والجزء الثانى يتعلق بظروف وفاته من الناحية الطبية ، وسيترك الحديث فى هذا الموضوع إلى وزير العدل (عصام الدين حسونة وقتها) الذى سيدلى ببيان رسمى فى هذا الخصوص.

أما فيما يتعلق بالموضوع الأول ، فقد شرح جمال عبد الناصر امتداد وعمق العلاقة بينه وبين عبد الحكيم عامر على النحو المعروف ، إلى الدرجة التى جعلت كلا منهما يسمى أحد أولاده باسم الآخر . .

ثم استرسل جمال عبد الناصر قائلا إن عبد الحكيم عامر فى حد ذاته كان مخلصاً وطيب القلب إلى الدرجة التى مكنت « شلة » من الضباط حوله من السيطرة عليه

والإيقاع بينه وبين الرئيس - أى جمال عبد الناصر نفسه - ، الذى حاول من جانبه أن يتفادى الصدام أكثر من مرة ، بغير جدوى . .

ثم تطرق جمال عبد الناصر إلى الحديث عن الأسباب العسكرية لنكسة يونيو سنة ١٩٦٧ ، فقال إنه كان يتوقع أن يكون استعدادنا العسكرى أكبر وأكثر فعالية من ذلك خصوصاً وأنه كان هناك تصور من البداية بأن الهجوم الإسرائيلى سيبدأ بضربة جوية توجهها إسرائيل ضد الطيران المصرى . .

وأضاف جمال عبد الناصر أنه فوجىء عندما بدأت المعركة فعلا بأنه لم يكن هناك استعداد لها . . وأن الانهيار السريع هو الذى دفعه إلى إصدار الأمر بانسحاب الجيش المصرى من سيناء ، ولكنه كان يتوقع أن يتم الانسحاب على غير الوجه الارتجالى الذى تم عليه . .

ومن هنا انطلق جمال عبد الناصر فى شرح المضاعفات التى تركتها الهزيمة العسكرية على علاقته الشخصية بعبد الحكيم عامر وبدأت مجموعة الضباط المحيطة بعبد الحكيم تقنعه بأن الجيش لم يكن هو السبب فى الهزيمة . . إلخ . . إلخ . .

وفى النهاية قال جمال عبد الناصر . . « **لقد تطورت الأمور إلى الدرجة التى حول بها الضباط من « شلة » عبد الحكيم عامر منزله فى الجيزة إلى ترسانة مسلحة ، الأمر الذى أصبح يهدد سلامة النظام والبلد ، وعندما استدعاه وطلب منه التخلص من هذه المجموعة المرابطة فى منزله رفض عبد الحكيم . . وهكذا تطور الأمر إلى تحديد إقامته ومهاجمة منزله ومحاولته الانتحار . . وهنا أطلب من وزير العدل أن يتلو عليكم نص تقرير الطبيب الشرعى ولجنة الأطباء بمستشفى القوات المسلحة بالمعادى عن انتحاره .**

وهنا بدأ عصام الدين حسونة فى قراءة بيان مكتوب أمامه ، شارحاً كيف علم كوزير للعدل بالحادث ، وانتقاله مباشرة إلى المستشفى ومباشرته التحقيق بنفسه ، ومعاينة الأطباء ، ومستخلصاً فى النهاية أن الحادث هو انتحار نتيجة للأسباب والظروف التى ساقها . .

ولست أتذكر من هذه الجلسة سوى أن كلمات عصام الدين حسونة كانت عميقة ومؤثرة إلى الدرجة التى جعلت جواً من الحزن العميق والأسى البالغ يسيطر على كل عضو فى مجلس الوزراء . . وصحبنا هذا الجو معنا إلى منازلنا عندما انتهت الجلسة وانصرفنا منها جميعاً صامتين تماماً . .

مناقشة الموقف الاقتصادى :

كانت النكسة تلقى بظلالها على كل أفكارنا واجتماعاتنا وأحاديثنا . . وأصبح مفهوماً أن المعركة فى هذه المرة سوف تطول . . ولهذا أعطى جمال عبد الناصر اهتماماً كبيراً للصمود الاقتصادى ، وهو الأمر الذى أراد أن يبلوره فى سياسة اقتصادية جديدة . .

ولكن اتجاهاً آخر بدأ يتبلور داخل مجلس الوزراء ، ويرى عدم التوسع فى الإنفاق الاقتصادى ، بل وضغط الاستثمارات التى تقوم بها الحكومة والقطاع العام ، وإلغاء المبالغ التى تدفعها الحكومة لدعم بعض السلع الشعبية . . وكان يمثل هذا الاتجاه الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الاقتصاد . ومع أن هذا الرأى يعبر عن سياسة انكماشية فى الاقتصاد إلا أن الدكتور القيسونى لم يسمها كذلك . . وإنما اعتبرها مجرد إجراءات لموازنة الميزانية . ورغم أن هذا الاتجاه يتطلب رفع أسعار بعض المواد الغذائية ، والتوقف عن رفع الأجور لفترة ، والسيطرة على العجز فى الميزانية بل وإلغائه . . فإن زكريا محيى الدين نائب الرئيس وقتها تبنى آراء القيسونى هذه داخل مجلس الوزراء . وكان يساعده فى ذلك أن الدكتور القيسونى يمده بالبيانات الدقيقة عن الموقف المالى والاقتصادى ، والتى تتطلب — فى رأيه — اتخاذ الإجراءات الانكماشية وإلغاء الاستثمارات فى المشروعات الجديدة .

وفى البداية لم يتخذ جمال عبد الناصر موقفاً واضحاً من هذه الأفكار داخل مجلس الوزراء . . بل طرحها للنقاش وترك الجميع يدلون باجتهاداتهم فيها . . وترك للقيسونى وزكريا محيى الدين تفسير آرائهما والدعوة لها . وظل الأمر كذلك اجتماعين أو ثلاثة على ما أذكر إلى أن قال جمال عبد الناصر مرة . . إن هذا

الموضوع قد تشعب إلى تفصيلات فنية كثيرة فى مجلس الوزراء ، وهو يرى تشكيل لجنة فرعية لدراسته ، على أن تقدم تقريرها للمجلس فى جلسته التالية .

وفعلا . . شكلت لجنة برئاسة جمال عبد الناصر وعضوية زكريا محيي الدين وعبد المنعم القيسونى وأنا ، وعزيز صدقى ، وشعراوى جمعة .

ودعينا للاجتماع الأول والأخير الذى عقدته اللجنة . . وكان الاجتماع فى مكتب جمال عبد الناصر بالاتحاد الاشتراكى . . وفى البداية سارت المناقشة هادئة جداً . . ربما لأن الذى افتتحها هو زكريا محيي الدين .

لقد تكلم زكريا عن الموقف الاقتصادى ، والعجز فى الميزانية ، ومقدار الإعانات التى تتحملها الحكومة ، والعجز فى الميزان التجارى . . إلخ . . إلخ . .

وفى كل هذا كان زكريا محيي الدين يتحدث وكأنه فعلا خبير اقتصادى ويشير من وقت لآخر إلى الأرقام والبيانات التى زوده بها عبد المنعم القيسونى . . وكان جمال عبد الناصر يستمع إليه باهتمام شديد ، وهو جالس واضعاً يده على خده . . ومائلا بقامته إلى الوراء . . فى الوضع الذى لا يمكنك أن تفهم فيه هل هو يوافق على هذا الكلام أم لا . .

وبمجرد أن انتهى زكريا محيى الدين من حديثه ، تبعه الدكتور عبد المنعم القيسونى . . فأفاض شرحاً لنفس الاتجاه ، وتحدث عن أهمية سد العجز فى الميزانية وموازنة المصروفات مع الموارد وموقف صندوق النقد الدولى . . إلخ . . إلخ . .

وبعد القيسونى التفت إلينا الرئيس جمال عبد الناصر وسألنا عن آرائنا . . مبتدئاً بى أنا . . .

ولم أكن فى الحقيقة متحمساً للإدلاء برأى فى هذا النقاش الاقتصادى . . لأن الموضوع يحتمل رأيين ، وكل رأى يمكن موازنته مع الآخر فى هدوء . . ولهذا فعندما تكلمت فعلا قلت إن السياسة الاقتصادية الجديدة المطروحة للنقاش تتضمن شقين . . الشق الأول خاص بضرورة رفع أسعار بعض السلع . . والشق الآخر خاص بضرورة ضغط الاستثمارات .

والبيانات المعروضة ربما لا تكون كافية فى مناقشة هذا التفكير الاقتصادى ومع ذلك فإننى بغير بيانات أعارض زيادة الأسعار لأسباب سياسية . . أما بالنسبة للاستثمارات فيمكن ضغطها فعلا . . ولكن إلى أى مدى ؟ وما هو العائد الذى سنوفره ؟ إننى أرى أنه إذا كان المدى الذى يجب أن نذهب إليه كبيراً والعائد صغيراً فإن الأمر لا يستحق . . أما إذا كان العكس فالأمر إذن يستحق . .

وهنا طلب عزيز صدقى – وزير الصناعة وعضو اللجنة – الكلمة . . وبدأ عزيز صدقى مناقشته هادئاً كالآخرين . . ولكن كان يتجه شيئاً فشيئاً إلى العنف بما جعله يوشك على التشكيك فى كل المعلومات الاقتصادية لزكريا محى الدين والقيسونى معاً .

وقد بدأ عزيز هجومه على هذه السياسة الاقتصادية المقترحة بأنه قال إن هذه السياسة تعبر عن نظرة تشاؤمية وسوداء للاقتصاد المصرى . . ونفس الأرقام التى يذكرها القيسونى للدلالة على سوء الحالة الاقتصادية تصلح فى حد ذاتها للدلالة على العكس . . وإذا كان هناك خوف من جانب البعض – يقصد زكريا محيى الدين والقيسونى – من وجود عجز بسيط فى الميزانية . . فإن قطاع الصناعة وحده يستطيع أن يتعهد بسد هذا العجز عن طريق زيادة الإنتاج وزيادة التصدير . . أما فى قطاع البترول فإن الاكتشافات الجديدة تكفل تحقيق فائض فى الميزانية قدره كذا . . وهو يبلغ أضعاف أضعاف العجز البسيط الذى قدره كذا . .

وفى النهاية قال عزيز صدقى إنه يطالب بزيادة الاستثمارات وليس بتقليلها وأنه يطالب أيضاً بتثبيت الأسعار . . وأن الأفكار التى قالها زكريا محيى الدين وعبد المنعم القيسونى هى أفكار غير ناضجة ولا مدروسة . .

وكانت الدهشة مرتسمة كأوضح ما تكون على وجه الدكتور القيسونى ، الذى يتميز دائماً بهدوئه الشديد فى المناقشات ، وبدبلوماسيته .

لقد تجاهل القيسونى الأجزاء الشخصية فى حديث عزيز صدقى ، وقال إنه مندهش فعلا كيف تعبر الأرقام الموجودة فى الميزانية عن دلالتين فى وقت واحد تفاؤلية وتشاؤمية . . وإنه بصرف النظر عن كل ما قيل فإن وزير الصناعة – الذى

هو عزيز صدقى – إذا استطاع أن يلتزم رسمياً فى هذا الاجتماع بكل الأرقام التى ذكرها من حيث زيادة الإنتاج الصناعى ومضاعفة حصيلة صادرات البترول . . إذا التزم بهذا تتغير الصورة . .

هنا رد عزيز صدقى على الفور . . خلاص . . أنا ملتزم . . وأيضاً مسئول تماماً عن تحقيق كل ما قلته ، وعند هذا الحد رفع جمال عبد الناصر الجلسة ، وانتهى الاجتماع . . ولكن بطريقة لم تكن هى النهاية الطبيعية المقنعة بعد أن انفعل عزيز صدقى إلى هذه الدرجة . .

وفى طريقى إلى منزلى ، حيث عدنا أنا وعزيز صدقى بسيارة واحدة ، وحاولت أن أنبهه إلى أنه لم يكن موضوعياً فى رده على زكريا محيي الدين والقيسونى ، وقلت له . . إنك أطحت بهما إطاحة لم تكن فى محلها . . ثم ألزمت نفسك بوعود وأرقام لا أدرى كيف ستحققها . . وكان الأولى بك بدلا من هذا كله أن تأخذ هذا الأمر بهدوء وتناقشه بشكل موضوعى لا تجريح للأشخاص فيه .

ولكن عزيز صدقى التفت نحوى مبتسما من سذاجتى السياسية قائلا . . الظاهر إنك لا تعرف شيئاً . . قلت . . عن ماذا ؟

قال عزيز . . إذن لا تعرف أن زكريا محيي الدين وعبد المنعم القيسونى سوف يستبعدان من الوزارة خلال أيام ؟

وفاجأنى الخبر ، فقلت لعزيز . . لا أعرف شيئاً عن هذا ولم أسمع به . . هل أنت متأكد ؟

رد عزيز بثقة واعتزاز . . نعم . .

قلت . . إذن كنت تتحدث فى اجتماع اللجنة بناء على معلومات سابقة لديك . . ؟

وعند هذا الحد رفض عزيز صدقى أن يدلى بأية تفاصيل – بالرغم من صداقتنا الوثيقة – وفعلا . . لم تمض سوى أيام قليلة – تم بعدها خروج زكريا محيي الدين وعبد المنعم القيسونى من الحكومة . . ولم يقدر لفكرة موازنة الميزانية أن تناقش

مرة أخرى . . بعد أن أصبح معروفاً أن خروج زكريا محيي الدين والقيسونى كان يرجع إلى الصدام حول السياسة الاقتصادية . . ولم يكن هذا هو الصدام الوحيد الذى جرى فى ساحة الاجتماعات المغلقة لمجلس الوزراء . .

الشافعى يفاجىء عبد الناصر :

خلال فترة وجيزة كان حسين الشافعى طرفاً فى صدام آخر . . ربما لأول مرة أمامنا كوزراء .. حيث كانت مساهمة حسين الشافعى فى المناقشات السياسية الجماعية قليلة ونادرة .

ولقد كان المطروح للنقاش فى تلك الجلسة الخاصة من جلسات مجلس الوزراء هو أسباب هزيمة يونيو وانعكاساتها . وترك جمال عبد الناصر الباب – من جانبه – لأية آراء أو ملاحظات يبديها الحاضرون . .

وفعلا . . بدأ الحاضرون من أعضاء مجلس الوزراء يتناولون بعض سلبيات ما قبل النكسة . .

وكان جمال عبد الناصر مشجعاً للجميع على التحدث بصراحة .. لقد قال مثلا إنه قد آن الآوان لكى نتحدث بصراحة .. ونعرف أخطاءنا بوضوح .. ونعرف أيضاً كيف نعالج هذه الأخطاء .

وقال جمال عبد الناصر لنا .. إنكم يجب أن تتكلموا بصراحة .. لأن هذا هو المكان الطبيعى الذى يجب أن نعالج فيه مشاكلنا .. ولكننى لا أريد من النقد أن يقال خارج هذه الحجرة .. فنحن نستطيع هنا ، وفى إطار إجتماعنا كمجلس للوزراء .. أن نقول كل شيء ، ونتحدث بكل صراحة .. ولكننى أرجو ألا يتسرب خارج الإجتماع شيء مما يدور .. بل ولا يتسرب أيضاً شيء من النقد .. لأن مسئوليتنا جميعاً تضامنية ، ويجب أن نمثل مجموعة متجانسة ومسئولة ..

إننى لا أذكر على وجه الدقة من الذى كان أول المتحدثين بعد هذه الكلمة من الرئيس جمال عبد الناصر .. ولكن الذى أذكره قطعاً هو حديث السيد حسين الشافعى .. لأنه حديث تطور بعد ذلك إلى ما هو أكبر .

ولقد بدأ السيد حسين الشافعى حديثه بعد أن استهواه هذا الجو من المصارحة .. بأن قال إن الخطأ الأول الذى ارتكبناه قبل النكسة كان هو رفع الشعارات العديدة وعدم تنفيذها .. وإن الشعب قد فقد الثقة فى قيادته بسبب كثرة هذه الشعارات وعدم الرغبة فى تنفيذها .. وبالإضافة إلى ذلك فإن الطريقة التى حكمت بها أجهزة الأمن والرقابة كالمخابرات والمباحث العسكرية قد أزالت البقية الباقية من ثقة الشعب فى قيادته .. ولقد كنا جميعاً نعرف حكم هذه الأجهزة ونستنكر تلك الشعارات ، ولكن دون جدوى .. إلخ ... إلخ .

ومن الناحية المبدئية سيطر على جو إجتماع مجلس الوزراء شعور بالمفاجأة فلقد كان السيد حسين الشافعى نادر الحديث ، بل ربما لا يتذكر له أحد منا رغبة حقيقية فى المساهمة بالنقاش داخل مجلس الورزاء على الأقل ..

ومن ناحية ثانية كان حسين الشافعى يتحدث بانفعال واختيار للكلمات بطريقة تعبر عن إيمانه الحقيقى بما يقول .

ومن ناحية ثالثة كانت كلماته مباشرة وحادة فى تعبيرها عن جوهر المشكلة وضرورة العلاج . الأمر الذى جعل تعبيرات من عدم الارتياح تبدو على وجه عدد قليل من الوزراء داخل الاجتماع ..

وإذا كنت أتكلم عن نفسى فإننى أقرر فى الواقع أن السيد حسين الشافعى قد لمس فى حديثه مشكلة جوهرية وحقيقية ، وأنه عبر عنها بأفضل ما يكون التعبير .. ولكن المشكلة التى أدركتها على الفور هى أن هذه الكلمات لا تصبح مناسبة إذا كان الحديث موجهاً إلى جمال عبد الناصر نفسه ..

ولقد كانت معالم عدم الارتياح ، ثم الضيق تتجمع على وجه جمال عبد الناصر شيئاً فشيئاً .. وبدأ صوت تنفسه يوشك أن يكون مسموعاً .. ومع ذلك فإنه ظل يستمع حديث حسين الشافعى إلى النهاية ..

ثم بدأ جمال عبد الناصر يرد ..

كان واضحاً أنه فوجىء بهذا الحديث هو الآخر .. وكان واضحاً أكثر أنه يبذل مجهوداً من أجل التظاهر بالهدوء والتحكم فى كلماته وضبط أعصابه ..

قال جمال عبد الناصر : الأخ حسين الشافعي يثير هذا الكلام هنا لأول مرة بل ويتكلم فى هذا الموضوع لأول مرة .. والسؤال هو .. لماذا لم يوجه هذا النقد قبل ذلك ؟ وإذا كان يعرف بهذا كله قبل النكسة .. فلماذا لم ينبه إليه ؟ ثم .. إذا كان لغيره عذر فى صعوبة إبلاغى بوجهة نظره .. فما عذره هو ؟ علماً بأننى كنت دائماً أسمح لأى منكم بالاتصال بى فى كل وقت ، وكل منكم يستطيع دائماً إبلاغى بما يريد .. ولقد كان فى استطاعة الأخ حسين أن يقول لى ما يشاء ، وفى الوقت الذى يشاء ، وبالطريقة التى يشاء ، وكل هذا قبل أن تحدث الكارثة فعلا . . .

ثم أضاف جمال عبد الناصر : ولكن هذا لم يحدث . وبدلا من ذلك فإننى لا أذكر أبداً أن الأخ حسين الشافعى قد طلب منى أى شىء قبل النكسة .. أو تحدث معى بشأن أى قضية .. سوى مرتين إثنتين .. إحداهما كانت وساطة من جانبه لرفع الحراسة عن أحد الأشخاص .. والثانية كانت لحل مشكلة تتعلق بأحد أقربائه .. ولم يحدث فى أى مرة أن أثار معى الأخ حسين الشافعى أى شىء مما يشكو منه الآن .. وهو الأمر الذى يريد أن يلقى بمسئوليته على غيره .. وأخيراً .. إذا كانت تلك هى تلك الصورة كما يراها حسين الشافعى .. وإذا لم يكن يشارك قبل النكسة فى كل ما يجرى ويوافق عليه .. فلماذا استمر فى الحكم ؟

وهنا كان جمال عبد الناصر قد وصل إلى قمة توتره وتأثره .. أما السيد حسين الشافعى .. فلقد تغير لون وجهه تماماً ويبدو أنه لم يكن يتوقع أن يكون لكلماته كل هذا التأثير على جمال عبد الناصر .. وحاول حسين الشافعى من جانبه أن يخفف من وقع حديثه فقال أشياء مثل أنه لم يكن يقصد تخلصاً من مسئولية وأنه شخصياً ، روحه فداء لجمال عبد الناصر .. إلخ .. إلخ

وانصرفنا جميعاً متكدرين ومختلفين ، فقسم كبير من أعضاء مجلس الوزراء يرون أن السيد حسين الشافعى كان قاسياً ولم يكن رقيقاً فى كلماته .. وقسم

آخر كان يرى أن كل ما تناوله صحيح مائة فى المائة بصرف النظر عن نصيبه هو من المسئولية عنه باعتباره كان دائماً فى الحكم قبل النكسة .

وقد حدث فيما بعد أن جاءت مناسبة هذه الأزمة النادرة بين جمال عبد الناصر وحسين الشافعى .. ضمن إحدى جلساتى مع محمد حسنين هيكل . وكان رأيى الذى قلته لهيكل هو أن الرئيس ربما يكون قد قسا أكثر من اللازم على حسين الشافعى . .

ولكن هيكل رد على قائلا : **إنك لا تعرف أن لهذا الموضوع جذوراً .. ولم يكن تلقائياً كما بدا لك فى مجلس الوزراء .. المسألة هى أن هناك إتجاهاً يمثله بعض رفاق عبد الناصر فى استخدام النكسة للتشفى منه شخصياً ..**

قلت لهيكل : ولكننى فى الحقيقة خرجت من حديث حسين الشافعى فى مجلس الوزراء بانطباع هو أن كلماته ربما كانت جافة فى مظهرها .. ولكن منطقه مقبول فى جوهره ..

قال هيكل : قد تكون الأمور كذلك كما تبدو لك .. ولكنها ليست كذلك .. وعلى العموم فإذا كنت تتصور أن الرئيس هو الذى كان قاسياً فى كلماته فإننى أؤكد لك العكس .

قلت له : على أى حال .. لو كنت فى مكان حسين الشافعى وقلت ما قاله ورد على الرئيس بما رد .. لكنت على الأقل قد انسحبت من الجلسة مباشرة ..

وضحك محمد حسنين هيكل قائلا : من الخير أن هذا لم يحدث .. ولكن بعد الجلسة مباشرة حاول حسين الشافعى أن يعتذر للرئيس عما قاله .. ومن يومها طلب مقابلته أكثر من مرة .. ولكننى أعتقد أن الجو بينهما ستتم تصفيته فى النهاية .

وفعلا .. وجدنا فى الجلسة بعد التالية لمجلس الوزراء — على ما أذكر — أن الرئيس جمال عبد الناصر قد دخل إلى قاعة الاجتماع ومعه السيد حسين الشافعى ..

مناقشة حول الاتحاد الإشتراكى :

والواقع أن النكسة .. وضرورة العمل على إزالة آثار العدوان .. قد أصبحا بصفة دائمة - بعد ٥ يونيو مباشرة - يشكلان ضغطاً عصبياً ونفسياً دائماً على جمال عبد الناصر .. بحيث أنه ، مع رغبته الشديدة فى الانفتاح على آراء أخرى دائماً .. إلا أنه أصبح شديد الحساسية أيضاً - ويتوتر بسرعة ، وينفعل بشدة . وحتى موهبته القديمة فى المداراة على إنفعالاته لم تعد تسعفه دائماً فى تلك الأيام التى أصبحت فيها الجبهة الداخلية فى مصر نفسها توجه أسئلة مستمرة وتثير علامات استفهام مستمرة وتعبر عن سخطها على كل ما أدى إلى نكسة يونيه وتطالب بإصلاح شامل لتصحيح هذه النكسة التى جعلت الإحتلال الإسرائيلى يصل إلى شاطىء قناة السويس .

ربما من أجل هذا كان التوتر يخيم على جو مجلس الوزراء بسرعة .. خصوصاً إذا مس الأمر جانباً سلوكياً حساساً بالنسبة لجمال عبد الناصر .

ولقد كنت أنا نفسى طرفاً فى شىء من ذلك مرة فى إحدى جلسات مجلس الوزراء . فى تلك الفترة كان الحديث متجدداً فى كل جلسة عن ملامح التغيير الذى يطالب به الناس ويتوقعونه من جمال عبد الناصر .

وكانت المشكلة الكبرى التى لا يبدو أن هناك حلا لها هى الاتحاد الإشتراكى كتنظيم سياسى . .

ومن الناحية المبدئية فإن الفشل فى إقامة تنظيم سياسى شعبى كان دائماً من الأمور التى تنسب إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وإلى جمال عبد الناصر نفسه .. بل إننى فى الواقع أعتقد أن جمال عبد الناصر نفسه لم يكن راغباً أو متحمساً لإقامة مثل هذا التنظيم السياسى الفعال .

ولهذا فإن التنظيمات التى أقامتها الثورة سرعان ما كانت تواجه أحد مصيرين إما الموت .. أو الجمود الذى يتساوى مع الموت ، هكذا قامت « هيئة التحرير »

وانتهت .. وقام « الاتحاد القومى » وانتهى .. ثم قام الاتحاد الإشتراكى ... وها هو يتجمد . . .

وكان النقاش مطروحاً فى جلسة مجلس الوزراء عن كيفية تنشيط الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى .. وقيلت فى الاجتماع آراء كثيرة قيمة ..

وعندما جاء الدور على بادرت إلى مخاطبة الرئيس جمال عبد الناصر قائلا : إن جوهر المشكلة بالنسبة إلى الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى وحيد هو عدم وجود الرأى الآخر فى داخله .. وإذا استطعنا التفكير فى صيغة ما للتعبير عن هذا الرأى الآخر .. فإن هذا سوف يكون أفعل علاج لتنشيط الاتحاد الإشتراكى . . .

وسأل الرئيس باهتمام .. كيف ؟ وما هى الصيغة ؟ .

قلت : لو قدرنا يا فندم نفكر فى تحويل الاتحاد الإشتراكى نفسه إلى حزب .. ويكون فى مواجهته حزب آخر .. فإن وجود حزبين فى الساحة السياسية سوف يكون فعالا فى القضاء على سلبية الناس وشدهم إلى العمل السياسى .. وفى نفس الوقت نكون قد عبرنا عن الرأى والرأى الآخر ..

ولم يعلق جمال عبد الناصر .. فلا هو أيد ولا هو عارض .. ولكن على الأقل كان فى حالة استماع طوال الجلسة منذ بدايتها .

وانتقل الحديث إلى زميل آخر .. ثم زميل ثالث .. وهكذا استمرت المناقشة.

ثم جاء الدور على الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالى .. وقبل أن استطرد فى شرح الموقف نفسه الذى نشأ فى هذه الجلسة .. يهمنى أن أوضح أن الدكتور عبد العزيز كان وزيراً لنفس الوزارة من قبل فى حكومة على صبرى ثم نشأت أزمة بينه وبين مجلس الأمة بسبب السياسة التعليمية ترتب عليها خروجه من الوزارة . .

ولكن بعد النكسة ، استدعاه جمال عبد الناصر خصيصاً من الولايات المتحدة لكى يعهد إليه من جديد بوزارة التعليم العالى .. وكان هذا فى حد ذاته رد اعتبار

للدكتور عبد العزيز بعد الأزمة السابقة .. بالإضافة إلى أن جمال عبد الناصر نفسه كان يعتز بالدكتور عبد العزيز ويقدره ويحترمه ..

وأعود لمتابعة ما حدث فى ذلك الإجتماع لمجلس الوزراء ..

لقد بدأ الدكتور عبد العزيز السيد يدلى بوجهة نظره ..

وبالصدفة البحتة تحدث الدكتور عبد العزيز فى نفس الخط الذى سبق لى أن تحدثت فيه مع فارق هام هو أنه صاغ أفكاره بأفضل منى كثيراً ، وبلغة أكثر أناقة .

إنه تناول فى البداية نواحى القصور فى الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى ثم رغبة الناس — خصوصاً بعد النكسة — فى سماع الرأى الآخر .. وضرورة أن يتمثل هذا الرأى الآخر فى قيام نظام حزبى .. إن لم يكن يقوم على تعدد الأحزاب فعلى الأقل يقوم على أساس وجود حزبين أو ثلاثة ..

واستطرد الدكتور عبد العزيز السيد فى هذا الاتجاه وضرب عديداً من الأمثلة وألقى كثيراً من الأضواء .. وكان فى النهاية يصب هذا كله فى .. تعدد الأحزاب . .

ولم يكن هذا يختلف فى شىء جوهرى عما قلته أنا من قبل ..

ومع ذلك فقد فوجئنا بجمال عبد الناصر يثور على عبد العزيز السيد بشدة ، وبطريقة غير متوقعة بطريقة جعلت الدكتور عبد العزيز نفسه يفاجأ ويندهش من هذا العنف فى رد الفعل .

وانتهت الجلسة . .

وبعد الجلسة سألنى الدكتور عبد العزيز السيد . . عندك ما نع أركب معاك السيارة ؟ . .

وقلت له مرحباً . . تفضل . . تفضل . .

وبمجرد أن بدأت السيارة فى التحرك بادرنى عبد العزيز السيد قائلا وهو يشعر بالأسى : إنت . . أوقعتنى فى مأزق . .

وقلت له مندهشاً : كيف ذلك ؟

قال : إنك فتحت باباً للتحدث عن تحويل التنظيم السياسى الواحد إلى تنظيم يقوم على تعدد الأحزاب . . ولكننى فوجئت عندما جاء دورى بأن جمال عبد الناصر غضب منى أنا فهل اختلف ما قلته أنا عما قلته أنت ؟

وقلت لصديقى عبد العزيز السيد : بالعكس . . إننى كنت أتمنى أن أصوغ كلماتى بالبلاغة التى صغتها أنت بها . . ومن الناحية الجوهرية نحن نقول رأياً واحداً ولكن صياغتك كانت هى الأفضل . .

قال عبد العزيز السيد فى النهاية والضيق يسيطر عليه : إذن لماذا قبل منك جمال عبد الناصر هذا الرأى . . ولم يقبل منى نفس الرأى ؟ .

وقلت له : أنا أيضاً مندهش . . واحترت لحظتها فى تفسير هذا القدر من رد الفعل لدى الرئيس عبد الناصر .

سألنى عبد العزيز السيد : إذن ماذا ترى ؟ هل ترى أن أقدم استقالتى ؟ .

وفاجأنى السؤال : وكان عبد العزيز فى الواقع معتزاً بنفسه ولا يريد أن يتعرض لمثل هذا الموقف مرة أخرى .

وقلت له : ولكن ، لماذا تستقيل ؟ .

قال : لأن ثورة الرئيس ضدى فى المجلس تعنى أنه لا يريد التعاون معى . .

قلت له : لا أعتقد ذلك . . وعلى العموم انتظر بعض الوقت قبل أن تخرج بهذا الانطباع .

وفى تلك الليلة انتهى الحديث عند هذا الحد . .

ولكن بعد أيام قليلة ، تشاء الظروف أن أرى الرئيس جمال عبد الناصر فى منزله لعرض بعض الموضوعات المتعلقة بقطاع الزراعة والإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى .

وبعد أن فرغت من عرض المشروعات التى أحملها وجدت الرئيس فى حالة نفسية طيبة ، وتفتح للحديث عن القضايا العامة وحالة الناس . . إلخ . . إلخ . .

وفتحت مع الرئيس موضوع الدكتور عبد العزيز السيد . . ونقلت إليه دهشتى ودهشة الدكتور عبد العزيز السيد نفسه من تقبله للرأى منى وعدم تقبله منه .

ورد الرئيس جمال عبد الناصر مفسراً الأمر لأول مرة . .

وقال الرئيس : إن السبب هو أنك عندما تتكلم فإنك تقول أفكارك أنت وليس أفكار شخص آخر . . وتتكلم بما تعتقده وتدعو إليه . . وإن كنت أفكر فيما قلته أنت ربما أكون قد بدأت أقتنع به فعلا فى اللحظة التى تحدث فيها عبد العزيز السيد ولولا إنى أعرفك . . وأعرف بالصدفة جذور الآراء التى يقولها عبد العزيز السيد . . لكنت تصورت أن هناك اتفاقاً مسبقاً بينكما على إثارة الموضوع فى مجلس الوزراء قبل الجلسة .

وقلت للرئيس مؤكداً وضاحكاً : والله يا سيادة الرئيس لم يحدث . .

وضحك هو بدوره مستأنفاً الحديث : طبعاً طبعاً . . أنا عارف وواثق من هذا أنا أفسر فقط لماذا تقبلت الكلام منك ولم أتقبله منه . . فنك كنت متأكداً أن هذه هى أفكارك . . ولكننى منه هو كنت أعرف أنه أولا يقوله بطريقة تهكمية ويقوله ثانياً ترديداً لما قيل فى جلسة أخرى مع بعض معارفه قبل اجتماع مجلس الوزراء بأسبوع . . وفى تلك الجلسة بادر هو إلى ترديد نقد أكبر وأضخم ضد النظام كله . . وهو الأمر الذى حذرتكم جميعاً منه ، عندما طلبت فى مجلس الوزراء أكثر من مرة . . أن نقول كل شىء . . وننقد كل شىء داخل القاعة . . ولكن نتضامن جميعاً خارج القاعة .

وعند هذا الحد انتهى التفسير الذى قدمه الرئيس ، ولم أستطع بالطبع أن أنقل هذا التفسير إلى صديقى الدكتور عبد العزيز السيد .

ولكن ، فى الواقع أن ما يقوله جمال عبد الناصر صحيح مائة فى المائة من حيث إيمانه ، واعتقاده هو . . فنفس الآراء كانت تأخذ معناها العادى لو قيلت أمامه وفى مواجهته ولكنها تأخذ معنى مغايراً تماماً . . وربما مضاداً جداً لو قيلت من خلف ظهره .

وفى تلك الحالات كانت ثورة عبد الناصر تصبح بلا حدود . .

ومن تلك الحالات وقعت الأزمات القليلة ، داخل الاجتماعات المغلقة لمجلس الوزراء . .

فهرس الجـــزء الثـــانى

الجزء الثانى

رقم الايداع ١٩٧٨/٥٢٣٠

الترقيم الدولى ٢ـ٤٥ـ٧٢٩٦ـ٩٧٧ ISBN



الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق
التي تعترض المعرفة، ومن أهم هذه العوائق
رواسب الجهل، وسيطرة العادة، والتبجيل المفرط
لمفكري الماضي
أن الأفكار الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة

روجر باكون

التعليم ليس استعدادا للحياة ، إنه الحياة ذاتها
جون ديوي
فيلسوف وعالم نفس أمريكي


مجلة
الابتسامة

هذا الكتاب

الجزء الثانى من « أوراق سياسية » استئناف للمسيرة السياسية للمهندس سيد مرعى التى بدأت فى الجزء الأول من « أوراق سياسية » .

ويصحبنا المؤلف فى الجزء الثانى من هذه المسيرة إلى مواقع الصراع والصدام بين محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة . . . نرى مؤيدى ومعارضي كل طرف . . . ونشاهد قصة الاصلاح الزراعى من جميع جوانبه النظرية والتطبيقية والسياسية ، والجهاز الذى قام عليه الاصلاح الزراعى . .

ثم يتناول المؤلف مديرية التحرير حيث أثيرت الأحاديث حولها وعن المبالغ التى استنزفتها من خزانة الدولة فيكشف الحقائق ويجلى الغموض . .

ويتعرض بعد ذلك لأحداث قناة السويس وحرب ١٩٥٦ ثم ينتقل بنا إلى قصة الوحدة مع سوريا بدايتها ونهايتها . . ويطل بنا على حقائق حرب اليمن . . ويقف أخيرا عند أحداث تصفية الاقطاع وما صاحبها من ظروف تعرض فيها المواطنون بما فيهم سيد مرعى لصنوف من العسف والقهر والبطش حيث أحاطت تقارير المخابرات بناصية الوطن وهددت حملات التشهير المؤلف حتى لجأ إلى الرئيس أنور السادات . وأخيرا كانت أحداث نكسة ١٩٦٧ نقطة النهاية والبداية فى سير التاريخ .

فى هذا الكتاب يسجل المهندس سيد مرعى ما شاهده فى هذه الفترة نقدمه للقراء لعله يكشف جانبا من تاريخنا المعاصر .

الناشر

مطابع الأهرام التجارية

احمد يحيى


Exclusive
For
www.ibtesama.com